التسهيل

لعلوم

التنزيل

تأليف

محمد بن أحمد بن جزي الكلبي

دار المعرفة

[redacted]

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date stamped below. Please return or renew by this date.

JUN 5 2000

Farid al-Gulpayigani

بينات الفريد
شرح
تفسير النعماني

تأليف

المحقق البارع الحاج الشيخ حسن الفريد الكلپايكاني

دام ظله الوارف

سنة ١٣٩٩ هـ ـ ق

افست مروی

2271
.4067
.1706

نبذة من حياة النعماني

هو أبو عبد الله محمّد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب النعماني المعروف : بابن زينب من كبار أصحابنا المتقدّمين ، و مصنّفيهم في اوائل القرن الرابع ، وهو كما قال النجاشي : «عظيم القدر ، شريف المنزلة ، صحيح العقيدة ، كثير الحديث»

كان من أعاظم تلامذة الكليني — رحمه الله — وكاتباً له يكتب كتابه الكافي،وهو أوّل من صنّف في الغيبة.

وله رحلات إلى بلاد شتى لتحصيل العلم ، وأخذ الحديث عن المشايخ.

ولسنا في هذه الوجيزة على استقصاء ترجمته وإن شئت كثير الاطّلاع فارجع إلى كتب التراجم والرجال فإنّ له فيها من جهة شهرته وتضلّعه في العلم أخبار كثيرة.

ولم يتعرّض أحد لتاريخ ولادته ووفاته — واستظهر بعض كون وفاته بعد سنة ٣٤٢.

وله تآليفات رشيقة وتحقيقات أنيقه ، وآثار قيّمة منها التفسير نقله السيّد المرتضى بتمامه في رسالة المحكم والمتشابه ، والمجلسي في كتاب القرآن من البحار ، وأشار إليه السيّد الصدر في تأسيس الشيعة بهذه العبارة :

«له كتاب التفسير يعرف بتفسير النعماني ، وهو الكتاب الّذي نوع فيه أنواع القرآن إلى ستّين نوعاً ، و مثّل لكلّ نوع مثالاً يخصّه رواه كلّه عن أمير المؤمنين عليه السلام فيه كلّ أنواع علوم القرآن»

[redacted]

وهذا التفسير مفسّره مولانا أمير المؤمنين عليه السلام والنعماني راويه كما أنّ سعد بن عبد الله أبي خلف الأشعري القمي رواه عن الصادق عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام مع تغيير في الترتيب ، وزيادات من الأخبار ، ومقصود الأصلي منه بيان أصناف من الآيات القرآن ، والآيات المفسّره والتفسيرات الواقعة فيه إنّما ذكرت من باب المثال ولذا عبر عنه المجلسي ـ عليه الرحمه في البحار بهذه العبارة :(باب ماورد عن أمير المؤمنين ـ صلوات الله عليه - في أصناف آيات القرآن وأنواعها وإن شئت كثير الاطلاع فانظر مقدّمة التفسير للمؤلّف ـ دام ظلّه ـ في تفسير سورة الحشر .

وعلى أيّ حال فإنّه تأليف بديع في نوعه فريد في بابه كافل ببيان أنواع علوم القرآن .

وقام العالم الورع ، والعلم الحجّة الحاجّ الشيخ حسن الفريد الگلپايگاني ـ دام ظلّه الوارف ـ أوّلاً بنشره مستقلاً وسمّاه (معالم التفسير من كلام الأمير) وثانياً بشرحه وبيان أنواع علومه كتب ذيل كلّ نوع من أنواعه بيّنة شرح فيها عن خفي مقاصده ، ولطيف إشاراته ، ومكنون أسراره ، وسهل فهم مطالبه العميقة ، حتّى بلغت إلى ٥٨ بيّنة ، فبناء عليه ما في كلام السيّد الصدر من عدّ أنواعه ستّين نوعاً كان على نحو التقريب .

ولعمرى هذا شرح ممتّع كثير الفوائد ، فجزاه الله عن الاسلام ، والعلم خير الجزاء وأحسن الجزاء .

تهران ـ السيّد محمّد تقي الكشفي

---

(١) فانظر ترجمته مفصّلاً في مقدّمة تفسير سورة الحشر ، وذيل مقدّمة الملاحظات

89-B14266

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله العدل ذى العظمة والجبروت ، والعزّ والملكوت ، الحقّ الّذى لا يموت ، ومبدئ الخلق ومعيده ، ومنشئ كلّ شيء ومبيده ، الّذى لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد ، واحد لا كالآحاد ، الخالى من الأنداد ، لا إله إلّا هو راحم العباد ، وصلّى الله على نوره الساطع ، وضيائه اللامع ، محمّد نبيّه وصفيّه وعروته الوثقى ، ومثله الأعلى ، المنفضّل على جميع الورى ، وعلى أخيه ووصيّه ووارث علمه وآيته العظمى ، وعلى آله الأئمّة المصطفين ، وعترته المنتجبين المفضّلين على جميع العالمين ، مصابيح الدّجى ، وأعلام الهدى ، وسفن النجاة الّذين قرنهم الله بنفسه ونبيّه حيث يقول جلّ ثنائه : أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم(١) فدلّ سبحانه عليهم وأرشد إليهم ، فقال النبىّ صلّى الله عليه وآله وسلّم : إنّى مخلف فيكم الثقلين ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا : كتاب الله وعترتى أهل بيتى ، فإنّ ربّى اللطيف الخبير أنبأنى أنّهما لن يفترقا حتّى يردا علىّ الحوض ، وقال أميرالمؤمنين علىّ بن

(١) النساء : ٥٩ .

أبى طالب عليه السلام في خطبة له :ألا إنّ العلم الّذى هبط بهآدم من السماء
إلى الأرض ،وجميع مافضّلت به النبيّون فى عترة خاتم النبيّين .

واعلم ياأخى وفّقك الله لمايرضيه بفضله ، وجنّبك مايسخطه برحمته أنّ القرآن جليل خطره ،عظيم قدره ، ، ولمّاأخبرنا رسول الله أنّ القرآن مع أهل بيته ،وهم التراجمة عنه ،والمفسّرون له ، وجب أخذ ذلك عنهم و منهم ،قال الله تعالى «فاسئلوا أهل الذكرإن كنتم لا تعلمون »[1] ففرض جلّت عظمته على الناس العلم والعمل بمافي القرآن ،فلايسعهم مع ذلك جهله ، ولا يعذرون في تركه وجميعُ ماأنزله فى كتابه عند أهل بيت نبيّه الّذين ألزم العباد طاعتهم ، وفرض سؤالهم ،والأخذعنهم ، حيث يقول « فاسئلوا أهل الذكرإن كنتم لا تعلمون» فالذكرههنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله تعالى « قدأنزل الله إليكم ذكراً رسولا يتلواعليهم آياته » الآية[2]، و أهل الذكرهم أهل بيته ، ولمّااختلف الناس فى ذلك أنزل الله تعالى «ثم أورثنا الكتاب الّذين اصطفينا من عبادنا»[3] فلم يفرض على عباده طاعة غيره. ممّن اصطفاه وطهّره ،دون من وقع منه الشرك أوالظلم ،ويتوقّع ،فالويل لمن خالف اللهتعالى ورسوله وأسند أمره إلى غيرالمصطفين قال الله تعالى «ويوم يعضُّ الظالم على يديه يقول ياليتني اتّخذت مع الرسول سبيلا »[4]، فالسبيل ههنا اميرالمؤمنين — صلوات الله عليه — «ياويلتى ليتنى لم أتّخذ فلاناًخليلا * لقد أضلّنى عن الذكربعدإذجائنى» والذكرههنا اميرالمؤمنين صلوات الله عليه — وقال الرسول«يارب إنّ قومى اتّخذوا هذاالقرآن مهجورا»[5] فالقرآن ههناإشارة إلى أميرالمؤمنين — صلوات الله عليه — ثمّ

---

(١) النحل : ٤٣ الانبياء : ٧ . (٢) الطلاق : ١٠ .

(٣) فاطر : ٣٢ . (٤و٥) الفرقان : ٢٧— ٣٠ .

وصف الأئمّة عليهم السلام فقال تعالى «التائبون العابدون الحامدون السائحون الراكعون الساجدون الآمرون بالمعروف والناهون عن المنكر والحافظون لحدود الله»[1] ألا ترى أنّه لا يصلح أن يأمر بالمعروف إلّا من قد عرف المعروف كلّه حتّى لا يخطأ فيه، ولا يزلّ ولا ينسى، ولا يشكّ، ولا ينهى عن المنكر إلّا من عرف المنكر كلّه وأهله، ولا يجوز لأحد أن يقتدى ويأتمّ إلّا بمن هذه صفته، وهم الراسخون فى العلم، الّذين قرنهم الله بالقرآن، وقرن القرآن بهم

قال أبوعبد الله محمّد بن إبراهيم بن جعفر النعمانى ـ رضى الله عنه ـ فى كتابه فى تفسير القرآن، حدّثنا أحمد بن محمّد بن سعيد بن عقدة قال: حدّثنا جعفر بن أحمد بن يوسف بن يعقوب الجعفى، عن اسماعيل بن مهران عن الحسن بن علىّ بن أبى حمزة، عن أبيه، عن إسماعيل بن جابر قال: سمعت أباعبد الله جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام يقول: إنّ الله تبارك وتعالى بعث محمّداً فختم به الأنبياء، فلانبىّ بعده، وأنزل عليه كتاباً فختم به الكتب، فلاكتاب بعده، أحلّ فيه حلالاً، وحرّم فيه حراماً، فحلاله حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة، فيه شرعكم، وخبر من قبلكم، وبعدكم.

وجعله النبىّ صلّى الله عليه وآله علماً باقياً فى أوصيائه، فتركهم الناس، وهم الشهداء على أهل كلّ زمان، وعدلوا عنهم، ثمّ قتلوهم واتّبعوا غيرهم، وأخلصوا لهم الطاعة، حتّى عاندوا من أظهر ولاية ولاة الأمر، وطلب علومهم، قال الله سبحانه: «فنسوا حظّاً ممّا ذكّروا به ولا تزال تطّلع على خائنة منهم»[2] وذلك أنّهم ضربوا بعض القرآن ببعض، واحتجّوا بالمنسوخ، وهم يظنّون أنّه الناسخ، واحتجّوا بالمتشابه، وهم يرون أنّه المحكم، واحتجّوا بالخاصّ

(١) براءة : ١١٢ . (٢) المائدة : ١٣ .

وهم يقدّرون أنّه العامّ ، واحتجّوا بأوّل الآية ، وتركوا السبب فى تأويلها ، ولم ينظروا إلى ما يفتح الكلام وإلى ما يختمه ، ولم يعرفوا موارده ومصادره ، إذ لم يأخذوه عن أهله فضلّوا وأضلّوا .

واعلموا رحمكم الله انّه من لم يعرف من كتاب الله عزّ وجلّ الناسخ من المنسوخ ، والخاصّ من العامّ ، والمحكم من المتشابه ، والرخص من العزائم ، والمكّى والمدنى ، وأسباب التنزيل ، والمبهم من القرآن فى ألفاظه المنقطعة والمؤلّفة ، وما فيه من علم القضاء والقدر ، والتقديم والتأخير ، والمبيّن والعميق ، والظاهر والباطن ، والابتداء والانتهاء ، والسؤال والجواب ، والقطع والوصل ، والمستثنى منه والجارى فيه ، والصفة لما قبل ممّا يدلّ على ما بعد ، والمؤكّد منه ، والمفصّل ، وعزائمه ، ورخصه ، ومواضع فرائضه وأحكامه ، ومعنى حلاله وحرامه الّذى هلك فيه الملحدون ، والموصول من الألفاظ والمحمول على ما قبله ، وعلى ما بعده ، فليس بعالم بالقرآن ، ولا هو من أهله ، ومتى ما ادّعى معرفة هذه الأقسام مدّع بغير دليل . فهو كاذب مرتاب ، مفتر على الله الكذب ورسوله ، ومأويه جهنّم ، وبئس المصير .

ولقد سأل اميرالمؤمنين — صلوات الله عليه — شيعته عن مثل هذا ، فقال : إنّ الله تبارك وتعالى أنزل القرآن على سبعة أقسام كلّ منها شاف كاف ، وهى أمر ، وزجر ، وترغيب ، وترهيب ، وجدل ، ومثل ، وقصص ، و فى القرآن ناسخ ومنسوخ ومحكم ومتشابه ، وخاصّ ، وعامّ ، ومقدّم ومؤخّر ، وعزائم ورخص ، وحلال وحرام ، وفرائض وأحكام ، ومنقطع ومعطوف ، و منقطع غير معطوف ، وحرف مكان حرف .

ومنه ما لفظه خاصّ ، ومنه ما لفظه عامّ محتمل العموم ومنه ما لفظه واحد

ومعناه جمع ، ومنه مالفظه جمع ومعناه واحد ، ومنه مالفظه ماض ومعناه مستقبل ، ومنه مالفظه على الخبر ومعناه حكاية عن قوم آخر ، و منه ما هو باق محرّف عن جهته ، و منه ما هو على خلاف تنزيله ، ومنه ماتأويله فى تنزيله ، و منه ماتأويله قبل تنزيله ، ومنه ماتأويله بعد تنزيله .

ومنه آيات بعضها فى سورة وتمامها فى سورة أُخرى ، ومنه آيات نصفها منسوخ ونصفها متروك على حاله ، ومنه آيات مختلفة اللفظ متّفقة المعنى ، ومنه آيات متّفقة اللفظ مختلفة المعنى ، ومنه آيات فيها رخصة وإطلاق بعد العزيمة ، لأنّ الله ـ عزّوجلّ ـ يحبُّ أن يؤخذ برخصه كما يؤخذ بعزائمه .

ومنه رخصة صاحبها فيها بالخيار ، إن شاء أخذ ، وإن شاء تركها ، و منه رخصة ظاهرها خلاف باطنها يعمل بظاهرها عند التقية ، ولا يعمل بباطنها مع التقية ومنه مخاطبة لقوم والمعنى لآخرين ، و منه مخاطبة للنبىّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ومعناه واقع على أُمّته ومنه مالا يعرف تحريمه إلّا بتحليله ، و منه ماتأليفه ، و تنزيله على غير معنى ما أُنزل فيه .

و منه ردّ من الله تعالى واحتجاج على جميع الملحدين والزنادقة ، و الدهرية والثنويّة والقدريّة والمجبّرة و عبدة الأوثان وعبدة النيران ، و منه احتجاج على النصارى فى المسيح عليه السلام ومنه الردّ على اليهود ، ومنه الردّ على من زعم أنّ الايمان لا يزيد ولا ينقص ، وأنّ الكفر كذلك ، ومنه الردّ على من زعم أن ليس بعد الموت وقبل القيامة ثواب وعقاب .

ومنه الردّ على من أنكر فضل النبى صلّى الله عليه وآله وسلّم على جميع الخلق ، ومنه الردّ على من أنكر الاسراء به ليلة المعراج ، ومنه ردّ على من أثبت الرؤية ومنه صفات الحقّ وأبواب معانى الإيمان ووجوبه ووجوهه ، ومنه ردّ على من أنكر الايمان والكفر والشرك والظلم والضلال ، ومنه ردّ على من وصف الله تعالى وحده ،

ومنه ردّ على من أنكر الرجعة، ولم يعرف تأويلها، ومنه ردّ على من زعم أنّ الله ـ عزّ وجلّ ـ لا يعلم الشيء حتّى يكون، ومنه ردّ على من لم يعلم الفرق بين المشيئة والارادة والقدرة فى مواضع، ومنه معرفة ما خاطب الله ـ عزّ وجلّ ـ به الأئمّة والمؤمنين.

ومنه أخبار خروج القائم منّا ـ عجّل الله فرجه ـ ومنه ما بيّن الله تعالى فيه شرائع الاسلام، وفرائض الأحكام، والسبب فى معنى بقاء الخلق، ومعايشهم ووجوه ذلك، ومنه أخبار الأنبياء وشرائعهم وهلاك أُممهم، ومنه ما بيّن الله تعالى فى مغازى النبي (صلى الله عليه وآله) وحروبه، وفضائل أوصيائه، وما يتعلّق بذلك ويتّصل به.

فكانت الشيعة إذا تفرّغت من تكاليفها تسأله عن قسم قسم فيخبرها، فلمّا سألوه عن الناسخ والمنسوخ، فقال ـ صلوات الله عليه:

و فيه بيّنات: الأُولى:

اعلم أنّ النسخ عبارة عن إزالة الشيء عن موضعه، والظاهر أنّ المعتبر في مفهومه كون الشيء الّذي يقع عليه النسخ له ثبات واستقرار كالسنّة القائمة والأحكام الثابتة، فإنّها إذا طرء عليها ما يزيلها يقال: نسخت، ولا يعتبر فيه أن يكون إلى بدل. فقد ينسخ السنة أو الحكم لا إلى بدل كنسخ حكم النجوى، وقد ينسخ إلى بدل كحكم عدّة المتوفّى عنها زوجها، وعلى هذا فتفسير النسخ بتبديل حكم بغيره ليس فى محلّه.

ويشهد لما ذكرنا قوله تعالى «ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها»[1] فإنّ المغايرة بين الشرط والجزاء ولزوم ترتّب الثاني على الأوّل تشهد على صدق النسخ على مجرد إزالة الأُولى، وأنّ الإتيان بالآية الثانية يترتّب

---

(١) البقرة: ٢١.

على تحقق النسخ بازالة الآية الأولى كما لا يخفى .

وقد حكى عن المحقّق الداماد ـ قدّس سرّه ـ أنّه اعتبر في ماهيّة النسخ كون إزالة الشيء في مقام التشريع ، وأنّ إزالته في مقام التكوين إنّما هو البداء

قال في نبراس الضياء على ما حكى عنه : البداء منزلته في التكوين كمنزلة النسخ في التشريع فما في الأمر التشريعي والأحكام التكليفيّة نسخ فهو في الأمر التكويني والمكوّنات الزمانية بداء. فالنسخ كأنّه بداء تشريعي والبداء كأنّه نسخ تكويني»

أقول : الفارق بين البداء والنسخ هو اعتبار كون البداء في مرحلة الإرادة واعتبار كون النسخ في مرحلة الخارج. فيقال لمن أراد أن يفعل شيئاً ثم يرى أن لا يفعله أنّه حصل له البداء ويقال لمن سنّ سنّة حسنة ثم غيّرها إلى أحسن منها أو مثلها أنّه نسخها .

الثانية :

ثم إنّ البداء والنسخ وإن كانا يفترقان في مرحلة الحدوث والتحقّق لكنّهما يشتركان في أنّ منشأهما العلم بالخطاء في البشر وتغيّر المصلحة والملاك في الله عزّوجلّ. وسبحانه وتعالى فإنّ البشر هو الّذي يريد أن يفعل شيئاً لمصلحةٍ مّا ثم يرى أنّ فيه شيئاً من المفسدة فينصرف عن فعل ما أراد أن يفعله .

وهو الّذي يفعل شيئاً ويدوم عليه ثمّ يرى أنّه أخطأ في ذلك فيغيّره ، وينسخه إلى الّذى يراه صواباً .

ولا ريب أنّ الحقّ سبحانه وتعالى لا يجوز عليه الجهل والخطاء فلاجرم أنّ البداء والنسخ منه تعالى على غير الوجه الّذى يقع من البشر وقد ذكر الأصحاب في مؤلّفاتهم وجوهاً للبداء الّذى يقع من الله سبحانه وتعالى من شاء

رجع إلى تلك المؤلفات كما ذكر واوجهاً واحداً للنسخ الواقع من الله- عزّوجلّ-فى الأحكام وهوتغيّر المصلحة والملاك بتغيّرالأنام والأزمان وحينئذٍ فالنسخ من الله تعالى، ومن البشروإن كانا لا يختلفان مفهوماً لأنّ مفهومه فى المقامين هورفع الحكم الثابت لكنّهما يختلفان فيها من حيث العلّة فهى فى النسخ الواقع من الله سبحانه تغيّر الملاك ومن البشر انكشاف الخطاء فى الحكم.

وقد تحصّل ممّا ذكرناه أنّ النسخ على قسمين : قسم لا يجوز على الله تعالى، وقسم يجوز عليه. فأمّا مالا يجوز على الله عزّوجلّ فهو مايكون منشأه انكشاف الخطاء فى الحكم، وأمّا ما يجوز عليه فهو ما يحصل من تغيير الملاك والصلاح بتغيّر الأحوال والأزمان.

الثالثة :

واعلم أنّ لواضع الأحكام نسخها حيث شاء من حيث انّ له وضعها وقد ثبت فى الكلام أنّ وضع الأحكام على الأنام ليس إلّا لربّ العباد. فله أيضاً نسخها كما كان له وضعها، وليس لأىّ شخص أو هيئة نسخ أحكامه تعالى، وتغيير ها إلى غيرها لأنّ الناس لا يملكهم إلّا الله.

الرابعة :

قد أجمع جميع أهل الشرايع على إمكان النسخ، ووقوعه من الله لم يخالفهم فى إمكانه إلّا اليهود العنود ولا فى وقوعه إلّا أبومسلم الاصفهانى فأمّا اليهود العنود. فإنّ طائفة منهم أنكروا إمكانه عقلاً، وطائفة أُخرى منهم أنكروه سمعاً. فأمّا الّذين أنكروه عقلاً. فاستدلّوا على ماذهبوا إليه بأنّ نسخ الحكم إن كان لحكمة ظهرت له تعالى ولم تكن ظاهرةً له فهو بداء محال وإن لم تكن لحكمة فهو عبث محال على الله أيضاً،

وفيه أنّه يكون لحكمة كانت ظاهرة له تعالى غيرظاهرة لغيره واستدلّ الطائفة الأُخرى منهم على عدم جوازه نقلاً بقول موسى عليه السلام «هذه شريعة مؤبدة ؛ عليكم بها مادامت السماوات والارض» .

وفيه أنّ هذا من أخبار الآحاد لا اعتبار له فى مثل هذه المسئلة و اليهود لم يستدلّ بذلك فى عصرنبيّنا صلى الله عليه وآله ولا ريب أنّ ذلك لوكان ثابتاً عندهم لتمسّكوا به فى ذلك العهد حيث كانوا يتشبثون لبقاء شريعتهم بكلّ حشيش والظاهرأنّ إنكارهم لإمكان النسخ عقلاً أولوقوعه نقلاً إنّماكان من هذه الجهة كمالا يخفى .

وأمّاأبومسلم بن بحرفإنّه استدلّ بعدم وقوع النسخ فى القرآن الكريم بمالا يعبأبه ، كاستدلاله بقوله تعالى «لا يأتيه الباطل من بين يديه» ولا ريب أنّ ظاهره أنّه لا يأتيه ناسخ غيره لا أنّه لا ينسخ بعضه بعضاًكماهوواضح ، وناقش أبومسلم فى دلالة الآيات الناسخة بمالا يقبله العقل السليم ، وصرف النظر عنها أحسن .

وقد أفاد المحقّق القمى فى القوانين فى هذا المقام أنّ العمرأشرف من أن يضيع بذكرترهات أمثال أبى مسلم ، وما أحسن ماأفاد . فلنصرف الكلام إلى الاستدلال على إمكان النسخ ووقوعه فنقول : أمّاإمكان النسخ من الله -عزّوجلّ - فلأنّك قدعرفت أنّ الّذى بيده وضع الشرائع والأحكام إذ اقتضى الحكمة والمصلحة فلاجرم أنّ بيده نسخها ورفعها أيضاً إذا اقتضى الحكمة والمصلحة ذلك ولا ريب أنّ الحكمة والمصلحة تختلف باختلاف الأحوال والأزمان فقد تكون المصلحة والحكمة في برهة من الزمان في العمل بشريعة أوحكم ثمّ يتغيّر الأحوال بتغيّر الأزمان فتكون المصحلة و

الحكمة فى خلافها وحينئذ فلواضع الشريعة والحكم نسخ ماوضعه إذ ا اقتضاه الحكمة والمصلحة .

وقدعرفت أنّ واضع الشرائع والأحكام ليس إلّا اللّه تبارك وتعالى الّذى يعلم السّرّوأخفى : فهوالّذى شرع لكم من الدين ماوصى به نوحاً وما أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى » فجعل لكلّ هؤلاء الرسل شرعة ومنهاجاً على الوجه الّذى يقتضيه الأحوال والأزمان. ثمّ نسخ كلّ شريعة عند انتهاء أمدها وانتفاء ملاكها وبدّلها بشريعة أخرى على مايقتضيه الحال حتّى انتهى الأمرإلى عصر خاتم الأنبياء و الرسل فجعله اللّه على شريعة من الأمر وأمره باتّباعها.ونهاه عن اتّباع أهواء الّذين لا يعلمون. فقال عزّ من قائل « ثمّ جعلناك على شريعة من الأمر فاتّبعها ولا تتّبع أهواء الّذين لا يعلمون »[1]

نعم لا يجوز على اللّه الحكيم نسخ ماشرعه عبثاً ولا يكون نسخه للشرايع المنسوخة ناشئاً عن العلم بخطائه في التشريع تعالى عن ذلك علوّاً كبيراً

ثمّ إنّ شريعة الاسلام لمّا كانت بكمالها وجامعيّتها صالحةً لتكميل البشر، وتنظيم أمورهم من جميع الجهات.وفي جميع القرون والأعصار فلا جرم لا يعرض عليها النسخ، وتكون شريعةً دائمةً ما بقى الليل والنهار ،، ولا يأتيه الباطل من بين يديه كما هو المحقّق،وهى وإن كانت لا تنسخ بغيرها ولكن يوجد فيها نسخ بعض أحكامها ببعض آخر بالمعنى الّذي يجوز على اللّه عزّ وجلّ لا بالمعنى الّذي لا يجوز على اللّه سبحانه وتعالى وستعرف بعض أمثلة الآيات المنسوخة عن قريب إن شاء اللّه .

ثمّ إنّ شريعة الاسلام لمّا كانت بجامعيّتها وكمالها صالحة لتكميل

---

(١) الجاثية : ١٨.

البشر ، وانتظام أُمورهم من جميع الجهات ، وفى جميع القرون والأعصار. فلا محالة لا يعرضها النسخ « ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد » ولكن يوجد فيها نسخ بعض أحكامها إلى بدل أولا إلى بدل بالمعنى الّذى يجوز على اللّه لا بالمعنى الّذى لا يجوز على اللّه ، وسيأتى بعض أمثلة الآيات الناسخة عن قريب إن شاء اللّه.

الخامسة :

لا ريب أنّ ناسخ الشرايع والأحكام هو اللّه الولى الحميد ، والمنسوخ هو الشرايع والأحكام السابقة الزائلة ، ولكن يطلق الناسخ بنحو من العناية على الشرايع والأحكام اللاحقة المزيلة للشرايع والأحكام السابقة. فيقال : شريعة إبراهيم ناسخة لشريعة نوح ، وشريعة موسى ناسخة لشريعة ابراهيم ، وشريعة عيسى ناسخة لشريعة موسى ، وشريعة محمّد خاتم الانبياء والرسل ﷺ ناسخة لشريعة عيسى ، والقرآن الكريم ناسخ للتوراة، والانجيل « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد »

ويطلق الناسخ والمنسوخ على النص الدالّ على الحكم الناسخ ، وعلى النص الدالّ على الحكم المنسوخ فيقال : آية كذا ناسخة لآية كذا أو آية كذا منسوخة بآية كذا ، وبهذا الاعتبار ذكروا فى تحديد النسخ أنّه الخطاب أو النص أو اللفظ الّذى دلّ على انتهاء الحكم الثابت السابق ، وأيضاً بهذا الاعتبار ورد فى أخبار متواترة عن الفريقين أنّ فى القرآن ناسخاً ومنسوخاً ، وأنّ فى الأخبار النبوية ناسخاً ومنسوخاً.

وفى نهج البلاغة فى «من كلام له عليه السلام ، وقد سئله سائل عن أحاديث البدع وعمّا فى أيدى الناس من اختلاف الأخبار : إنّ في أيدى

الناس حقاً وباطلاً ، وصدقاً وكذباً ، وناسخاً ومنسوخاً ، وعاماً وخاصاً ، ومحكماً ومتشابهاً ، وحفظاً ووهماً ، ولقد كذب على رسول الله ﷺ على عهده حتى قام خطيباً . فقال من كذب علىّ متعمّداً فليتبوء مقعده من النار ، وإنّما أتاك بالحديث أربعة رجال ليس لهم خامس: رجل منافق مظهر للايمان متصنّعٌ بالاسلام لا يتأثّم ولا يتحرّج يكذب على رسول الله ﷺ - متعمّداً فلو علم الناس أنّه منافق كاذب لم يقبلوا منه ، ولم يصدّقوا قوله ، ولكنّهم قالوا : صاحب رسول الله ﷺ رآه وسمع منه ولقف عنه فيأخذون بقوله ، وقد أخبرك الله عن المنافقين بما أخبرك ووصفهم بما وصفهم به لك ثمّ بقوا بعده فتقرّبوا إلى أئمّة الضلالة والدعاة إلى النار بالزور والبهتان فولّوهم الأعمال وجعلوهم حكّاماً على رقاب الناس فأكلوا بهم الدنيا ، وإنّما الناس مع الملوك والدنيا إلّا من عصم الله فهذا أحد الأربعة .

ورجل سمع من رسول الله ﷺ شيئاً لم يحفظه على وجهه فوهم فيه ولم يتعمّد كذباً فهو في يديه ويرويه ويعمل به ويقول : أنا سمعته من رسول الله ﷺ فلو علم المسلمون أنّه وهم فيه لم يقبلوه منه ولو علم هو أنّه كذلك لرفضه .

ورجل ثالث سمع من رسول الله ﷺ شيئاً يأمره به ثمّ إنّه نهى عنه ، وهو لا يعلم أوسمعه ينهى عن شيءٍ ثمّ أمر به وهو لا يعلم فحفظ المنسوخ ، ولم يحفظ الناسخ . فلو علم أنّه منسوخ لرفضه ، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنّه منسوخ لرفضوه .

وآخر رابع لم يكذب على الله ، ولا على رسوله مبغض للكذب خوفاً من الله وتعظيماً لرسول الله ﷺ ولم يهم بل حفظ ما سمع على وجهه

فجاءبه على سمعه مالم يزد فيه ، ولم ينقص منه فهو حفظ الناسخ فعمل به وحفظ المنسوخ فجنّب عنه ،وعرف الخاص والعام والمحكم والمتشابه فوضع كلّ شيء موضعه ،

وقد كان يكون من رسول الله ﷺ الكلام له وجهان ،فكلام خاص وكلام عام فيسمعه من لا يعرف ماعنى الله سبحانه به ولا ماعنى رسول الله ﷺ فيحمله السامع ويوجّهه على غير معرفة بمعناه ، وما قصد به و ما خرج من أجله وليس كلّ أصحاب رسول الله ﷺ من كان يسئله ، و يستفهمه ،حتّى إن كانوا ليحبّون أن يجئ الأعرابى والطارى فيسئله عليه السلام حتّى يسمعوا وكان لا يمرّ بى من ذلك شيء إلّا سئلته عنه وحفظته فهذه وجوه ، عليه الناس في اختلافهم وعللهم في رواياتهم »

ويقول ابن أبي الحديد المعتزلي فى شرح هذا الكلام الولوى : اعلم أنّ هذا التقسيم صحيح وقد كان في أيّام رسول الله ﷺ منافقون و بقوا بعده ، وليس يمكن أن يقال :إنّ النفاق مات بموته :إلى أن قال : فاما الرجل الثالث ، وهو الّذي يسمع المنسوخ ، ولم يسمع الناسخ فقد وقع كثيراً ،وكتب الحديث والفقه مشحونة بذلك كالّذين أباحوا لحوم الحمر الأهلية لخبر رووه في ذلك ولم يرووا الخبر الناسخ . إلى آخر ما قال.

والمقصود أنّ الناسخ والمنسوخ قد أطلقا في تلك الأخبار المتواترة وفي كلام أمير المؤمنين عليه السلام على النصّ الناسخ وعلى النصّ المنسوخ

السادسة :

يعتبر في الناسخ والمنسوخ أن يكونا من الأحكام الشرعيّة التكليفيّة أ و الوضعية فلا يقع فى الأحكام العقلية ، ولا في العقائد الدينيّة ولا في فضائل الأخلاق ومساويها ولا في القصص والاخبار عن الأمم السالفة والقرون الماضية

وإنّما يقع في الأحكام الشرعية فحسب .

وحاول بعض الأعاظم في تفسيره إثبات أنّ النسخ لا يختصّ بالأحكام الشرعية بل يعمّ الأمور التكوينيّة ، واستفاد ذلك من الآية الكريمة « ماننسخ من آية أوننسها نأت بخير منها أومثلها ألم تعلم أنّ الله على كلّ شئ قدير » ولا يخلو كلامه هناك من اشكال .

نعم لا ريب في امكان وقوعه في عالم التكوين من وليّ أمره إذا اقتضت المصلحة ذلك فيجري سنته بالخير في قوم صالحين حتّى إذا غيّروا ما بأنفسهم من الصلاح يغيّر الله تعالى ما بهم من الخير، والنسخ بهذا المعنى وإن كان ممكناً بل وواقعاً، ولكن لم يطلق النسخ على مثل ذلك في الآيات والآخبار ، وإنّما يطلق على مثله تغيير السيرة والعادة مثلاً ، و حينئذٍ فالأقوى في النظر أنّ النسخ في الاصطلاح إنّما يختصّ بالأحكام دون الأفعال، ولا يبعد القول بإمكان وقوع النسخ في الوعد والوعيد من الأخبار لأنّ مفهوم النسخ لا يأبى عن إطلاقه على ذلك إذا اقتضت المصلحة الوعد والوعيد بشيء إلى مدّة . ثمّ نسخ ذلك عند انتهاء تلك المدّة . و تغيّر المصلحة

السابعة :

قد ذكر العامة والخاصة في كتب الأصول لجواز النسخ شرايط في الناسخ والمنسوخ ، والظاهر أنّهم كانوا في غنية من ذلك لأنّ الناسخ الحقيقي الحكيم الّذي بيده شرح الأحكام ونسخها هوأعلم بشرائط فعله وليس علينا البحث عن شرائط فعله تعالى شأنه .

إن قلت : نعم ولكنّا في حاجة إلى معرفة هذه الأمور في معرفة الناسخ والمنسوخ من العام والخاص .

قلت : إنّا إذا عرفنا النسخ والتخصيص بحدّ يهما نستطيع أن نفرق بين الناسخ والمنسوخ ، وبين العامّ والخاص ، ولا نحتاج في معرفة الناسخ و المنسوخ من العامّ والخاص إلى شيء مّا .

وعلى هذا فإنّما علينا بيان الحدّ الفارق بين النسخ والتخصيص:

فنقول : قد عرفت سابقاً أنّ النسخ هو إزالة الشيء الثابت ، و في الاصطلاح هو إبطال الحكم السابق الثابت وقطع استمراره في الزمان اللا حق

ونقول الآن : التخصيص هو إخراج الخاص عن حكم العامّ من أوّل الأمر ، وإن شئت قلت: إنّ النسخ حقيقته توقيت الحكم السابق في الزمان اللاحق ، والتخصيص لا توقيت فيه أصلا ، وإنّما هو إخراج الخاص من حكم العامّ من أصله ، وبعد فكيف يشتبه على المحصّل أمر النسخ والتخصيص حتّى يحتاج إلى بيان علائم أُخرى .

نعم ربما لا يهتدى الطالب إلى تطبيق أحد الحدّين على موضوع خاص فيحتاج إلى مزيد تنبيه وبيان يستطيع الطالب منه على تطبيق الحدّ على المحدود، وهاك التنبيه والبيان المنظور:

اعلم أنّ النسبة بين الحكمين المتخالفين إن كانت على وجه التناقض و التضاد ، فإن كان مفاد المتأخر منهما نسخ المتقدّم ، فالمتأخّر منهما ناسخ للمتقدّم ، وإن لم يكن مفاد المتأخر نسخ المتقدّم فلا جرم أنّ دليلى الحكمين متعارضان ولا بدّ فيهما من إعمال قواعد التعادل والتراجيح .

ويظهر من بعض الأخبار لزوم ترجيح المتأخّر.

فقد روى الكليني ـ رحمه الله ـ عن عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمد ، عن عثمان بن عيسى ، عن أبي أيوب الخزّاز ، عن محمّد بن مسلم ، عن أبي عبد الله عليه السلام :

قال : قلت له عليه السلام : ما بال قوم يروون عن فلان عن فلان ، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يتّهمون بالكذب فيجيء منكم خلافه ؟

قال : إنّ الحديث ينسخ كما ينسخ القرآن »[1]

وروى أيضاً عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه ، عن عثمان بن عيسى ، عن الحسين بن المختار ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : أرأيتك لوحدّثتك بحديث العامّ ثمّ جئتني من قابل فحدّثتك بخلافه بأيّهما كنت تأخذه ؟

قال : كنت آخذ بالأخير .

فقال : لى — رحمك الله -

وفى الوسائل عنه ، عن محمّد بن يحيى ، عن أحمد بن محمّد بن عيسى ، عن الحسن بن محبوب ، عن هشام بن سالم ، عن أبي عمرو الكناني قال : قال لى أبو عبد الله عليه السلام : يا أباعمرو أرأيتك لوحدّثتك بحديث أوأفتيتك بفتياً ثمّ جئتني بعد ذلك فسألتني عنه فأخبرتك بخلاف ذلك بأيّهما كنت تأخذ ؟

قلت : بأحدثهما وأدع الآخر .

فقال : قد أصبت يا أباعمرو أبى الله إلّا أن يعبد سرّاً ، أما والله لئن فعلتم ذلك انّه لخير لي ولكم أبى الله — عزّوجلّ — لنا فى دينه إلّا التقية .

وإن كانت النسبة بينهما على وجه العموم والخصوص فإن كانا وردا مقارنين كان الخاص مخصّصاً للعام لا ناسخاً لأنّ الناسخ لا بدّ أن يكون متأخّراً عن المنسوخ كما لا يخفى .

وإن كانا وردا على وجه التعاقب فإن كان مفاد المتأخّر منهما أو لازمه قطع استمرار الحكم المتقدّم كان المتأخّر ناسخاً لا مخصّصاً لأنّ معنى التخصيص إخراج الخاص عن عموم العام رأساً لا قطع استمرار الحكم المتقدّم وإن كان مفاد الخاص منهما إخراجه عن عموم العام كان تخصيصاً .

هذا إذا كان الخاص وارداً قبل حضور وقت العمل بالعام ، وأمّا لو كان وارداً بعد حضور وقت العمل بالعام فحينئذ يكون مخصصاً للعام من حين وروده لا من حين صدور العام ،

وذلك لأنّ اللام لا يعمل في ما قبله ، وعلى هذا فيكون الخاص المذكور مخصّصاً للعام من حين وروده ، و يفيد فائدة النسخ وإن لم يكن ناسخاً و لا يلزم من ذلك تأخير البيان عن وقت الحاجة لأنّ وقت الخاص ليس إلّا حين ورود الخاص .

نعم لو كان المراد بالخاص إخراجه من عموم العام من حين صدور العام لكان اللازم تأخير البيان عن وقت الحاجة لكنّك عرفت أنّ ذلك لا يمكن أن يراد بالخاص .

وممّا ذكرنا تعرف موقع النظر فيما ذكره المحقّق الخراساني في كفايته في هذا المقام حيث إنّه فصّل في عمل الخاص المتأخّر على التخصيص أو النسخ بين كونه وارداً قبل حضور وقت العمل بالعام المتقدّم أو بعده فحكم بتعيّن الحمل على التخصيص في الصورة الاُولى و تعين الحمل على النسخ في الصورة الثانية لئلّا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة .

قال ـ قدّس سرّه ـ في الكفاية :

فصل

لا يخفى أنّ الخاص والعام المتخالفين يختلف حالهما ناسخاً و مخصّصاً ومنسوخاً فيكون الخاص مخصّصاً تارة وناسخاً مرّة ومنسوخاً أُخرى ، و ذلك لأنّ الخاص إن كان مقارناً مع العام أو وارداً قبل حضور وقت العمل به فلا محيص عن كونه مخصّصاً وبياناً له ، وإن كان بعد حضوره كان ناسخاً لئلّا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة.

أقول :

وعندي في هذا البيان نظر ، لأنّ الخاص إن كان مفاده خروج الخاص عن حكم العام من أوّل الأمر يعني من حين صدور العام فلا بد أن يكون مقارناً للعام لئلّا يلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة.

وإن كان مفاده خروج الخاص عن حكم العام خروج الخاص عن حكم العام فقط فمقتضاه خروجه عنه من حين صدور الخاص أيّ وقت صدر ، فإن صدر بعد وقت العمل بالعام كان وقت الحاجة إليه هو بعينه ذلك الوقت الّذي صدر الخاص ، فأين تأخير البيان عن وقت الحاجة.

نعم تأخير الخاص عن العام من تأخير البيان عن وقت الخطاب بالعام وهو لا مانع منه إذا كان لحكمة أو ضرورة.

والخصوصات المتأخّرة عن العمومات في الكتاب والسنّة كلّها من هذا القبيل لأنّ ضرورة التبليغ و إمكان تبليغ الأحكام دفعة واحدة اقتضت تأخيرها عن عموماتها كما لا يخفى ،

وممّا ذكرناه ظهر أنّ النسخ لا يتحقّق إلّا فيما كان مفاد الخاص قطع استمرار الحكم المتقدّم الثابت ، و في غير هذه الصورة يكون الخاص مخصّصاً

لا ناسخاً ، وإن أفاد فائدة النسخ في بعض الموارد ،

نعم ربما يتحقّق النسخ فيما لم يكن مفاده ذلك بدلالة المطابقة ، و لكنه يكون ذلك بدلالة الالتزام كما إذا كان الحكم المتأخّر ضدّ الحكم المتقدّم أو نقيضه فانّ الدليل على المتأخّر الّذي شأنه ذلك يدل بدلالة الالتزام على قطع استمرار الحكم الأوّل و تغييره إلى الحكم الثانى ، فتأمّل

الثامنة :

قد بيّنا سابقاً أنّ ناسخ الأحكام ليس إلّا واضعها ، و واضعها ليس إلّا اللّه الحكيم مالك الملك والملكوت و لا ريب أنّ النبىّ صلى الله عليه وآله و خلفائه المعصومين عليهم السلام إنّما كانوا يبلّغون أحكام اللّه ، ويبيّنونه لعباد اللّه ولم يكونوا يؤدّون إلّا عن اللّه ـ جلّ جلاله ـ فكان وضعهم للأحكام ، و نسخهم بها من وضع اللّه سبحانه وتعالى ، ونسخه لا من عند أنفسهم و يبيّن هذه الحقيقة ما رواه محمّد بن يعقوب الكليني ـ رحمه اللّه ـ في الكافي عن على بن محمّد ، عن سهل بن زياد ، عن أحمد بن محمّد ، عن عمر بن عبد العزيز ، عن هشام بن سالم و حمّاد بن عيسى ، وغيره قالوا : سمعنا أبا عبد اللّه عليه السلام يقول :

حديثى حديث أبي ، وحديث أبي حديث جدّي ، وحديث جدّى حديث الحسين ، وحديث الحسين حديث الحسن ، وحديث الحسن حديث أمير المؤمنين عليه السلام وحديث أمير المؤمنين حديث رسول اللّه صلى الله عليه وآله وحديث رسول اللّه قول اللّه ـ عزّوجلّ ـ وعلى هذا فكما يمكن أن ينسخ القرآن بالقرآن يمكن أن ينسخ القرآن بالسنة المعتبرة والسنّة المعتبرة بالسنّة

المعتبرة لا فرق بينهما جميعاً نعم لا يثبت النسخ ولا الوضع بالسنّة غير المعتبرة كما لا يثبتان بقول عمر وعايشة، وحسن البصري وقتادة والسدي وأمثالهم .

التاسعة :

قسّموا النسخ الواقع في القرآن الكريم على ثلثة أقسام: الأوّل نسخ التلاوة دون الحكم. الثاني نسخ التلاوة والحكم والثالث نسخ الحكم دون التلاوة ومثّلوا للأوّل بما روى عن عمر بن الخطاب أنّه قال: كان ممّا أنزل الله آية الرجم : إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما البتة .

وفيه أنّ ذلك ليس من النسخ لشئ وإنّما هو ادّعاء من عمر أنّ هذه كانت ممّا أنزل الله ولم يقبل منه المسلمون وحينئذٍ فإن كانت الجملة المذكورة ممّا أنزل الله فلِمَ لم يقبلها أبوبكر كما ذكر في رواية ليث بن سعد على ما ذكرها السيوطي في الاتقان، وإن لم تكن منه فلما ذا افتراه عمر على الله عزّ وجل - ؟

ومثّلوا للثاني بما روى في صحيح مسلم ج ١ ص ١٦٧ عن عايشة أنّها قالت كان فيما أنزل من القرآن « عشر رضعات معلومات يحرّمن » ثم نسخن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهن فيما يقرء من القرآن»

أقول : يظهر من قولها : فتوفّي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهنّ فيما يقرأ من القرآن أنّها لم تنسخ في حيوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى هذا فلا بدّ أن يكون ناسخها غيره صلى الله عليه وآله وسلم فلعلّه كان أبوبكر أو عمر أو عثمان لأنّ غير هؤلاء الثلاثة ما كانوا يجرأون على تحريف القرآن وحذف ما كان يقرء من القرآن في حيوة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما هؤلاء الثلاثة فإنّهم ما كانوا يبالون بمثل ذلك لأنّهم كانوا يحرّمون الحلال ويحلّون الحرام حتّى أنّ الثاني منهم كان يقول متعتان

محلّلتان في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا أُحرمهما، وحينئذٍ فلابدّ أن يكون واحد من هؤلاء الثلاثة تجرء على حذف هذه الآية من القرآن الكريم لا غيرهم .

فإن قلت : إنّ ظاهر صدر الرواية المذكورة أنّ الناسخ والمنسوخ كلاهما كانا من القرآن وذلك بقولها « كان فيما أُنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ، ثمّ نسخن بخمس معلومات ، وظاهره أنّ ذلك كان في حيات رسول الله صلى الله عليه وآله فلعلّها أرادت بقولها فتوفى صلى الله عليه وآله وهى فيما يقرأ من القرآن يعنى الناسخ والمنسوخ جميعاً .

قلت : فإن كان الأمر كذلك فقد حذف من كتاب الله بعد وفاته آيتان من القرآن الكريم هما الناسخ والمنسوخ ، ومن يتجرأ على مثل ذلك إلّا هؤلاء الثلاثة .

فالحقّ أنّ القسمين الأوّلين من هذه الأقسام الثلاثة لم يعلم وقوعهما في كتاب الله ويبقى القسم الثالث منها وهو لا ريب فى وقوعه فى القرآن الكريم وله فيه أمثلة كثيرة تعرفها فيما سيأتى فانتظر .

العاشرة :

اعلم أنّ الإنشاء والإخبار بالمعنى المصدري أُريد فيه النسخ لأنّهما بهذا المعنى لا استمرار فيهما بل هما ممّا قيل : الشيء إذا وقع وقع و لا ينقلب عمّا وقع عليه وإنّما يدخل النسخ فى الإنشاء بمعنى الاسم المصدرى من الوجوب والحرمة والجزئية والشرطية والعهد والميثاق والالتزام وأمثال ذلك ممّا يعتبر فيه البقاء والاستمرار .

وأمّا الاخبار فإن أريد به الإنشاء كالنفى يراد به النهى ، والخبر يراد به الأمر . فهو في الحقيقة إنشاء وله أثر مستمر يقبل النسخ كالوجوب و

الحرمة ، وإن أُريد به الخبر عمّا كان أو يكون فهو لا يقبل النسخ لأنّ النسخ كما عرفت هو قطع استمرار الشيء المستمرّ ، والاخبار يوجد وينصرم ماله من ثبات واستمرار.

فإن قلت : بلى قد يكون الاخبار أيضاً فيه الثبات والاستمرار كما إذا أخبر الرجل بأن فعل كذا اعطيه كذا إلى سنة فإنّ له أن ينسخ جعالته قبل إنتهاء السنة المذكورة ولعل الوعد والوعيد في القرآن المجيد أيضاً من هذا القبيل.

قلت: إنّ الجعالة والوعد والوعيد فيها نوع تعهّد والتزام وهي بهذا الاعتبار إنشاء في صورة الإخبار · فيكون ما فيها من التعهد أمراً له الثبات، والاستمرار، وحينئذٍ فيقبل النسخ بهذا الإعتبار.

ويمكن أن يقال : إنّ الاخبار وإن لم يقبل النسخ باعتبار أنّه خبر ولا باعتبار المخبر به ولكن اخبار القرآن الكريم قابل له من حيث حكم تلاوته المندوبة، وحينئذٍ فإذا نسخ من القرآن آية خبريّة وعلمنا بذلك فمعناه نسخ حكم تلاوته المندوبة فلا يتلى بعد ذلك ولعلّ اللازم على وليّ المسلمين حذفه من القرآن المجيد. فافهم واحتفظ بذلك حتّى حين.

الحادية عشر :

لابد للمفسّر والمفتي أن يعرف الناسخ من المنسوخ والعام والخاص، والمحكم والمتشابه ووو من القرآن الكريم وإلّا فيمكن أن يعمل ويفتي بالمنسوخ ويظن أنّه الناسخ أو يعمل ويفتى بالعام وهو يرى أنّه إلى غير مخصص أو يعمل ويفتى بالمتشابه وهو يقدر أنّه المحكم فيحلّ الحرام ويحرّم الحلال وما احسبك تشتت قول الصادق عليه السلام لإسماعيل بن جابر : «واعلموا-رحمكم الله-إنّه من لم يعرف من كتاب الله الناسخ من المنسوخ والعامّ من

الخاص والمحكم من المتشابه .... فليس بعالم بالقرآن ولا هو من أهله»

إن قلت: نعم لا ريب في وجوب معرفة الناسخ والمنسوخ من القرآن الكريم للمفسّر والمفتي، ولكن هذه ليس في وسعنا إذ قد بيّنتم سابقاً أنّ الناسخ من المتخالفين هو المتأخّر منهما، والمنسوخ منهما هو المتقدّم منهما وحينئذٍ فلا ريب أنّ معرفة الناسخ والمنسوخ من القرآن تتوقّف على معرفة المتقدّم و المتأخّر من الآيات المتخالفة ولا شكّ أنّ معرفة ذلك ليس في وسعنا، و في وسع أحد لأنّ تاريخ نزول الآيات لم يضبط على وجه صحيح، وحينئذٍ فكيف يمكن معرفة المتقدّم والمتأخّر من الآيات حتّى يتمكّن من معرفة الناسخ و المنسوخ من القرآن.

قلت: نعم إنّا لا نتمكّن من معرفة ذلك بأنفسنا، ولكن الراسخين في العلم عرفوا ذلك وبيّنوا لنا، وهم لا يخفى عليهم شيء من علوم القرآن إذ كان أوّلهم صحب رسول الله صلى الله عليه وآله من أوّل نزول القرآن إلى آخره ولا زمه في الحضر والسفر، وفي النهار والليل، وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يعلمه جميع علوم القرآن من الناسخ والمنسوخ والمحكم والمتشابه والعام والخاص وهو يتعلّم منه صلى الله عليه وآله كلّ ذلك ويحفظه ولا ينساه فقال عليه السلام فيما رواه في الكافي بأسناده عن سليم بن قيس الهلالي: ما نزلت آية على رسول الله صلى الله عليه وآله إلّا أقرأنيها و أملاها عليّ فكتبتها بخطي وعلّمني تأويلها وتفسيرها، وناسخها ومنسوخها ومحكمها ومتشابهها ودعا الله لي أن يعلّمني فهمها وحفظها فما نسيت آية من كتاب الله ولا علماً أملاه عليّ فكتبته منذ دعا لي بما دعا وما ترك شيئاً علّمه الله من حلال ولا حرام، ولا أمر ولا نهي كان أو يكون ولا كتاب منزل على أحد قبله من طاعة أو معصية إلّا علّمنيه وحفظته فلم أنس منه حرفاً واحداً، ثمّ وضع يده على صدري ودعا الله أن يملأ قلبي علماً وفهماً وحكمة

ونوراً .

فقلت : يارسول الله بأبي أنت وأمي منذ دعوت الله لي بما دعوت لم أنس شيئاً ولم يفتني شيء لم أكتبه أو تتخوف عليّ النسيان فيما بعد فقال صلى الله عليه وآله وسلم لست أتخوف عليك نسيا نا ولا جهلاً »

وقال عليه السلام في كلام آخر له رواه سليم بن قيس الكوفي الهلالي في كتابه وكنت أدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلّ يوم دخله وكلّ ليلة دخلة فيخلّيني فيها أدور معه حيث دار ، وقد علم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لم يكن يصنع ذلك بأحد غيري وربما كان ذلك في منزلي، فإذا دخلت عليه في بعض منازله خلا بي وأقام نسائه فلم يبق غيري وغيره، وإذا اتاني للخلوة في بيتي لم تقم من عندنا فاطمة ولا أحد من ابنى إذا أسئله أجابنى، وإذا سكتّ أو نفدت مسائلى ابتدأني فما نزلت عليه آية من القرآن إلّا اقرأنيها وأملاها عليّ فكتبتها بخطّي ، ودعا الله أن يفهمنى إيّاها و يحفظنى فما نسيت آية من كتاب الله منذ حفظتها وعلّمنى تأويلها فحفظته وأملاه عليّ فكتبته ، وما ترك شيئاً علمه الله من حلال أوحرام أو أمر ونهى أوطاعة ومعصية كان أو يكون إلى يوم القيمة إلّا وقد علّمنيه وحفظته ولم أنس منه حرفاً واحداً ثمّ وضع يده على صدري ودعا الله أن يملأ، قلبي علماً وفهماً وفقهاً و حكماً ونوراً ، وأن يعلّمنى فلاأجهل وأن يحفظنى فلا أنسى .

فقلت له ذات يوم : يانبيّ الله إنّك منذ دعوت الله لي بما دعوت لم أنس شيئاً ممّا علّمتنيه فلم تمليه عليّ وتأمرني بكتابته أتتخوّف عليّ النسيان فقال: لا ياأخي لست أتخوف عليك النسيان ولا الجهل»

قلت : لا ريب في أنّه لم يكن في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يعرف القرآن تنزيلها وتأويلها ومحكمها ومتشابهها ، وناسخها ومنسوخها و

ظاهرها وباطنها مثل أمير المؤمنين عليه السلام وكان هو الذي يعرف جميع علوم القرآن كما يعرفها رسول الله صلى الله عليه وآله

وفي الكافى بأسناده عن أبي جعفر عليه السلام قال : ما ادّعى أحد من الناس أنّه جمع القرآن كلّه كما أُنزل إلّا كذّاب ، وماجمعه وحفظه كما انزل الله إلّا عليّ بن أبيطالب والأئمّة من بعده عليهم السلام،(١) وفيه أيضاً بأسناده عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال : مايستطيع أحد أن يدّعى أنّ عنده جميع القرآن كلّه ظاهره وباطنه غير الأوصياء عليهم السلام »(٢)

ويعجبنى هنا نقل ما رواه في الكافي بسند صحيح عن منصوربن حازم قال : قلت لأبي عبد الله عليه السلام : قلت للناس أليس تزعمون [وفى نسخة تعلمون بدل أليس تزعمون] أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان هو الحجّة الله على خلقه قالوا : بلى قلت: فحين مضى رسول الله صلى الله عليه وآله من كان الحجّة على خلقه فقالوا : القرآن فنظرت في القرآن فإذاً هو يخاصم به المرجى و القدرى و الزنديق الّذي لا يؤمن به حتّى يغلب الرجال بخصومته فعرفت أنّ القرآن لا يكون حجّة إلّا بقيّم فما قال فيه من شيء كان حقّاً. فقلت لهم: من قيّم القرآن ؟ فقالوا: ابن مسعود قد كان يعلم وعمر يعلم وحذيفة يعلم. قلت كلّه قالوا : لا. فلم أجد أحداً يقال: إنّه يعرف ذلك كلّه إلّا عليّاً عليه السلام وإذا كان الشيء بين القوم فقال هذا : لا أدرى ، وقال هذا لاأدرى ، و قال هذا : أنا أدرى . فاشهد أنّ عليّاً عليه السلام كان قيّم القرآن ، وكانت طاعته مفترضة ، وكان الحجّة على الناس بعد رسول الله عليه السلام وإنّ ماقال في القرآن فهو حقّ . فقال عليه السلام رحمك الله »(٣)

(١) و (٢) الكافى (باب أنه لم يجمع القرآن إلّا الائمّة) ح١ـ٢

(٣) الكافى (باب الاضطرار إلى الحجّة) ح ـ ٢

وصدر الحديث المذكور أنّه قال: قلت لأبي عبد الله: إنّ الله تعالى أجلّ من أن يعرف بخلقه بل الخلق يعرفون بالله، قال: صدقت، قلت: إنّ من عرف أنّ له ربّاً فينبغي له أن يعرف أنّ لذلك الربّ رضاً وسخطاً، وأنّه لا يعرف رضاه وسخطه إلّا بوحى أورسول، فمن لم يأته الوحى فقد ينبغي له أن يطلب الرسل، فإذا لقيهم عرف أنّهم الحجّة وأنّ لهم الطاعة المفترضة

والحاصل أنّ جميع علوم القرآن الكريم ومنها علم الناسخ والمنسوخ منه لم يكن عند أحد من أصحاب رسول الله صلّى الله عليه وآله إلّا عند وصيّه وخليفته بالحقّ أمير المؤمنين عليه السلام وحينئذٍ فلابدّ في معرفة كلّ شيء من علوم القرآن، ومنها الناسخ والمنسوخ أن نرجع إليه وإلى الأئمّة الهداة من ذرّيته و قد انقدح بهذه البيّنة القيّمة أمور:

الأوّل: أنّه لا يجوز تفسير القرآن الكريم والفتوى به إلّا لمن يعرف الناسخ والمنسوخ منه.

الثاني: أنّ معرفة الناسخ والمنسوخ من القرآن الكريم تتوقّف على معرفة تاريخ نزول الآيات ومعرفة المتقدّم والمتأخّر من الآيات الشريفة.

الثالث: أنّه لم يعرف ذلك بعد رسول الله صلّى الله عليه وآله إلّا أمير المؤمنين الّذي كان ملازماً لرسول الله صلّى الله عليه وآله من أوّل نزول القرآن المجيد إلى تمامه وكماله، وكان له دخلة عليه عليه السلام في اليوم ودخلة في الليل فكان صلّى الله عليه وآله إذا نزلت آية عليه أقرأه وأملاها عليه فيكتبها بخطّ يده، وكان صلّى الله عليه وآله يفسّر له القرآن ويبيّن له تأويلها ومتشابهها، ويسئل الله أن يحفظه فلا ينساه فكان عليه السلام يحفظ ما تعلّمه منه، ولا ينساه حرفاً واحداً، ولم يفعل ذلك بأحد من أصحابه فكان صلّى الله عليه وآله هو المرجع الوحيد لتعلّم معارف القرآن الكريم وأحكامه

منه دون غيره ،وبعده أوصيائه عليهم السلام دون غيرهم . وكان هوالّذي يعرف الناسخ والمنسوخ من القرآن الكريم دون غيره وبعده أوصيائه عليهم السلام دون غيرهم كما لا يخفى.

الثانية عشر:

اعلم أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله كان هو القيّم على القرآن في حيوته فقبضه الله إليه وترك في المسلمين الثقلين: كتاب الله وعترته . فقال صلّى الله عليه وآله في عدّة مواقف: إنّي تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي ما إن تمسكتم بهما لن تضلّوا.

الثالثة عشر:

اعلم أنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله كان في حيوته هوالقيّم على القرآن الكريم يبيّن للناس ما ينزل عليه منه فلمّا توفّى صلّى الله عليه وآله كان عليّ عليه السلام هوالقيّم عليه إذ كان هو الّذي يعرف تنزيله وتأويله ، وظاهره وباطنه ، ومحكمه ومتشابهه ، و ناسخه و منسوخه . كلّها دون غيره من الصحابة كما عرفت آنفاً.

ولكن لمّا خرج الأمرعن مجراه الصحيح قام بتفسير القرآن العزيز من الصحابة من لم يكن أهلاً لذلك،ولم يعرف من علوم القرآن إلّا شيئاً قليلاً . ثمّ قام بتفسيره والإفتاء بهمن التابعين من لا يعرف الناسخ من المنسوخ، والمحكم من المتشابه.... منه فأفسدوا علم تفسير القرآن ، وحرّفوا الكلم عن مواضعها فجعلوا آيات غير منسوخة من المنسوخ وآيات منسوخة غيرمنسوخة. فأفتوا بالمنسوخ دون غير المنسوخ وهكذا ، وقد ذكر المحقّق الخوئي ـ مدّ ظلّه العالي ـ في بيانه ستّةوثلاثين آية جعلها المفسّرون الأوّلون والآخرون من العامّة منسوخة بآيات أخرى وأثبت أنّها ليست من المنسوخ فانظر ما ذكره دام ظله تعرف كيف انحرفوا عن الحقّ بإنحرافهم عن الصراط المستقيم ، ولم يلجأوا إلى ركن وثيق.

قوله عليه السلام إنّ الله تبارك وتعالى بعث رسوله صلى الله عليه وآله بالرأفة والرحمة ، فكان من رأفته ورحمته أنّه لم ينقل قومه في أوّل نبوّته عن عادتهم حتّى استحكم الاسلام في قلوبهم ، وجلت الشريعة في صدورهم ، فكانت من شريعتهم في الجاهلية أنّ المرأة إذا زنت حبست في بيت وأقيم بأودها حتّى يأتيها الموت وإذا زنى الرجل نفوه عن مجالسهم و شتموه وآذوه وعيّروه ولم يكونوا يعرفون غير هذا .

قال الله تعالى في أوّل الاسلام ، واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهنّ أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهنّ في البيوت حتّى يتوفّيهنّ الموت أو يجعل الله لهنّ سبيلا * واللذان يأتيانها منكم فآذوهما فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما فإنّ الله كان توّاباً رحيماً *[1]

فلمّا كثر المسلمون ، وقوى الاسلام واستوحشوا أمور الجاهلية أنزل الله تعالى ، الزانية والزاني فاجلدوا كلّ واحد منهما مائة جلدة ، إلى آخر الآية فنسخت هذه الآية آية الحبس والاذى ،

أقول : لا ريب في تنافي الآيتين في الحكم ففي آية الحبس والأذى أمرنا بإمساك اللاتي يأتين الفاحشة في البيوت حتّى يتوفاهنّ الموت أو يجعل الله لهنّ سبيلا ، وفي آية الجلد أمرنا بجلدهنّ مأة جلدة ، وحينئذٍ فلابدّ من رفع التنافي بين الآيتين إمّا بالالتزام باختصاص كلّ آية بغير ما تختصّ به الآية الأخرى ، وإمّا بالالتزام بنسخ آية الجلد آية الامساك في البيوت ، وحيث لا مسوّغ لاختصاص كلّ آية بغير ما تختصّ به الآية الأخرى بلا مخصص في البين فلا محيص حينئذٍ من الالتزام بالنسخ ، وإن كان النسخ على خلاف الأصل .

---

(١) النساء : ١٥ - ١٦ .

فإن قلت : نعم ولكن الالتزام لا يجوز إلّا بعد إحراز تأخّر نزول آية الجلد عن آية الامساك في البيت وأنّى لنا بإحراز ذلك فإنّ إحراز أمثال ذلك بغير الراسخين في العلم دونه خرط القتاد .

قلت : نعم ولكن الراسخ في العلم أبا جعفر الباقر عليه السلام قد أخبرنا بتأخّر آية الجلد عن آية الإمساك في البيت فيما رواه الكليني في أُصول الكافي في حديث طويل[١] قال عليه السلام فيه : «وسورة النور أنزلت بعد سورة النساء وتصديق ذلك أنّ اللّه عزّ وجلّ أنزل في سورة النساء «واللّاتي يأتين الفاحشة من نسائكم .... إلى قوله أو يجعل اللّه لهنّ سبيلا » والسبيل الّذي قال اللّه عزّ وجلّ سورة أنزلناها وفرضناها وأنزلنا فيها آيات بيّنات لعلّكم تذكرون » الزانية والزاني فاجلدوا كلّ واحد منهما مأة جلدة إلى قوله تعالى من المؤمنين » فبيّن حجّة اللّه على خلقه والمهيمن على كتابه في هذا الحديث الشريف انّ آية الجلد أُنزلت بعد آية الإمساك في البيت فتكون هي ناسخة للّتي أُنزلت قبلها .

على أنّ الإمام الصادق عليه السلام قد صرّح بكون آية الامساك منسوخة فيما رواه العياشي في تفسيره عن أبي بصير عنه عليه السلام قال : سئلته عليه السلام عن هذه الآية «واللّاتي يأتين الفاحشة من نسائكم . إلى قوله سبيلا » قال عليه السلام هذه منسوخة .

كما صرّح بذلك جدّه الحجّة الكبرى في متن الكتاب ، وعلى هذا فلا إشكال في ذلك كما لا يخفى .

ثم ان المنحرفين عن طريق الهداية ذهبوا هنا يميناً وشمالاً فقال أبومسلم الاصفهاني : إنّ حكم الآية الشريفة لم ينسخ وهو باق على حاله ولكن موضوعه

(١) انظر الحديث الشريف في الكافي ج ـ ٢ ص ٣٨ ـ ٣٣ الطبعة الحديثة

المساحقة ، وفيه أنّه لا موجب لاختصاص الحكم فيها بالمساحقة ، وقد أجمع المفسّرون على أنّ المراد بالفاحشة فيها هي الزنا ويؤيّد هم تفسير أهل الذكر عليهم السلام لها بالزنا وحينئذ فلا ريب أنّ حكمها منسوخة بآية الجلد من سورة النور كما عرفت .

ورأى بعضهم أنّ حكم إمساكهنّ في البيوت حتّى يتوفّاهنّ الموت لمّا كان مغيّى بأن يجعل اللّه لهنّ سبيلاً فلا جرم أنّه ارتفع بحصول غايته ونزول آية الرجم التي كانت سبيلاً إلى الخلاص من الحبس المؤبّد ولكن هذا ليس من النسخ بشيء لأنّ النسخ هو رفع الحكم المؤبّد لا ارتفاع الحكم المغيّى بحصول غايته كقوله تعالى «ثمّ أتمّوا الصيام إلى الليل»[1].

قلت : نعم هذا إذا كان الحكم مغيّى بغاية تكوينية كقوله تعالى «ثمّ أتمّوا الصيام إلى الليل»، وأمّا إن كان مغيّى بغاية تشريعيّة كقول الشارع افعل كذا حتّى اشرّع خلافه وأنسخ هذا. فلا ريب أنّ تشريع حكم على خلاف الحكم السابق من النسخ لأنّ الحكم الأوّل يكون ثابتاً حتّى يجيء الحكم الثاني على خلافه ولعمري هذا واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان .

(١) البقرة : ١٨٧

قوله عليه السلام ومن ذلك أنّ العدّة كانت في الجاهلية على المرأة سنة كاملة، وكان إذا مات الرجل ألقت المرأة خلف ظهرها شيئاً بعرة وما جرى مجريها - ثمّ قالت: البعل أهون عليّ من هذه، فلا أكتحل، ولا أتمشط ولا أتطيب ولا أتزوّج سنة، فكانوا لا يخرجونها من بيتها بل يجرون عليها من تركة زوجها سنة. فأنزل الله تعالى فى أوّل الاسلام «والّذين يتوفّون منكم ويذرون أزواجاً وصيّة لأزواجهم متاعاً إلى الحول غير إخراج»(١) فلمّا قوى الاسلام، أنزل الله تعالى «والّذين يتوفّون منكم ويذرون أزواجاً يتربّصن بأنفسهنّ أربعة أشهر وعشراً فإذا بلغن أجلهنّ فلا جناح عليهنّ»(٢) إلى آخر الآية.

أقول: و فى هذا مسائل:

المسئلة الاولى: إنّ آية الحمل إنّما تدلّ على وجوب الانفاق على المرئة المتوفّى عنها زوجها من مال زوجها وحرمة إخراجها من بيتها إلى تمام الحول وهي ساكتة عن وجوب التربص عليها حولاً، وآية التربّص أربعة أشهر وعشراً إنّما يوجب الاعتداد عليها في المدّة المذكورة فيها وهى ساكتة عن وجوب الإنفاق عليها، وحرمة إخراجها من بيتها، وعلى هذا فلا تنافي بين الآيتين كي تكون الثانية ناسخة للاُولى، ولكن الفقهاء الكرام عليهم السلام جميعاً إلّا من شذّ منهم على كون الثانية ناسخة للاُولى وقد بيّن مولانا امير المؤمنين عليه الصلوة والسلام هذه الحقيقة في الفوق وحينئذ فما المحج

فإن قلت: فلعلّ مرادهم من كون آية الحول منسوخة الحكم كونها منسوخة الحكم من حيث وجوب الإنفاق، وحرمة الإخراج.

قلت: نعم ولكن آية التربص لا دلالة لها على عدم وجوب الإنفاق وعدم حرمة الإخراج تصير ناسخة لآية الحول من حيث وجوب الإنفاق، ومن حيث حرمة الإخراج.

(١) البقرة: ٢٤٠. (٢) البقرة: ٢٣٤.

وعلى هذا فإن كان آية الحول منسوخة الحكم من حيث وجوب الانفاق وحرمة الإخراج فلا بدّ أن تكون منسوخة الحكم من تلك الحيثية بغير آية التربص لكنّهم صرّحوا بكونها منسوخة الحكم بتلك الآية الشريفة.

ويمكن أن يجاب عن هذا الإشكال بأنّ آية الحول وإن لم تتعرض لحكم عدّة المتوفّى عنها زوجها بدلالة المطابقة لكنّها تدلّ على ذلك بدلالة الالتزام إذ الظاهر بالنظر إلى متفاهم العرف أنّ وجوب الإنفاق وحرمة إخراج المتوفّى عنها زوجها من بيتها إنّما هما لمكان وجوب الاعتداد عليها باحترام زوجها المتوفّى، وحينئذٍ فالدليل على وجوب الإنفاق وحرمة الإخراج تدلّ بدلالة الالتزام على وجوب اعتدادها حولاً كاملاً، وحينئذٍ فيتنافى الآيتان من حيث حكم العدّة وأنّ الأولى منهما تدل على وجوب الاعتداد حولاً، والثانية تدلّ على وجوبه أربعة أشهر وعشراً، ويصير الحكم الاولى منسوخة بالآية الثانية كما ذكره الراسخ في علوم القرآن مولانا أمير المؤمنين عليه الصلوة والسلام.

المسئلة الثانية : لقد اختلفوا في إعراب وصية وقرآئتها فقرأ ابن كثير ونافع والكسائي وأبوبكر عن عاصم بالرفع، والباقون بالنصب، وذكر للرفع والنصب وجوها كثيرة لا يسمن ولا يغنى من جوع واختلفوا في عامل الرفع والنصب: والاسم أو الفعل المقدّر هنا أيّ شيء هو؟

واختلفوا في الحكم المستفاد من الآية الشريفة هل اللّه عزّوجلّ ـ أمر الزوج المتوفّى بأن يوصى لزوجته بالانفاق على زوجته من ماله وإسكانها في بيتها حولاً كاملاً أو أمر أولياء الزوج المتوفّى بالانفاق والاسكان كذلك وكلّ من ذهب إلى شيء من هذه المذاهب فلم يأت بحجّة قاطعة على مذهبه، وإنّما بنى مذهبه على شيء من الاستحسان والخيال.

ولواجتمعوا على من أوتى علم الكتاب كلّه و من جعله اللّه ورسوله مهيمناً على القرآن الكريم ، ومفسّراً له لمّاوقع فيهم أمثال هذه الاختلافات لكنّهم أعرضوا عن الحقّ فضلّوا وأضلّوا كثيراً ،وأعاذنا اللّه من الزّلة والضلال .

المسئلة الثالثة : اعلم أنّ آية الحول كانت مقدّمة على آية التربّص أربعة أشهروعشراً ، ومن هذه الجهة صارت منسوخة الحكم بآية التربص باتّفاق من جميع مفسّرى الخاصة والعامّة إلّا من شذّ مثل أبي مسلم الاصفهاني وكان ينبغي أن تقدّم عليها عند جمع القرآن الكريم أيضاً لكنّهم قدّموا المتأخّر وأخّروا المتقدّم ،ولا ريب أنّهما كانتا على ترتيب النزول فيما جمعه مولانا أمير المؤمنين عليه السلام إذ لم يكن هو عليه السلام ممّن تقدّم ما أخّره اللّه ويؤخّر ما قدّم اللّه ، و يحلّ حرام اللّه ويحرّم حلال اللّه فجمع القرآن المجيد على ترتيبه الحقّ ، و عرض عليهم ماجمعه فلم يقبلوا منه ذلك وقبلوا ممّن لم يجعله اللّه ورسوله مهيمناً على كتاب اللّه وجمعه وتفسيره ونعوذ باللّه من الزلّة والضلال .

المسئلة الرابعة : لقد أجمع أصحابنا ـ عليهم الرحمة والرضوان ـ على أنّ آية الحول كما تكون منسوخة الحكم من حيث العدّة كذلك هى منسوخة الحكم من حيث وجوب الانفاق ومن حيث حرمة الاخراج وهل الناسخ لها من هذه الحيثية هو آية التربّص أيضاً أو الأخبار الواردة في هذا الباب عن الأئمّة الأطهار الأقوى الأخير لأنّ آية التربّص لا دلالة فيها على نفى وجوب الانفاق على المرئة المتوفّى عنها زوجها ولا على نفى حرمة إخراجها من بيتها ، و أنّها إنّما تدلّ على كون عدّة المتوفّى عنها زوجها أربعة أشهروعشراً فحسب وحينئذٍ فالناسخ لحكم وجوب الانفاق ، وحرمة الإخراج ليس إلا الاخبار الواردة عن الأئمّة الأطهار عليهم السلام .

فإن قلت : فهل يجوز نسخ القرآن الكريم بالسنة .

قلت : نعم كما يجوز تخصيص الكتاب بخبر الواحد الصحيح كذلك يجوز نسخه بصحاح الأخبار لأنَّ النسخ في الحقيقة تخصيص زماني للحكم .

وعندي في هذا المقام تحقيق لا يسعني بيانه هنا فلنقصّر الكلام .

قال عليه السلام : ومن ذلك أنّ الله تبارك وتعالى لمّا بعث محمّداً صلى الله عليه وآله أمره في بدو أمره أن يدعو بالدعوة فقط ، وأنزل عليه «ياأيّها النبيّ إنّا أرسلناك شاهداً ومبشّراً ونذيراً * وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً * وبشّر المؤمنين بأنّ لهم من الله فضلاً كبيراً * ولا تطع الكافرين و المنافقين ودع أذاهم وتوكّل على الله وكفى بالله وكيلا»[١] فبعثه الله تعالى بالدعوة فقط ، وأمره أن لا يؤذيهم .

فلمّا أرادوه بماهمّوا به من تبيينه أمره الله تعالى بالهجرة وفرض عليه القتال فقال سبحانه : «أُذن للّذين يقاتلون بأنّهم ظلموا وأنّ الله على نصرهم لقدير»[٢] فلمّا امر الناس بالحرب ، جزعوا وخافوا فأنزل الله تعالى «ألم ترإلى الّذين قيل لهم كفّوا أيديكم وأقيموا الصلوة وآتوا الزكوة فلمّا كتب عليهم القتال إذا فريق منهم يخشون الناس كخشية الله أو أشدّ خشية وقالوا ربّنا لم كتبت علينا القتال لولا أخّرتنا إلى أجل قريب — إلى قوله سبحانه «أينما تكونوا يدركّم الموت ولوكنتم في بروج مشيّدة»[٣] فنسخت آية القتال آية الكفّ .

فلمّا كان يوم بدر وعرف الله تعالى حرج المسلمين ، أنزل على نبيّه «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكّل على الله»[٤] فلمّا قوى الاسلام ، وكثر المسلمون أنزل الله تعالى «فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم»[٥] فنسخت هذه الآية آية الّتي أذن لهم فيها أن يجنحوا ، ثمّ أنزل سبحانه فى آخر السورة «فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم وخذوهم واحصروهم»[٦] إلى آخر الآية .

---

(١) الاحزاب : ٤٥ — ٤٨ . (٢) الحج : ٣٩ (٣) النساء : ٧٧ (٤) الانفال : ٦١ .

(٥) القتال : ٣٥ . (٦) براءة : ٥ .

....

أقول : وينبغي هنا التنبيه على أمور :

الأوّل : أنّ الجهاد من أعظم أركان الإسلام ولمّا كان له المساس الكامل بحيوة الإنسان جعل الشارع الحكيم أمره بيد رسوله مادام حيّاً وبعد وفاته إلى الإمام العادل المعصوم أو نائبه الخاص وليس لغيرهم من المسلمين الدعوة إلى جهاد العدوّ ، وإن كان بصيراً بفنون الحرب ، وعلى هذا فتكليف الجهاد كان أوّلاً وبالذات من وظيفة النبيّ الأكرم صلى الله عليه وآله وبعده من وظيفة الإمام الحقّ القائم مقامه، ومن وظيفة النائب عن النبيّ أو الوصي ، وكان يجب عليهم دعوة الناس إلى الجهاد إذا رأوه صلاحاً ويجب على المسلمين أن يجيبوه ويجاهدوا الكفّار بأموالهم وأنفسهم في سبيل ربّهم .

الأمر الثاني : أنّ أمر الجهاد وإن كان بيد النبيّ صلى الله عليه وآله ومقتضاه أن يقوم به إذا رأى المصلحة في ذلك ولكن النبيّ صلى الله عليه وآله كان لا يقوم به بعقله الجبّار بل كان ينتظر مجئ الوحي بذلك يقوم بأمر من الله عزّ وجلّ فإذا اتاه الوحي في ذلك بأمر أو نهي أو ترخيص تبعه وأمر اُمّته باتّباعه .

الأمر الثالث : أنّ الله عزّوجلّ لمّا بعث نبيّه أمره في بدو أمره بدعوة الناس إلى الاسلام فحسب ، ونهاه عن القتال بقوله « ودع أذاهم وتوكّل على الله وكفى بالله وكيلا »

ثم أذن له بالقتال « وللّذين يقاتلون بأنّهم ظلموا وأنّ الله على نصرهم لقدير » فنسخت آية القتال آية الكف كما ذكره مولانا امير المؤمنين عليه السلام ، و أذن له عليه السلام بقبول السلام بقوله : « وان جنحوا للسلم فاجنح لها » ، ثمّ لمّا صار المسلمون هم الأعلون نسخ الترخيص في السلم بقوله « فلا تهنوا وتدعوا

إلى السلم وأنتم الأعلون والله معكم ولن يتركم أعمالكم » .

إن قلت : إذا كان آية الدعوة إلى الاسلام فحسب منسوخة بآية الإذن في القتال ، وآية الترخيص السلم منسوخة بآية فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون فاللازم على والى الأمر بعد رسول الله ﷺ العمل بالناسخ وعدم الاقتصار بالدعوة إلى الاسلام فحسب ولا الجنوح إلى السلم ولو في أحرج الأحوال ، وهو كما ترى .

قلت : النسخ على قسمين : نسخ دائمي لا يأتيه ناسخ بين يديه ونسخ موقّت في الباطن يأتيه الناسخ إذا انقضى وقته في نفس الأمر . فالنسخ الدائمي لا يرتفع حكمه إلى الأبد إذ لا يتعقّب بناسخ آخر ، والنسخ الموقّت يرتفع حكمه بمجئ الناسخ له بعده ويصير الناسخ للحكم الأوّل منسوخاً بمجئ الناسخ الثاني .

وعلى هذا فنقول لمّا كان حكم الدعوة إلى الإسلام فحسب مبنيّاً على وجود الحرج في القتال وحكم الإذن في القتال الناسخ للحكم الأوّل مبنيّاً على رفع الحرج في القتال فلا جرم أنّ الحكم الناسخ المبنىّ على عدم الحرج يرتفع وينسخ بارتفاع ملاكه ويتجدّد الحكم المنسوخ بتجدّد ملاكه ونسخ ناسخه ، وحينئذٍ فلا ينافي النسخ بقاء حكم المنسوخ أعني تجدّده بعد ارتفاع حكم الناسخ بارتفاع ملاكه وانتفاء موضوعه ، وهذا هو الوجه الصحيح في صلح النبيّ ﷺ يوم الحديبيّة بعد نسخ آية الجنوح بآية « فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون » وفى قوله « وأنتم الأعلون » دلالة ظاهرة على أنّ الأمر بالجنوح في آية الجنوح كان في الباطن كان محدوداً بما دام كونهم غير الأعلون ، ومن هذه الجهة لمّا صاروا هم الأعلون تغيّر حكمهم و

نهوا عن الدعوة إلى السلم والصلح مع المشركين .

الأمر الرابع : قد عرفت سابقاً أنّ أمر الجهاد والسلم كان في حياة النبيّ ﷺ بيد نفسه الشريفة ، ولا ريب أنّه بعد وفاة رسول الله كان بيد وصيّه وخليفته من بعده الامام بالحقّ ، فإنّ له كلّ ما كان لرسول الله ﷺ إلّا النبوّة كما هو المحقّق في مقامه .

قوله عليه السلام ومن ذلك أنّ الله تعالى فرض القتال على الأمة فجعل على الرجل الواحد أن يقاتل عشرة من المشركين ، فقال : « إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين »(١) إلى آخر الآية ثم نسخها سبحانه فقال : « الآن خفّف الله عنكم وعلم أنّ فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين »(٢) إلى آخر الآية فنسخ بهذه الآية ما قبلها ، فصار من فرّ من المؤمنين في الحرب إن كانت عدّة المشركين أكثر من رجلين لرجل لم يكن فارّاً من الزحف ، و إن كان العدّة رجلين لرجل فارّاً من الزحف .

أقول : ألظاهر من قوله تعالى « الآن خفّف الله عنكم وعلم أنّ فيكم ضعفا » أنّ التخفيف عنهم وقع بعد إمتحان علم منه ضعف المسلمين ، و عدم اصطبار العشرين منهم في مقابل المأتين من المشركين ، ولا اصطبار مأة منهم في مقابل ألف من الّذين كفروا مع كون ذلك في وسعهم لأنّ الّذين كفروا هم قوم لا يفقهون ، وحينئذٍ خفّف الله عن المسلمين ، ونسخ الحكم الأوّل بقوله : فإن كان منكم مأة صابرة يغلبوا مأتين ، وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين فصار من فرّ من المؤمنين في الحرب إن كانت عدة المشركين أكثر من رجلين رجل لم يكن فارّاً من الزحف ، وإن كان العدّة رجلين لرجل فارّاً من الزحف كما ذكره مولانا امير المؤمنين ع وقد يورد على هذا بأنّ القول بالنسخ يتوقّف على اثبات الفصل بين الآيتين نزولاً وإثبات أنّ الآية الثانية نزلت بعد مجيء زمان العمل بالأولى وذلك لئلّا يلزم النسخ قبل حضور وقت الحاجة ومعنى ذلك أن يكون التشريع الأوّل لغواً ولا يستطيع القائل بالنسخ إثبات ذلك إلّا أن يتمسّك بخبر الواحد وقد أوضحنا أنّ النسخ لا يثبت به إجماعاً »(٣)

(١-٢) الانفال : ٦٥ - ٦٦ (٣) البيان للمحقق الخوئي - مدظله العالى - ص ٢٤٩

أقول: قد عرفت أنّ الظاهر من قوله تعالى « الآن خفّف اللّه عنكم وعلم أنّ فيكم ضعفاً » انّ التخفيف من اللّه عزّ وجلّ عنهم وقع بعد امتحان علم منه ضعف المسلمين وعدم اصطبار العشرين منهم فى مقابل المأتين من المشركين، وحينئذٍ فإنّ الآية الثانية الناسخة إنّما نزلت بعد مجئ زمان العمل بالأولى فلا يلزم النسخ قبل حضور وقت الحاجة حتّى يكون التشريع الأوّل لغواً وعلى هذا فإنّا لا نحتاج في كون الآية الثانية ناسخة للأولى إلى التمسّك بخبر الواحد كما ذكره المورد بل في نفس الآية الكريمة دلالة واضحة على ذلك كما عرفت.

على أنّ إثبات كون الآية الثانية ناسخة للأولى بالخبر الواحد لا إشكال فيه إذا كان الخبر حجّة شرعية والإجماع المذكور إنّما قام على عدم جواز نسخ القرآن بالخبر الواحد لا نسخ القرآن بالقرآن كمفروض الكلام في المقام لا على كون القرآن ناسخاً للقرآن.

ثمّ إنّى لا ادّعى أنّ الآيتين نزلتا فى غزوة واحدة أوفي غزوتين، وإنّما أقول: إنّ ظاهر الآية الشريفة الثانية أنّها نزلت بعد امتحان المسلمين بالآية الاولى والعلم بضعفهم عن مقابلة العشرين منهم بمأتين من المشركين والمأة بالألف ولافرق في ذلك بين كون نزول الآية الثانية بعد الأولى في تلك الغزوة الّتي نزلت الآية الأولى أوفي غزوة أخرى بعدها، وفي الصورة الأولى لابدّ من القول بأنّ الأولى نزلت في أوّل الغزوة وأنّ الثانية نزلت بعد حصول شيء من الغزو يعلم به ضعف المسلمين عن مقابلة المشركين مقابلة العشرين بمأتين والمأة بالألف.

ثمّ إنّ في الآية الناسخة بحثاً لطيفاً لا يسعنى طرحه في هذا المقام لأنّ حديثه صعب مستعصب لا يحتمله أفهام عامّة المحصّلين والطالبين.

وقال عليه السلام : ومن ذلك نوع آخر ، وهو أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لمّا هاجر إلى المدينة آخى بين أصحابه من المهاجرين والأنصار وجعل المواريث على الاخوة في الدين لا في ميراث الأرحام ، وذلك قوله تعالى «إنّ الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله والّذين آووا ونصروا أُولئك بعضهم أولياء بعض والّذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء حتّى يهاجروا»(١) فاخرج الأقارب من الميراث ، وأثبته لأهل الهجرة ، وأهل الدين خاصّة ، ثمّ عطف بالقول فقال تعالى : «والّذين كفروا بعضهم أولياء بعض الّا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير»(٢) فكان من مات من المسلمين يصير ميراثه وتركته لأخيه في الدين ، دون القرابة والرحم الوشيجة فلمّا قوّى الاسلام أنزل الله «النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أُمّهاتهم وأُولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله من المؤمنين والمهاجرين إلّا أن تفعلوا إلى أوليائكم معروفاً كان ذلك فى الكتاب مسطوراً»(٣) فهذا المعنى نسخ آية الميراث .

أقول : إنّ النسخ باعتبار الحكم المنسوخ يكون على أنواع منها ماكان منسوخة من أحكام عصر الجاهلية فأمضاها القرآن الكريم في بدو أمر الإسلام حيث كان الاسلام والمسلمون في ضعف من الأمر . ثمّ نسخه بعد ذلك حيث صار الاسلام في قوّة من أمره ، ومنها ماكان الحكم المنسوخ من أحكام أهل الكتاب فاقروا القرآن في بدو الأمر على حاله حتّى قوّى الإسلام والمسلمون ثمّ نسخه إلى حكم الاسلام ، ومنها ماكان الحكم المنسوخ شرع في القرآن لغرض امتحان المسلمين فى بدو أمرهم ثمّ نسخه إلى غيره بعد حصول غرضه .

ومنها ما كان تشريعه في القرآن لحكمة زمنية كحكم التوارث بالهجرة

(١-٢) الانفال : ٧٢ ـ ٧٣ (٣) الاحزاب : ٦ .

والأُخوة ونسخه بعد حصول الغرض منه إلى حكم التوارث بالقرابة كما بيّنه مولانا امير المؤمنين .

ثمّ اعلم أنّ قوماً من المفسّرين المتقدّمين كابن عباس، والحسن، وقتادة والسدّي قالوا: كان المسلمون في بدو الأمر يتوارثون بالهجرة والنصرة وقال أبوجعفر الباقر عليه السلام أنّهم كانوا يتوارثون بالمؤاخاة الأولى[1] ولا ريب أنّ المعقول من هذا الأمر هو ما قاله الامام باقر العلوم عليه السلام كما بيّنه جدّه اميرالمؤمنين عليه السلام وأمّا ما ذكره هؤلاء المفسّرون فإنّي لا أعلم له معنى معقولاً فهل المراد أنّ واحداً من المهاجرين أوالأنصار إذا مات ورثه جميع الأنصار والمهاجرين أو بعضهم وإذا كان الوارث بعضهم فمن ذلك البعض وما المرجّح لتخصيصه بإرث ذلك المتوفّى ؛

ولعلّهم أرادوا من قولهم «يتوارثون بالهجرة والنصرة» أنّهم بسبب الهجرة والنصرة يتوارثون بالمؤاخاة فيرجع قولهم إلى مقالة أبي جعفر الباقر عليه السلام ولكن الشيخ قدس سره جعل قولهم مقابلاً لقول أبى جعفر الباقر عليه السلام

(١) انظر التبيان ج٥ ص ١٦٣ الطبعة الحديثة

قوله عليه السلام ومنه وجه آخر وهو أنّ رسول الله لمّا بعث كانت الصلاة إلى قبلة بيت المقدس سنّة بني إسرائيل ، وقد أخبرنا الله بما قصّه في ذكر موسى عليه السلام أن يجعل بيته قبلة ، وهو قوله : « وأوحينا إلى موسى وأخيه ان تبوّءا لقومكما بمصر بيوتاً واجعلوا بيوتكم قبلة »(١) وكان رسول الله صلى الله عليه وآله في أوّل مبعثه يصلّى إلى بيت المقدس جميع أيّام مقامه بمكّة ، وبعد هجرته إلى المدينة بأشهر فعيّرته اليهود وقالوا : أنت تابع لقبلتنا ، فأحزن رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك منهم فأنزل الله تعالى عليه وهو يقلّب وجهه في السماء وينتظر الأمر « قد نرى تقلّب وجهك في السماء فلنولّينّك قبلة ترضيها فولّ وجهك شطر المسجد الحرام »(٢) « وحيث ماكنتم فولّوا وجوهكم شطره لئلّا يكون للناس عليكم حجّة »(٣) يعنى اليهود في هذا الموضع .

ثمّ أخبرنا الله عزّ وجلّ بالعلّة الّتي من أجلها لم يحوّل قبلته من أوّل مبعثه ، فقال تبارك وتعالى : « وما جعلنا القبلة الّتي كنت عليها إلّا لنعلم من يتّبع الرسول ممّن ينقلب على عقبيه وإن كانت لكبيرة إلّا على الّذين هدى الله وماكان الله ليضيع إيمانكم إنّ الله بالناس لروؤف رحيم »(٤) فسمّى سبحانه الصلاة ههنا ايماناً ، وهذا دليل واضح على أنّ كلام البارى سبحانه لا يشبه كلام الخلق كما لا يشبه أفعاله أفعالهم ، ولهذه العلّة وأشباهها لا يبلغ أحد كنه معنى حقيقة تفسير كتاب الله تعالى وتأويله إلّا نبيّه صلى الله عليه وآله وأوصيائه عليهم السلام

أقول : وينبغي التنبيه هنا على أمور :

الأوّل : لا ريب في كون آية التولية في المتن ناسخة لحكم الصلاة إلى بيت المقدس ، وإنّما الكلام في أنّ هذا النسخ هل هو من نسخ الكتاب بالكتاب أو من نسخ السنّة بالكتاب ونحن لا يهمّنا ذلك فيما نحن بصدده وإن كان الأظهر أنّه

(١) يونس : ٨٧ . (٢) البقرة : ١٤٤ (٣) البقرة : ١٥٠ (٤) البقرة : ١٤٣

من نسخ السنّة بالكتاب إذ ليس في الكتاب أمر بالتوجّه إلى بيت المقدس.

الثاني الظاهر كما بيّنه مولانا أمير المؤمنين — عليه الصلاة والسلام — أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله كان يصلّي في أوّل بعثه إلى بيت المقدس في جميع أيّام مقامه بمكّة المكرّمة، وبعد هجرته إلى المدينة بأشهر، ولا ريب أنّ ذلك كان بأمر من الله — عزّوجلّ — وكان الأنسب في عقولنا القاصرة أن يؤمر في مكّة بالصلاة إلى الكعبة، وفي المدينة بالصلاة إلى بيت المقدس قبلة اليهود والنصارى ولكن الله أراد أن نعلم من يتّبع الرسول ممّن ينقلب على عقبيه فأمر رسوله ومن آمن به بالصلاة إلى بيت المقدس، ثمّ نسخ ذلك الحكم بعد هجرته إلى المدينة ومضى أشهر من هجرته، وأمره بالصلاة إلى المسجد الحرام.

الأمر الثالث: أنّ قوله تعالى في قصّة موسى «واجعلوا بيوتكم قبلة» فيه شيء من الغموض فهل المراد به أنّهم يجعلون بيوتهم إلى قبلتهم الّتي كانوا عليها أعنى البيت المقدس أو المراد به أنّهم يجعلون بيوتهم يقابل بعضها بعضاً أو المراد به أنّهم يجعلون بيوتهم مساجد هم لأنّهم خائفين فأُمروا بأن يصلّوا في بيوتهم كما عن ابن عبّاس و مجاهد وإبراهيم والسدّي والضحاك والربيع أو المراد أنّهم يجعلون بيوتهم نحو الكعبة كما عن الحسن؟

فيه أقول، والحقّ أنّه لا شاهد في نفس الآية على شيء من الأقوال وحينئذٍ فيكون الآية مجملة من هذه الجهة، فيحتاج إلى بيان من الحجّة، وقد بيّنها الحجّة الكبرى مولانا أمير المؤمنين — عليه الصلاة والسلام — واستدلّ بها على أنّ الصلاة إلى بيت المقدس كانت سنّة بنى إسرائيل فعلمنا أنّ المراد به الوجه الأوّل، والحمد لله الّذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا الله.

الرابع: قد عرفت الوجه في توجيه رسول الله صلّى الله عليه وآله والمؤمنين إلى بيت

المقدس في مكّة المكرّمة على خلاف تمايل أهله ، ونسخ ذلك الحكم في المدينة الطيّبة ، وتوجيه المسلمين إلى المسجد الحرام على خلاف ميل اليهود ، و النصارى القاطنين فيها وهو أن نعلم من يتّبع الرسول ممّن ينقلب على عقبيه

و لا ريب أنّ هذا الوجه على خلاف الوجوه الّتي من أجلها نسخ بعض الآيات الآخر ، ولهذه الجهة قال مولانا أمير المؤمنين ـ عليه الصلاة والسلام ومنه وجه آخر »

الخامس : قد بيّن مولانا امير المؤمنين عليه‌السلام أنّ تسمية الله سبحانه الصلوة إيماناً في قوله «ماكان الله ليضيع إيمانكم» دليل واضح على أن كلام البارى سبحانه لا يشبه كلام الخلق كما لا يشبه أفعاله أفعالهم ولهذه العلّة وأشباهها لا يبلغ أحد كنه معنى حقيقة تفسير كتاب الله تعالى وتأويله إلّا نبيّه صلى‌الله‌عليه‌وآله وأوصيائه . أقول : وهو كذلك فإنّا نرى في كثير من آيات القرآن الكريم أنّ العامّ أُريد به الخاصّ والخاص أُريد به العام وعبّر الله عزّ وجلّ عن كثير من مقاصده بالكنايات والاستعارات والمبهمات والمتشابهات من غير إقامة قرينة على مراداته من تلك الآيات ومن هذه الجهة صار كثير من الآيات من المتشابهات لا يعلم تفسيرها ولا تأويلها إلّا الله ورسوله وأوصيائه الّذين هم الراسخون في العلم ، وحينئذٍ فلابدّ لنا من الرجوع إليهم والسؤال عنهم ونحن إذا راجعنا إليهم في مسئلتان هذه نرى أنّ الحجّة الكبرى منهم قال فسمّى سبحانه الصلوة هنا إيماناً فنعلم أنّ المراد بالايمان هنا الصلوة دون ساير شعب الايمان .

قوله عليه السلام ومن ذلك ماكان مثبتاً في التوراة من الفرائض في القصاص، وهو قوله : «وكتبنا عليهم فيها أنّ النفس بالنفس والعين بالعين »[1] إلى آخر الآية فكان الذكر والانثى والحرّ والعبد شرعاً سواء فنسخ اللّه تعالى ما في التوراة بقوله : «يا أيّها الّذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحرّ بالحرّ والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى »[2] فنسخت هذه الآية «وكتبنا عليهم فيها أنّ النفس بالنفس»

أقول: هنا بيّن مولانا عليه السلام أنّ ماكتب في التوراة في أمر القصاص من : أنّ النفس بالنفس والعين بالعين الخ هو منسوخ بقوله تعالى «يا أيّها الّذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى الحرّ بالحرّ والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى» ولا ريب أنّ امير المؤمنين عليه السلام هو العالم بالناسخ والمنسوخ من القرآن الكريم دون غيره والحقّ معه يدور حيثما دار .

ومع الوصف فقد قيل: إنّ قوله تعالى «الحرّ بالحرّ والعبد بالعبد والأنثى بالانثى» منسوخ بقوله -عزّ وجلّ- أنّ النفس بالنفس والعين بالعين يعني على عكس ما بيّنه امير المؤمنين عليه السلام وردّ بأنّ قوله النفس بالنفس ... » مجرّد حكاية عمّا في التوراة فلا ينسخ القرآن، وهذا ردّ صحيح لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وعلى فرض أن لا يكون المراد بها مجرّد الحكاية عمّا في التوراة وكانت الآية المذكورة بصدد إثبات ذلك الحكم في الاسلام أيضاً كما قيل : نقول : لا ريب أنّ النسبة بين الآيتين هي نسبة الإطلاق والتقييد وحينئذ فهما لا تتنافيان عرفاً حتّى يجعل الثانية ناسخة للأولى بل العرف في مثل ذلك يحمل المطلق على المقيّد ولا فرق عندهم فى تقدّم المطلق

(١) المائدة : ٤٥ . (٢) البقرة : ١٧٨ .

على المقيّد أو العكس كما لا يخفى .

فإن قلت : فما إذا كانت النسبة بين الآيتين نسبة الاطلاق والتقييد ، و كان المفروض أنّهما لا يتنافيان عرفاً حتّى يكون المتأخّر ناسخاً للمتقدّم ، فحينئذٍ فما الوجه في جعل مولانا عليه السلام الآية الثانية المقيّدة ناسخة للاُولى المطلقة

قلت : الوجه في ذلك أنّ الآية الثانية المقيّدة نزلت بعد وقت العمل بالاُولى المطلقة وحيث لا يجوز تأخير البيان عن وقت العمل بالمطلق فلاجرم أنّ المراد بالمطلقة وجوب العمل بها إلى حين نزول المقيّدة وحينئذ ارتفع التكليف بالعمل بالمطلقة ولزم العمل بالمقيّدة .

وهذا هو النسخ وإن شئت سميته بنسخ الإطلاق وهذا نظير ما تقدّم منّا سابقاً من أنّ الحكمة قد تقتضي التكليف بعموم شيء ثمّ بعد العمل بعموم الشيء في مدّة مديدة يقتضي الحكمة إخراج بعض الأفراد عن عموم العام فيخرج عنه من ذلك الحين ، وهذا هو نسخ العموم لا تخصيص العام من الأوّل وإن شئت قلت تخصيص العامّ في الزمان المتأخّر عن العمل بالعامّ .

ثمّ إنّي لأعجب من الفقهاء الكرام كثّر اللّه أمثالهم في الأنام كيف تكلّموا تبعاً للعامة في كون الآية المقيّدة أعني «الحرّ بالحرّ والعبد بالعبد والاُنثى بالاُنثى» منسوخة بالآيه المطلقة «أنّ النفس بالنفس . . » أو هي باقيه على حالها غير منسوخة بشيء ولم يتعرّض أحد منهم فيما رايت لكون المطلقة منسوخة بالمقيّدة كما أفاده مولانا عليه السلام أم لا وإنّي كنت أرجو أن أرى البحث عن هذه المسئلة في بيان زميلنا المحقّق الخوئي ـ مدّ ظلّه العالي ـ ولكن مع الأسف لم يتعرّض هو أيضاً عنه وقد أطال البحث عن كون الآية المقيّدة منسوخة بالآية المطلقة أم لا . فأفاد بما هو الحقّ في ذلك المبحث فجزاه اللّه عن العلم أفضل الجزاء .

قوله عليه السلام: ومن ذلك أيضاً آصار غليظة كانت على بني إسرائيل في الفرائض فوضع الله تعالى تلك الإصار عنهم، وعن هذه الأمّة، فقال سبحانه «ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم»(١)

أقول: لا ريب في أنّ اللّه عزّ وجلّ نسخ بالقرآن الكريم ما كانت على بني إسرائيل من آصار غليظة وقد بيّن تلك الآصار في حديث رواه الطبرسي في كتاب الاحتجاج عن الكاظم عليه السلام عن آبائه عليهم السلام عن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام، من أراد أن يعلمها رجع إلى ذلك الكتاب.

---

(١) الاعراف: ١٥٧.

قوله عليه السلام ومنه أنّه تعالى لمّا فرض الصيام فرض أن لا ينكح الرجل أهله في شهر رمضان بالليل ولا بالنهار على معنى صوم بنى إسرائيل في التوراة فكان ذلك محرّماً على هذه الأمة ، وكان الرجل إذا نام في أوّل الليل قبل أن يفطر فقد حرم عليه الأكل بعد النوم أفطر أو لم يفطر .

وكان رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعرف بمطعم بن جبير شيخاً فكان فى الوقت الّذي حفر فيه الخندق حضر في جملة المسلمين ، وكان ذلك في شهر رمضان فلمّا فرغ من الحفر وراح إلى أهله صلّى المغرب وأبطأت عليه زوجته بالطعام ، فغلب عليه النوم فلمّا أحضرت إليه الطعام أنبهته فقال لها : استعمليه أنت فإنّي قد نمت وحرم عليّ ، وطوى ليلته وأصبح صائماً ، فغدا إلى الخندق وجعل يحفر مع النّاس فغشى عليه فسأله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن حاله فأخبره .

وكان من المسلمين شبّان ينكحون نسائهم بالليل سرّاً لقلّة صبرهم فسأل النبي الله سبحانه فى ذلك فأنزل الله عليه «أُحلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم هنّ لباس لكم وأنتم لباس لهنّ علم الله أنّكم كنتم تختانون أنفسكم فتاب عليكم وعفا عنكم فالآن باشروهنّ وابتغوا ماكتب الله لكم وكلوا واشربوا حتّى يتبيّن لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر ثمّ أتمّوا الصيام إلى الليل »[1] فنسخت هذه الآيه ماتقدّمها .

أقول : لاريب في أنّ الرفث إلى الأهل كان حراماً في ليلة الصيام قبل نزول آية إحلاله كما لاريب في أنّ الأكل والشرب أيضاً كان حراماً فيها على من نام ليلة الصيام مطلقا أو قبل اداء صلوة العشاء كما في بعض الأحاديث، وعلى هذا فلا ريب في كون حرمة الرفث منسوخة بآية إحلاله وهذا واضح

---

(١) البقرة : ١٨٧ .

لا يحتاج إلى مزيد بيان.

والظاهر أنّه لا إشكال أيضاً في كون حرمة الأكل والشرب في الليل بعد النوم منسوخة بقوله — عزّوجلّ — «كلوا واشربوا حتّى يتبيّن لكم ....»

فإن قلت : نعم لا إشكال في كون حرمة الرفث ليلة الصيام منسوخة بآية إحلاله ولكن في كون حرمة الأكل والشرب فيها بعد النوم منسوخة بآية «كلوا واشربوا ....» إشكال فإنّ النسبة بين الآية كلوا واشربوا حتّى.....، وبين حرمة الأكل والشرب ليلة الصيام بعد النوم مطلقاً أو بعد النوم عن صلاة العشاء نسبة الإطلاق والتقييد ، وقد قرّر في أُصول الفقه أنّ المطلق ، و المقيّد لا يتنافيان عرفاً ، وأنّ العرف يجمع بينهما بتقييد المطلق بالمقيّد و هنا بعد تقييد إطلاق جواز الأكل والشرب في ليلة الصيام بحرمتهما بعد النوم عن عشاء الآخرة تصير النتيجة جواز الأكل والشرب ليلة الصيام إلّا بعد النوم عن عشاء الآخرة كما لا يخفى.

قلت: نعم ولكن الإجماع قام هنا على نسخ المقيّد بالمطلق وأنّه لا يحرم الأكل والشرب ليلة الصيام بحال، وإن شئت قلت: إنّ شأن نزول قوله تعالى «كلوا واشربوا حتّى يتبيّن لكم...» صار قرينة حالية على أنّ الآية أُريد بها نسخ حكم حرمة الأكل والشرب بعد النوم عن عشاء الآخرة فلا يجوز هنا تقييد المطلق بما هو القدر المتيقن من كونه مراداً بالمطلق لكون الآية نازلاً في مورده فإنّ الآية المباركة كما بيّنه مولانا امير المؤمنين عليه السلام نزلت في شأن مطعم بن جبير الّذي نام ليلة الصيام قبل الإفطار فلا يجوز تقييد اطلاقها بغير مورد نزولها كما لا يخفى.

قوله عليه السلام: ونسخ قوله تعالى : « وماخلقت الجنّ والإنس إلّا ليعبدون »(١) قوله ـ عزّ وجلّ ـ : « ولا يزالون مختلفين إلّا من رحم ربّك ولذلك خلقهم »(٢) أي للرحمة خلقهم .

أقول : وفي تفسير الميزان عند البحث الروائي عن قوله ـ عزّ وجلّ ـ ما ننسخ من آية. ٠٠٠٠٠٠ إلخ قال : « وفي تفسير النعماني عن اميرالمؤمنين ـ عليه السلام ـ نقل عبارة الفوق ثم قال :

أقول : وفيها دلالة على أخذه عليه السلام النسخ في الآية أعم من النسخ ـ الواقع في التشريع ٠٠٠٠٠ إلى آخر ما قال ـ دامت إفاضاته ـ

وأنا أقول : إنّ الغاية غايتان : غاية تكوينيّة ، وغاية تشريعيّة ، ولا ريب أنّ الغاية التشريعيّة بمنزلة الحكم التشريعي يعرض عليها النسخ كما يعرض الحكم التشريعي تكليفيّة كانت أو تشريعيّة ، ولا ريب أنّ في الآية الأولى جعل الشارع العبادة غاية لخلق الجنّ والإنس فوجب على الجنّ والإنس ـ بمقتضى هذه الآية أن يحصّلوا غاية خلقتهما ، وحينئذٍ فمن لم يعبد الله حقّ عبادته لم يحصّل الغاية من خلقته ولاجرم أنّه في النار ، ثمّ نسخ ـ عزّوجلّ ـ هذا التشريع الغائي ، وجعل الغاية التشريعيّة من خلق الجنّ والإنس ـ هي الرحمة ، فسبحان الّذي وسعت رحمته كلّ شيء وسبقت رحمته غضبه ، وهو الرحمن الرحيم ، وعلى هذا فليس فيما ذكره ـ عليه الصلاة والسلام ـ دلالة ولا إشارة في أنّه عليه السلام أخذ النسخ في الآية أعم من النسخ الواقع في التشريع كما هو واضح .

---

(١) الذاريات : ٥٦ .

(٢) هود : ١١٨ .

وقوله عليه السلام ونسخ قوله تعالى : « وإذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه واكسوهم وقولوا لهم قولاً معروفاً »[١] قوله سبحانه « يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظّ الأنثيين »[٢] إلى آخر الآية.

أقول : كانت المواريث في الجاهلية للأولاد، وكانت الوصية للوالدين و الأقربين ، وكان بعضهم لا يورثون من الأولاد أيضاً إلّا من زاد عن الحريم بالصفاح وطا عن عنهم بالرماح، فربما كان الرجل يموت ولا يوصى لأبويه و أقاربه شيئاً فكان الّذين لا يرثون الرجل من أقاربه ، ولم يوص لهم بشيء يحضرون القسمة ، فامروا أن يؤتوا أولى القربى والمساكين منهم شيئاً من التركة ، ويقولوا لهم قولاً معروفاً.

ثمّ نسخ الله — عزّوجلّ — سنة ميراثهم وسنة الوصية وإيتاء من حضر القسمة بقوله — عزّوجلّ — « يوصيكم الله في أولادكم » إلى آخر الآية كما ذكره مولانا اميرالمؤمنين عليه السلام ولا يصغى إلى مانسب إلى ابن عبّاس، وسعيد بن جبير ، و الحسن، وإبراهيم، ومجاهد، والشعبي، والزهري، والسدّي، من المفسّرين (من عند يين) من كون الآية محكمة غيرمنسوخة لأنّهم كانوا جميعاً يفسّرون القرآن من تلقاء أنفسهم ولم يلجأوا إلى ركن وثيق ،

ثمّ إنّ الّذين ذهبوا إلى كون الآية محكمة غيرمنسوخة اختلفوا في المخاطبين بها ، وذهب بعضهم إلى أنّ المخاطب بها الورثة : امروا بأن يرزقوا المذكورين إذا كانوا لا سهم لهم في الميراث ، وذهب بعضهم إلى أنّ المخاطب بها من حضرته الوفاة فقد امر بأن يوصى لمن لا يرثه بشيء من ماله ، واختلفوا أيضاً

---

(٢) النساء : ٨ .

(٣) النساء : ١١ .

في المراد بقوله تعالى « فارزقوهم »

فقال بعضهم : أُريد به الوجوب واللزوم .

وقال بعضهم : إنّه أُريد به الندب .

والحقّ ما عليـه من كان مع الحقّ والحقّ معه من كون الآية منسوخـة بآية المواريث ، وحينئذٍ فلا محلّ لهذه الاختلافات .

قوله عليه السلام ومن المنسوخ قوله تعالى : « ياأيّها الّذين آمنوا اتّقوا اللّه حقّ تقاته ولا تموتنّ إلّا وأنتم مسلمون »(١) نسخها قوله تعالى : « فاتّقوا اللّه ما استطعتم »(٢)

أقول : حقّ التقوى من اللّه — عزّ وجلّ — على ماروى في المعانى ، و تفسير العياشي عن أبي عبد اللّه عليه السلام أن يطاع فلا يعصى ، ويذكر فلا ينسى ، ويشكر فلا يكفر.

و هذا أمر لا يستطيعه أحد من الناس وإن كان لهم جميعاً القدرة العقلية المصحّحة للتكليف ، ولا يتيسر لأحد منهم إلّا لمن كان في أعلا درجات المعرفة والايمان كأئمّة أهل البيت.

ففي تفسير البرهان عن ابن شهرآشوب عن تفسير وكيع قال : حدّثنا سفين بن مرة الهمداني ، عن عبد خير ، قال : سئلت علىّ بن أبيطالب — عليه الصلاة والسلام — عن قوله تعالى « ياأيّها الّذين آمنوا اتّقوا اللّه حقّ تقاته » قال عليه السلام : واللّه ما عمل بها غير بيت رسول اللّه ، نحن ذكرناه فلا ننساه ، ونحن شكرناه فلن نكفره ، ونحن أطعناه فلم نعصيه.

فلمّا نزلت هذه الآية قالت الصحابة : لا نطيق ذلك فأنزل اللّه تعالى « فاتّقوا اللّه ما استطعتم » وعلى هذا فقد وضع اللّه تعالى بمنّه وجوب التقوى منه حقّ تقاته ، وأوجب علينا التقوى ما استطعنا ، فللّه الحمد والمنّ.

ثمّ اعلم أنّ كون الآية الشريفة ناسخة للآية السابقة عليها يتوقّف على أمرين: على دلالتها على عدم وجوب التقوى على من لا يستطيعها وإن كان قادراً عليها بالقدرة العقليّة المصحّحة للتكليف ، وعلى كون المراد

---

(١) آل عمران : ١٠٢ . (٢) التغابن : ١٦ .

بالاستطاعة الّتي جعلت شرطاً لوجوب التقوى في الآية الشريفة هي الاستطاعة العرفية الّتي انتفائها لا يستلزم انتفاء الاستطاعة العقليّة المصححة للتكليف ٠

والظاهر أنّ الأمرين كلا هما كذلك إذ لا ريب أنّ (ما) في قوله تعالى «اتّقوا الله ما استطعتم» هى شرطية زمانية كما لا ريب في أنّ المراد بالاستطاعة الّتي جعلت شرطاً لوجوب التقوى هى القدرة العرفية الّتي لا ينافي انتفائها بقاء القدرة العقليّة ، وحينئذ فتدلّ الآية الشريفة بمفهومها الشرطي على انتفاء وجوب التقوى عند انتفاء الاستطاعة العرفية وإن كان القدرة العقليّة باقية على حالها ،

ولا ريب أنّ هذا المفهوم ينافي وجوب التقوى من الله تعالى حقّ تقاته ولو مع انتفاء الاستطاعة العرفية وبقاء الاستطاعة العقليّة لأنّ حقّ تقاته تعالى شأنه أن يطاع ويتّقى في العسر واليسر، وفي الضرّاء والسرّاء ، و فى الشدّة والرخاء ، وعلى هذا فالآية الشريفة تكون ناسخة لاطلاق سا بقتها كما بيّن ذلك مولانا أميرالمؤمنين ــ عليه الصلاة والسلام ــ كما لا يخفى.

فإن قلت : فإذا كانت النسبة بين قوله تعالى « اتّقوا الله حقّ تقاته» وبين مفهوم الشرط من قوله تعالى « فاتّقوا الله ما استطعتم» هى نسبة الاطلاق والتقييد ، وحينئذ فاللازم على ما قرّر في أُصول الفقه تقييد المطلق بالمقيّد لا التزام بالنسخ الّذي هو خلاف الأصل .

قلت : قد عرفت سا بقاً أنّ النسخ أيضاً تقييد زماني حقيقته تقييد المطلق ورفع اطلاق حكمه في الزمان المتأخّر بالمقيّد من حينه لا من حين ورود المطلق ،

وعلى هذا فالفرق بين تقييد المطلقات ، وبين نسخ اطلاقها هو الفرق

بين الدفع والرفع ففي الأوّل يكون التقييد دفعاً لاطلاقها ، فلايشمل حكم المطلق للمقيّد من أوّل جعله ، وفي الثاني يكون التقييد رفعاً وإزالة لحكم المطلق عن المقيّد بعد شموله له لحكمةٍ مّا.

ولا ريب أنّ الأمر في المقام على الوجه الاخير لأنّ الله ـ عزّوجلّ ـ أمر المؤمنين في الآية الأولى بالتقوى حقّ تقاته ولمّا قال المؤمنون : نحن لا نطيق ذلك خفّف الله عنهم ، وأنزل « اتّقوا الله ما استطعتم » فغيّر حكمه بوجوب التقوى حقّ تقاته بقوله ، « اتّقوا الله ما استطعتم » إلى وجوب التقوى : عند الاستطاعة بالمعنى الّتي قدّمناها ، وهذا ليس من التقييد الاصطلاحي بشيء بل هو رفع للحكم الأوّل بالدليل الناسخ من حين نزوله ، ولا ريب أنّ هذا نسخ لاطلاق الحكم الأوّل من هذا الحين كما لا يخفى.

قوله عليه‌السلام ونسخ قوله تعالى : « و من ثمرات النخيل والأعناب تتّخذون منه سكراً ورزقاً حسناً »[1] آية التحريم وهوقوله ـ جلّ ثنائه ـ : « قل إنّما حرّم ربّي الفواحش ماظهرمنها ومابطن والإثم والبغي بغير الحقّ »[2] والاثم ههنا هوالخمر .

أقول : اختلف المفسّرون في المراد بالإثم في هذه الآية المباركة ففسّره بعضهم كمافسّره مولانا ـ عليه الصلاة والسلام ـ بالخمر واستشهدوا على إطلاق الإثم على الخمر بقول الأخفش :

شربت الإثم حتّى ضلّ عقلي كذاك الإثم يذهب بالعقول

وفسّره بعضهم الآخر كالجبائي بمطلق الذنوب والمعاصي .

وفيه أنّ مفهوم الذنب والمعصية إنّما ينتزع من إتيان الفعل المحرّم أو ترك الفعل الواجب ، وحينئذٍ فيلزم أن يكون هناك تحريمان تحريم متعلّق بنفس الفعل،وتحريم متعلّق بعصيان الحرمة المتعلّقة بالفعل ، وهذا كما ترى خلاف الواقع ، ولوفرض كون المراد بالإثم هو عصيان نفس هذه الحرمة المتعلّقة بالإثم لزم الدور كمالا يخفى .

وحينئذٍ فالحقّ مع من يكون مع الحقّ ، والحقّ معه لا مع الجبّائي وأمثاله كمالا يخفى .

ويعجبني هنا نقل حديث رواه محمّد بن يعقوب الكليني ـ ره ـ فى الكافى (باب تحريم الخمرفي الكتاب) عن أبي عليّ الأشعري ، عن بعض أصحابنا وعليّ بن إبراهيم ، عن أبيه جميعاً عن الحسن بن عليّ بن أبي حمزة ، عن أبيه ، عن عليّ بن يقطين قال : سئل المهدي أباالحسن عليه‌السلام عن الخمر

---

(١) النحل : ٦٧ . (٢) الاعراف : ٣٣ .

هل هي محرّمة في كتاب الله — عزّوجلّ — فإنّ الناس إنّما يعرفون النهي عنها ، ولا يعرفون التحريم لها ، فقال له أبوالحسن عليه السلام : بل هي محرّمة في كتاب الله — عزّوجلّ — يا أميرالمؤمنين ، فقال له : في أيّ موضع هي محرّمة في كتاب الله — جلّ اسمه — ياأباالحسن ؟ فقال : قول الله — عزّ وجلّ — « قل إنّما حرّم ربّي الفواحش ماظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق » فأمّا قوله « ماظهر منها » يعنى الزنا المعلن ، ونصب الرايات الّتي كانت ترفعها الفواجر للفواحش في الجاهلية ، وأمّا قوله — عزّوجلّ — « وما بطن » يعنى مانكح من الآباء لأنّ الناس كانوا قبل أن يبعث النبيّ صلّى الله عليه وآله إذا كان للرجل زوجة ومات عنها تزوجها ابنه من بعده إذالم تكن أمّه فحرّم الله — عزّ وجلّ — ذلك

وأمّا الإثم فإنّها الخمرة بعينها ، وقد قال الله — عزّوجلّ — في موضع آخر « يسئلونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبير ومنافع للناس » فأمّا الإثم في كتاب الله فهى الخمرة والميسر وإثمهما أكبر كما قال الله تعالى قال ، فقال المهدى : ياعليّ بن يقطين هذه والله فتوى هاشميّة قال : قلت له صدقت والله ياأميرالمؤمنين الحمد لله الّذي لم يخرج هذا العلم منكم أهل البيت قال : فوالله ماصبر المهدى أن قال لى : صدقت يارافضيّ »

وعلى هذا فلا اعتبار بما قيل : إنّ الإثم أحد معانيه في اللغة الخل وبذلك فسّره عليّ بن إبراهيم » إذ ليس في اللغة أنّ الإثم بمعنى الخل نعم حكى عن ابن عباس أنّه قال : الحبشة يسمّون الخلّ السكر إلّا أنّ الجمهور على أنّ السكر الخمرة » ، ولا ريب أنّ القرآن الكريم لم ينزل على لغة الحبشة الشاذّة ، وحينئذ فالسكر هى الخمر بعينها .

وقد نوقش في كون قوله تعالى «تتّخذون منه سكراً» منسوخة الحكم بآية تحريم الاثم بأنّ قوله « تتّخذون منه سكراً» ليس إلّا إخباراً عن اتّخاذ منه سكراً وهذا لا يدلّ على حلّية السكر شرعاً حتّى يكون آية تحريم الإثم ناسخة له بل لعل في مقابلة السكر بالرزق الحسن إشعاراً بحرمته ، وعلى هذا فيتوافق الآيتان على حرمة الخمر ، ولا يتنافيان حتّى يتحقّق موضوع للنسخ ، وقد يؤيّد ذلك بالأحاديث الواردة عن أهل بيت الوحى الّتي تدلّ على أنّ الخمر لم تزل محرّمة في جميع الشرائع ، ولم تكن حلالاً في شريعة حتّى ينسخ حلّيتها بآيات تحريم الخمر فى القران الكريم.

وقد أُجيب عن الوجه الأوّل بأنّ الأخبار عن اتّخاذ الناس السكر من النخيل والأعناب وإن كان لا يدلّ على حلّية السكر في حدّ ذاته ، ولكن لمّا كانت الآية الشريفة في مقام الامتنان ، فلا محالة تشعر بأنّها كانت محلّلة بالعرض في عصر نزول آية تحريم الإثم ، وعلى هذا فتكون الآية الشريفة كأنّها إمضاء اما هم عليه من شرب السكر فنسخ حكمها بآية تحريم شرب الإثم: أى الخمر.

أقول : ولا يبعد أن يكون الأمر كما أُجيب إذ ليس من البلاغة أن يمنّ اللّه على عباده أن خلق لهم النخيل والأعناب الّتي يتّخذون منها سكراً محرّماً كما لا يخفى.

ويمكن أن يجاب عن الوجه الثاني بأنّ مقابلة السكر بالرزق الحسن إنّما تدلّ على حرمته الذاتيّة ، وهذا لا ينافي حلّيته العرضيّة المنسوخة بآية تحريم الإثم.

وأمّا الأحاديث الواردة عن أهل بيت من أنّ الخمر لم تزل محرّمة فإنّ الظاهر منها أنّ الخمر كانت محرّمة في جميع الشرائع والأديان إلّا أنّ الدين إنّما يحوّل من خصلة إلى أُخرى « يعني تنزل تعاليمه شيئاً شيئاً ». فلو كان

ذلك جملة قطع بهم دون الدين» يعني لوحمّل عليهم دفعة واحدة لنفروا عن الدين ولم يؤمنوا

ويستفاد من هذا التعبير أنّ الخمر وإن كانت لم تزل محرّمة بالذات لكنّها حرّمت في كلّ دين بعد مدّة وكانت هي في تلك المدّة غير محرّمة على الناس بالعرض.

والأحاديث المشار إليها رواها الكليني — رحمه الله — في الكافي في باب (أنّ الخمر لم تزل محرّمة) ص ٣٩٥ من الجزء السادس من الطبعة الجديدة ، وهي ثلاثة أحاديث بعضها عن أبي جعفر عليه السلام وبعضها ، عن أبي عبد الله عليه السلام لكنّها كلّها على مضمون واحد ، وكلّ واحد بسند غير سند الآخرين ، وأنا أروى هنا واحداً منها عن مشايخي في الحديث عن محمّد بن يعقوب الكليني — رحمه الله — عن عليّ بن إبراهيم ، عن أبيه عن حماد ، عن حريز ، عن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : ما بعث الله — عزّ وجلّ — نبيّاً قط إلّا وفي علم الله أنّه إذا كمل دينه كان فيه تحريم الخمر ، ولم تزل الخمر حراماً ، وإنّما ينقلون الناس من خصلة إلى خصلة ولو حمل ذلك عليهم جملة لقطع بهم الدين» يعني لنفروا عن الدين ولم يؤمنوا»

قال : وقال أبو جعفر : ليس أحد أرفق من الله — عزّوجلّ — فمن رفقه تبارك وتعالى أنّه نقلهم من خصلة إلى خصلة ولو حمل عليهم جملة لهلكوا»

وهذه الرواية ظاهرها ما ذكرناه ، وعلى كلّ حال فقول عليّ — عليه الصلاة والسلام — في هذا المقام حجّة على نسخ الآية المذكورة بالآية المذكورة فنحن لا نرجع عن قوله عليه السلام إلى قول الحنفية المنحرفة.

قوله عليه السلام ونسخ قوله تعالى : « وإن منكم إلّا واردها كان على ربّك حتماً مقضيّاً »(١) قوله : « إنّ الّذين سبقت لهم منّا الحسنى أُولئك عنها مبعدون * لا يسمعون حسيسها وهم فيما اشتهت أنفسهم خالدون * لا يحزنهم الفزع الاكبر »(٢)

أقول : اعلم أنّ القرآن الكريم جامع للأحكام والقوانين الّتي يحتاج إليه البشر في حيوتها الاجتماعيّة والفرديّة ، ومن تلك الأحكام والقوانين الأحكام الجزائيّة مثل الحدود والديات والقصاص والكفّارات إلى غير هذه ومنها الأحكام الجزائيّة الأُخروية كالوعد والوعيد والثواب والعقاب .

وهذه كلّها تناله يد الوضع والرفع ، والجعل والنسخ فيمكن أن يجعل الشارع الحكيم لعمل صالح أجراً معيّناً ثمّ ينسخ هذا ، ويجعل بدله أجراً آخر، وكذلك يمكن أن يجعل على عصيان وتمرّد عقاباً خاصّاً ثمّ ينسخ هذه ويجعل مكانه غيره الأخفّ أو الأشدّ حسب اقتضاء الحال ، وهذا ليس من النسخ التكويني بل من النسخ التشريعي كما لا يخفى .

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّ الله ــ عزّوجلّ ــ قرّر في الآية الأولى أنّ الناس كلّهم يردون جهنّم ثمّ ينجى الله الّذين اتّقوا ويذر الظالمين فيها جثياً وكان ذلك حتماً مقضياً. ثمّ نسخ هذا القرار التشريعي على ما بيّنه مولانا أمير المؤمنين عليه السلام وقرّر أنّ الّذين سبقت منّا الحسنى أولئك عنها مبعدون لا يسمعون حسيسها وهم فيما اشتهت أنفسهم خالدون لا يحزنهم الفزع الاكبر

(١) مريم : ٧١ .

(٢) الانبياء : ١٠١-١٠٣ .

قوله عليه‌السلام ونسخ قوله سبحانه : « وقولوا للناس حسنا »[1] يعني اليهود حين هادنهم رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله فلمّا رجع من غزاة تبوك أنزل الله تعالى «قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرّمون ما حرّم الله ورسوله ولا يدينون دين الحقّ من الّذين اُوتوا الكتاب حتّى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون»[2] فنسخت هذه الآية تلك الهدنة .

أقول : ولقائل أن يقول : إنّ الآية الاُولى هي من المواثيق الّتي اُخذت من بني إسرائيل وليس في مقام بيان تكليف المسلمين بالنسبة إلى اليهود والنصارى حتّى يقال: إنّها نسخت بآية القتال معهم إن لم يؤدّوا الجزية .

قلت نعم ولكنّها ما يراد بها العموم لأنّ ذلك من مكارم الأخلاق الّتي لا تختصّ باُمّة دون اُمّة وحينئذٍ فحكمها جارعلى الناس أجمعين لم ينسخه الاسلام في أوّل أمره ، وكان يجب على المسلمين أن يقولوا للناس يهودهم ونصاراهم حسناً ، وكانوا كذلك يعاملون مع اليهود والنصارى حتّى نزلت آية القتال ونسخت بها حكم الآية الاُولى.

إن قلت : إنّ آية القتال إنّما نزلت قبل غزوة التبوك أو بعدها كما بيّن ذلك هنا مولانا امير المؤمنين عليه‌السلام وحينئذ فلو كان حكم الآية الاُولى باقياً إلى نزول آية القتال. فلما ذا قاتل رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله بني قينقاع وبني النضير وبني قريضة ويهود خيبر ونصارى الروم في مؤتة .

قلت: نعم كان بنواحي المدينة الطيّبة أبطن من اليهود هم بنو قينقاع و بنو النضير وبنو قريضة، وقد بيّنا حالهم في تفسير سورة الحشر ص ٩ إن شئت فارجع هناك ، وعلى كلّ حال كان بينهم وبين رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله عهد وهدنة أن لا يكونوا له ولا عليه فنقضوا عهدهم فأجلاهم رسول الله صلى‌الله‌عليه‌وآله إلى أذرعات

(١) البقرة : ٨٣ . (٢) براءة : ٢٩ .

وإلى خيبر وكان أوّل من نقض العهد منهم بني قينقاع فأجلاهم النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم إلى أذرعات ثمّ نقض العهد منهم بنو النضير فأجلا بعضهم إلى أذرعات، وبعضهم إلى خيبر وكان حيّ بن أخطب منهم.

فلمّا كان يوم الخندق أتى حيّ ابن أخطب المذكور بني قريضة فلم يزل بهم حتّى نقضوا هم أيضاً عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم فسار إليهم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم مع المسلمين بعد الخندق وحاصرهم خمساً وعشرين ليلة، وقذف الله في قلوبهم الرعب حتّى نزلوا على حكم رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وفعل بهم ما فعل وأورثهم الله أرضهم وديارهم وأموالهم وأرضاً لم يطؤوها (يعني خيبر) وكان الله على كلّ شيءٍ قديراً.

وعلى هذا فليست هذه الغزوات مع اليهود قتالاً ابتدائياً معهم لأنّهم لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرّمون ماحرّم الله ولا يدينون دين الحقّ ... حتّى يعطوا الجزية عن يدوهم صاغرون.

وهكذا كان مقاتلته عليه السلام إيّاهم في الخيبر ومقاتلته مع نصارى الروم من مؤتة بل وفي تبوك على قول مولانا أمير المؤمنين عليه السلام من أنّ آية القتال نزلت بعد رجوع رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم من غزوة تبوك لا قبله كما عليه المفسّرون الجاهلون الّذين لم يلجؤوا إلى ركن وثيق.

وسئل ـ صلوات اللّه عليه عن أوّل ما أنزل اللّه عزّوجلّ من القرآن فقال عليه السلام أوّل ما أنزل اللّه عزّوجلّ من القرآن بمكة سورة « اقرأ باسم ربّك الّذي خلق، وأوّل ما أنزل بالمدينة سورة البقرة »

البيّنة الثانية :

أقول: هذا هو الصنف الثاني من علوم القرآن ومعالمه الّذي بيّنه مولانا امير المؤمنين عليه السلام ولا ريب أنّه عليه السلام أعلم بجميع العلوم المتعلّقة بالقرآن الكريم ومنها ترتيب نزول سوره وآياته من الّذين فسّروا القرآن من تلقاء أنفسهم وأنّه هو الّذي يهدي إلى الحقّ « أفمن يهدي إلى الحقّ أحقّ أن يتبع أمن لا يهدّي إلّا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون » [١]

ـ (١) يونس : ٣٥ .

ثمّ سألوه ـ صلوات الله عليه عن تفسير المحكم من كتاب اللّـه عزّوجلّ ـ فقال : أمّا المحكم الّذي لم ينسخه شيء من القرآن فهو قول اللّـه عزّوجلّ ـ : « هو الّذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هنّ اُم الكتاب و اُخر متشابهات » ، وإنّما هلك الناس في المتشابه لأنّهم لم يقفوا على معناه ولم يعرفوا حقيقته فوضعوا له تأويلات من عند أنفسهم بآرائهم واستغنوا بذلك عن مسألة الأوصياء ونبذوا قول رسول الله ﷺ وراء ظهورهم ، والمحكم ممّا ذكرته في الأقسام ممّا تأويله في تنزيله من تحليل ما أحلّ الله سبحانه في كتابه ، وتحريم ما حرّم الله من المآكل والمشارب والمناكح » .

البيّنة الثالثة :

اعلم أنّ المفسّرين اختلفوا في المراد بالمحكم والمتشابه. فقال في التبيان : المحكم ما علم المراد بظاهره من غير قرينة تقترن إليه ولا دلالة تدلّ على المراد به لوضوحه، وفيه أنّ ما علم المراد به بقرينة تقترن إليه هو من المحكم الّذي لا شبهة في المراد به بل يمكن أن يقال : إنّما يعلم المراد به بدلالة تدلّ عليه وتوضح المراد به أيضاً من المحكم إذا كان من عادة المتكلّم بيان ما أجمله بالبيان المنفصل مثلاً .

وقال ابن عبّاس على ما نسب إليه في التبيان : المحكم الناسخ والمتشابه المنسوخ ، وفيه أنّ المحكم الواضح الدلالة قد ينسخ والمتشابه قد لا ينسخ كما هو واضح .

وقال ابن زيد : المحكم هو الّذي لم يتكرّر ألفاظه والمتشابه هو المتكرّر الألفاظ ، وفيه ما لا يخفى .

وقال مجاهد : المحكم ما لا يشتبه معناه والمتشابه ما اشتبهت معانيه

(١) آل عمران : ٧ .

وقال الجبّائي :إنّ المحكم مالا يحتمل إلّا وجهاً واحداً،والمتشابه مايحتمل وجهين فصاعداً .

ويقرب ممّا قال الجبّائي ما قال الشيخ إسماعيل حقّي في تفسيره (روح البيان) في بيان قوله تعالى «آيات محكمات »أى قطعية الدلالة على المعنى المراد محكمة العبارة محفوظة من الاحتمال والاشتباه ، وفي بيان قوله تعالى «وأُخر متشابهات »أى محتملات لمعان متشابهة لايمتاز بعضها عن بعض . ثمّ بيّن أنَّ النصّ والظاهر يعنى الاحتمال الراجح في معنى الكلام من المحكم والمجمل والمؤوّل يعنى الاحتمال المرجوح من معنى الكلام من المتشابه ، وكلامه هذا لايخلو من إشكال لأنّ المؤوّل يعنى الاحتمال المرجوح من معنى الكلام لايشابه الاحتمال الراجح الظاهر حتّى يكون الكلام من المتشابه ، وهذا واضح ، وقد اعترف هو بأنّ ماله احتمال ظاهر هو من المحكم وحينئذٍ فلا يكون من المتشابه لأنّ المحكم والمتشابه هما ضدّان لا يجتمعان .

وعلى أىّ حال فهل الآية الكريمة المذكورة يعني قوله تعالى «منه آيات محكمات وأُخرمتشابهات» تكون بمافيهامن الاحتمالات والاختلافات من المتشابهات يعنى أنّ الله سبحانه وتعالى بيّن أنّ من القرآن آيات محكمات وأُخرمتشابهات بمالا يعلم معناه أم بيّن ذلك بآية محكمة لاشبهة في معناها ولا في المراد بها ، وأنّ المفسّرين هم الّذين يشبّهون المحكمات من القرآن باحتمالاتهم الناشئة من أوهامهم الواهية واختلافاتهم المعلولة من انحرافهم عن ائمّة الهدى عليهم السلام

الحقّ الثاني فإنّ العزيز الحكيم الّذي أنزل الكتاب لم يكن ليبيّن شيئاً في مقام بيانه بالمتشابه الّذي لايفهم منه شيء ، وحينئذٍ فلابدّأن يكون بيانه

ـ عزّوجلّ ـ أنّ في القرآن محكماً ومتشابهاً بآية محكمة هي قوله تعالى «منه آيات محكمات وأُخر متشابهات »

ويجب أن يكون معنى المحكم والمتشابه معروفاً في عرف العرب والّذي يستفاد من كلام مولانا أمير المؤمنين عليه السلام أنّ المحكم من الكلام ما يقف النّاس على معناه ويعرفوا حقيقته، والمتشابه منه ما لا يقفون على معناه ، ولا يعرفون حقيقته، ولمّا كان هذا واضحاً عند العرف ، ولم يحتجّ إلى التعريف أعرض عليه السلام في جواب السائل عنهما عن تعريفهما ، ولم يفسّرهما له بل مثّل ـ للمحكم الّذي لم ينسخه شيء من القرآن بقول الله ـ عزّ وجلّ ـ « هو الّذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هنّ أُم الكتاب وأُخر متشابهات »(١) ثمّ قال عليه السلام : وإنّما هلك الناس في المتشابه لأنّهم لا يقفوا على معناه ولم يعرفوا حقيقته فوضعوا له تأويلات من عند أنفسهم واستغنوا بذلك عن مسئلة الأوصياء يعني بزعمهم ، ونبذوا قول رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وراء ظهورهم ، ولعلّه عليه السلام أراد بذلك حديث الثقلين أو حديث الغدير وأمثالهما .

ثمّ ذكر عليه السلام أنّ المحكم ممّا ذكره قبل ذلك من الأقسام السبعة المتقدّمة هو ممّا تأويله في تنزيله يعني لا تأويل له غير تنزيله من تحليل ما أحلّ الله سبحانه وتحريم ما حرّم الله من المآكل والمشارب والمناكح .

(١) آل عمران : ٧ .

قوله عليه السلام ومنه ما فرض الله عزّ وجلّ من الصلاة والزكاة والصيام والحجّ والجهاد، وممّا دلّهم به ممّا لاغنا بهم عنه في جميع تصرّفاتهم مثل قوله تعالى « ياأيّها الّذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين »[1] الآية وهذا من المحكم الّذي تأويله في تنزيله لا يحتاج في تأويله إلى أكثر من التنزيل، ومنه قوله عزّوجلّ : « حرّمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أُهلّ لغير اللّه به »[2] فتأويله في تنزيله .

ومنه قوله تعالى : « حرّمت عليكم أُمّهاتكم وبناتكم وأخواتكم وعمّاتكم وخالاتكم »[3] إلى آخر الآية فهذا كلّه محكم لم ينسخه شيء قد استغنى بتنزيله من تأويله ، وكلّ ما يجري هذا المجرى .

أقول : هذا المثال لا ينطبق على ما ذكره عليه السلام فلعلّه سقط هنا من كلامه شيء مثل كلمة وغير ذلك وما أشبهه ممّا يصحّ أن يكون المثال منطبقاً عليه ، وعلى أيّ حال فهذه الأمثلة الّتي ذكره عليه السلام لا تأويل لها غير تنزيلها كما لا يخفى .

---

(١) المائدة : ٦ .
(٢) المائدة : ٣ .
(٣) النساء : ٢٣ .

ثمّ سألوه عليه السلام عن المتشابه من القرآن فقال : وأمّا المتشابه من القرآن فهو الّذي انحرف منه متّفق اللفظ مختلف المعنى ، مثل قوله عزّوجلّ ـ : « يضلّ اللّه من يشاء ويهدى من يشاء »[1] فنسب الضلالة إلى نفسه في هذا الموضع ، وهذا ضلا لهم عن طريق الجنّة بفعلهم ، ونسبه إلى الكفّار في موضع آخر ونسبه إلى الأصنام في آية أُخرى .

فمعنى الضلا لة على وجوه: فمنه ماهو محمود ، ومنه ماهومذموم ، و منه ماليس بمحمود ولا مذموم ، ومنه ضلال النسيان ، فالضلال المحمود هو المنسوب إلى اللّه تعالى وقد بيّناه والمذموم هوقوله تعالى : « وأضلّهم السامريّ »[2] وقوله « وأضلّ فرعون قومه وماهدى »[3] ومثل ذلك في القرآن كثير وأمّا الضلال المنسوب إلى الأصنام فقوله تعالى في قصّه ابراهيم « واجنبني وبنيّ أن نعبد الأصنام رب إنّهنّ أضللن كثيراً من الناس »[4] الآية ، والأصنا م لم تضلّنّ أحداً على الحقيقة وإنما ضلّ الناس بها وكفروا حين عبدوها من دون اللّه عزّ وجلّ ـ .

وأمّا الضلال الّذي هو النسيان ، فهو قوله تعالى : « واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممّن ترضون من الشهداء أن تضلّ إحديهما فتذكّر إحديهما الأُخرى »[5]

وقد ذكر اللّه تعالى الضلال في مواضع من كتابه: فمنه مانسبه إلى نبيّه على ظاهر اللفظ كقوله سبحانه : « ووجدك ضالّاً فهدى »[6] معناه وجدناك في قوم لا يعرفون نبوّتك فهديناهم بك .

وأمّا الضلال المنسوب إلى اللّه تعالى الّذي هو ضدّ الهدى ، والهدى

(١) المدثر : ٣١ (٢) طه : ٨٥ (٣) طه : ٧٩ (٤) ابراهيم : ٣٦.

(٥) البقرة : ٢٨٢ (٦) الضحى . ٧ .

هو البيان ، وهو معنى قوله سبحانه : «أولم يَهْدِ لَهُمْ»[١] معناه أي ألم أُبيّن لهم مثل قوله سبحانه : «فهديناهم فاستحبّوا العمى على الهدى»[٢] أى بيّنّا لهم

وجه آخر وهو قوله تعالى : «وما كان الله ليضلّ قوماً بعد إذ هديهم حتّى يبيّن لهم ما يتّقون»[٣] وأمّا معنى الهدى فقوله عزّوجلّ : «إنّما أنت منذر ولكلّ قوم هاد»[٤] ومعنى الهادي ههنا المبيّن لما جاء به المنذر من عند الله وقد احتجّ قوم من المنافقين على الله «إنّ الله لا يستحيى أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها»؟ وذلك أنّ الله تعالى لمّا أنزل على نبيّه صلى الله عليه وآله «ولكلّ قوم هاد» فقال طائفة من المنافقين : «ماذا أراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا»؟ فأجابهم الله تعالى بقوله : «إنّ الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها فأمّا الّذين آمنوا فيعلمون أنّه الحقّ من ربّهم وأمّا الّذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً يضلّ به كثيراً ويهدي به كثيرا ومايضلّ به إلّا الفاسقين — إلى قوله : — اُولئك هم الخاسرون»[٥]

فهذا معنى الضلال المنسوب إليه تعالى ، لأنّه أقام لهم الامام الهادى لما جاء به المنذر ، فخالفوه وصرفوا عنه ، بعد أن أقرّوا بفرض طاعته ، ولمّا بيّن لهم ما يأخذون ومايذرون ، فخالفوه، ضلّوا . هذا مع علمهم بماقاله النبيّ صلى الله عليه وآله ، وهو قوله : «لا تصلّوا علىّ صلاة مبتورة إذا صليتم علىّ بل صلّوا على أهل بيتى ولا تقطعوهم منّي ، فإنّ كلّ سبب ونسب منقطع يوم القيامة إلّا سببي ونسبي ، ولمّا خالفوا الله تعالى ضلّوا وأضلوا ، فحذّر الله تعالى الأمّة من اتّباعهم .

(١) السجدة : ٢٦ (٢) فصلت : ١٧ (٣) براءة : ١١٥ (٤) الرعد : ٧ .
(٥) البقرة : ٢٦ — ٢٧ .

وقال سبحانه : « ولا تتّبعوا أهواء قوم قد ضلّوا من قبل وأضلّوا كثيراً وضلّوا عن سواء السبيل »[١] والسبيل ههنا الوصيّ ، وقال سبحانه « ولا تتّبعوا السبل فتفرّق بكم عن سبيله ذلك وصّيكم به »[٣] الآية فخالفوا ماوصّاهم به اللّه تعالى واتّبعوا أهواءهم فحرّفوا دين اللّه جلّت عظمته وشرايعه ، وبدّلوا فرائضه وأحكامه وجميع ماأُمروا به ، كما عدلوا عمّن أُمروا بطاعته ، وأُخذ عليهم العهد بموالاته واضطرّهم ذلك إلى استعمال الرأي والقياس فزادهم ذلك حيرة والتباساً .

وأمّا قوله سبحانه : « وليقول الّذين في قلوبهم مرض والكافرون ما ذا أراد اللّه بهذا مثلاً كذلك يضلّ اللّه من يشاء »[٣] فكان تركهم اتّباع الدليل الّذي أقام اللّه لهم ضلالة لهم فصار ذلك كأنّه منسوب إليه تعالى ، لمّا خالفوا أمره في اتّباع الإمام ثمّ افترقوا واختلفوا ، ولعن بعضهم بعضاً، واستحلّ بعضهم دماء بعض ، فماذا بعد الحقّ إلّا الضلال فأنّى يؤفكون »

ولمّا أردت قتل الخوارج بعد أن أرسلت إليهم ابن عبّاس لإقامة الحجّة عليهم قلت : يامعشر الخوارج أُنشدكم اللّه ألستم تعلمون أنّ في القرآن ناسخاً ومنسوخاً ومحكماً ومتشابهاً وخاصّاً وعاماً ؟ قالوا : اللهمّ نعم فقلت اللهمّ اشهد عليهم، ثمّ قلت: أُنشدكم اللّه هل تعلمون ناسخ القرآن ومنسوخه ومحكمه ومتشابهه وخاصّه وعامّه ؟ قالوا : اللهمّ لا ، قلت: أُنشدكم اللّه هل تعلمون أنّي أعلم ناسخه ومنسوخه ، ومحكمه ومتشابهه ، وخاصّه وعامّه ؟ قالوا : اللهمّ نعم. فقلت: من أضلّ منكم إذ قد أقررتم بذلك ثمّ قلت: اللهمّ إنّك تعلم أنّي حكمت فيهم بما أعلمه .

ثمّ قال صلوات اللّه عليه : وأوصاني رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله فقال : يا عليّ

---

(١) المائدة : ٧٧ . (٢) الانعام : ١٥٣ (٣) المدثر : ٣١ .

إن وجدت فئة تقاتل بهم فاطلب حقّك وإلّا فالزم بيتك ، فإنّي قد أخذت لك العهد يوم غدير خمّ بأنّك خليفتي ووصيّ وأولى الناس بالناس من بعدي فمثلك كمثل بيت الله الحرام ، يأتونك الناس ولا تأتيهم .

يا أبا الحسن حقيق على الله أن لا يدخل أهل الضلال الجنّة ، وإنّما عنى بهذا المؤمنين الّذين قاموا في زمن الفتنة على الايتمام بإمام الخفيّ المكان ، المستور عن الأعيان ، فهم بإمامته مقرّون ، وبعروته مستمسكون ولخروجه منتظرون موقنون غير شاكّين ، صابرون مسلمون ، وإنّما ضلّوا عن مكان إمامهم وعن معرفة شخصه .

يدلّ على ذلك أنّ الله تعالى إذا حجب عن عباده عين الشمس الّتي جعلها دليلاً على أوقات الصلاة ، فموسّع عليهم تأخير الوقت ، ليتبيّن لهم الوقت بظهورها ويستيقنوا أنّه قد زالت ، فكذلك المنتظر لخروج الإمام عليه السلام المتمسّك بإمامته موسّع عليه ، جميع فرائض الله الواجبة عليه مقبولة منه بحدودها غير خارج عن معنى ما فرض الله عليه فهو صابر محتسب لا تضرّه غيبة إمامه

البيّنة الرابعة :

أقول : قد عرفت أنّ المتشابه من الكلام على ما بيّنه عليه السلام هو الّذي لا يقف الناس على معناه ، ولم يعرفوا حقيقته ، ويقع الناس منه في شبهة ، وهنا بيّن عليه السلام سبباً من أسباب تشابه المتشابهات في القرآن الكريم ، وهو استعمال لفظ واحد في معان مختلفة كالضلال الّذي قد ينسب إلى الله عزّ وجلّ وقد ينسب إلى الكفار ، وقد ينسب إلى الأصنام .

وبيّن عليه السلام وجوه الضلال من المحمود والمذموم وما ليس بمحمود ، ولا مذموم وضلال النسيان ، ومثل للوجوه المذكورة أمثلة بيّن معانيها ومعاني ،

الهداية التي هى ضدّ الضلال وهدانا في هذا الفصل من كلامه إلى حقايق من الأمور، فجزاه الله عن المحكم والمتشابه من القرآن الكريم أحسن الجزاء ونحن له من الشاكرين .

وإنّى أوصيك ياأخي أن تكرّر النظر في حقائق هذا الفصل من كلامه خصوصاً فيما أوصاه به رسول الله ﷺ وبالأخص ما قال له في هذه الوصية من قوله : ياأبا الحسن حقيق على الله أن يدخل أهل الضلال الجنّة ، إلى آخر ما أوصاه به ـ صلوات الله عليه ـ

ثمّ سألوه صلوات الله عليه عن لفظ الوحي في كتاب الله تعالى فقال: منه وحى النبوّة، ومنه وحى الإلهام، ومنه وحي الإشارة، ومنه وحى أمر، ومنه وحى كذب، ومنه وحى تقدير ومنه وحى خبر ومنه وحى الرسالة.

فأمّا تفسير وحي النبوّة والرسالة فهو قوله تعالى: «إنّا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيّين من بعده وأوحينا إلى إبراهيم واسمعيل واسحاق ويعقوب»[١] إلى آخر الآية.

وأمّا وحى الإلهام فقوله عزّوجلّ: «وأوحى ربّك إلى النحل أن اتّخذي من الجبال بيوتاً ومن الشجر وممّا يعرشون»[٢] ومثله «وأوحينا إلى أمّ موسى أن أرضعيه فإذا خفت عليه فألقيه في اليمّ»[٣].

وأمّا وحى الإشارة فقوله عزّوجلّ: «فخرج على قومه من المحراب فأوحى إليهم أن سبّحوا بكرةً وعشيّاً»[٤]: أى وأشار إليهم لقوله تعالى: «ألّا تكلّم الناس ثلثة أيّام إلّا رمزا»[٥].

وأمّا وحى التقدير فقوله تعالى: «وأوحى في كلّ سماء أمرها»[٦] «وقدّر فيها أقواتها».

وأمّا وحى الأمر فقوله سبحانه: «وإذا أوحيت إلى الحواريّين أن آمنوا بي وبرسولي»[٧].

وأمّا وحى الكذب فقوله عزّوجلّ: «شياطين الإنس والجنّ يوحى بعضهم إلى بعض»[٨] إلى آخر الآية.

وأمّا وحى الخبر فقوله سبحانه: «وجعلنا منهم أئمّة يهدون بأمرنا و

(١) النساء: ١٦٣. (٢) النحل: ٦٨. (٣) القصص: ٧.
(٤) مريم: ١١. (٥) آل عمران: ٤٩. (٦) فصلت: ١٢.
(٧) المائدة: ١١١. (٨) الانعام: ١١٢.

أوحينا إليهم فعل الخيرات وإقام الصلوة وإيتاء الزكاة وكانوا لنا عابدين »[١]

البيّنة الخامسة :

أقول : هنا قدّم وحى التقدير على وحى الخبر وأخّره عن وحى الكذب وكان مقتضى السياق أن يكون ذكر وحى التقدير في مقام التمثيل أيضاً على هذا الترتيب ولكن في ذلك المقام ذكر وحى التقدير بعد وحى الإشارة و قبل وحى الأمر فلعلّ ذكره على خلاف الترتيب الأوّل من أغلاط الناسخين وإلّا فإنّ امير المؤمنين عليه السلام لا يقدّم ماحقّه التأخير ولا يؤخّر ماحقّه التقديم كما هو واضح .

(١) الانبياء : ٧٣ .

وسألوه صلوات الله عليه عن متشابه الخلق فقال : هو على ثلاثة أوجه ورابع فمنه خلق الاختراع فقوله سبحانه : «خلق السموات والأرض في ستّة أيّام»[1] وأمّا خلق الاستحالة فقوله تعالى : « يخلقكم في بطون أمّهاتكم خلقاً من بعد خلق في ظلمات ثلاث »[2] وقوله تعالى : « هو الّذي خلقكم من تراب ثمّ من نطفة ثمّ من علقة ثمّ من مضغة مخلّقة وغير مخلّقة لنبيّن لكم ونقرّ في الأرحام ما نشاء »[3] وأمّا خلق التقدير فقوله لعيسى عليه السلام : « وإذا تخلق من الطين كهيئة الطير »[4] إلى آخر الآية ، وأمّا خلق التغيير فقوله تعالى: « ولا مرنّهم فليغيرنّ خلق الله »(٥)

البيّنة السادسة :

أقول : وإنّما قال عليه الصلوة والسلام - هو على ثلاثة أوجه ولم يقل على أربعة أوجه فلعلّ ذلك إمّا لمجرّد استعمال نوع لطف في التعبير وكون ذلك من المحسنات البديعيّة أو لأنّ الوجوه الثلاثة كان اختلافها على وجه المباينة ، وأمّا الرابع فليس اختلافه مع أخواته على ذلك الوجه لأنّه في الحقيقة يرجع إلى أحد الوجوه الثلاثة وإنّما يعدّ وجهاً رابعاً بنوع من الاعتبار ، وعلى أيّ حال فهو عليه السلام أعلم بكيفيّة الحال.

---

(١) الاعراف : ٥٤ .
(٢) الزمر : ٦ .
(٣) غافر : ٦٧ .
(٤) المائدة : ١١٠ .
(٥) النساء : ١١٩ .

وسألوه عليه السلام عن المتشابه في تفسير الفتنة. فقال «الم أحسب الناس أن يتركوا أن يقولوا آمنّا وهم لا يفتنون»[١] وقوله لموسى عليه السلام: «وفتنّاك فتوناً»[٢] ومنه فتنة الكفر وهو قوله تعالى: «لقد ابتغوا الفتنة من قبل وقلّبوا لك الأمور حتّى جاء الحقّ وظهر أمر اللّه»[٣]

وقوله تعالى: «والفتنة أكبر من القتل»[٤] يعنى ههنا الكفر، وقوله سبحانه في الّذين استأذنوا رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله في غزوة تبوك أن يتخلّفوا عنه من المنافقين فقال اللّه تعالى فيهم: «ومنهم من يقول ائذن لى ولا تفتنّي ألا في الفتنة سقطوا»[٥] يعني ائذن لي ولا تكفرني، فقال -عزّوجلّ-: «ألا في الفتنة سقطوا وإنّ جهنّم لمحيطة بالكافرين»

ومنه فتنة العذاب وهو قوله تعالى «يوم هم على النار يفتنون»[٦] أى يعذّبون «ذوقوا فتنتكم هذا الّذي كنتم به تستعجلون»[٧] أي ذوقوا عذابكم، ومنه قوله تعالى «انّ الّذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثمّ لم يتوبوا»[٨] أى عذّبوا المؤمنين ومنه فتنة المحبّة للمال والولد كقوله تعالى «إنّما أموالكم وأولادكم فتنة»[٩] أى إنّما حبّكم لهما فتنة لكم»

ومنه فتنة المرض وهو قوله سبحانه «أولا يرون أنّهم يفتنون في كلّ عام مرّة أو مرّتين ثمّ لا يتوبون ولا هم يذّكّرون»[١٠] أي يمرضون ويعتلّون.

البيّنة السابعة:

اعلم أنّ الفتنة هي الامتحان والاختبار وأصلها من قولهم: فتنت الذهب

---

(١) العنكبوت: ٢. (٢) طه: ٤٠. (٣) براءة: ٤٨. (٤) البقرة ٢١٧.

(٥) براءة: ٤٩. (٦-٧) الذاريات: ١٣ و ١٤.

(٨) البروج: ١٠. (٩) التغابن: ١٥، الانفال: ٢٨ (١٠) براءة: ١٢٦.

والفضّة إذا أحرقته بالنار ليتبيّن الجيّد من الردى ، وهى لنيل الدرجات من عزائم الأمور ولولاه لم يتميّز الخبيث من الطيّب والجيّد من الردى ، ولا الصادق من الكاذب ، فيشتبه المنافق بالمؤمن والفاسق بالعادل والجاهل بالعالم ، وحتّى أنّ الإنسان قد يشتبه عليه حال نفسه فيزعم أنّه مؤمن كامل يصلح لنيل أعلى درجات الدنيا والآخرة وعند الامتحان بالفتن يعرف نقص ايمانه وضعف يقينه وأنّه لا يصلح لشيء من درجات الدنيا ولا لشيء من درجات الآخرة .

وقد قال ابو الحسن الرضا عليه السلام لمعمّر بن خلاد وفيما رواه الكليني ــ رحمه الله ــ عنه في تفسير الآية الكريمة : « يفتنون كما يفتن الذهب ثمّ يخلصون كما يخلص الذهب »

وقال مولانا امير المؤمنين عليه السلام فى خطبته القاصعة : ولكنّ الله يختبر عباده بأنواع الشدائد ويتعبّدهم بأنواع المجاهد، ويبتليهم بضروب المكاره إخراجاً للتكبّر من قلوبهم وإسكاناً للتذلّل في نفوسهم وليجعل ذلك أبواباً فُتحاً إلى فضله وأسباباً ذُللاً لعفوه »

وإن شئت أن يقف على أهمّية الفتنة والاختبار في حياة البشر الدينيّة فراجع إلى تلك الخطبة الكريمة فقد بيّن مولانا عليه السلام ضرورتها في الحيوة الدينيّة بما لا مزيد عليها، وإنّي أُوصيكم يا إخوانى بمطالعة هذه الخطبة القاصعة في أيّام دهركم مرّة بعد أُخرى ترى فيها من الحقايق والمعارف ما لا يحصى .

ثمّ إنّ ما ذكره عليه السلام من أنواع الفتنة في كتاب الله عزّوجلّ من فتنة الكفر وفتنة العقاب والعذاب وفتنة محبّة الأموال والأولاد، وفتنة المرض والاعتلال وإن كان المراد بها كلّها ما بيّنه عليه السلام لكنّها إنّما أُريد بها هذه المعاني بنحو من العناية المرتبطة بالمعنى الأصلى للفتنة ولم يكن إرادتها بها بلا ملاحظة معناها الأصلى كما لا يخفى .

وسألوه ـ صلوات الله عليه ـ عن المتشابه في القضاء ، فقال : هو عشرة أوجه مختلفة المعنى ، فمنه قضاء الفراغ ، ومنه قضاء عهد ، و منه قضاء إعلام ، ومنه قضاء فعل ، ومنه قضاء ايجاب ، ومنه قضاء كتاب ، و منه قضاء ا تمام ، ومنه قضاء حكم وفصل ، ومنه قضاء خلق ، ومنه قضاء نزول الموت .

أمّا تفسير قضاء الفراغ من الشيء فهوقوله تعالى « وإذ صرفنا إليك نفراً من الجنّ يستمعون القرآن فلمّا حضروه قالوا أنصتوا فلمّا قضى ولّوا إلى قومهم »[1] يعني « فلمّا قضى » أي فلمّا فرغ ، وكقوله « فإذا قضيتم مناسككم فاذكروا الله » (٢)

أمّا قضاء العهد فقوله تعالى « وقضى ربّك ألّا تعبدوا إلّا إيّاه »[3] أي عهد ، ومثله في سورة القصص « وماكنت بجانب الطور إذ قضينا إلى موسى الأمر »[4] أي عهدنا إليه .

أمّا قضاء الاعلام فهوقوله تعالى « وقضينا إليه ذلك الأمر أنّ دابر هؤلاء مقطوع مصبحين »[5] وقوله سبحانه « وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدنّ في الأرض مرّتين »[6] أي أعلمناهم في التوراة ماهم عاملون .

أمّا قضاء الفعل فقوله تعالى في سورة طه « فاقض ما أنت قاض »[7] أي افعل ما أنت فاعل ، ومنه في سورة الأنفال « ليقضي الله أمراً كان مفعولا »[8] أي يفعل ما كان في علمه السابق ، ومثل هذا في القرآن كثير .

أمّا قضاء الايجاب للعذاب كقوله تعالى في سورة إبراهيم « و

(١) الاحقاف : ٢٩ . (٢) البقرة : ٢٠٠ . (٣) الاسراء : ٢٣ .

(٤) القصص : ٤٤ (٥) الحجر : ٦٦ . (٦) الاسراء : ٤ .

(٧) طه : ٧٢ . (٨) ، الانفال : ٤٢ .

قال الشيطان لمّا قضي الأمر»(١) أي لمّا وجب العذاب ، ومثله في سورة يوسف «قضي الأمر الّذي فيه تستفتيان»(٢) معناه أي وجب الأمر الّذي عنه تسائلان.

أمّا قضاء الكتاب والحتم فقوله تعالى في قصّة مريم «وكان أمراً مقضيا»(٣) أي معلوماً.

وأمّا قضاء الاتمام فقوله تعالى في سورة القصص «فلمّا قضى موسى الأجل»(٤) أي فلمّا أتمّ شرطه الّذي شارطه عليه، وكقول موسى عليه السلام «أيّما الأجلين قضيت فلاعدوان عليّ»(٥) معناه إذا أتممت.

وأمّا قضاء الحكم فقوله تعالى «قضي بينهم بالحقّ وقيل الحمد للّه ربّ العالمين»(٦) أي حكم بينهم ، و قوله تعالى «واللّه يقضي بينهم بالحقّ والّذين يدعون من دونه لا يقضون بشيء إنّ اللّه هوالسميع العليم»(٧) وقوله سبحانه «واللّه يقضي بالحقّ وهو خيرالفاصلين»(٨) وقوله تعالى في سورة يونس «و قضي بينهم بالقسط»(٩)

وأمّا قضاء الخلق فقوله سبحانه «فقضيهنّ سبع سماوات في يومين»(١٠) أي خلقهنّ .

وأمّا قضاء نزول الموت فكقول أهل النار في سورة الزخرف «وقالوا يا مالك ليقض علينا ربّك قال إنّكم ماكثون»(١١) أى لينزل علينا الموت ،

ومثله «لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يخفّف عنهم من عذابها»(١٢) أي لا ينزل عليهم الموت فيستريحوا

ومثله في قصّة سليمان بن داود «فلمّا قضينا عليه الموت ما دلّهم على موته

(١) ابراهيم : ٢٢ . (٢) يوسف : ٤١ . (٣) مريم : ٢١ . (٤) القصص : ٢٩ .

(٥) القصص : ٢٨ . (٦) الزمر : ٧٥ (٧) غافر : ٢٠ . (٨) الانعام : ٥٧ .

(٩) يونس : ٥٤ . (١٠) فصلت : ١٢ (١١) الزخرف : ٧٧ (١٢) فاطر : ٣٦ .

إلّا دابة الأرض تأكل منسأته﴾[1] يعني تعالى لمّا أنزلنا عليه الموت.

البيّنة الثامنة :

اعلم أنّ القضاء والقدر حقّ ولا يوجد شيء من الأشياء في العالم إلّا ما شاء الله وأراد وقدّر وقضى ، وقد روى ذلك البرقي في المحاسن بسند صحيح عن أبي الحسن الرضا عليه السلام

قال الشيخ أبوجعفر البرقي ــ رحمه الله ــ في محاسنه : حدثني أبي عن يونس ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : قلت له : لا يكون شيء إلّا ماشاء وأراد وقدّر ، فقال عليه السلام لا يكون شيء إلّا ما شاء وأراد وقدّر وقضى.

قلت : فمامعنى شاء ؟ قال : ابتداء الفعل ، قلت : فمامعنى أراد قال : الثبوت عليه ، قلت : فمامعنى قدّر؟ قال : تقدير الشيء من طوله وعرضه ، قلت : فمامعنى قضى ؟ قال : إذاقضى أمضاه فذلك الّذي لا مردّ له ».

ويؤيّده ما رواه الكليني في الكافي بسند موثق عن أبي بصير ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت : شاء وأراد وقدّر وقضى.

قال : نعم ، قلت : وأحبّ ؟ قال : لا ، قلت : وكيف شاء وأراد وقدّر وقضى ولم يحبّ ؟ قال : هكذا خرج إلينا.

وقد عقد الكليني ــ رحمه الله ــ في الكافي باباً (في أنّه لا يكون شيء في السماء والأرض إلى بسبعة) وذكر فيه حديثين عدد فيهما السبعة و فيها القدر والقضاء ، والغرض أنّه لا يوجد شيء في عالم الكون إلّا ماقدّره الله ــ عزّ وجلّ ــ وقضى.

(١) سبأ : ١٤.

«ولكنّا لسنا ندرك ماحقيقة القضاء والقدر وكيف هما وقد نهينا عن التكلّم في القدر ، وصحّ عن الامام الصادق عليه السلام أنّه قال لزرارة لمّا سئله عن القضاء والقدر ، وقال له عليه السلام : ماتقول ياسيّدى في القضاء والقدر ؟ قال : أقول إنّ اللّه تعالى إذا جمع العباد يوم القيامة سئلهم عمّا عهد اليهم ولم يسئلهم عمّا قضى عليهم ، والكلام في القدر منهي عنه كما قال أمير المؤمنين عليه السلام لرجل وقد سئله عن القدر ، فقال له بحر عميق فلا تلجه ثمّ سئله ثانية فقال : طريق مظلم فلا تسلكه ، ثمّ سئله ثالثة ، فقال عليه السلام : سرّ اللّه فلا تتكلّمه»

إذاً فما علينا إلّا أن نؤمن بالقضاء والقدر على وجه الاجمال ونرضى بقضائه وقدره على كلّ حال

وأمّا المعاني المختلفة بيّنها مولانا أمير المؤمنين –عليه الصلاة والسلام– للقضاء المذكورة في الآيات الكريمة فهى كما بيّنه بلاشكّ ولا شبهة.

تبصرة

اعلم أنّ القضاء والقدر وإن كانا يعمّان أفعال الإنسان الاختيارية لكنّهما ليسا بحيث ينافيان اختيار الانسان فيها لأنّ القضاء والقدر في أفعال العباد لايراد بهما إلّا الأمر والنهى من اللّه -جلّ وعلا- دون القهر والجبر كما زعمه المجبّرة.

وسألـوه ـ صلوات الله عليه ـ عن أقسام النور في القرآن فقال: النور القرآن والنور اسم من أسماء الله تعالى، والنور التورية والنور القمر والنور ضوء المؤمن وهو الموالات الّتي بلبس بها نوراً يوم القيامة، والنور في مواضع من التوراة والإنجيل والقرآن حجّة الله عزّوجلّ على عباده، وهو المعصوم، ولمّاكلّم الله تعالى ابن عمران عليه السلام أخبر بنى اسرائيل فلم يصدقوه فقال لهم: ماالّذي يصحّح ذلك عندكم؟ قالوا، سماعه، قال: فاختاروا سبعين رجلاً من خياركم.

فلمّاخرجوامعه أوقفهم وتقدّم فجعل يناجى ربّه، ويعظّمه، فلمّا كلّمه قال لهم: أسمعتم؟ قالوا: بلى، ولكنّا لاندرى أهوكلام الله أم لا؟ فليظهر لناحتّى نراه فنشهد لك عند بني إسرائيل فلمّا، قالوا ذلك صعقوا فماتوا.

فلمّا أفاق موسى ممّا تغشاه ورآهم، جزع وظنّ أنّهم إنّما أهلكوابذنوب بني إسرائيل فقال: ياربّ أصحابي وإخوانى أنست بهم، وأنسوابى، وعرفتهم وعرفونى «أفتهلكنا بما فعل السفهاء منّا إن هى إلّا فتنتك تضلّ بها من تشاء وتهدي من تشاء أنت وليّنا فاغفرلنا وارحمنا وأنت خير الغافرين»(١) فقال تعالى «عذابي أصيب به من أشاء ورحمتي وسعت كلّ شيء» إلى قوله سبحانه ـ: «النبيّ الأميّ الّذي يجدونه مكتوباً عندهم في التورية والانجيل يأمرهم بالمعروف وينهيٰهم عن المنكر ويحلّ لهم الطيّبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال الّتي كانت عليهم فالّذين آمنوا به وعزّروه ونصروه واتّبعوا النور الّذي انزل معه أولئك هم المفلحون»(٢) فالنور في هذا الموضع هو القرآن.

(١-٢) الاعراف: ١٥٥ - ١٥٧.

ومثله في سورة التغابن قوله تعالى : «فآمنوا بالله ورسوله والنور الّذي أنزلناه»(١) يعني سبحانه القرآن وجميع الأوصياء المعصومين ، حملة كتاب الله عزّوجلّ وخزنته وتراجمته الّذين نعتهم الله في كتابه فقال «وما يعلم تأويله إلّا الله والراسخون في العلم يقولون آمنّا به كلّ من عند ربّنا»(٢).

فهم المنعوتون الّذين أنار الله بهم البلاد ، وهدى بهم العباد قال الله تعالى في سورة النور «الله نور السموات والأرض مثل نوره كمشكوة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنّها كوكب درّيّ»(٣) إلى آخر الآية فالمشكوة رسول الله صلّى الله عليه وآله والمصباح الوصيّ ، والأوصياء عليهم السلام والزجاجة فاطمة والشجرة المباركة رسول الله صلّى الله عليه وآله والكوكب الدرّيّ ، القائم المنتظر الّذي يملأ الأرض عدلاً.

ثمّ قال تعالى «يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار» أي ينطق به ناطق ثمّ قال تعالى «نور على نور يهدي الله لنوره من يشاء ويضرب الله الأمثال للناس والله بكلّ شيء عليم» ثمّ قال - عزّوجلّ - «في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه يسبّح له فيها بالغدوّ والآصال رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة»(٤) وهم الأوصياء.

قال الله تبارك وتعالى في سورة الأنعام في ذكر التوراة وأنها نور : «قل من أنزل الكتاب الّذي جاء بموسى نوراً وهدى للناس»(٥) وقال الله تعالى في سورة يونس «هو الّذي جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً»(٦) ومثله في سورة نوح عليه السلام قوله تعالى «وجعل القمر فيهنّ نوراً»(٧) وقال سبحانه «والحمد لله الّذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور»(٨) يعني الليل

(١) التغابن : ٨ (٢) آل عمران : ٧ (٣) النور : ٣٥ (٤) النور : ٣٦ .
(٥) الانعام : ٩١ (٦) يونس : ٥ (٧) نوح : ١٦ (٨) الانعام : ١ .

والنهار، وقال سبحانه في سورة البقرة « الله وليّ الّذين آمنوا يخرجهم من الظلمات إلى النور »(١) يعنى من ظلمة الكفر إلى نور الإيمان ، فسمّى الإيمان ههنا نوراً، ومثله في سورة إبراهيم « لتخرج الناس من الظلمات إلى النور »(٢)
وقال -عزّوجلّ- في سورة براءة « يريدون ليطفؤا نور اللّه بأفواههم »(٣) يعنى نور الاسلام بكفرهم وجحودهم ، وقال سبحانه في سورة النساء « وأنزلنا إليكم نوراً مبيناً »(٤) « يهدى الله لنوره من يشاء »(٥) وقال سبحانه في سورة الحديد في ذكر المؤمنين « يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم بشريكم اليوم جنّات تجري من تحتها الأنهار »(٦) وفيها : « انظرونا نقتبس من نوركم »(٧) أى نمشى في ضوئكم ، ومثل هذا فى القرآن كثير.

البيّنة التاسعة :

اعلم أنّ النور هو الظاهر بنفسه والمظهر لغيره كالشمس الظاهرة بنفسها والمظهرة لغيرها من المحسوسات ، واللّه -عزّوجلّ- ظاهر -جلّ جلاله بنفسه ومظهر لغيره من المخلوقات يخرجها من ظلمات اعدامها إلى عرصات وجوداتها . فهو نور السموات والأرض ، وهو الّذي جعل الشمس ضياء و القمر نوراً وبالنجم هم يهتدون فهو نور السموات والأرض أي منوّرها، وهو نور الأنور وخالق الليل والنهار، والنور على أقسام فمنها هذا النور الّذي يظهر به المحسوسات المبصرات ومنها نور العقل الّذي به يدرك المعقولات ومنها نور القرآن الّذي أنزل على محمّد بن عبد اللّه صلى الله عليه وآله وتجلى في مشكوة صدره ثمّ تجلّى من مشكاة صدر رسول اللّه صلى الله عليه وآله في زجاجة قلب عليّ وفاطمة عليهما صلوات الله وسلامه -وتجلّى من زجاجة قلب عليّ وفاطمة عليهما السلام

(١) البقرة : ٢٥٧ . (٢) ابراهيم : ١ (٣) براءة : ٣٢ (٤) النساء : ١٧٤ .
(٥) النور : ٣٥ (٦) - (٧) الحديد : ١٢ -

في قلب الحسن والحسين فصارا مصباحي الهدى وتجلّى منهما إلى قلوب أئمّة الهدى عليهم السلام واحداً بعد واحد، وفي النهاية انتقل هذا النور إلى بقية اللّه في أرضه وحجّته على عباده الإمام الثاني عشر ابن الامام الحسن العسكري عجّل اللّه تعالى فرجه وإذا ظهر بأمر اللّه عزّوجلّ يتجلّى نوره في جميع العالم وأشرقت الأرض بنور ربّها».

ثمّ لا ريب في إطلاق النور على هذه الأمور الّتي ذكرها مولانا أمير المؤمنين عليه السلام في هذه الآيات الكريمة المذكورة في كلامه.

ولكن في بعضها كالشمس والقمر والنهار والإيمان لا يسند النور فيها إلى اللّه عزّوجلّ فلا يقال للشمس والقمر والنهار نور اللّه، وفي بعضها كالقرآن الكريم، وفي مواضع من التوراة والإنجيل والقرآن الّتي أُريد من النور فيها حجّة اللّه على عباده، وهو المعصوم يسند النور إلى اللّه فيقال للقرآن نور اللّه ولحجّة اللّه على عباده وهو المعصوم نور اللّه كما في قوله عزّوجلّ في سورة البراءة يريدون أن يطفؤا نور اللّه بأفواههم ويأبى اللّه إلّا أن يتمّ نوره ولو كره الكافرون، فإنّ المراد بنور اللّه في هذه الآية الكريمة تنزيلا هو القرآن العزيز وتأويلاً هو المعصوم.

وقد عقد الكليني ـ ره ـ في الكافي باباً في «أنّ الأئمّة عليهم السلام نور اللّه عزّوجلّ ـ وفي بعض أخباره يقول أبو جعفر الباقر عليه السلام لأبي خالد الكابلي لما سئله عن قول اللّه تعالى : فآمنوا باللّه ورسوله والنور الّذي أنزلنا، يا أباخالد النور واللّه الأئمّة من آل محمّد صلّى الله عليه وآله إلى يوم القيمة وهم واللّه نور اللّه الّذي أنزل وهم واللّه نور اللّه في السّموات وفي الأرض واللّه يا أباخالد لنور الامام في قلوب المؤمنين أنور من الشمس المضيئة بالنهار وهم واللّه ينورون قلوب المؤمنين ويحجب اللّه عزّوجلّ نورهم عمّن يشاء فتظلم قلوبهم و

الله ياأباخالد لا يحبّنا عبد ويتولّانا حتّى يطهر اللّه قلبه ولا يطهـر اللّـه قلب عبد حتّى يسلم لنا ويكون سلماً لنا فإذا كان سلماً لنا سلّمه الله من شديد الحساب وآمنه من فزع يوم القيمة الأكبر »

وإني احبكم ياإخواني الأعزّة أنكم تحبّون أن تعلموا لماذا يطلق نـور اللّه على القرآن الكريم، وعلى حجّة اللّه-عزّوجلّ-على عباده دون ساير الأنوار المضيئة والشهب الثاقبة وهل في ذلك من سرّ، وما هو ذلك السرّ ؟

قلت: نعم في ذلك سرّ لا يفشى لأنّه صعب مستصعب لا يحتمله إلّا ملك مقرّب أو مؤمن امتحن اللّه قلبه للايمان وحينئذٍ فنذر ذلك في سنبله حتّى حين، ولا حول ولا قوة إلّا باللّه العليّ العظيم .

«وسألوه - صلوات الله عليه - عن أقسام الأمة في كتاب الله تعالى فقال: قوله تعالى «كان الناس أمّة واحدة فبعث الله النبيّين مبشّرين و منذرين»[١] منها الأمّة: أي الوقت الموقّت كقوله سبحانه في سورة يوسف «و قال الّذي نجا منهما وادّكر بعد أمّة»[٢] أي بعد وقت، وقوله سبحانه «ولئن أخّرنا عنهم العذاب إلى أمّة معدودة»[٣]: أي إلى وقت معلوم، والأمّة هي الجماعة قال الله تعالى «وجد عليه أمّة من الناس يسقون»[٤] والأمّة الواحد من المؤمنين قال الله تعالى «إنّ إبراهيم كان أمّة»[٥] والأمّة جمع دوابّ وجمع طيور قال الله تعالى «وما من دابّة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه إلّا أمم أمثالكم»[٦] أي جماعات يأكلون ويشربون ويتناسلون، وأمثال ذلك»

البيّنة العاشرة:

أقول: يمكن أن تكون الأمّة في أصل اللغة لمطلق الجماعة ولكن غلب استعمالها على أتباع نبيّ من الأنبياء عليهم صلوات الله فصارت حقيقة ثانوية فيها، ويمكن أن تكون في الأصل لجماعة يتّبعون نبيّاً ويأتمّون به، ثمّ توسّع فيها واطلقت على مطلق الجماعة تشبيهاً لها باتباع النبيّ والظاهر هو الثاني كما قال به الفيومي في مصباح المنير ففيه: والأمّة أتباع النبيّ وتطلق الأمّة على العالم، وعلى عالم دهره المنفرد بعلمه» وظاهره أنّ إطلاقها على العالم وعلى عالم دهره المنفرد بعلمه إطلاق مجازي وأنّ معناها الأصلي هو اتباع النبيّ، وعلى أيّ حال فلا ريب أنّ ما ذكره مولانا عليه أفضل الصلوة والسلام من إطلاق الأمّة على هذه المعاني المذكورة إنّما هو منه عليه السلام بيان لموارد استعمالها في كتاب الله، وليس في مقام بيان الحقيقة والمجاز منها كما

(١) البقرة: ٢١٣. (٢) يوسف، ٤٥. (٣) هود: ٨. (٤) القصص: ٢٣.

(٥) النحل، ١٢٠. (٦) الانعام: ٣٨.

هو واضح وقد ذكر من موارد استعمالها في كتاب الله قوله تعالى: «كان الناس أمّة واحدة فبعث الله النبيّين مبشّرين ومنذرين»، ولم يبيّن عليه السلام المراد بالآية الكريمة وأنّه هل المراد بكون الناس أُمّة واحدة كونهم جميعاً على الكفر كما قال به ابن عباس في أحد قوليه والحسن واختاره الجبّائي أم كونهم جميعاً على الحقّ كما روى ذلك عن قتادة ومجاهد وعكرمة والضحاك وإن كان المراد أنّهم كانوا كلّهم على الكفر فهل كانوا كذلك بين آدم ونوح كما قال به الحسن أو كانوا كذلك بين نوح وابراهيم كما قال بعضهم.

وإن كان المراد كونهم جميعاً على الحقّ بين آدم ونوح فهل كانوا عشر فرق كلّهم على شريعة الحقّ ثمّ اختلفوا كما عن قتادة وابن عباس في قوله الآخر أو كان المراد بهم أهل سفينة نوح حين غرق الله الخلق ثمّ اختلفوا كما عن الواقدي والكلبي.

أو المراد كونهم أمّة واحدة على فطرة الله لا مهتدين ولا ضلّالاً قبل نوح كما روى ذلك أصحابنا عن أبي جعفر عليه السلام وكيف كان الأمر

أقول: لا ريب أنّ من سوى الامام أبي جعفر عليه السلام من مفسّري هذه الآية الكريمة لم يكونوا من الراسخين في العلم ولم يكن عندهم علم بالكتاب وإنّما قالوا بهذه المقالات من عند أنفسهم وأنّ مجازفاتهم هذه لا تكون حجّة لنا ولا لهم.

وأمّا الامام أبو جعفر الباقر عليه السلام؛ فلو صح عنه ذلك فقوله حجّة لنا ولغيرنا إذاً فلا محيص لنا ولغيرنا إلّا الأخذ بقوله عليه السلام لأنّه من الراسخين في العلم ورث العلم بكتاب الله عن آبائه عليهم السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله وكان عنده كتاب علي عليه السلام باملاء رسول الله صلى الله عليه وآله الذي يكون اليوم عند مولانا صاحب الأمر عجّل الله تعالى فرجه.

ثمّ إنّي لا أستطيع أن أفسّر الآية الكريمة على وجه الجزم برائي لكونها

من المتشابهات ولكن عندي وجه وجيه يمكن أن يكون المراد بالآية الشريفة ذلك وهو أنّه لا ريب في أنّ الناس كانوا في زمن أبيهم آدم عليه السلام على دينه إذ لم يكن في ذلك الزمان دين غير دين أبيهم ولم يكن بينهم اختلاف في الدين الحقّ حتّى بعث فيهم ثاني الأنبياء عليهم السلام فآمن به بعض وكفر به البعض الآخر من المؤمنين بآدم فحصل الاختلاف في الدين بينهم في أنّ الدين الحقّ هل هو ما أتى به آدم وأنّه يجب عليهم اتباع أبيهم فحسب أو يجب عليهم اتباع النبيّ الثاني أيضاً، وهكذا كان يزيد سعة دائرة الاختلاف في الدين بعد بعثة كلّ نبيّ بايمان بعض المؤمنين بالنبيّ السابق دون البعض الآخر إذ فكان من الطبيعي أنّ المؤمنين بالدين في الزمن الأولى أو الزمان الأوّل وما كانوا إلّا أمّة، واحدة فبعث الله النبيين مبشّرين ومنذرين وأنزل معهم الكتاب بالحقّ ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه إلّا الذين أوتوه من بعد ما جائتهم البينات ٠٠٠٠ الخ

ولعل هذا هو المراد بما روى عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال: كانوا قبل نوح أُمّة واحدة لا مهتدين ولا ضلّالا » فأمّا أنّهم ما كانوا مهتدين فلأنّ الأنبياء قبل نوح لم يأتوا بشريعة وكتاب من الله إذ لم يكونوا هم من أُولى العزم من الرسل وصار الناس مع تزايد أفرادهم يحتاجون إلى شريعة وكتاب يتبعونه ولم يهتدوا إلى ما يحتاجون إليه فجائهم النوح من الله بالشريعة والكتاب وأمّا أنّهم ما كانوا ضلّالا، فلأنّهم كانوا كأبيهم آدم على فطرة الله الّتي فطر الناس عليها يعبدوا الله ولا يشركون به شيئا.

وصحّ أيضاً اعتبار كونهم قبل نوح ضلّالاً من جهة أنّهم لا يهتدون إلى شريعة يتبعونها وكأنّه بهذا الاعتبار ورد في بعض الأخبار أنّهم كانوا أُمّة ضلال مثل ما رواه الكليني عن حميد بن زياد، عن الحسن بن محمّد الكندي،

عن أحمد بن عديس عن أبان بن عثمان ، عن يعقوب بن شعيب أنّه سئل أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله ـ عزّوجلّ ـ «كان الناس أمّة واحدة» فقال عليه السلام : كان الناس قبل نوح أمّة ضلال فبدا الله فبعث الله المرسلين ، وليس كما يقولون لم يزل ، وكذبوا يفرق الله في ليلة القدر ما كان من شدّة أو رخاء ، أو مطر بقدر ما يشاء الله ـ عزّوجلّ ـ أن يقدّر إلى مثلها من قابل»[1]

---

(١) روضه الكافى ح ٤٠ الطبعة الحديثة.

وسألوه — صلوات الله عليه — عن الخاص والعامّ في كتاب اللّه تعالى

فقال : إنّ من كتاب الله تعالى آيات لفظها الخصوص والعموم ، ومنه آيات لفظها لفظ الخاصّ ومعناه عامّ ، ومن ذلك لفظ عامّ يريد به اللّه تعالى العموم وكذلك الخاصّ أيضاً .

فأمّا ما ظاهره العموم ومعناه الخصوص فقوله عزّ وجلّ « يا بني إسرائيل اذكروا نعمتي الّتي أنعمت عليكم وأنّي فضّلتكم على العالمين »(١)

فهذا اللفظ يحتمل العموم ومعناه الخصوص ، لأنّه تعالى إنّما فضّلهم على عالم أزمانهم بأشياء خصّهم بها ، مثل المنّ والسلوى ، والعيون الّتي فجّرها لهم من الحجر ، وأشباه ذلك ، ومثله قوله تعالى « إنّ اللّه اصطفى آدم ونوحاً وآل ابراهيم وآل عمران على العالمين »(٢) أراد اللّه تعالى أنّه فضّلهم على عالمي زمانهم وكقوله تعالى « وأوتيت من كلّ شيء ولها عرش عظيم »(٣) يعني سبحانه بلقيس وهي مع هذا لم يؤت أشياء كثيرة ممّا فضّل الله تعالى به الرجال على النساء ومثل قوله تعالى « تدمّر كلّ شيء بأمر ربّها »(٤) يعني الريح وقد ترك أشياء كثيرة لم تدمّرها »

ومثله قوله عزّوجلّ - « ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس »(٥) أراد سبحانه بعض الناس ، وذلك أنّ قريشاً كانت في الجاهليّة تفيض من المشعر الحرام ولا يخرجون إلى عرفات كسائر العرب ، فأمرهم اللّه سبحانه أن يفيضوا من حيث أفاض رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم وأصحابه ، وهم في هذا الموضع الناس على الخصوص وأرجعوا عن سنّتهم .

وقوله « لئلّا يكون للناس على اللّه حجّة بعد الرسل »(٦) يعني بالناس ههنا

---

(١) البقرة : ٤٧ ، ١٢٢ (٢) آل عمران : ٣٣ (٣) النمل : ٢٣ .

(٤) الاحقاف : ٢٥ . (٥) البقرة : ١٩٩ . (٦) النساء : ١٦٥ .

اليهود فقط، وقوله تعالى « يا أيّها الّذين آمنوا لا تخونوا اللّه والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون »[1] وهذه الآية نزلت في أبى لبابة بن عبد المنذر وقوله عزّوجلّ - « وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيّئاً »[2] نزلت فى أبي لبابة وإنّما هو رجل واحد ، وقوله تعالى « يا أيّها الّذين آمنوا لا تتّخذوا عدوّى وعدوّكم أولياء تلقون إليهم بالمودّة »[3] نزلت في حاطب بن أبي بلتعة و هو رجل واحد، فلفظ الآية عامّ ومعناها خاصّ وإن كانت جارية في الناس.

وقوله سبحانه « الّذين قال لهم الناس إنّ الناس قد جمعوا لكم فأخشوهم فزادهم ايماناً وقالوا حسبنا اللّه ونعم الوكيل »[4] نزلت هذه الآية في نعيم بن مسعود الأشجعيّ، وذلك أنّ رسول اللّه ﷺ لمّا رجع من غزاة أحد وقد قتل عمّه حمزة ، وقتل من المسلمين من قتل ، وجرح من جرح ، وانهزم من انهزم ولم ينله القتل والجرح ، أوحى اللّه تعالى إلى رسول اللّه ﷺ أن أخرج في وقتك هذا لطلب قريش ولا تخرج معك من أصحابك إلّا كلّ من كانت به جراحة ، فأعلمهم بذلك ، فخرجوا معه على ماكان بهم من الجراح حتّى نزلوا منزلاً يقال له: حمراء الأسد ،وكانت قريش قد جدّت السير فرقاً فلمّا بلغهم خروج رسول اللّه ﷺ فى طلبهم خافوا فاستقبلهم رجل من أشجع يقال له: نعيم بن مسعود يريد المدينة ، فقال له أبوسفيان صخر بن حرب: يانعيم ،هل لك أن أضمن لك عشر قلائص وعلى أن تجعل طريقك على حمراء الأسد فتخبر محمّداً أنّه قد جاء مدد كثير من حلفائنا من العرب: كنانة و عشيرتهم والأحابيش وتهوّل عليهم ما استطعت ، فلعلّهم يرجعون عنّا.

فأجابه إلى ذلك وقصد حمراء الأسد فأخبر رسول اللّه ﷺ بذلك وأنّ

---

(١) الانفال : ٢٧ .. (٢) براءة : ١٠٢ .

(٣) الممتحنة : ١ . (٤) آل عمران : ١٧٣ .

تريشاً يصبحون بجمعهم الّذي لا قوام لكم به ، فأقبلوا نصيحتي وارجعوا ، فقال أصحاب رسول اللّه صلى الله عليه وآله حسبنا اللّه ونعم الوكيل ، اعلم أنّا لا نبالي بهم فأنزل اللّه سبحانه على رسوله « الّذين استجابوا للّه والرسول من بعد ما أصابهم القرح للّذين أحسنوا منهم واتّقوا أجر عظيم » الّذين قال لهم الناس إنّ الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم فزادهم إيماناً وقالوا حسبنا اللّه ونعم الوكيل » وإنّما كان القائل لهم نعيم بن مسعود فسمّاه اللّه تعالى باسم جميع الناس، وهكذا كلّ ما جاء تنزيله بلفظ العموم ومعناه الخصوص .

ومثله قوله تعالى « إنّما وليّكم اللّه ورسوله والّذين آمنوا الّذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم راكعون »(١).

وأمّا ما لفظه خصوص ومعناه عموم فقوله عزّ وجلّ « من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل أنّه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنّما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنّما أحيا الناس جميعاً »(٢) فنزل لفظ الآية خصوصاً في بنى إسرائيل، وهو جار على جميع الخلق عامّاً لكلّ العباد من بني إسرائيل وغيرهم من الأمم ، ومثل هذا كثير في كتاب اللّه .

وقوله سبحانه « الزانى لا ينكح إلّا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلّا زان أو مشرك وحرّم ذلك على المؤمنين »(٣) نزلت هذه الآية في نساء كنّ بمكّة معروفات بالزنا منهنّ سارة، حنتمة ورباب حرّم اللّه تعالى نكاحهنّ ، فالآية جارية في كلّ من كان من النساء مثلهنّ ، ومثله قوله سبحانه « وجاء ربّك والملك صفّاً صفّاً »(٤) ومعناه جميع الملائكة

البيّنة الحادية عشر :

اعلم أنّه لا يجوز للمتكلّم أن يستعمل في كلامه لفظ العام ويريد به الخاص

(١) المائدة : ٥٥ (٢) المائدة : ٣٢ (٣) النور : ٣ (٤) الفجر : ٢٢ .

بلا نصب قرينة على ذلك ولا يجوز له أن يستعمل لفظ الخاص ويريد به العام من غير نصب قرينة عليه لأنّ ذلك من الاغراء بالجهل ونقض الغرض ، وحينئذ فلابدّ في تلك الموارد من القرآن الكريم الّتي ذكرها مولانا أمير المؤمنين عليه السلام من وجود قرائن حالية على ما أريد منها، ولا ريب أنّ عليّاً عليه السلام كان أعرف بالحال فكان المراد كما بيّنه بلا شك ولا ارتياب وههنا يلزم التنبيه على أمور :

الأوّل يجوز للمتكلّم التأخير في نصب القرائن على إرادة خلاف الظاهر من كلامه إلى وقت الحاجة مالم يستلزم ذلك تأخير البيان عن وقت العمل بالخطاب إن كان الخطاب يراد به العمل فإن استلزم ذلك فلا يجوز ذلك للزوم نقض الغرض أيضاً وهذا واضح جدّاً .

الثاني يجوز للمتكلّم أن ينصب القرينة على إرادة خلاف الظاهر من الكلام ويجوز له الاعتماد على القرائن الحالية المفيدة لذلك .

الثالث يجوز للمتكلّم أن ينصب القرينة على مراده من الكلام بنفسه ولو بعد حين، ويجوز أن يحوّل أمره على غيره القائم مقامه نعم على الفرض الأخير يلزم عليه أن يعلّم ذلك الغير مراده من كلامه وأن يأمر الناس بالرجوع إليه في فهم مراده وكذلك فعل اللّه رب العالمين فقال في كتابه الكريم «فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون» ولا ريب أنّ أهل الذكر هم الأئمة الهداة المهديين صلوات اللّه عليهم أجمعين -

الرابع أنّ سيرة المشرعين ولا سيما الشارع الحكيم - جلّت عظمته - إبلاغ أحكام الدين إلى الناس على وجه التدريج إذ ليس من المستطاع إبلاغها جملة واحدة وفي مجلس واحد ، ولا يستطيع العباد درك جميع الأحكام دفعة واحدة فنرى القرآن الكريم يأمر المؤمنين باقامة الصلوة وايتاء الزكوة ثمّ لا يبيّن هو لهم واجبات الصلوة وشرايط وجوب الزكوة حتّى يبيّنها له نبيّه صلّى الله عليه وآله فيقول

صلّوا كما رأيتموني أُصلّي» ويبيّن نصاب الزكوة وفريضتها، ويأتي بآيات من القرآن الكريم ألفاظ العموم ويريد به الخصوص وبآيات آخر ألفاظها الخصوص ويريد بها العموم ولا ينصب هو قرينة على مراده بها أنّه كذلك بل يعوّل بيانها الى رسوله ﷺ وإلى أوصيائه صلوات اللّه عليهم أجمعين الّذين هم أهل الذكر والراسخون في العلم .

إن قلت: فلعلّ اللّه ـ عزّوجلّ ـ اعتمد في إرادة خلاف الظاهر من كلامه على قرائن الحال .

قلت: نعم ربما كان كذلك ولكن قرائن الحال يذهب جفاءً ولا يبقى إلّا في مخلاة الراسخين في العلم عليهم السلام بل لا يطلع على جميعها إلّا هم وأنّهم باقون ما بقي الليل والنهار ويعرفون قرائن الحال ,والمقال لا يخفى عليهم منها شئ، وهذا مولانا أميرالمؤمنين عليه السلام كان عارفاً بجميع علوم القرآن ناسخها و منسوخها ومحكمها ومتشابهها وأسباب نزولها .... وقد بيّن لنا في هذا المقام ما لفظه العموم ومعناه الخصوص وما لفظه لفظ الخاص ومعناه عامّ ولولا ما منّ الله به علينا من هدايتنا بمعاني القرآن الكريم بوسيلة مولانا أميرالمؤمنين عليه السلام والأئمة الهداة المهديين من أولاده لم نعرف من القرآن العزيز الكريم إلّا ما كان ينبئ ظاهره عن باطنه. فالحمد لله الّذي هدانا لهذا وما كنّا لنهتدي لولا أن هدانا اللّه .

قوله عليه السلام وأمّا مالفظه ماض ومعناه مستقبل فمنه ذكره عزّوجلّ أخبار القيامة و البعث والنشور والحساب ، فلفظ الخبر ماقد كان ، ومعناه أنّه سيكون ، قوله ونفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الأرض إلّا من شاء الله ـ إلى قوله ـ وسيق الّذين اتّقوا ربّهم إلى الجنّة زمراً»[1] فلفظه ماض ومعناه مستقبل ومثله قوله سبحانه : « ونضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا تظلم نفس شيئاً»[2] وأمثال هذا كثيراً فى كتاب الله تعالى ٠ (*)

وأمّا ما نزل بلفظ العموم ولا يراد به غيره ، فقوله : « ياأيّها الناس اتّقوا ربّكم إنّ زلزلة الساعة شئ عظيم»[3] وقوله : « ياأيّها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى»[4] وقوله سبحانه « ياأيّها الناس اتّقوا ربّكم الّذى خلقكم من نفس واحدة»[5] وقوله : « الحمد للّه ربّ العالمين» وقوله «كان الناس أمّة واحدة»[6] أى على مذهب واحد ، وذلك كان من قبل نوح عليه السلام ولمّا بعثه اللّه اختلفوا ثمّ بعث النبيّين مبشّرين ومنذرين »

البينة الثانية عشر :

أقول : هذه القطعة من كلامه عليه السلام من تتمة القطعة السابقة فلا جرم أنّ موضعها كان قبل قوله عليه السلام وأمّا مالفظه ماض ومعناه مستقبل ٠٠٠٠ إلى قوله عليه السلام وأمثال هذا كثير فى كتاب اللّه تعالى فوضعناها فى موضعها وأخّرنا قوله وأمّا مالفظه ماض ٠٠ لأنّ حقّها التأخير كما لا يخفى على اولى الحجى

---

(١) لقمان : ١٨ (٢) الانبياء : ٤٧ (٣) الحج : ١ (٤) الحجرات : ١٣

(٥) النساء : ١ . (٦) البقرة : ٢١٣ .

(*) وفي النسخة المطبوعة في البحار بعد قوله : ومعناه مستقبل ، و مثله قوله سبحانه « ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً » ولا ريب أنّ هذا ليس مثل الّذى قبله لأنّ هذا مستقبل لفظاً ومعنى.

قوله عليه السلام: وأمّا ما حرّف من كتاب الله ، فقوله «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر» فحرّفت إلى خير أمّة فمنهم الزناة واللاطة والسرّاق وقطّاع الطريق والظلمة وشرّاب الخمر والمضيّعون لفرائض الله تعالى والعادلون عن حدوده ، أفترى الله تعالى مدح من هذه صفته ؟

ومنه قوله عزّ وجلّ في سورة النحل: «أن تكون أئمّة هي أربى من أئمّة»(١) فجعلوها أمّة وقوله في سورة يوسف: «ثمّ يأتي من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يُعصرون»(٢) أي يمطرون فحرّفوه وقالوا: يَعصرون وظنّوا بذلك الخمر قال الله تعالى «وأنزلنا من المعصرات ماءً ثجّاجا»(٣) وقوله تعالى: «فلمّا خرّ تبيّنت الإنس أن لو كانت الجنّ يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين»(٤) فحرّفوها بأن قالوا: «فلمّا خرّ تبيّنت الجنّ أن لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين»

وقوله تعالى في سوره هود عليه السلام: «أفمن كان على بيّنة من ربّه» يعني رسول الله صلى الله عليه وآله «ويتلوه شاهد منه» وصيّه «إماماً ورحمةً ومن قبله كتاب موسى أُولئك يؤمنون به»(٥) فحرّفوا وقالوا: «أفمن كان على بيّنة من ربّه ويتلوه شاهد منه ومن قبله كتاب موسى إماماً ورحمةً» فقدّموا حرفاً على حرف، فذهب معنى الآية.

وقال سبحانه في سورة آل عمران: «ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذّبهم فإنّهم ظالمون لآل محمّد»(٦) فحذفوا آل محمّد.

وقوله تعالى: «وكذلك جعلناكم أئمّةً وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا»(٧) ومعنى وسطاً بين الرسول وبين الناس فحرّفوها

(١) النحل: ٩٢ (٢) يوسف: ٤٩ (٣) النبأ: ١٤. (٤) سبأ: ١٤.

(٥) هود: ١٧ (٦) آل عمران: ١٢٨. (٧) البقرة: ١٤٣.

وجعلوها[أُمّة]ومثله في سورة عمّ يتسائلون ويقول الكافر ياليتني كنت ترابياً فحرّفوها وقالوا : تراباً : وذلك أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله كان يكثر من مخاطبتي بأبي تراب ، ومثل هذا كثير .

البيّنة الثالثة عشر :

اعلم أنّ التحريف على ثلثة أنواع التحريف بالزيادة والتحريف بالنقيصة والتحريف بالتقديم والتأخير على خلاف ترتيب التنزيل ، وقد نسب إلى الأخباريين وقوع التحريف في القرآن بأنواعه الثلثة ولكن الظاهر من كلمات اعاظمهم وقوعه فيه بالأخيرين منها دون الأوّل منها. فراجعها .

ونسب إلى كثير من الأُصوليين أنّهم ذهبوا إلى عدم وقوع التحريف فيه بأنواعه الثلثة أيضاً، ولكن في صحّة هذه النسبة تأمّل وإشكال نعم ذهب إلى ذلك الشريف المرتضى – قدّس سرّه – ونصره بما لا يخفى مافيه ، وهو الظاهر من كلام الشيخ الطبرسي – رحمه الله – حيث قال في مقدمة مجمع بيانه أمّا الزيادة فمجمع على بطلانها والنقصان فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة أنّ في القرآن تغييراً ونقصاناً ، والصحيح من مذهبنا خلافه' وقال الشيخ الطوسي – قدّس نفسه القدوسي – ، وأمّا الكلام في زيادته ونقصانه فممّا لا يليق به لأنّ الزيادة مجمع على بطلانه والنقصان منه فالظاهر من مذهب المسلمين خلافه وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا ، وما أمتن كلامه هذا ولكن ليس يخفى أنّ هذه العبارة لا تعرّض لها للتغيير فيه بالتقديم والتأخير في آياته وكلماته وعدم التغيير فيه بذلك .

وقال الشيخ الصدوق في اعتقاداته : اعتقادنا أنّ القرآن الذي نزل الله هو ما بين الدفتين وما في أيدي الناس ليس بأكثر من ذلك ومن نسب

إلينا أنا نقول انه أكثر فهو كاذب»

فهذه العبارة كما ترى لم يتعرّض فيها لمسئلة التحريف في القرآن بالزيادة فيه ، ولا للتحريف فيه بالتقديم والتأخير في الآيات والكلمات .

وسئل الشيخ المفيد ـ أعلى الله مقامه الشريف ـ في المسائل السرويّة ماقوله ـ أدام الله حراسته ـ في القرآن ؟ أهو مابين الدفتين الّذي في أيدي الناس أم هل ضاع ممّا أنزل الله تعالى على نبيّه منه شيء أم لا ؟ وهل هوماجمعه اميرالمؤمنين عليه السلام أم ماجمعه عثمان على مايقوله المخالفون ،

الجواب : أنّ الّذي بين الدفتين جميعه كلام الله تعالى وتنزيله ليس فيه كلام البشر ، وهوجمهور المنزل والباقي ممّا أنزله الله تعالى قرآناً عند المستحفظ للشريعة المستودع للأحكام لم يضع منه شيء وإن كان الّذي جمع مابين الدفتين الآن لم يجعله في جملة ماجمع لأسباب دعته إلى ذلك منها قصوره عن معرفة بعضه ومنه ماشكّ فيه ، ومنه ماعمد بنفسه ، ومنها ما تعمّد إخراجه وقد جمع اميرالمؤمنين عليه السلام القرآن المنزل من أوّله إلى آخره وألّفه بحسب ماوجب من تأليفه فقدّم المكيّ على المدني ، والمنسوخ على الناسخ ، ووضع كلّ شيء منه في حقّه»

وعلى أيّ حال ففي كلماتهم نوع اختلاف من حيث الإطلاق والتقييد ويظهر من مجموعها أنّ القرآن الّذي بأيدينا لازيادة فيه أصلاً لا من حيث الكلمة ، ولا من حيث الآية ، ولا من حيث السورة ، وأنّ الصحيح من مذهبنا كالصحيح من مذهب المسلمين عدم النقصان منه أيضاً ، وأنّ ما ذكره في ضعاف أخبارنا من وقوع الزيادة والنقيصة في القرآن الكريم ليس ممّا استقرّ عليه مذهبا كما أنّ ماادّعاه عمربن الخطاب من نقصان آية الرجم من القرآن العزيز ، وما رواه قوم من حشوية العامة من أمثال ماادّعاه عمر

ليس ممّا استقرّ عليه مذهب المسلمين من العامة ، وأنّ هذا الّذي ادّعاه عمر ممّا ينبغي أن يعدّ من مطاعنه إن صحّ عنه كما أنّ ما رواه حشوية العامّة إنّما هو من جهالات هذا القوم لا من مذهب العامّة .

ثمّ إنّ التحريف بالتقديم والتأخير على خلاف ترتيب التنزيل خارج عن منصرف كلام القوم ، ولم يدّع أحد أنّ القرآن الكريم بهذا الترتيب الّذي بأيدينا اليوم نزل من عند الله تعالى من دون تقديم وتأخير في آياته وسوره بل الضرورة قاضية بأنّ الّذي بأيدينا يكون على خلاف ترتيب نزوله من حيث السور ، ومن حيث الآيات أليس السور المكّية في هذه الّتي بأيدينا يكون متأخّرة عن السور المدينة ،

وأولستم ترون أنّهم يقولون :

«إنّ سورة فلان مدنيّة إلّا آيات كذا وكذا ، وبالعكس»

وأولم تعلم في مبحث النسخ أنّ آية « والّذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربّصن بأنفسهنّ أربعة أشهر وعشر » الناسخة قدّمت في هذا التأليف الّذي بأيدينا على آية الامتاع المنسوخة ، ولا ريب أنّ اللازم تقدّم المنسوخ على الناسخ ،

ولولا خوف الإطالة لذكرت من أمثلة تقديم ما حقّه التأخير فيما بأيدينا من القرآن الكريم آيات كثيرة يعترف بخروجها عن الترتيب الطبيعي العامة والخاصه ،

والتحقيق أنّ تأليف القرآن الكريم على النحو الّذي ينبغي أن يكون عليه لم يكن مقدوراً لغير أمير المؤمنين ـ عليه الصلاة والسلام ـ الّذي كان ملازماً دائماً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في لياليه وأيّامه ، وفي حضره وأسفاره ،

وكان يملى عليه ماينزل عليه من الآيات ويفسّرها له ويعلّمه تأويلها ،

فعن سليم بن قيس الهلالي ،قال : سمعت اميرالمؤمنين عليه السلام يقول : مانزلت آية على رسول الله صلى الله عليه وآله إلّا أقرأنيها ، وأملاها علىّ فأكتبها بخطي ، وعلّمنى تأويلها ، وتفسيرها ،وناسخها ، ومنسوخها ، ومحكمها ، ومتشابهها ودعا الله لى أن يعلّمنى فهمها و حفظها فما نسيت آية من كتاب الله ، و لا علماً املاه علىّ فكتبته منذ دعالي مادعا ..... إلخ ،

فكان ـ عليه الصلوة والسلام ـ يكتب مايوحى إلى رسول الله صلى الله عليه وآله و يملى هو عليه كلّه جميعاً لم يسقط منه شيء وكان غيره من كتاب الوحي يكتبون ماينزل عليه ، ولكن مافيهم من يكتب كلّه جميعاً إلّا اميرالمؤمنين عليه السلام وأمّاغيره منهم فكان عنده بعض القرآن بالمقدار الكثير أوالقليل على اختلاف ملازمتهم لرسول الله ص

وعلى كلّ حال فكان القرآن كلّه عند وفاته صلى الله عليه وآله مكتوباً على العسب و اللخاف والرقاع وقطع الأديم وعظام الأكتاف والأضلاع ، وبعض الحرير و القراطيس ، ولم يكن بين الدفتين ، ولا مرتّب السور وكان كتّاب الوحى ينتظرون إكمال الوحى حتّى يجمعونه فى واحد ويرتّبون سورة .

ولمّا توفّى رسول الله صلى الله عليه وآله وانقطع الوحى قاموا بجمع القرآن و ترتيب سورة ، وأوّل من قام بذلك الواجب هوالامام أميرالمؤمنين عليه السلام بوصيّة من الرسول الكريم ، وكان مرشحاً كاملاً لذلك .

ثمّ قام بجمعه زيد بن ثابت بأمرمن أبى بكر كما قام بجمعه كلّ من ابن مسعود ، وأُبىّ بن كعب ، وأبى موسى الأشعرى وآخرين منهم

فكان جمع أمير المؤمنين عليه السلام على وفق ترتيب النزول المكّي مقدّم على المدنيّ، والمنسوخ مقدّم على الناسخ مع الإشارة إلى مواقع نزول الآيات ومناسبات النزول، وساير ما يحتاج إليه من البيان والشرح، وكان جمع الآخرين على خلاف ترتيب النزول وفاقداً لبيان التنزيل والتأويل.

وقد تقدّم في كلام المفيد – قدّس سرّه – المتقدّم نقله قوله: وقد جمع أمير المؤمنين عليه السلام القرآن المنزل من أوّله إلى آخره وألّفه بحسب ما وجب تأليفه فقدّم المكّي على المدنيّ، والمنسوخ على الناسخ، ووضع كلّ شيء منه في حقّه.

وقال باقر العلوم عليه السلام ما من أحد من الناس يقول: إنّه جمع القرآن كما أنزل الله إلّا كذّاب، وما جمعه وما حفظه كما أنزل الله إلّا عليّ بن أبي طالب

وقال ابن جزى الكلبي: كان القرآن على عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله مفرّقاً في الصحف، وفي صدور الرجال. فلمّا توفّي جمعه علي بن أبيطالب على ترتيب نزوله، ولو وجد مصحفه لكان فيه علم كثير ولكنّه لم يوجد[٣]

وما أعجب وأصدق ما روى ابن سيرين عن عكرمة: قال: قلت لعكرمة: هل كان تأليف غيره – يعني على بن أبيطالب – كما انزل الأوّل فالأوّل؟ قال: لو اجتمعت الإنس والجن على أن يألفوه هذا التأليف ما استطاعوا قال ابن سيرين: تطلبت ذلك الكتاب وكتبت فيه إلى المدينة فلم أقدر عليه[٤]

انظر كيف اعترف المخالف والمؤالف بأنّ عليّاً عليه السلام ألّف القرآن على ترتيب نزوله وغيره ألّفه على خلاف ترتيب نزوله.

وهنا يحق لنا أن نسائل القوم فنقول لهم: لماذا لم يألّفوا القرآن مؤلّفوه على ترتيب نزوله كما ألّفه امير المؤمنين عليه السلام وهل كان ذلك لعدم استطاعتهم ذلك كما علمتم ممّا نقل ابن سيرين عن عكرمة؟ فإن كان ذلك لذلك فكان عليهم

(١) بحار الانوار ج ٩٢ ص ٨٨ (٢) نفس المصدر (٣) التسهيل لعلوم التنزيل ج ١ ص ٤ (٤) التمهيد ج ١ ص ٢٢٦

أن يتركوا مالم يستطيعون لمن يستطيع ذلك وكان عليهم جميعاً أن يقبلوا القرآن الذي ألّفه امير المؤمنين عليه السلام وعرضه عليهم.

فلأيّ شيء حيث عرض عليّ عليه السلام القرآن الذي ألّفه على ترتيب نزوله اعرضوا عنه ورفضوا ماعرض عليهم وقال قائلهم: إن يكن عندك قرآن فعندنا مثله فلا حاجة لنا فيما عندك فهل كان ما جمعوا مثل ماجمع امير المؤمنين عليه السلام في ترتيب الآيات والسور، وبيان التنزيل والتأويل حاشا وكلّا فقد سمعت كلام عكرمة قبيل هذا أنّه قال: لواجتمعت الإنس والجن على أنّ يألفوه هذا التأليف ما استطاعوا

ثمّ إنّك قد عرفت أنّ التحريف بالتقديم والتأخير على خلاف ترتيب التنزيل خارج عن منصرف كلام القوم، وأنّ تأليف القرآن على ترتيب نزوله ليس مقدوراً لأحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله إلّا لأمير المؤمنين عليه السلام وأنّه ألّفه على ترتيب نزوله فقدّم المكيّ على المدنيّ، والمنسوخ على الناسخ، وههنا نقول: كما أنّ التحريف بالتقديم والتأخير في السور والآيات خارج عن منصرف كلام القوم وكذلك التحريف بالزيادة والنقصان بالحرف الواحد وبالحركات والنقاط أيضاً خارج عن منصرف كلماتهم، وعلى هذا فلو دلّ الدليل الصحيح على زيادة حرف في الكلمة أو نقصانه منها كنقصان الهمزة من كلمة ائمة في قوله تعالى «كنتم خير أئمّة أخرجت للناس» وقوله — عزّوجلّ «ان تكون ائمّة هي اربى من أئمّة» وتبديلها بأُمّة، وتبديل يُغصِرون بصيغة المجهول إلى يَغصِرون بصيغة المعلوم، وملك يوم الدين بمالك يوم الدين، وأمثال ذلك من موارد اختلافات القراءات لم يكن بالمجمع على بطلانه بل لعل التحريف بهذا المعنى واقع في القرآن قطعاً كما ادّعاه المحقّق الخوئى — مدّ ظله العالى — في بيانه بناءً على عدم تواتر القراءات كما هو الحقّ.

فإن قلت: فهل يوجد دليل صحيح على وقوع التحريف في القرآن المجيد

بزيادة حرف في الكلمة أونقصانه منها أو تغيير فيها من حيث الحركات و النقاط ؟

قلت : قد استدلّوا على ذلك بأُمور لا يخلوبعضها عن الصحّة والصواب في الجملة والعمدة منها الأخبار الواردة من طرق العامة والخاصّة الدالّة على ذلك وهى وإن كانت متواترة إجمالاً لكنّها لا يثبت بها التحريف إلّا على نحو الموجبة الجزئية ، ولا يثبت بكلّ خبر منها مؤدّاه الخاصّ لأنّ المفروض أنّ كلّ خبر منها خبر واحد لا يوجب علماً وقد لا يوجب عملاً أيضاً .

نعم إذا كان الخبر الدالّ على التحريف في آية صحيحاً تشمله أدلـه حجّيّة الخبر الواحد وكانت الآية مشتملة على حكم يختلف باختلاف القـراءات كقراءة « يطهرن » بلا تشديد « ويطّهرن » مع التشديد التّي مقتضاها على الاولى انتهاء حكم حرمة مسّ الحائض بحصول النقاء لها وعلى الثانية انتهاء حرمته بالاغتسال فالاقوى وجوب الأخذ بالقراءة الموافقة لما دلّ عليه الخبر الصحيح وإن كانت على خلاف ما يقرأه الناس أجل إنّا مأمورون بأن نقـرأها كما يقرأهـا الناس وإن كانت في الصلوة .

واستدلّ المحقّق الخوئى ــ مدّ ظله العالى ــ على وقوع التحريف فـى القرآن المجيد بهذا المعنى باختلافات القراءات على ذلك الوجه في القرآن وأنّ ذلك يلازم التحريف فيه قال ــ دام بقائه ــ فى بيانه عند بيان معانى التحريف : الثانى النقص أو الزيادة في الحروف أو الحركات مع حفظ القرآن وعدم ضياعه وإن لم يكن متميّزاً في الخارج عن غيره والتحريف بهـذا المعنى واقع في القرآن قطعاً فقد أثبتنا لك فيما تقدّم عدم تواتر القراءات ، و معنى هذا أنّ القرآن المنزل إنّما هو مطابق لإحدى القراءات وأمّا غيرها فهو إمّا زيادة في القرآن وإمّا نقيصة فيه »

أقول: وهذا تحقيق دقيق لا مرية فيه، ولكنّه لا يثبت به وقوع التحريف فيما بأيدينا اليوم من القرآن، وإنّما يثبت به وقوع التحريف في الأعم ممّا بأيدينا اليوم، وما كان يقراءه القراء المعروفون في أعصارهم فإنّ كلّ آية وقع فيها الاختلاف من القراء فإنّها إنّما كتبت فيما بأيدينا على وفق إحدى القراءات المعروفة في تلك الأعصار، وبقيت القراءات الأخرى لا يرى إلّا في متون بعض التفاسير.

ومن الممكن أن تكون القراءة الّتي كتب بها كلّ آية وقع فيها الاختلاف من القراء هي الموافقة لما أنزل الله ـ عزّوجلّ ـ وتكون القراءات الأخرى المتروكة هي المخالفة له ولا جرم أنّ التحريف في القراءات المتروكة دون المكتوبة فيما بأيدينا من القرآن، وهذا واضح لا يحتاج إلى مزيد بيان.

وحيث عرفت أنّ التحريف بمعنى زيادة الحرف في الكلمة ونقصانه منها والتغيير في الكلمة من حيث الحركات والنقاط ليس ممّا قام على بطلانه إجماع ودلّ على وقوعه الأخبار المتواترة بالإجمال، وأنّ وقوعه بذلك المعنى في القرآن الكريم ممّا لا محيص عنه بناءً على ما هو الحقّ من عدم تواتر القراءات، و يكون ممّا يعترف به العامة والخاصّة.

فلا يرعبنّك إذاً ضوضاء كتّاب العامّة، ورميهم الشيعة بالقول بتحريف القرآن من دون إشارة منهم إلى مرادهم بوقوع التحريف فيه، و إلى إجماع الشيعة على بطلان القول بالتحريف بالزيادة في آيات القرآن و كلماته ومن دون ذكر إلى تصريح أعلامهم بعدم صحّة القول بنقصان الآيات والكلمات من القرآن المجيد فضلاً عن زيادة السور بل إنّهم أقاموا الضوضاء في هذا المقام على الشيعة بأنّهم قالوا بالتحريف من دون تفسير لذلك ولا غرو منهم فإنّهم ما زالوا أسّسوا أساس أمرهم على الضوضاء فيالله وللضوضاء.

وعلى كلّ حال فإنّ المحقّق البصير الّذي يعتمد في تحقيقاته على المنطق الصحيح ولا يبنى على مالا يساعد عليه العقل السليم والنقل الصحيح لا يستوحش من الضوضاء ولا يوجس في نفسه خيفةً من الغوغاء فإنّه يعلم من نفسه أنّه لا يقول إلّا الحقّ وأنّه إذا جاء الحقّ ذهب الباطل إذاً فلما ذا يستوحش من الضوضاء الباطل .

ثمّ إنّك حيث عرفت عقيدة الشيعة الاماميّة في باب تحريف القرآن الكريم تعرف أنّ ما ذكره مولانا امير المؤمنين عليه السلام في جواب السائل عن ذلك لم يكن إلّا حقّا لأنّه عليه السلام قد مثل هنا للتحريف بأمثلة ليست من النوع المجمع على بطلانه ولا من النوع الّذي لم يصح عندنا بل هي من النوع الثالث الّذي لم يدلّ دليل على بطلانه ، ويعترف بوقوعه في القرآن العامة والخاصّة وهو التحريف بزيادة حرف في الكلمة أو نقصانه منها كنقصان الهمزة من كلمه أئمّة أوتبديل الكلمة من حيث الحركات والنقاط .

إن قلت : فإنّ من الأمثلة الّتي ذكرها هنا أمير المؤمنين عليه الصلوة والسلام مثالين هما ليسا من النوع الثالث يعنى زيادة الحرف في الكلمة ونقصانه منها بل من النوع الثاني الّذي هو النقصان من القرآن الّذي قال الشيخ الطوسى — قدّس سرّه القدوسى — في كلامه المتقدّم والنقصان منه فالظاهر من مذهب المسلمين خلافه وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا .

وهذان المثالان أحدهما قوله تعالى « فلمّا خرّ تبيّنت الإنس أن لو كانت الجن يعلمون الغيب مالبثوا فى العذاب المهين» بأن حرّفوها وقالوا فلمّا خرّ تبيّنت الجنّ أن لو كانوا يعلمون الغيب مالبثوا في العذاب المهين[1] وفيها إنّما وقع التحريف بحذف كلمة الإنس من الآية ، وجعل الجنّ المتأخّر

(١) سبأ : ١٤ .

مقام الانس المتقدّم · فيكون التحريف فيها بنقصان الكلمة من الآية وتغيير كلمة من محلّ إلى محلّ آخر.

وثانيهما قوله سبحانه في سورة آل عمران «ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذّبهم فإنّهم ظالمون للآل محمّد» وفيها وقع التحريف بنقصان كلمة [لآل محمّد] ففي كلتا الآيتين وقع التحريف بالمعنى الثاني الّذي قال الشيخ ـ رحمه الله ـ الظاهر من مذهب المسلمين خلافه، وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا لا بالمعنى الثالث الّذي لا إشكال فيه.

قلت: نعم ولكن لا دليل على عدم التحريف في القرآن بنقصان الكلمة من الآية إذ ليس هذا بالمجمع على بطلانه فلعلّ الشيخ أراد بقوله وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا عدم نقصان الآية والسورة، وعلى فرض أنّه أراد بذلك عدم النقصان مطلقا فعندنا في كلامه إشكال. فإذا دلّ الدليل من الأخبار المستفيضة أو المتواترة على وقوع النقصان كذلك نقول به وما المانع من القول به ولعل الشيخ ـ ره ـ منعه مانع ما في تلك الأعصار أو كان يخاف من الغوغاء والضوضاء.

نعم قد عرفت أنّ كلّ واحد من الأخبار المتواترة إجمالاً أو المستفيضة كذلك لا يثبت به مؤدّاه الخاص مالم يكن صحيحاً يشمله أدلّة حجّية الخبر و إذا كان صحيحاً فإنّما يؤخذ بمؤدّاه إذا كان محتوياً على حكم عملي لا في مثل القصص والأنباء كما في المثالين المذكورين في كلام مولانا أمير المؤمنين عليه السلام ففي مثلها تذره في سنبله.

تبصرة :

قد عرفت ممّا ذكرنا أنّ التحريف في القرآن في الجملة ممّا اتّفق عليه العامّة والخاصّة ، وأنّ التحريف فيه بالزيادة مجمع على بطلانه وأنّ التحريف

فيه بنقصان الآيات والكلمات لم يثبت بطريق صحيح ، وانَّ الأخبار المتواترة في ذلك إنّما يثبت بها التحريف في الجملة ، والقدر المتيقّن منها هو التحريف بزيادة الحروف في الكلمة ،ونقصانها منها ، والتحريف بالتقديم و التأخير في السوروالآيات على خلاف ترتيب النزول والتحريف في الحركات والنقاط على حدّ اختلاف القراءات دون غيرهذه كالتحريف بالزيادة والنقصان في الآيات والكلمات بل الظاهر من مجموعها وقوع التحريف في غير آيات الأحكام من الموارد الّتي كان التحريف مطابقاً لأغراضهم الفاسدة ، وحينئذ فالتمسّك بظواهرآيات الأحكام من القرآن المجيد ممّالا إشكال فيه لأنالا نعلم إجمالاً بوقوع التحريف فى آيات الأحكام بالخصوص.

فإن قلت إنّا وإن لم نعلم إجمالاً بوقوع التحريف في آيات الأحكام بالخصوص ولكن نعلم إجمالاً بوقوعه في الأعم من ساير الآيات وآيات الاحكام فيصير الحال كما إذا علمنا إجمالاً بكذب أحد الخبرين من كون صدّق العادل في كلّ واحد منهما معارضاً به في الآخر فيتساقطان ،وفيما نحن بصدده إذا علمنا إجمالاً بوقوع التحريف في جميع آيات القرآن الكريم ، وعلمنا أيضاً بأنّ من التحريفات الّتي وقعت فيها هو حذف قرائن إرادة خلاف الظاهر من بعضها ، فلاجرم أنّ أصالة الظهور في كلّ طرف من أطراف العلم الإجمالى تصير معارضاً له باصالة الظهور في الأطراف الاخر فتساقط الأصول كلّها جميعاً ، وبقى احتمال إرادة خلاف الظاهر في كلّ واحد من الأطراف لا دافع له كما لا يخفى.

قلت إنّا نمنع حصول العلم الاجمالى بوقوع التحريف في الأعم من ساير الآيات وآيات الأحكام بل القدر المتيقّن حصوله في غير آيات الأحكام ممّا يتعلّق بأغراضهم الفاسدة ، وإن كان يحتمل وقوعه فيها على وجه الشكّ البدوى.

فإن قلت : القدر المتيقّن وإن كان التحريف في غير آيات الأحكام ، و

لكن هذا إنّما يصحّ فى التحريف العمدى المعلول للأغراض الفاسدة ، وأمّا التحريف على غيروجه العمد مثل القصور عن معرفة جميع الآيات وكيفيّاتها أو شكّهم في بعض ذلك فى أنّه من القرآن أم لا وعدم شهادة شاهد من أنّه منه فإنّه لا يأبى عن حصوله في آيات الأحكام أيضاً كما حصل في غيرها فإذا علمنا إجمالاً بوقوع مثل هذا التحريف في الأعم من ساير آيات الأحكام وآياتها . فلا محالة تتعارض الأصول اللفظية في أطراف هذا العلم الإجمالى الكبير وتتساقط فيها ، وبقى احتمال ارادة خلاف الظاهر في كلّ واحد من الأطراف لا دافع لها.

قلت : إنّا نمنع حصول الاجمالى بوقوع التحريف على غيروجه العمد فى آيات الأحكام ، ومن الضرورى أنّ العلم الاجمالى الكبير لا يحصل بدون العلم الاجمالى الصغير إذ بدون ذلك يكون العلم الاجمالى الكبير منحلاً إلى العلم الاجمالى الصّغير بالتحريف في غيرآيات الأحكام ، والشكّ البدوى فى حصوله فى آيات الأحكام، وحينئذٍ يجرى الأصول اللفظية بلا تعارض في مواردها

فإن قلت : فإنّا لا نعلم إجمالاً بوقوع التحريف في غيرآيات الأحكام حتّى ينحلّ العلم الإجمالى كما ذكرت إلى العلم الاجمالى بوقوعه فى غيرها والشكّ البدوى في وقوعه فيها بل نعلم إجمالاً بوقوعه في الأعم من آيات الأحكام وغير آياتها، ولا جرم أنّ الأصول الجارية في أطراف هذا العلم الاجمالى الكبير تتعارض وتتساقط ، ويبقى احتمال إرادة خلاف الظاهر في جميع الأطراف بلا دافع له ،

قلت : نعم ولكن هذا العلم الاجمالى الكبير لا تأثيرله هنا لأنّ بعض أطرافه وهو الأطراف من غير آيات الأحكام خارج عن محلّ الابتلاء ، وقد حقّق في محلّه أنّ خروج بعض أطراف العلم الاجمالى عن محلّ الابتلاء يمنع

عن تنجيزه ، وبعبارة أخرى أنّ مثل هذا العلم الاجمالى الكبير ليس له أثر فى تنجيز تكليف مّا لأنّ المفروض أنّه لم يتعلّق بتكليف إلزامىّ يوجب تنجزه على المكلف به ، وحينئذٍ فلا يمنع من الأخذ بالظواهر المثبتة للتكليف فى إجراء الأصول اللفظيّة العقلائية إذ لا يلزم من الأخذ بها واجراء تلك الأصول المخالفة القطعيّة للحكم الإلزامى كما لا يخفى .

فإن قلت : نعم ولكن هذا إذا كان الملاك فى سقوط الأصول فى أطراف العلم الاجمالى لزوم المخالفة القطعية للتكليف الإلزامى الفعلى ، وأمّا لو كان الملاك في سقوطها مناقضتها مع الحكم المعلوم بالاجمال كما فى مورد الظواهر فمع العلم الاجمالى بعدم إرادة بعض الظواهر لا يجوز الأخذ بجميع الظواهر الّتي هى من أطراف العلم الاجمالى لأنّ الأصول اللفظية العقلائية الّتي بها يكون اللفظ ظاهراً في معناه في جميع الأطراف يناقض المعلوم بالاجمال فلا يمكن جريانها في جميع الأطراف وجريانها في بعض الأطراف دون بعض ترجيح بلا مرجح فيسقط كلّها عن الاعتبار .

قلت : نعم مع العلم الاجمالى بعدم إرادة بعض الظواهر يصير الحال كذلك ، ولكن من اين لنا بهذا العلم والمفروض أنّا نعلم إجمالاً بوقوع التحريف في بعض الآيات فقط بزيادة حرف فى الكلمه ونقصانه منها أو بزيادة حركة أو نقطة في حروف الكلمة ونقصانهما منها فحسب ، ولعل هذا المقدار من التحريف والتغيير القليل في كلمات القرآن إنّما وقع فيما لا يصرف الظواهر عن ظهورها وحينئذ فلا مانع من الأخذ بظواهر القرآن واجراء الأصول اللفظية في جميع الظواهر كما لا يخفى .

فإن قلت : فإنّا نعلم إجمالاً بحصول التحريف فى القرآن ، ونعلم أيضاً بأنّه كان على وجه صارف عن ظهور بعض ظواهره ، وإن لم نعلم التحريف

الصارف بعينه ،وحينئذٍ فلايمكن العمل بجميع ظواهر القرآن لمناقضتها مع المعلوم بالاجمال ولا العمل ببعضها للزوم الترجيح بلا مرجح كما هوواضح

قلت : هب انّ ذلك وقع كذلك ، ولكن ذلك لا يمنع من العمل بظواهر الكتاب إلّاقبل الفحص عن القرائن الساقطة عنه على هذا الفرض فإذافحصنا عن ذلك في الأخبار الواردة في تحريف القرآن وجدنا فيهاموارد من التحريف بالمقدار الّذي فرضتم العلم الاجمالى به ينحل العلم الاجمالى المفروض إلى العلم التفصيلى بالمقدار الّذي وجدناه والشكّ البدوى في الازيد منه ، و حينئذٍ فلا مانع من الأخذ بالظواهر ،والحاصل أنّ المعلوم بالاجمال الّذي فرضتم ليس باكثر ممّانجده بالفحص حتّى يبقى العلم الاجمالى بحاله ،

قوله عليه السلام وأمّا الآيات الّتي نصفها منسوخ ونصفها متروك بحاله لم ينسخ وما جاء من الرخصة بعد العزيمة قوله تعالى : « ولا تنكحوا المشركات حتّى يؤمنّ ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتّى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم »[١] وذلك أنّ المسلمين كانوا ينكحون فى أهل الكتاب من اليهود والنصارى وينكحونهم ،حتّى نزلت هذه الآية نهياً أن ينكح المسلم من المشرك أو ينكحونه .

ثمّ قال تعالى في سورة المائدة مانسخ هذه الآية فقال : « وطعام الّذين أُوتوا الكتاب حلّ لكم وطعامكم حلّ لهم والمحصنات من المؤمنات و المحصنات من الّذين أُوتوا الكتاب من قبلكم »[٢] فأطلق عزّوجلّ مناكحتهنّ بعد أن كان نهى ،وترك قوله : « ولا تنكحوا المشركين حتّى يؤمنوا » على حاله لم ينسخه

البيّنة الرابعة عشر :

اعلم أنّه عليه السلام شرع هنا فى بيان ما جاء فى القرآن الكريم من الرخصة بعد العزيمة فذكر أوّلاً ماجاء فيه من الرخصة فى بعض ما نهى اللّه عنه ومثل لذلك بأنّ اللّه ــ عزّوجلّ ــ نهى فى قوله « ولا تنكحوا المشركات ٠٠٠٠ الخ عن نكاح المشركات ، وانكاح المشركين ثمّ رخّص فى بعض ما نهى عنه ، وهو نكاح المحصنات من الّذين أُوتوا الكتاب من قبلكم .

فإن قلت : فإنّ المحصنات من الّذين أُوتوا الكتاب لسن من المشركات فكيف يكون ذلك ممّا رخّص اللّه في بعض ما نهى عنه ؟

قلت : لقد اعتبر مولانا اميرالمؤمنين عليه السلام هنا أهل الكتاب من المشركين لأنّ اليهود منهم يقولون عزير بن اللّه والنصارى منهم يقولون إنّ اللّه ثالث

(١) البقرة : ٢٢١ . (٢) المائدة : ٥ .

ثلاثة وسيأتي في كلامه عليه السلام في فصل الثالثة والثلثين أنه عليه السلام اعتبر النصارى من أهل الكتاب مشركين لقوله تعالى «لقد كفر الذين قالوا إن الله هو المسيح بن مريم وقال المسيح يا بني إسرائيل اعبدوا الله ربي وربكم إنه من يشرك بالله فقد حرم الله عليه الجنة ومأواه النار وما للظالمين من أنصار».

ثم إنه لا خلاف بين المسلمين في حرمة نكاح المشركات والنكاح المشركين وقد صرح بذلك قوله تعالى «ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم» إلى آخر الآية المباركة ودل على بعض ذلك قوله عز شأنه «ولا تمسكوا بعصم الكوافر» ولذلك لم يقع الخلاف في ذلك بين الفريقين وإنما الخلاف بينهم في نكاح الكتابيات فذهب المفيد والمرتضى وابن ادريس منا إلى المنع مطلقا وادعى المرتضى منهم الإجماع عليه وذهب الحسن و الصدوقين على ماحكى عنهم في الجواهر على الجواز مطلقا، وفصل المتأخرون منا بين النكاح الدائم والمنقطع فذهبوا إلى المنع في الأول والجواز في الثاني جمعاً بين الدليلين .

ومنشأ الخلاف في ذلك اختلاف الانظار في فهم ذلك من الآيات و الروايات واختلاف أخبار الباب .

ولنتكلم أولاً في المستفاد من الآيات التي استدل بها على الحكم المذكور وثانياً في دلالة الأخبار الواردة في هذا الباب عن الأئمة الأطهار فنقول: قد استدل على حرمة نكاح الكتابيات بآية النهي عن نكاح المشركات بدعوى كون الكتابيات مشركات لأن المسيحيين من أهل الكتاب يقولون بأن الله هو المسيح بن مريم واليهود منهم بأن العزيز هو ابن الله .

واستدل أيضاً على ذلك أيضاً بقوله عز وجل «ولا تمسكوا بعصم الكوافر» لأن الكوافر جمع كافرة ولا ريب أن المراد بالنهي عن الامساك بعصمهن هنا

هو النهي عن نكاحهن .

ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنّ الآيتين الشريفتين مخصّصتان بقوله تعالى والمحصنات من الّذين اُوتوا الكتاب من قبلكم » لأنّ النسبة بين الآيتين الشريفتين وبين هذه الآية الشريفة إنّما هو العموم والخصوص المطلق ولا ريب في تقدم الخاص على العام كما بيّن ذلك في اُصول الفقه .

فإن قلت : أليست سورة المائدة الّتي فيها آية المحصنات آخرما نزلت على رسول الله صلّى الله عليه وآله قبل أن يقبض عليه السلام بشهرين أو ثلاثة أشهر والآيتان نزلتا قبلها بمدّة كثيرة وعلى هذا فلو كان آية المحصنات مخصّصة لما نزلت قبلها بمدّة طويلة لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وهذا شيء لا مبرّر له في العقول

قلت : نعم ، ومن هذه الجهة اعتبر مولانا امير المؤمنين هذه الآية ناسخة للآية النهي عن نكاح المشركات لا مخصّصة لها نعم لا تكون ناسخة لتمام مضمون الآية المذكورة بل هي ناسخة لبعض مضمونها وهو النهي عن نكاح الكتابيات من المشركات وبقي النهي عن بعض مضمونها الآخر وهو النهي عن نكاح المشركات بالمعنى الأخص أعني المشركات المقابلة للكتابيات ثابتة غير منسوخة وقد تبيّن بما ذكرنا أن مقتضى آيات الكتاب في هذا الباب جواز نكاح الكتابيات و رمة نكاح المشركات بالمعنى الأخص فقط .

وأمّا الأخبار الواردة في هذا المضمار فإنّها على طوائف شتى فمنها الأخبار الواردة لبيان الناسخ والمنسوخ من الآيات المذكورة ففي جملة ضعاف منها مثل خبر زرارة عن أبي جعفر عليه السلام ، وخبر مسعدة بن صدقة المروي عن تفسير العياشي ، وخبر أبي الجارود عن أبي جعفر عليه السلام جعلت آية احلال المحصنات من أهل الكتاب منسوخة بآيتي النهي عن نكاح المشركات والامساك بعصم الكوافر ، وفي جملة اُخرى منها صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام المروي

في الوسائل في باب ٣٨ من أبواب الوضوء من كتاب الطهارة أنّ سورة المائدة نزلت قبل أن يقبض صلى الله عليه وآله وسلم بشهرين أو ثلاثة ولا ريب أنّ مقتضاها كون آية و المحصنات من أهل الكتاب ... التي هي في تلك السورة هي الناسخة لما ادّعى كونها ناسخة لها دون العكس .

والتحقيق أنّ الجملة الأولى من هذه الأخبار كلّها ضعاف السند لا تشملها أدلّة حجّية الخبر وحينئذ فنذرها في سنبلها والجملة الثانية منها ففيها صحيحة زرارة مويّداً بساير أخبارها، وهي معتبرة لا محيص من الأخذ بها كما لا يخفى .

ومنها مايدلّ على جواز نكاح اليهودية والنصرانية بالصراحة كصحيح ابن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام المروي في الكافي والفقيه : في الرجل يتزوّج النصرانية واليهودية قال عليه السلام إذا أصاب المسلمة فما يصنع باليهودية والنصرانية فقلت يكون له فيها الهوى فقال: إن فعل فليمنعها من شرب الخمر وأكل لحم الخنزير، واعلم أنّ عليه في دينه في تزويجه إيّاها غضاضة»

وهذا الصحيح كالصريح في جواز نكاح اليهودية والنصرانية على كراهة في ذلك، ومثله صحيح محمّد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألته عن نكاح اليهوديّة والنصرانيّة. فقال: لا بأس به أما علمت أنّه كان تحت طلحة بن عبد الله يهوديّة على عهد النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم

ولعلّ المفيد والمرتضى ، وابن إدريس ما وقفوا على هذين الحديثين الشريفين ، وإلّا لما ذهبوا إلى منع ذلك مطلقا حتّى الوطء بملك اليمين.

ومنها ما نهى فيها عن تزوّج اليهودية والنصرانية على المسلمة. وأمر بتزوج المسلمة عليها كموثق سماعة المروى في الوسائل في الباب السابع من أبواب

ما يحرم بالكفر قال: سئلته عن اليهودية والنصرانية أيتزوّجها الرجل على المسلمة قال عليه السلام لا وتزوّج المسلمة على اليهودية، والنصرانية، وهذا الحديث يظهر منه جواز تزوّج اليهودية والنصرانية ذاتاً وأنّه لا يجوز تزوّجها على المسلمة ومثله الحديث الصحيح أو الحسن عن أبي جعفر عليه السلام لا يتزوّج اليهودية والنصرانية على المسلمة وخبر أبي بصير عن أبيعبد الله عليه السلام لا يتزوّج اليهودية ولا النصرانية على حرة متعة وغير متعة، وهذه الأخبار لا يخالف صحيحى ابن وهب ومحمد ابن مسلم الدالّين على جواز تزوّج اليهودية والنصرانية مطلقا وإنّما تقيدهما بعدم كون تزوّجها على المسلمة.

وههنا أحاديث ضعاف كثيره في شتى فروع مسئله تزوّج الكتابيات لا موجب لذكرها هنا. فلنصرف عنان الكلام إلى ما هو المقصود من وضع الكتاب وهو بيان كلام مولانا اميرالمؤمنين عليه السلام وقد تبيّن في هذا الفصل من كلامه أنّ الحق ما أفاده

قوله عليه السلام فأمّا الرخصة التّي هى الإطلاق بعد النهي فإنّ اللّه تعالى فرض الوضوء على عباده بالماء الطاهر، وكذا الغسل من الجنابة، فقال: «يا أيّها الّذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين وإن كنتم جنباً فاطّهّروا وان كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لمستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيّبا» (١) فالفريضة من اللّه عزّوجلّ الغسل بالماء عند وجوده لا يجوز غيره والرخصة فيه إذا لم يجد الماء التيمّم بالتراب من الصعيد الطيّب.

ومثله قوله عزّوجلّ: «حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى وقوموا للّه قانتين» (٢) فالفرض أن يصلّى الرجل الصلاة الفريضة على الأرض بركوع وسجود تامّ ثمّ رخّص للخائف فقال سبحانه: «فإن خفتم فرجالاً أو ركبانا» (٣) ومثله قوله عزّوجلّ: «فإذا قضيتم الصلوة فاذكروا اللّه قياماً وقعوداً وعلى جنوبكم» (٤) ومعنى الآية أنّ الصحيح يصلّي قائماً والمريض يصلّي قاعداً، ومن لم يقدر ان يصلّي قاعداً صلّى مضطجعاً، ويومي نائماً، فهذه رخصة جاءت بعد العزيمة

ومثله قوله تعالى: «شهر رمضان الّذى أُنزل فيه القرآن ــ إلى قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه» (٥) ثمّ رخّص للمريض والمسافر بقوله سبحانه «فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدّة من أيّام أُخر يريد اللّه بكم اليسر ولا يريد بكم العسر» (٦) فانتقلت فريضة العزيمة الدائمة للرجل الصحيح لموضع القدرة وزالت الضرورة تفضّلاً على العباد.

البيّنة الخامسة عشر:

اعلم أنّ امير المؤمنين عليه السلام بيّن فى الفصل السابق من كلامه أنّ في

---

(١) المائدة: ٦ (٢) البقرة: ٢٣٨ (٣) البقرة: ٢٣٩ (٤) النساء: ١٠٣.

(٥) البقرة، ١٨٥. (٦) البقرة: ١٨٤ و١٨٥

القرآن آية نصفها منسوخ ، ونصفها متروك بحاله ، وأنّ فيه ماجاء من الرخصة بعد العزيمة • ثمّ بيّن عليه السلام الجزء الأوّل منه ، وبيّنا نحن أنّ الحقّ معه ، وهنا بيّن الجزء الثاني من كلامه السابق فقال : فأمّا الرخصة الّتي هى الإطلاق بعد العزيمة ، وفي النسخة الّتي بأيدينا : فأمّا الرخصة الّتي هى الإطلاق بعد النهى ، ولا ريب أنّ ذلك غلط والصحيح ما صحّحناه ، وعلى كلّ حال فمسائل هذا الفصل كما بيّنها عليه السلام ، وهى مستغنية عن البيان كما لا يخفى

قوله عليه السلام وأمّا الرخصة الّتي ظاهرها خلاف باطنها ، فإنّ اللّه تعالى نهى المؤمن أن يتّخذ الكافر وليّاً ثمّ منّ عليه باطلاق الرخصة له عند التقية في الظاهر أن يصوم بصيامه ويفطر بإفطاره ، ويصلّي بصلاته ويعمل بعمله ، ويظهر له استعماله ذلك موسّعاً عليه فيه ، وعليه أن يدين اللّه تعالى في الباطن بخلاف ما يظهر لمن يخافه من المخالفين المستولين على الامة قال اللّه تعالى «لا يتّخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ومن يفعل ذلك فليس من اللّه في شيء إلّا أن تتّقوا منهم تقيةً ويحذّركم اللّه نفسه»(١) فهذه رخصة تفضّل اللّه بها على المؤمنين رحمة لهم ليستعملوها عند التقية في الظاهر وقال رسول اللّه صلى الله عليه وآله: انّ اللّه يحبّ أن يؤخذ برخصه كما يحبّ أن يؤخذ بعزائمه .

البيّنة السادسة عشر :

اعلم أنّ اللّه ـ عزّوجلّ ـ بفضله ورحمته رخّص للمؤمنين أن يعملوا على خلاف عزائمه في الظاهر تقيّة من الكفّار والمعاندين ويدينوا في الباطن بما عزم اللّه عليهم ، وهذه هي التقية في الدين ، ولا ريب في جوازها مع الخوف عن الضرر على نحو الاجمال .

وقد جرى على ذلك سنن الأنبياء والمرسلين ، وسنة خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسيرة الأئمة الهداة المعصومين سلام اللّه عليهم أجمعين ، وهي قد تكون بالقول ، وقد تكون بالعمل الخارجي ، وعلى أيّ حال فهي جائزة عند الضرورة والاضطرار الشخصي كالخوف على النفس والمال والعرض واجبة عند الضرورة الدينية .

ويقول الشيخ المفيد ـ رحمه اللّه ـ في كتاب أوائل المقالات ص٩٦ : أقول:

(١) آل عمران : ٢٨ .

التقية جائزة في الدين عند الخوف عن النفس ، وقد يجوز في حال دون حال للخوف على المال ولضروب من الاستصلاح .

وأقول : إنّها قد تجب احياناً وتكون فرضاً ، وتجوز احياناً من غير وجوب وتكون في وقت أفضل من تركها ، ويكون تركها أفضل وإن كان فاعلها معذوراً ومعفواً عنه متفضلاً عليه بترك اللوم عليها»

ثمّ قال- قدّس سرّه- فصل : وأقول : إنّها جائزة في الأقوال كلّها عند الضرورة وربّما وجبت فيها لضرب من اللطف والاستصلاح ، وليس يجوز من الأفعال في قتل المؤمنين ، ولا فيما يعلم أنّه استفساد في الدين ، وهذا مذهب يخرج عن أُصول أهل العدل وأهل الإمامة خاصّة دون المعتزلة و الزيديّة والخوارج والعامّة المتسمية بأصحاب الحديث .

أقول : وعلى هذا فلا يصحّ القول بوجوبها على الاطلاق ولا القول بعدم وجوبها على الإطلاق ، وفي تشخيص موارد وجوبها وموارد جوازها غموض لا يهتدى إليها على الاطلاق إلّا الأوحدى من أرباب العلم ، والتحقيق ، و من هذه الجهة نجد الخلاف فيها بين المتقدّمين والمتأخّرين فهذا الشيخ أبوجعفر الصدوق عليه الرحمة يقول في اعتقاداته : اعتقادنا في التقية أنّها واجبة من تركها كان بمنزلة من ترك الصلوة .... إلى أن قال: والتقية واجبة لا يجوز رفعها إلى أن يخرج القائم عج- من تركها قبل خروجه فقد خرج عن دين الله تعالى، وعن دين الإماميّة وخالف الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم والأئمّه عليهم السلام إلى آخر ما قال

وقال الشيخ المفيد- قدّس سرّه- في تصحيح «عقائد الصدوق» أو شرح عقائد الصدوق»: التقية كتمان الحقّ وستر الاعتقاد فيه ومكاتمة المخالفين وترك مظاهرتهم بما يعقب ضرراً في الدين أو الدنيا . وفرض ذلك إذا علم بالضرورة

أوقوى في الظنّ فمتى لم يعلم ضرراً بإظهار الحقّ ولا قوى في الظنّ ذلك لم يجب فرض التقيّة ، وقد أمر الصادقون عليهم السلام جماعة من أشياعهم بالكفّ والإمساك عن إظهار الحقّ والمباطنة والستر له عن أعداء الدين والمظاهرة لهم بما يزيل الريب عنهم في خلافهم وكان ذلك هو الأصلح لهم وأمروا طائفة أخرى من شيعتهم بمكالمة الخصوم ومظاهرتهم ودعائهم إلى الحقّ لعلمهم بأنّه لا ضرر عليهم في ذلك ، والتقية تجب بحسب ما ذكرناه ويسقط فرضها في مواضع أخرى على ما قدّمناه .

وأبوجعفر أجمل القول في ذلك ولم يفصّله على ما بيّناه ، وقضى بما أطلقه فيهم « خ » من غير تقيّة على نفسه لتضييع الغرض في التقيّة، وحكم بترك الواجب في معناها إذ قد كشف نفسه فيما اعتقده من الحقّ بمجالسه المشهورة ومقاماته الّتي كانت معروفة وتصنيفاته الّتي سارت في الآفاق ولم يشعر بمناقضته بين أقواله وأفعاله ، ولو وضع القول في التقية موضعه وقيّد من لفظه فيه ما أطلقه لسلم من المناقضة وتبيّن للمسترشدين حقيقة الأمر فيها، ولم يرتج عليهم بابها ويشكل بما ورد فيها معناها لكنّه على مذهب أصحاب الحديث في العمل على ظواهر الألفاظ والعدول عن طريق الاعتبار وهذا رأى يضرّ صاحبه في دينه ويمنعه المقام عليه عن الاستبصار »

أقول : الشيخ المفيد ــ قدّس سرّه ــ كما ترى لم ينكر على الشيخ الصدوق ــ قدّس سرّه ــ قوله بوجوب التقيّة في الدين ، وإنّما أنكر عليه إطلاقه لوجوبها وهو كما أنكره ، والتحقيق أنّ آيات التقيّة من الكتاب العزيز لا تدلّ على أزيد من جوازه فإنّ قوله تعالى « إلّا أن تتّقوا منهم تقاة »[1] إنّما استثنى من حرمة موالاة الكفار في مورد التقيّة منهم ، ومعنى الاستثناء من الحرمة عدم الحرمة في مورد

(١) سوره آل عمران : الاية ٢٨

الاستثناء وهو أعمّ من الوجوب وكذلك الحال في مثل «إلّا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان » فإنّها إنّما تدلّ على عدم البأس باجراء كلمة الكفر على اللسان في مورد الإكراه عليه لا وجوب ذلك ، وأخبار التقية أكثرها تدلّ على جواز العمل بالتقية في موارد خوف الضرر الشخصي لقول أبي جعفر عليه السلام في حسنة الفضلاء كالصحيحة «التقية في كلّ شيء يضطرّ إليه ابن آدم فقد أحلّه اللّه له » .

ومايدلّ منها على وجوبها فإنّمايدلّ على ذلك في موارد الخوف على الضرر الديني بالافصاح بالحقّ واذاعة السّر كقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح عبد اللّه ابن يعفور : التقية ترس المؤمن والتقيّة حرز المؤمن ولا ايمان لمن لا تقية له انّ العبد يقع إليه الحديث من حديثنا فيدين اللّه ـ عزّوجلّ ـ به فيما بينه وبينه فيكون له عزّاً في الدنيا ونوراً في الآخرة ، وأنّ العبد ليقع إليه الحديث من حديثنا فيذيعه فيكون له ذلّاً في الدنيا وينزع اللّه ـ عزّوجلّ ـ ذلك النور منه »

فانظر أخبار الباب في الكافي وغيره من كتب الحديث .

ثمّ إنّ التقية قد تكون في القول ، وقد تكون في العمل ،والعمل قد يكون من العبادات ، وقد يكون من المعاملات بالمعنى الأعمّ أو الأخصّ وهذه الوجيزة لا تسع تفصيل أحكام جميع تلك الأقسام وحينئذ فلنتعرّض عن بيان أحكام جميع الأقسام إلى بيان ماذكره عليه السلام فنقول : يستفاد من قوله عليه السلام ثمّ منّ عليه باطلاق الرخصة له عند التقيّة في الظاهر، إلى آخره ، ومن قوله عليه السلام وعليه أن يدين اللّه تعالى في الباطن بخلاف ما يظهر .... إلى آخره أنّ الموافقة للمخالفين في العبادات والأعمال عند التقية وإن كانت محبوبة للّه ـ عزّوجلّ ـ لأنّ اللّه يحبّ أن يؤخذ برخصه كمايحبّ أن يؤخذ

بعزائمه ، ولكن العمل المأتي به على هذا الوجه ليس ممّا يدان اللّه به ، و على العبد أن يدين اللّه في الباطن بخلاف ما أظهر لمن خاف منه من المستولين على الأمّة ، وحينئذٍ فلا يكون العمل الواقع على خلاف الوظيفة الواقعية تقية مجزيا عن الواقع .

ويحتمل أن يكون مراده عليه السلام بكلامه المذكور أنّ اللّه -عزّوجلّ- رخّص للمؤمن أن يصلّي بصلوته ويصوم بصيامه ويفطر بافطاره عند التقية في الظاهر يعني حيث كان بمنظر ومرئاً من المخالفين ، وعزم عليه في غير حال التقية أن يعمل بما يقتضيه مذهبه الحقّ ، وحينئذٍ فيكون العمل الواقع تقية في الظاهر مجزيّاً عن الواقع لأنّ الترخيص له في ذلك الحال يكون حكماً واقعيّاً ثانويّاً لا ريب في كون العمل عليه مجزياً عن الواقع .

هذا ولكن ذلك خلاف ظاهر قوله عليه السلام ثم منّ عليه باطلاق الرخصة له عند التقيّة في الظاهر وخلاف ظاهر قوله عليه السلام وعليه أن يدين اللّه تعالى في الباطن بخلاف مايظهر ....» فتأمّل جيّداً .

قوله عليه السلام وأمّا الرخصة الّتي صاحبها فيها بالخيار ، فإنّ الله تعالى رخّص أن يعاقب العبد على ظلمه ، فقال الله تعالى : «جزاء سيّئة مثلها فمن عفى وأصلح فأجره على الله»(١) وهذا هو فيه بالخيار إن شاء عفى وإن شاء عاقب

البيّنة السابعة عشر :

أقول : هذه الآية المباركة تدلّ على جواز القصاص ، ومجاز السيّئة بسيّئة مثلها في النفس والطرف والجرح ، والضرب بل في المال والعرض أيضاً مطلقا ، ولا ريب أنّ المطلق قابل للتقييد فإذا دلّ الدليل على عدم القصاص في العظم والقذف مثلاً فالمتبع هو الدليل المقيّد .

ثمّ إنّ الآية المباركة كما تدلّ على جواز القصاص في النفس والطرف وفي مطلق السيّئة كذلك تدلّ على أنّ العفو عن الجاني والظالم أفضل وأحبّ إلى الله ـ عزّوجلّ ـ حتّى أنّه جعل أجر العفو هنا على نفسه فقال تعالى «فمن عفى وأصلح فأجره على الله» ولا ريب أنّ ما جعل الله على نفسه من الأجر شيء عظيم لا يقدر بالعقول .

وفي الحديث عن النبيّ صلّى الله عليه وآله : إذا كان يوم القيٰمة نادى منادٍ من كان له على الله أجر فليقم ، قال صلّى الله عليه وآله : فيقوم خلق كثير فيقال لهم : ما أجركم على الله فيقولون نحن الّذين عفونا عمّن ظلمنا فيقال لهم : ادخلوا الجنّة بإذن الله »

تذكرة :

يعتبر في جواز القصاص أمور : منها صدور الجناية عن الجاني على وجه العمد ، ومنها التساوي بين الجاني والمجني عليه في الدين ، إلى غير ذلك ممّا هو مذكور في كتب الحديث والفقه .

(١) الشورى : ٤٠ .

قوله عليه السلام والمنقطع المعطوف في التنزيل هو أنّ الآية من كتاب اللّه عزّوجلّ كانت تجيء بشيء ما ، ثمّ تجيء منقطعة المعنى بعد ذلك ، وتجيء بمعنى غيره ، ثمّ تعطف بالخطاب على الأوّل مثل قوله تعالى : « وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه يابنيّ لاتشرك بالله إنّ الشرك لظلم عظيم » ثم انقطعت وصيّة لقمان لابنه فقال : « ووصّينا الإنسان بوالديه حملته أمّه وهناً على وهن ـ إلى قوله إليّ مرجعكم فأنبّئكم بما كنتم تعملون »[1] ثمّ عطف بالخطاب على وصيّة لقمان لابنه فقال : « يابنيّ إنّها إن تك مثقال حبّة من خردل فتكن في صخرة أو في السموات أو في الأرض يأت بها اللّه إنّ اللّه لطيف خبير » .

ومثله قوله عزّوجلّ : « اطيعوا اللّه واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم »[2] ثمّ قال تعالى في موضع آخر عطفاً على هذا المعنى : « ياأيّها الّذين آمنوا اتّقوا اللّه وكونوا مع الصادقين »[3] كلاماً معطوفاً على أولى الأمر منكم .

وقوله تعالى : « أقيموا الصلوة وآتوا الزكوة »[4] ثمّ قال تعالى في الأمر بالجهاد : « كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم »[5] الآية .

ومثله قوله عزّوجلّ في سورة المائدة : « وما أكل السبع إلّا ما ذكّيتم وماذبح على النصب وإن تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق » ثم قطع الكلام بمعنى ليس يشبه هذا الخطاب فقال تعالى : « اليوم يئس الّذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى ورضيت لكم الاسلام دينا » ثمّ عطف على المعنى الأوّل والتحريم الأوّل فقال سبحانه : « فمن اضطرّ فى مخمصة غير متجانف لإثم فإنّ اللّه غفور رحيم »[6]

وكقوله عزّوجلّ : « قل سيروا في الأرض ثمّ انظروا كيف كان عاقبة المكذبين »[7]

(١) لقمان : ١٣-١٦ . (٢) النساء : ٥٩ (٣) براءة : ١١٩ (٤) البقرة : ٤٣ ، ١١٠ .
(٥) البقرة : ٢١٦ . (٦) المائدة : ٣ (٧) الانعام : ١١-١٢ .

ثمّ اعترض تعالى بكلام آخر فقال : «قل لمن مافي السموات وما في الأرض قل للّه كتب على نفسه الرحمة ليجمعنّكم إلى يوم القيمة لا ريب فيه» ثمّ عطف على الكلام الأوّل فقال عزّوجلّ : « الّذين خسروا أنفسهم فهم لا يؤمنون »

وكقوله في سورة العنكبوت : «وابراهيم إذ قال لقومه ياقوم اعبدوا اللّه و اتّقوه ذلكم خيرلكم إن كنتم تعلمون * إنّما تعبدون من دون اللّه أوثاناً وتخلقون إفكاً إنّ الّذين تعبدون من دون اللّه لا يملكون لكم رزقاً — إلى قوله تعالى «وماعلى الرسول إلّا البلاغ المبين . ثمّ استأنف القول بكلام غيره فقال سبحانه «أولم يروا كيف يبدىء اللّه الخلق ثمّ يعيده إنّ ذلك على اللّه يسير * قل سيروا فى الأرض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم اللّه ينشىء النشأة الآخرة إنّ اللّه على كلّ شيء قدير * يعذّب من يشاء ويرحم من يشاء وإليه تقلبون * وما أنتم بمعجزين في الأرض ولا في السماء ومالكم من دون اللّه من ولى ولا نصير * والّذين كفروا بآيات اللّه ولقائه أولئك يئسوا من رحمتي وأولئك لهم عذاب أليم »[1] ثمّ عطف القول على الكلام الأوّل في وصف إبراهيم فقال تعالى : «فما كان جواب قومه إلّا أن قالوا اقتلوه أوحرّقوه فانجيه اللّه من النار » ثمّ جاء تعالى بتمام قصّة ابراهيم عليه السلام في آخر الآيات .

ومثله قوله عزّوجلّ : « ولقد فضّلنا بعض النبيّين على بعض وآتينا داود زبورا »[2] ثمّ قطع الكلام . فقال : «قل ادعوا الّذين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضرّ عنكم ولا تحويلا » ثمّ عطف على القول الأوّل فقال — تمامه في معنى ذكر الأنبياء وذكر داود — أولئك الّذين يدعون يبتغون إلى ربّهم الوسيلة أيّهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه إنّ عذاب ربّك كان محذورا »

ومثله قوله عزّوجلّ : «آمن الرسول بما أنزل إليه من ربّه والمؤمنون كلّ

(١) العنكبوت : ١٧-٢٤ . (٢) أسرى : ٥٥-٥٧ .

آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله لا نفرّق بين أحد من رسله وقالوا سمعنا واطعنا غفرانك ربّنا وإليك المصير»[١] ثمّ استأنف الكلام فقال : «لا يكلّف الله نفساً إلّا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت» ثمّ رجع وعطف تمام القول الأوّل فقال : «ربّنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا» إلى آخر السورة ، وهذا وأشباهه كثير في القرآن .

البيّنة الثامنة عشر :

اعلم أنّ قطع الكلام بالجملة المعترضة ثمّ العطف على الكلام المقطوع في كلام العرب وأشعارهم كثير ، والمتتبع في كلام العرب وأشعارهم وفي القرآن المجيد يرى أنّ الجملة المعترضة وقعت بين الفعل و مرفوعه ، وبينه و بين منصوبه ، وبين المبتداء والخبر ، وبين الشرط وجوابه ، وبين القسم وجوابه ، وبين الموصوف وصفته ، وبين الموصول وصلته ، وبين الجملتين المستقلتين فأفادت الكلام المقطوع تقوية وتسديداً وتحسيناً ولطفاً ، وقد ذكر أمير المؤمنين عليه السلام أمثلة من هذا الباب وقعت في كلام ربّ العالمين . فتأمّل فيها جيّداً .

(١) البقرة : ٢٨٥ـ٢٨٦ .

قوله عليه السلام وأمّا ما جاء في أصل التنزيل حرف مكان حرف فهو قوله عزّوجلّ: «لئلّا يكون للناس عليكم حجّة إلّا الّذين ظلموا منهم»[١] معناه ولا الّذين ظلموا منهم، وقوله تعالى: «وماكان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلّا خطأً»[٢] معناه ولا خطأ، وكقوله: «ياموسى لاتخف إنّي لايخاف لديّ المرسلون * إلّا من ظلم ثم بدّل حسناً بعد سوء»[٣] وانّما معناه: ولا من ظلم ثمّ بدّل حسناً بعد سوء.

وقوله تعالى: «ولا يزال بنيانهم الّذي بنوا ريبةً في قلوبهم إلّا أن تقطّع قلوبهم»[٤] وإنّما معناه إلى أن تقطع قلوبهم، ومثله كثير في كتاب اللّه عزّوجلّ.

البيّنة التاسعة عشر:

اعلم: انّ تبديل حرف بحرف والتعبير عن معنى المبدل منه بالبدل وإن كان كثيراً في القرآن الكريم وفي كلام العرب، وأشعارهم، ولكن ذلك إنّما يكون لنكتة ربما تصير الكلام بذلك أبلغ في بيان المرام وإلّا فإنّ تبديل حرف بحرف، والتعبير عن معنى المبدل منه بلفظ البدل يعني استعمال لفظ البدل في معنى المبدل منه بلا علاقة ولا قرينة على ذلك فإنّ ذلك من الأغلاط الّتي لا يوجد في كلام العرب العارف بأُسلوب العرفية فضلاً عن كلام اللّه عزّوجلّ. ومقصوده عليه السلام من مجئ حرف مكان حرف في أصل التنزيل ليس استعمال حرف في معنى حرف آخر بلا علاقة ولا قرينة على ذلك تعالى كلام اللّه سبحانه عن ذلك علواً كبيراً.

وحينئذٍ فمقصوده عليه السلام من مجيء حرف مكان حرف في كتاب اللّه هو التعبير عن معنى المبدل منه بمعنى البدل كالتعبير عن الجود والكرم بكثرة الرماد الّتي هي من لوازم الجود والسخاء ولعمرى هذا من محاسن الكلام ولطيفه، ولا ريب أنّ كثرة الرماد، لا يستعمل في مثل ذلك في الجود والكرم بل هو إخبار عن

---

(١) النساء: ١٦٥ (٢) النساء: ٩٢. (٣) النمل: ١٠. (٤) براءة: ١١٠.

الملزوم بوجود اللازم .

وفي الآية المذكورة المباركة أيضاً لم يستعمل « إلّا » في معنى « ولا » لأنَّ ذلك من الأغلاط بل الله ـ عزّوجلّ ـ بيَّن بقوله «لئلّا يكون للناس عليكم حجّة إلّا الّذين ظلموا منهم » إنّ حجّة الناس تنقطع بتحويل القبلة ولا يكون لهم بعد حجّة إلّا التعلّق بالشبهة الواهية ، وحينئذٍ يكون الاستثناء منقطعاً كقوله تعالى « مالهم به من علم إلّا اتباع الظنّ » وكقول النابغة :

ولا عيب فيهم غير أنَّ سيوفهم بهنّ فلول من قراع الكتائب

يعني إن كان فيهم عيب فهو فلول السيوف من قراع الكتائب ، ولكن هذا ليس بعيب فإذاً ليس فيهم عيب ، وفي الآية الكريمة أيضاً كأنَّ الله ـ عزّوجلّ ـ يقول «إن كان للناس بعد تحويل القبلة حجّة عليكم فهي للظالم منهم أي في الظالم منهم في مقام الاحتجاج المتعلّق بالشبهة الواهية ، ولمّا كان التعلّق بالشبهة ليس من الاعتماد بالحجّة فليس للناس عليكم حجّة .

ولا ريب أنّ هذا من بليغ البيان ولطيف الكلام في إثبات انقطاع حجّة الناس على المسلمين بعد تحويل القبلة

وهكذا الكلام في سائر ما ذكر ـ عليه الصلاة والسلام ـ من الأمثلة لذلك فتأمّل فيها جيّداً .

قوله عليه السلام وأمّا ما هو متّفق اللفظ مختلف المعنى قوله : « واسئل القرية الّتي كنّا فيها والعير الّتي أقبلنا فيها »[١] وإنما عنى أهل القرية وأهل العير وقوله تعالى : « وتلك القرى أهلكناهم لمّا ظلموا »[٢] وإنّما عنى أهل القرى وقوله « وكذلك أخذ ربّك إذا أخذ القرى وهى ظالمة »[٣] يعنى أهلها .

البيّنة العشرون :

أقول مقصوده عليه السلام من ذلك أنّ الفعل في جميع هذه الآيات اسند إلى القرية والقرى فاتّفقت فى اللفظ ، ولكن حيث كان المراد بالقرية والقرى فيها أهلها فلا جرم أنّها اختلفت في المعنى لأنّ أهل القرية الّتى كان إخوة يوسف فيها غير أهل العير الّتي أقبلوا فيها وهم غير أهل القرى التي أهلكهم الله لما ظلموا وحينئذ فيكون الآيات التي ذكرها عليه السلام متفقة اللفظ مختلفة المعنى كما لا يخفى .

وعلى كل حال فصنعة حذف ما يعلم كثير فى القرآن الكريم وهو من فصيح الكلام كما هو واضح .

---

(١) يوسف : ٨٢ .
(٢) الكهف : ٥٩ .
(٣) هود : ١٠٢ .

قوله عليه السلام وأمّا احتجاجه تعالى على الملحدين في دينه وكتابه ورسله فإنّ الملحدين أقرّوا بالموت ولم يقرّوا بالخالق ، فاقرّوا بأنّهم لم يكونوا ثمّ كانوا ، قال اللّه تعالى : « ق * والقرآن المجيد * بل عجبوا أن جائهم منذر منهم فقال الكافرون هذا شيء عجيب * إذا متنا وكنا ترابا ذلك رجع بعيد » و كقوله عزّ وجلّ : « وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه قال من يحيى العظام وهى رميم قال يحييها الّذي أنشأها أوّل مرّة »[١] ومثله قوله تعالى : « ومن الناس من يجادل في اللّه بغير علم ويتبع كلّ شيطان مريد كتب عليه أنّه من توليه فإنّه يضله و يهديه إلى عذاب السعير »[٢]

فردّ اللّه تعالى عليهم ما يدلّهم على صفة ابتداء خلقهم وأوّل نشأتهم فقال « يا أيّها الناس إن كنتم في ريب من البعث فإنّا خلقناكم من تراب ثمّ من نطفة ثمّ من علقة ثمّ من مضغة مخلّقة وغير مخلّقة لنبيّن لكم ونقرّ في الأرحام ما نشاء إلى أجل مسمّى ثمّ نخرجكم طفلاً ثمّ لتبلغوا أشدّكم ومنكم من يتوفّى ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لكيلا يعلم من بعد علمٍ شيئاً »[٣] فاقام سبحانه على الملحدين الدليل عليهم من أنفسهم ثمّ قال مخبراً لهم : « وترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزّت وربت وأنبتت من كلّ زوج بهيج * ذلك بأنّ اللّه هو الحقّ وأنّه يحيي الموتى وأنّه على كلّ شيء قدير * وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها وأنّ اللّه يبعث من في القبور »

وقال سبحانه : « واللّه الّذي أرسل الرياح فتثير سحاباً فسقناه إلى بلد ميّت فأحيينا به الأرض بعد موتها وكذلك النشور »[٤] فهذا مثال اقامة اللّه عزّ وجلّ لهم الحجّة في إثبات البعث والنشور بعد الموت .

(١) يس : ٧٨-٧٩ . (٢) الحج : ٣ و ٤ .

(٣) الحج : ٥-٧ . (٤) فاطر : ٩ .

وقال أيضاً في الردّ عليهم : « فسبحان اللّه حين تمسون وحين تصبحون
وله الحمد في السموات والأرض وعشياً وحين تظهرون * يخرج الحيّ من الميّت
ويخرج الميّت من الحيّ ويحيي الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون »(١)

ومثله قوله عزّ وجلّ ـ « ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا
إليها وجعل بينكم مودّة ورحمة إنّ في ذلك لآيات لقوم يتفكّرون ومن آياته
خلق السموات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إنّ في ذلك لآيات للعالمين
ومن آياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم من فضله إنّ في ذلك لآيات لقوم
يسمعون * ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً وينزّل من السماء ماء فيحيي به
الأرض بعد موتها إنّ في ذلك لآيات لقوم يعقلون * ومن آياته أن تقوم السماء
والأرض بأمره ثمّ إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون »(٢)

واحتجّ سبحانه عليهم وأوضح الحجّة وأبان الدليل ، وأثبت البرهان
عليهم من أنفسهم ، ومن الآفاق ومن السموات والأرض بمشاهدة العيان ،
ودلائل البرهان ، وأوضح البيان ، في تنزيل القرآن ، كلّ ذلك دليل
على الصانع القديم المدبّر الحكيم ، الخالق العليم ، الجبّار العظيم ،
سبحان اللّه ربّ العالمين .

البيّنة الحادى و العشرون :

أقول : الملحدون هم الّذين كانوا ويكونون يطعنون في دين اللّه و
كتبه ورسله ينكرون الصانع الحكيم ومعاد العباد إلى اللّه ربّ العالمين من
غير دليل لهم وبرهان إلّا عدم رؤيتهم خالق السموات والأرضين وقولهم في
أمر المعاد : ذلك رجع بعيد .

---

(١) الروم : ١٧ . (٢) الروم : ٢١ - ٢٥ .

نعم مازال الملحدون موجودون في كل عصر وزمان ، ومازال الانبياء والمرسلون والحكماء الالهيون يردون عليهم شبهاتهم بالبيّنات والبراهين، ويثبتون وجود الصانع الحكيم بالآيات البيّنات والبراهين الواضحات .

فالأنبياء والمرسلون يثبتون وجود الصانع الحكيم بوجود آثار الصنع والحكمة في جميع الموجودات في الأنفس والآفاق وفي الأجسام والأرواح، وفي الأرضين والسماوات والحكماء يستدلّون على وجود الواجب بالذات بالبراهين العقلية الّتي كانوا يقيمونها على ذلك المبنيّة على بطلان الدور والتسلسل.

ولا ريب أنّ كلّ واحد من الطريقتين كاف لاثبات المطلوب والردّ على هؤلاء الملحدين ولكن الطريقة الأولى تمتاز عن الثانية بأنّها تأخذ بمجامع القلوب وتشرق فيها نوراً وضياء مثل نوره كمشكوة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كأنّها كوكب درّي يوقد من شجرة مباركة زيتونة لا شرقيّة ولا غربية يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار نور على نور يهدي اللّه لنوره من يشاء ويضرب اللّه الأمثال للناس واللّه بكلّ شيء عليم »

ألم ترأنّك إذا قمت عن مضجعك في الثلث الأخير من الليل لأداء نافلتها فنظرت إلى السماء وتلوت من كتاب اللّه ـ عزوجل ـ قوله : «إنّ في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار .... الخ

كيف يحيى قلبك من نور معرفة اللّه وتصير كأنّك تراه وإن لم تكن تراه فإنه يراك وإذا تلوت «أفحسبتم أنّما خلقناكم عبثا وأنّكم إلينا لا ترجعون» كيف تجيب اللّه ـ عزّوجل ـ بفطرتك وتقول: «ربّنا ماخلقت هذا باطلاً» «ربّنا فقنا عذاب النار» ويحصل لك اليقين بالثواب والعقاب وكأنّك ترى أهل الجنّة فيها يتنعّمون وأهل النار فيها يعذّبون.

فمثل هذا النور الالهى الّذي يحصل فى القلوب من تلاوة آيات قدرة الله وآيات علمه وحكمته لا يحصل من ملاحظة البراهين العقلية الفلسفيّة وإن كان يحصل منها قطع شبهات الملحدين ويعلم منها بطلان جهالات المعاندين

وفي هذه المقالة الشريفة ذكرمولانا أميرالمؤمنين عليه السلام ماحاصله: أنّ الملحدين يقرّون بأنّهم لم يكونوا فكانوا وثم هم يموتون وأنكروا أنّهم مخلوقون مربوبون وثم‌هم بعد الموت إلى الله يرجعون فردّ الله تعالى عليهم ودلّهم على صفة خلقهم وأوّل نشأتهم بقوله عزوجل "يا أيّها الناس إن كنتم في ريب من البعث...» إلى آخر الآيه المباركة فأقام الدليل من أنفسهم على أنّهم مخلوقون مربوبون ثمّ قال « وترى الأرض هامدة .. إلى آخرهذه الآية الشريفة فبيّن أنّ الله كما يحيى الأرض بعد موتها كذلك يحيى الموتى وانه على كل شئ قدير

وقال أيضا « والله الذى أرسل الرياح» إلى آخرها فاقام الحجّة عليهم فى إثبات البعث والنشور بعد الموت

ثمّ ذكر عليه الصلاة والسلام — من آيات القران المجيد مااحتجّ الله بها على الملحدين ببيان آيات حكمته وقدرته في الأنفس والآفاق، وفى الأرضين والسماوات، وقال عليه السلام: كلّ ذلك دليل على الصانع الحكيم الخالق العليم الجبّار العظيم سبحان الله ربّ العالمين.

قوله عليه السلام وأمّا الردّ على عبدة الأصنام والأوثان فقوله تعالى حكاية عن قول إبراهيم في الاحتجاج على أبيه «يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئا»(١) وقوله حين كسّر الأصنام فقالوا له من كسّرها «ومن فعل هذا بآلهتنا إنّه لمن الظالمين ـ إلى قوله ـ فأتوا به على أعين الناس لعلّهم يشهدون»(٢) ولما جاء قالوا له «ءأنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم قال بل فعله كبيرهم هذا فسئلوهم إن كانوا ينطقون فرجعوا إلى أنفسهم فقالوا إنكم أنتم الظالمون * ثم نكسوا على رؤسهم لقد علمت ما هؤلاء ينطقون» قال: أفتعبدون ما تنحتون * والله خلقكم وما تعملون»(٣) فلما انقطعت حجّتهم «قالوا حرّقوه وانصروا آلهتكم إن كنتم فاعلين»(٤) إلى آخر القصص، فقال الله تعالى «يا نار كوني برداً وسلاماً على إبراهيم»

ومثل ذلك قول الله عزّوجلّ لقريش على لسان نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم «إنّ الذين تدعون من دون الله عباد أمثالكم فادعوهم فليستجيبوا لكم إن كنتم صادقين * ألهم ارجل يمشون بها أم لهم أيد يبطشون بها أم لهم أعين يبصرون بها أم لهم آذان يسمعون بها»(٥) أولئك كالأنعام بل هم أضلّ سبيلا» وقوله سبحانه «قل ادعوا الذّين زعمتم من دونه فلا يملكون كشف الضرّ عنكم ولا تحويلا»(٦) و مثل ذلك كثير.

البيّنة الثانية و العشرون:

لقد ذكر مولانا أمير المؤمنين عليه السلام في هذه الجملة من علوم القرآن المجيد

---

(١) مريم: ٤٢. (٢) الانبياء: ٦٠ ـ ٦٦. (٣) الصافات: ٩٦ ـ ٩٧.

(٤) الانبياء: ٦٩ ـ ٧٠. (٥) الاعراف: ١٩٤ (٦) أسرى: ٥٦.

ردّه على عبدة الأصنام والأوثان بحكاية مناظرة إبراهيم عليه السلام مع عابدي الأصنام ، وماقال الله تبارك وتعالى لقريش بلسان نبيّه صلى الله عليه وآله وسلم واكتفى صلى الله عليه وآله وسلم بنقل تلك الآيات البيّنات من دون تعليق منه عليه لأنّ ذلك من جهة وضوحه استغنى عن الشرح والبيان ، ولا يحتاج إلى مزيد توضيح ، و بيان ، ونحن أيضاً نقتفي أثره عليه السلام ولا نأتى بتوضيح في المقام .

قوله عليه السلام وأمّا الردّ على الثنويّة من الكتاب فقوله عزّوجلّ «ما اتّخذ اللّه من ولد وماكان معه من إله إذاً لذهب كـلّ إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض سبحان اللّه عمّا يصفون»[1] فأخبر اللّه تعالى أن لوكان معه آلهة لانفرد كلّ إله منهم بخلقه ولأبطل كلّ منهم فعل الآخر وحاول منازعته ، فأبطل تعالى إثبات إلهين خلاقين بالممانعة وغيرها .

ولوكان ذلك لثبت الاختلاف ، وطلب كلّ إله أن يعلو على صاحبه ، فإذا شاء أحدهم أن يخلق إنساناً وشاء الآخر أن يخلق بهيمة اختلفا وتباينا في حال واحد واضطرّهما ذلك إلى التضاد والاختلاف والفساد ، و كلّ ذلك معدوم ، وإذا بطلت هذه الحال كذلك ثبت الوحدانيّة بكون التدبير واحداً ، والخلق متّفق غير متفاوت والنظام مستقيم .

وأبان سبحانه لأهل هذه المقالة ومن قاربهم أنّ الخلق لا يصلحون إلّا بصانع واحد ، فقال «لوكان فيهما آلهة إلّا اللّه لفسدتا»[2] ثمّ نزّه نفسه فقال سبحان اللّه عمّا يصفون والدليل على أنّ الصانع واحد حكمة التدبير ، وبيان التقدير

البيّنة الثالثة والعشرون :

أقول الثنويّة هم الّذين يقولون: إنّ للعالم إلٰهين: أحدهما مبدء الخيرات والآخر مبدء الشرور والآفات وقالوا: إنّ مبدء الخيرات هو النور ومبدء الشرور هو الظلمة والأوّل سمّوه يزدان والثانى سمّوه أهرمن، وأوّل ما وجدت هذه العقيدة اختصّت بالمجوس ثمّ نفذت في غيرهم نفوذاً مّا، والّذى ذهبت بالمجوس إلى هذا المذهب العليل هى الشبهة الّتي نشأت من جهلهم بأسرار حكمة اللّه ـ عزّوجلّ ـ في خلق الأشياء الّتي سمّوها شروراً وعدم تفكّرهم في آيات صنعه تعالى في تلك الأمور .

---

(١) المؤمنون : ٩١ . (٢) الانبياء : ٢٢ .

وتلك الشبهة الّتي تعلقوابها هى أنّهم قالوا : إنّا نجد في العالم خيرات وشروراً مثل القحط والغلاء والأمراض والفتن والمحن ومؤذيات ومضرّات كالحيّات والعقارب والسباع ، ونحو هذه الأُمور ، والعقل لا يسوّغ صدور هذه الشرور من المبدء الخيّر المحض السلام الرحمن الرحيم الغنى عن العالمين أجمعين إذاً فهى صادرة من مبدء شرير سمّوه أهرمن ، واعتقدوا قدم ذلك المبدء كقدم مبدء الخير واستقلاله في خلق الشرور والآفات وعجز مبدء الخير من منعه عن خلق الشرور أو إفنائه عن صفحة الوجود وإن كان يغلب عليه في النهاية .

وحيث كانوا يعتقدون بقدم مبدأ الشرّ واستقلاله في خلق الشرور و الأشرار امتازوا عن أرباب الشرايع الّذين يعتقدون بوجود الشيطان لأنّ الشيطان عندهم مخلوق حادث لا يخلق شيئاً ولا يستقلّ في أفعاله ولو أراد الله ـ عزّوجلّ ـ لمنعه من إضلال عباده أو إهلاكه لكنّه سبحانه أنظره إلى اليوم الوقت المعلوم ليختبر به عباده ويميز الله الخبيث من الطيّب وهو بعد تحت سلطان قدرته لو شاء أهلكه .

ويبدو أنّ الثنوية الأُصلية المجوسيّة لم يعتقدوا بقدم مبدأ الشرور، و يرون أنّ أهرمن كان حادثاً مخلوقاً ليزدان خلقه لأمر مّا فخرج عن طاعته و سلطانه وجعل يلحد في سلطانه وينازعه فى حكومته وهو يعجز عن دفعه و إهلاكه .

وهذه العقيدة في غاية السخافة لأمرين :

الأوّل : أنّ القول بكون أهرمن مخلوقاً ليزدان يباين ما تعلّقوا به للقول بوجوده لأنّهم كما عرفت إنّما ذهبوا إلى القول بوجوده لما ذكروا من أنّ العقل لا يسوّغ صدور الشرور من المبدأ الخيّر المحض فلا بدّ من القول بكونها

مخلوقه لمبدء شرّ وهو أهرمن ، وعلى هذا فكيف سوّغ العقل بصدور مبدء الشرور ، وأصل الشرور وخالق الأشرار : أي أهرمن من الخير المحض يعني يزدان وهل هذا إلّا كرّ على ما فرّ .

الثاني : أنّ المخلوق يستحيل أن يخرج عن سلطان خالقه ومالكه وهو قيّوم وجوده وناصيته بيده لأنّ وجوده مفاض عليه من رحمته ، وحينئذٍ فكيف خرج أهرمن الحادث المخلوق المملوك ليزدان عن طاعته ، وخرج على سلطانه و هو يعجز عن دفعه وإهلاكه ؟ فهل هذا إلّا من الأوهام والأباطيل ؟

وإنّي أرى أنّ الثنويّة المانويّة لما رأوا أنّ هذه العقيدة في غاية السخافة رجعوا عن القول بحدوث أهرمن ، و ذهبوا إلى القول بقدمه كقدم يزدان ، و الظاهر أنّ مولانا أمير المؤمنين عليه السلام أراد بالثنوية في قوله : «وأمّا الردّ على الثنويّة» هؤلاء الثنويّة المانويّة لا الثنويّة المجوسيّة الأصليّة الأولى وإلّا فإنّهم في الحقيقة ليسوا من الثنويّة لأنّهم كما عرفت لم يعتقدوا بوجود إلٰهين إثنين بل بإلٰه واحد هو يزدان ومألوه حادث مخلوق هو أهرمن نعم هم يعتقدون بأنّ أهرمن المخلوق يزدان يخلق الشرور والأشرار ، ومن الواضح أنّ المخلوق لا يصير بذلك إلٰهاً كما لا يخفى .

وعلى كلّ حال فإنّ المانيوية ذهبوا إلى القول بوجود إلٰهين إثنين : إلٰه الخير وإلٰه الشرّ وسمّوهما : بيزدان وأهرمن وقالوا بقدمهما .

وهذا القول أيضاً في غاية الضعف والوهن لأنّ هذين الإلٰهين القديمين إن لم يكونا على صفة الألوهية من العلم والقدرة على دفع ضدّه وحريفه فهما ليسا بإلٰهين ، وإن فرض كونهما قديمين لأنّ الإلٰه لا يعجز عن شيء وإن كانا قادرين على ذلك فلا بدّ أن يدفع كلّ إلٰه رقيبه عن التعرّض لملكه وعمّا يريد أن يخلق من الخير أو الشرّ ، وحينئذٍ يحصل بينهما التمانع والتضاد المؤدي إلى الفساد

كما أُشير إلى ذلك في الآيتين اللتين ذكرهما مولانا عليه السلام وبيّن المراد بهما.

وحاصل مابيّنه عليه السلام في معنى الآيتين انّ الله ـ عزّوجلّ ـ قال لو كان معه آله إذاً الذهب كلّ إله بما خلق: أى انفرد كلّ إله بما خلق فميّز خلقه من خلق الآخر ومنع الآخر عن الاستيلاء على خلقه والتعرّض له بشىء من الشر و السوء. فأبطل تعالى إثبات إلٰهين خالقين بالممانعة ولوكان ذلك أى إلٰهين خالقين لثبت الاختلاف ولعلى بعضهم على بعض: أى طلب بعضهم الاستيلاء، والاستعلاء على البعض الآخر وإبطال مايصنعه فيحصل بينهما الممانعة و المنازعة وفسد الخلقة والتدبير. فإذا وقعت نطفة فى رحم إنسان أوحيوان فحاول أحدهما أن يخلقها إنساناً وحاول الآخر أن يخلقها بهيمةً، وقع التنازع بينهما فيحصل من ذلك الفساد في الخلق والتدبير، ولكنّا نرى أمر الخلقة قائما والنظام حاصلاً مستقيماً لا خلل فيه ولا اختلال، فنعلم أنّ الله ـ جلّ جلاله واحد لاضدّ له ولا ند وهو خالق النور والظلمة وجاعل الليل والنهار ثمّ الّذين كفروا بربّهم يعدلون.

وأبان سبحانه لأهل هذه المقالة (أى الثنوية) ومن قاربهم أنّ الخلق لايصلحون إلّا بصانع واحد فقال: «لوكان فيهما آلهة إلّا اللّه لفسدتا»

أقول: نعم أنّ الله عزّوجلّ استدلّ في هذه الآية كما بيّنه مولانا أمير المؤمنين عليه السلام على وحدة الصانع بكمال حكمة التدبير وتمام نظام التقدير وعدم تطرق الفساد في نظام العالم وهذا هو المفهوم من الآية الشريفة كما هو واضح.

لكن غيرواحد من أعلام المفسّرين حاولوا أن يطبّقو مفهوم الآية الشريفة على دليل التمانع الّذي بنى عليه المتكلّمون مسئلة توحيد الصانع وهو أنّه لو كان مع الله إله آخر فلابدّ أن يكون كلاهما واجدين لجميع صفات الاُلوهيّة من

العلم والقدرةوغيرهما وحينئذٍ فإذا أراد أحدهما شيئاً وأراد الآخر ضدّه فامّا أن يحصل مراد كليهما وهو محال لاستلزام ذلك الجمع بين الضدّين وهو محال ومستلزم المحال محال ، وامّا أن لا يقع مراد واحد منهما،وهو أيضاً محال لاستلزامه ارتفاع الضدّين وهو أيضاً محال على أنّ ذلك يستلزم عدم كون واحد منهما الهاً، وذلك لثبوت العجز فى كليهما ، والعاجز لا يكون إلهاً بالضرورة وان حصل مراد أحدهما دون الآخر.فمن يحصل مراده فهو الإله ومن لا يحصل مراده فهو ليس بآله لثبوت العجز له،وهو ينافى الألوهيّة كما هو واضح

وهذا الدليل كما ترى لا ينطبق عليه المفهوم من الآية الشريفة لأنّ المفهوم منها أنّ تعدد الآلهة فى السموات والأرض يستلزم حصول الفساد فيهما وإذا لم يوجد الفساد في نظامهما دلّ ذلك على عدم تعدّد الآلهة لأنّ عدم اللازم يدلّ على عدم الملزوم بالضرورة ولا ريب أنّ هذا غير دليل التمانع الّذى بنى عليه المتكلّمون مسئلة التوحيد الّذى لا تدركه أفهام عامّة الناس ويستشكل فيه الخواص وقد قدّمنا بيانه .

قوله عليه السلام وأمّا الردّ على الزنادقة فقوله تعالى: «ومن نعمّره ننكسه في الخلق أفلا يعقلون»(١) فأعلمنا تعالى أنّ الّذي ذهب إليه الزنادقة من قولهم: إن العالم يتولّد بدوران الفلك، ووقوع النطفة في الأرحام، لأنّ عندهم أنّ النطفة إذا وقعت تلقّاها الاشكال الّتي تشاكلها فيتولّد حينئذٍ بدوران القدرة والاشكال الّتي تتلقّاها مرور الليل والنهار، والأغذية والأشربة والطبيعة، فتتربّى وتنتقل وتكبر، فعكس تعالى قولهم بقوله «ومن نعمّره ننكّسه في الخلق» معناه أنّ من طال عمره وكبر سنّه رجع إلى مثل ماكان عليه في حال صغره وطفوليّته، فيستولى عليه عند ذلك النقصان في جميع آلاته، ويضعف في جميع حالاته، ولوكان الأمر كما زعموا من أنّه ليس للعباد خالق مختار، لوجب أن يكون تلك النسمة أو ذلك الانسان زائداً أبداً مادامت الاشكال — الّتي ادعوا أنّ بها كان قوام ابتدائها قائمة، والفلك ثابت، والغذاء ممكن، ومرور الليل والنهار متّصل.

ولمّا صحّ في العقول معنى قوله تعالى «ومن نعمّره ننكّسه في الخلق» وقوله سبحانه «ومنكم من يردّ إلى أرذل العمر لكيلا يعلم بعد علم شيئاً»(٢) علم أنّ هذا من تدبير الخالق المختار وحكمته ووحدانيّته وابتداعه للخلق فتثبت وحدانيّته — جلّت عظمته — وهذا الاحتجاج لا يمكن الزنادقة دفعه بحال، ولا يجدون حجّة في إنكاره

ومثله قوله تعالى «أولم يرالانسان أنّا خلقناه من نطفة فإذا هو خصيم مبين وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه قال من يحيى العظام وهى رميم* قل يحييها الّذي أنشأها أوّل مرّة وهو بكلّ خلق عليم»(٣) فردّ سبحانه عليهم احتجاجهم بقوله «قل

---

(١) يس: ٦٨.

(٢) الحج: ٥، النحل: ٧٠.

(٣) يس: ٧٨-٧٩.

يحييها الّذي أنشأها أوّل مرّة وهو بكلّ خلق عليم » إلى آخر السورة .

البيّنة الرابعة و العشرون :

أقول : قد اختلف أهل المعرفة في معنى الزنديق فيظهر من بعضهم أنّ معناه الملحد : أى المطاعن في الدين ، ويرى بعض آخر أنّ الزنديق هو من لا يتمسّك بشريعة ، وعن ثالث أنّه من لا يؤمن بالآخرة ، ولا بوحدانية الخالق ، وقيل في معناه غيرهذه ، ويمكن أن يصدق هذه التفاسير كلّها لأنّ من لا يؤمن بالآخرة ، ولا بوحدانيّة الخالق فلا جرم أنّه لا يتمسّك بشريعة ومن لا يتمسّك بشريعة فهو لا محالة يطعن في الأديان ، والشرايع الّتي عليه الناس ،وعلى كلّ حال فقد كان فى كلّ ملّة زنادقة لا يؤمن بما كان يؤمن به أهل ملّته ،ولا يتمسّك بشيء من الحقّ ، والباطل ويبدوا أنّ أوّل من سمّى بهذا الإسم هو مزدك وبعده مانى الّذين أنكرا على المجوس دينهم وشريعتهم الّتي جاء بها زردشت ونشأ بعد ذلك هذه الفرقة في الاسلام

وفي أمالى علم الهدى الشريف المرتضى ج ١ ص ١٢٧ فصل : قال سيّدنا الشريف الأجل المرتضى ذوالمجدين ـ أدام الله علوّه ـ : وكما أنه كان في الجاهلية وقبل الاسلام ، وفي ابتدائه قوم يقولون بالدهر ، وينفون الصانع وآخرون مشركون يعبدون غيرخالقهم ويستنزلون الرزق من غيررازقهم ، أخبرالله تعالى عنهم في كتابه ، وضرب لهم الأمثال وكرّرعليهم البيّنات و الأعلام ، فقد نشأ بعد هؤلاء جماعة ممّن يتستّر بإظهار الاسلام ويحقن بإظهار شعاره والدخول في جملة أهله دمه وماله زنادقة ملحدون وكفّار مشركون فمنعهم عزّ الاسلام عن المظاهرة والمجاهرة وألجأهم خوف القتل إلى المساترة وبلية هؤلاء على الاسلام وأهله أعظم وأغلظ لأنّهم يدغلون في الدين ويموّهون

على المستضعفين بجأش رابط ورأى جامع فعل من قد أمن الوحشة ، وو ثق بالانسة بما يظهره من لباس الدين الّذي هومنه على الحقيقة عار ، و بأثوابه غير متوار كما يحكى أنّ عبد الكريم بن أبي العوجاء قال لمّا قبض عليه محمّد بن سليمان وهو والى الكوفة من قبل المنصور وأحضره للقتل ، وأيقن بمفارقة الحياة: لئن قتلتموني لقد وضعت في أحاديثكم أربعة آلاف حديث مكذوبة مصنوعة (موضوعة خ)

ثمّ قال : والمشهورون من هؤلاء: الوليد بن يزيد بن عبد الملك والحمّادون حمّاد الراوية ، وحمّاد بن زَبرقان ، وحمّاد عجرد ، وعبد الله بن المقفّع ، و عبد الكريم بن أبي العوجاء ، وبشّار بن برد ، ومطيع بن أياس ، ويحيى بن زياد الحارثي ، و صالح بن عبد القدوس الأزدى ، وعلىّ بن خليل الشيباني وغيرهؤلاء ممّن لم نذكره ، وهم وإن كان عددهم كثيراً فقد أقلّهم الله ، و أذلّهم بما شهدت به دلائله الواضحة و حججه اللائحة على عقولهم من الضعف وآرائهم من السخف»

وعلى أىّ حال فإنّ الزنادقة خذلهم الله كانوا ينكرون على أرباب الشرائع ايمانهم ،وعقيدتهم بالمبدء والمعاد فردّ الله تعالى عليهم في كتابه العزيز بما لا يمكنهم رفعه بحال كما ذكره مولانا أمير المؤمنين ـ عليه الصلاة والسلام ـ وبيّنه بياناً كافياً ، فتأمّل فيما بيّنه جيّداً.

قوله عليه السلام وأمّا الردّ على الدهريّة الّذين يزعمون أنّ الدهر لم يزل أبداً على حال واحدة ، وأنّه مامن خالق ، ولا مدبّر ، ولا صانع ، ولا بعث ، و لا نشور قال تعالى حكاية لقولهم «وقالوا إن هى إلّاحياتنا الدنيا نموت و نحيي وما يهلكنا إلّا الدهر ومالهم بذلك من علم»[١] «وقالوا أئذا كنا عظاماً ورفاتاً أئنّا لمبعوثون خلقاً جديداً» قال كونوا حجارة أوحديداً أو خلقاً ممّا يكبر في صدوركم فسيقولون من يعيدنا قل الّذي فطركم أوّل مرّة»[٢] ومثل هذا في القرآن كثير .

وذلك ردّ على من كان في حياة رسول اللّه صلى الله عليه وآله يقول هذه المقالة ممّن أظهر له الايمان وأبطن الكفر والشرك ، وبقوا بعد رسول اللّه وكانوا سبب هلاك الأمّة فردّ اللّه تعالى بقوله « ياأيّها الناس إن كنتم في ريب من البعث فإنّا خلقناكم من تراب ثمّ من نطفة » إلى قوله سبحانه « لكيلا يعلم بعد علم شيئاً »[٣] ثمّ ضرب للبعث والنشور مثلاً فقال تعالى « وترى الأرض هامدة فإذا أنزلنا عليها الماء اهتزّت وربت انّ الّذى أحياها لمحيى الموتى »[٤] وما جرى ذلك في القرآن .

وقوله سبحانه في سورة ق ردّاً على من قال «أئذا متنا وكنا تراباً ذلك رجع بعيد[٥] قد علمنا ما تنقص الأرض منهم» إلى قوله سبحانه «فأحيينا به بلدة ميتاً كذلك الخروج[٦]» وهذا وأشباهه ردّ على الدهرية والملحدة ممّن أنكر البعث والنشور .

البيّنة الخامسة و العشرون :

أقول : الدهريّة هم الّذين يقولون بعدم المبدء والمنتها للعالم وينكرون المبدء والمعاد ، ووجود مدبّر حكيم للعالم ، ويزعمون أنّ الإنسان

(٢) الجاثية : ٢٤ (٢) أسرى : ٤٩ - ٥١ (٣ - ٤) الحج : ٥ (٥+٦) ق : ٣ - ١٠

لا يهلكه إلّا الدهر ، ومالهم بذلك من علم إن هم إلّا يظنون وماهم بذلك بمستيقنين ، وحينئذٍ فكان عليهم أن يقولوا: إنا لا نعلم للعالم أوّلاً ولا آخراً، ولكنّهم يدّعون أنّه ليس له مبدأ ولا منتها ، وهذه الفرقة كانوا في صدر الاسلام وفى عصر رسول اللّه صلى الله عليه وآله لون من إحدى الفرق الآتى يعاندون الإسلام ، ويجادلون النبيّ صلى الله عليه وآله بالباطل، وكان رسول اللّه يجادلهم بالّتي هى أحسن .

ففيما حكاه الطبرسى في كتاب «الاحتجاج» عن الإمام الحسن بن علىّ العسكرى عليه السلام عن الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال: حدّثنى أبي الباقر عليه السلام عن جدّى علىّ بن الحسين ، عن أبيه الحسين بن علىّ عن أبيه أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال : «اجتمع يوماً عند رسول اللّه صلى الله عليه وآله أهل خمسة أديان: اليهود والنصارى والدهريّة والثنويّة ومشركو العرب فقال اليهود ...... وقالت النصارى ....

وقالت الدهريّة نحن نقول : إنّ الأشياء لا بدو لها وهى دائمة وقد جئناك لننظر فيما تقول، فان اتبعتنا فنحن أسبق إلى الصواب منك وأفضل وإن خالفتنا كـ - خصمناك .

وقالت الثنوية ...... وقال مشركو العرب ...... فقال رسول اللّه صلى الله عليه وآله آمنت باللّه وحده لا شريك له وكفرت بالجبت والطاعوت وبكلّ معبود سواه ثمّ قال لهم: إنّ اللّه تعالى قد بعثنى كافّة للناس بشيراً ونذيراً وحجّة على العالمين وسيردّ كيد من يكيد في دينه في نحره .

ثم قال لليهود ...... ثم أقبل على النصارى فقال لهم ....

ثمّ أقبل على الدهرية فقال صلى الله عليه وآله : وأنتم فما الّذى دعاكم إلى القول بأنّ الأشياء لا بدو لها وهى دائمة لم تزل ولا تزال فقالوا: لأنّا لا نحكم إلّا بما نشاهد ، ولم نجد للأشياء حدثاً فحكمنا بأنّها لم تزل ، ولم نجد لها انقضاءً وفناءً فحكمنا بأنّها لا تزال ، فقال لهم رسول اللّه صلى الله عليه وآله أفوجدتم لها قدماً أم وجدتم لها بقاء

أبد الآبد ؟ . فإن قلتم أنكم وجدتم ذلك انهضتم لأنفسكم أنكم لم تزالوا على هيئتكم وعقولكم بلا نهاية ، ولا تزالون كذلك ، ولئن قلتم هذا دفعتم العيان وكذبكم العادلون والذين يشاهدونكم قالوا : بل لم نشاهد لها قدماً ولا بقاء أبد الآبد . قال رسول الله ﷺ : فلم صرتم بأن تحكموا بالقدم والبقاء دائماً لأنكم المتشاهد واحدوثها وانقضائها ، اولى من تارك التميز لها مثلكم فيحكم لها بالحدوث والانقضاء والانقطاع لأنه لم يشاهد لها قدماً ولا بقاء أبد الآبد

أولستم تشاهدون الليل والنهار واحد هما بعد الآخر فقالوا : نعم فقال : أترونهما لم يزالا ولا يزالان . فقالوا : نعم . فقال : أفيجوز عندكم اجتماع الليل والنهار فقالوا : لا . فقال ﷺ : فإذاً منقطع أحدهما عن الآخر فسبق أحدهما ، ويكون الثاني جارياً بعده قالوا : كذلك هو . فقال : قد حكمتم بحدوث ما تقدم من ليل ونهار لم تشاهدوهما . فلا تنكروا لله قدرته

ثم قال ﷺ : أتقولون ما قبلكم من الليل والنهار متناه ام غير متناه ، فإن قلتم غير متناه . فقد وصل إليكم آخر بلا نهاية لأوله ، وإن قلتم : متناه ، فقد كان ولا شيء منهما قالوا : نعم قال لهم : أقلتم إن العالم قديم غير محدث وأنتم عارفون بمعنى ما أقررتم به وبمعنى ما جحدتموه قالوا : نعم . قال رسول الله ﷺ : فهذا الذي تشاهدونها من الأشياء بعضها إلى بعض يفتقر لأنه لا قوام للبعض إلا بما يتصل به كما نرى البناء محتاجا بعض اجزائه إلى بعض وإلا لم يتسق ولم يستحكم وكذلك ساير مانرى ، وقال أيضاً : فإذا كان هذا المحتاج بعضه إلى بعض لقوته وتمامه هو القديم فأخبروني أن لو كان محدثاً كيف كان يكون وماذا كانت تكون صفته قال ﷺ : فبهتوا وعلموا أنهم لا يجدون للمحدث صفة يصفونه بها إلا وهي موجودة في هذا الذي زعموا أنه قديم فوجموا وقالوا سننظر في أمرنا » .

أقول : وفي هذا الحديث المبارك ردّ رسول الله صلى الله عليه وآله على الدهرية أوّلاً قولهم : إنّا لانحكم إلّا بما نشاهد ، ولم نجد للأشياء حدثاً فحكمنا بأنّها لم تزل ، ولم نجد لها انقضاءً وفناءً فحكمنا بأنّها لا تزال » بأنّهم كما لم يجدو لها حدثاً لم يجدوا لها قدماً ، وكما لم يجدوا لها بقاءً لم يجدوا أبد الابد فأقرّوا بذلك ولما أقرّوا بذلك قال صلى الله عليه وآله : فلم صرتم بالحكم بقدم الدهر وبقائه إلى الأبد أولى من الّذين يحكمون بحدوثه ، وهم مثلكم لم يشاهدوا ما حكموا به

ثم قال صلى الله عليه وآله أولستم تشاهدون الليل والنهار يتعقّب أحدهما الآخر فلمّا أقرّوا بذلك قال صلى الله عليه وآله : أترون أنّهما لم يزالا ولا يزالان كذلك في ماتقدّم من الزمان وماتأخّر منه فقالوا : نعم . فقال صلى الله عليه وآله أفيجوز عندكم اجتماع الليل والنهار . فقالوا : لا . فقال صلى الله عليه وآله : فإذاً منقطع احدهما عن الآخر . فقالوا كذلك هو . فقال صلى الله عليه وآله : فقد حكمتم بحدوث ماتقدّم من ليل ونهار ، وأنتم لم تشاهدوهما فلا تنكروا الله قدرته .

ثمّ إنّه صلى الله عليه وآله لمّا هدم عليهم ما بنوا عليه قولهم بقدم الدهر ، وبقائه إلى أبد الآبد شرع في إثبات حدوث العالم ، وسئلهم توطئة بهذا المطلوب عن تناهي الليل والنهار ، وعدم تناهيهما فقال صلى الله عليه وآله : أتقولون أنّ ما تقدّم من الليل والنهار قبلكم متناه أم غير متناه . فإن قلتم : إنّه غير متناه فقد وصل إليكم آخر بلا نهاية لأوّله ، وإن قلتم متناه فقد كان ولا شيء منهما . قالوا: نعم . فلمّا أخذ منهم الإقرار بأنّ الأمر دائر بين هذا أو ذاك

قال صلى الله عليه وآله لهم : أقلتم إنّ العالم قديم غير محدث وأنتم عارفون بمعنى ما أقررتم به ، وبمعنى ما جحدتموه ؟ قالوا : نعم . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله : فهذا الّذي تشاهدونه من الأشياء بعضها إلى بعض يفتقر لأنّه لا قوام للبعض إلّا بما يتّصل به كما نرى البناء محتاجاً بعض أجزائه إلى بعض وإلا لم

يتّسق ، ولم يستحكم وكذلك سايرما نرى »

والمقصود من هذه الجملة أنّ العالم لمّا كان منظوماً بالنظام الكامل ومؤلفاً من أجزاء ترتبط بعضها ببعض فلا ريب أنّ له ناظماً ومؤلّفاً انشائه على هذه النظام المتقن العجيب والتركيب المستحكم الغريب البديع إذاً فهو حادثه أحد الخالق الحكيم · هو اللّه الخالق البارئ المصوّر له الأسماء الحسنى يسبّح له ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم » وقال أيضاً : فإذا كان هذا المحتاج بعضه إلى بعض لقوّته وتمامه قديماً فاخبروني أن لوكان محدثاً كيف كان يكون وماذا كانت صفته قال : فبهتوا ، وعلموا أنّهم لا يجدون للمحدث صفة يصفونه بها إلّا وهى موجودة في هذا الّذي زعموا أنّه قديم فوجموا وقالوا : سننظر في أمرنا

وكذلك جادل رسول الله ﷺ الدهرية بالّتي هى أحسن و أنّك لا ترى بياناً أحسن من هذا في هذا الباب ·

ثمّ إنَّ الدهرية ـ خذلهم الله ـ تنحل دعواهم إلى دعاو ثلاثة : الأولى أنّهم يدعون أزلية الدهر وينكرون وجود الصانع الحكيم ، الثانية أنّهم يدعون عدم ـ وجود المدبّر العليم القدير للعالم ويقولون « ما يهلكنا إلّا الدهر ومالهم بذلك من علم » الثالثة أنّهم ينكرون المعاد ويقولون « إن هى إلّا حيوتنا الدنيا نموت ونحيى ،

وفي هذه الآيات البيّنات الّتي ذكرها مولانا اميرالمؤمنين عليه السلام ردّ اللّه عزّ وجلّ على الدهريّة دعواهم الثالثة من إنكارهم للمعاد واستبعادهم ذلك ففى قوله تعالى « قل الّذي فطركم أوّل مرّة » وقوله « إن كنتم في ريب من البعث ····· » وقوله « إنّ الّذي أحياها لمحيى الموتى ، وقوله ····· كذلك الخروج » ، وماجرى في القرآن الكريم هذا المجرى ردّ على الدهريّة استبعادهم للمعاد وانكارهم للبعث والنشور ·

وممّا يلزم التنبيه عليه هنا أنّ الدهر قد ذكر كثيراً في كلمات أئمّة الهدى عليهم السلام واسند إليه وقايع السوأى ومساوى الحادثات فترى في كلمات مولانا أمير المؤمنين عليه السلام كثيراً من ذلك منها في خطبة له: «أيّها الناس إنّا قد أصبحنا في دهر عنود، وزمن كنود ....» انظر الخطبة الكريمة وشرحها في شرح ابن أبي الحديد ج ١ ص ١٧٢ ومنها في خطبة أُخرى له: «الحمد لله وان أتى الدهر بالخطب الفادح والحدث الجليل ....» نفس المصدر ج ١ ص ١٨٢، ومنها قوله «في خطبة أُخرى: انّ الدهر موتر قوسه لا تخطئه سهامه ولا تؤسى جراحه يرمى الحيّ بالموت، والصحيح بالسقم والناجى بالعطب آكل لا يشبع وشارب لا ينقع .....» نفس المصدر ج ٢ ص ٢٤٨، ومنها قوله عليه السلام في كلام له «فلقد أضحكني الدهر بعد إبكائه .....» نفس المصدر ج ٢ ص ٤٧٢ ومنها قوله عليه السلام في خطبة أخرى أيضاً «عباد الله إنّ الدهر يجرى بالباقين كجريه بالماضين لا يعود ماقد ولى منه ولا يبقى سرمداً مافيه ج ٢ ص ٤٦٣ ومنها قوله عليه السلام: «الدهر يخلق الأبدان ويجدّد الآمال ويقرّب المنية ويباعد الأُمنية من ظفر به نصب ومن فاته تعب ج ٤ ص ٢٧٤ ومنها قوله عليه السلام ماقال الناس لشيء: طوبى له إلّا وقد خبأ له الدهر يوم سوء ج ٤ ص ٣٧٧

ولا ريب انّ المراد بالدهر في كلماته عليه السلام هو عوامله وأهله وإلا فإنّ الدهر بنفسه ليس هو ممّا يخس ويسيء أو يضرّ و ينفع وأمّا عوامله فهي الّتي تؤثّر في العالم وتغير مجارى أُمور الانسان إلى الخير والشرّ وإلى الصلاح والفساد وتجلب إلى البرايا الشرور والآفات، وقد عرفت سابقاً أنّ الدهريّة أيضاً لا محيص لهم من القول بذلك فقولهم: وما يهلكنا إلّا الدهر إنّما يراد لها أنّهم لا يهلكهم إلّا عوامل الدهر، فإن قلت: فعلى هذا فما الفرق بين قولكم هذا، وبين قول الدهريه فقد أسندتم أنتم وهم حوادث العالم إلى الدهر يعنى إلى عوامل

الدهر قلت: الفرق بيننا وبينهم إنّا لا نرى لعوامل الدهر استقلالاً في عملها ونعتقد بحكومة اللّه عزّوجلّ على العوامل الدهرية والقوى الطبيعيّة يصرفها حيث شاء وكيف يشاء «قل اللّهم مالك الملك تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك عمّن تشاء وتعزّ من تشاء وتذلّ من تشاء بيدك الخير إنّك على كلّ شيء قدير تولج الليل في النهار وتولج النهار في الليل وتخرج الحيّ من الميّت وتخرج الميت من الحي وترزق من تشاء بغير حساب»[1] وهم يرون لعوامل الدهر استقلالاً في العمل فهي الّتي تؤتى الملك من تشاء وتنزع الملك ..... الخ و يقولون: لا مدبّر ولا مدير لعالم الكون إلّا الدهر يعنون عوامله، ويضاهئون قول الطبيعيين والماديّين.

والعجب أنّهم يرون آيات اللّه في الآفاق وفي أنفسهم وهم لا يشعرون بها أولئك كالأنعام بل هم أضلّ سبيلا.

(١) آل عمران: ٢٦.

وقوله عليه السلام وأمّا ماجاء في القرآن على لفظ الخبر ومعناه الحكاية فمن ذلك قوله عز وجل ـ ولبثوا فى كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعاً »(١) وقد كانوا ظنّوا أنّهم لبثوا يوماً أو بعض يوم ، ثم قال اللّه تعالى : « قل ، اللّه أعلم بما لبثوا له غيب السموات والأرض »(٢) الآية فخرجت ألفاظ هذه الحكاية على لفظ ليس معناه معنى الخبر وإنّما هو حكاية لماقالوه ، والدليل على ذلك أنّه حكاية قوله سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم » إلى آخر الآية ، وقوله عزّوجلّ عند ذكر عدّتهم « ما يعلمهم إلّا قليل » مثل حكايته عنهم فى ذكر المدّة « ولبثوا فى كهفهم ثلاثمائة سنين وازدادوا تسعاً قل اللّه أعلم بمالبثوا » فهذا معطوف على قوله سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم فهذه الآية من المنقطع المعطوف ، وهى على لفظ الخبر ومعناه حكايه

ومثله قوله عزّوجلّ ـ كلّ الطعام كان حلّاً لبنى إسرائيل إلّا ما حرّم إسرائيل على نفسه »(٣) وإنّما خرج هذا على لفظ الخبر وهو حكاية عن قوم من اليهود ادّعوا ذلك ، فرد اللّه تعالى عليهم « قل فأتوا بالتورية فاتلوها إن كنتم صادقين » أى انظروا في التوراة هل تجدون فيها تصديق ما ادّعيتموه ٠

ومثله في سورة الزمر قوله تعالى « ومانعبدهم إلّا ليقربونا إلى اللّه زلفى »(٤) فلفظ هذا خبر ومعناه حكاية ومثله كثير .

البيّنة السادسة و العشرون :

الظاهر أنّ موضع هذه الجملة هو قبل النوع (٣١) وهو قوله :

---

(١) الكهف : ٢٥ - ٢٦ (٢) الكهف : ٢٢ .

(٣) آل عمران : ٩٣ . (٤) الزمر : ٣ .

وأمّا احتجاجه تعالى على الملحدين في دينه ولا ندري كيف نقلت إلى هذا الموضع ، وإنّي لا أنقلها إلى موضعه الأصلي ، وإن كان ينبغي أن اصنع ذلك لئلا يقال لي : إنّه خرج عن رسم الأمانة ، وعلى أيّ حال فلا ريب انّ هذه الآيات كما بيّنها مولانا أمير المؤمنين - صلوات الله وسلامه عليه - حكاية مقال في صورة الخبر لما ذكره عليه السلام وبعد فلا نحتاج إلى التوضيح لأنّ ذلك من توضيح الواضح .

قوله عليه السلام وأمّا الردّ على النصارى فإنّ رسول الله صلى الله عليه وآله احتجّ على نصارى نجران لمّا قدموا عليه ليناظروه ، فقالوا : يا محمّد ماتقول في المسيح ؟ قال هو عبد الله يأكل ويشرب ، قالوا : فمن أبوه ؟ فأوحى الله إليه يا محمّد سلهم عن آدم هل هو إلّا بشر مخلوق يأكل ويشرب ، وأنزل الله عليه «إنّ مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثمّ قال له كن فيكون»(١) فسألهم عن آدم فقالوا نعم ، قال : فأخبروني من أبوه فلم يجيبوه بشيء ، ولزمتهم الحجّة فلم يقروا بل لزموا السكوت ، فأنزل الله تعالى عليه «فمن حاجّك فيه من بعد ماجائك من العلم فقل تعالوا ندع أبنائنا وأبنائكم ونسائنا ونسائكم وأنفسنا وأنفسكم ثمّ نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين»(٢)

فلمّا دعاهم إلى المباهلة قال علماؤهم : لو باهلنا بأصحابه باهلناه ،و لم يكن عندنا صادق في قوله ، فأما إن يباهلنا بأهل بيته خاصّة فلا نباهله، ... واعطوه الرضا وشرط عليهم الجزية والسلاح حقّنا لدمائهم ، وانصرفوا .

البيّنة السابعة والعشرون :

اعلم انّ بني إسرائيل الّذين بعث فيهم عيسى ابن مريم لما رأوا أنّ ابن مريم ولد من أمّه من غير أب ، ومن غير بذرة انسان وجرثومته ، وأنّه يخلق من الطين فينفخ فيها فيكون طيراً بإذن الله وبرأ الأكمه والأبرص ويحيي الموتى بإذن الله وينبّئهم بما يأكلون ، ومايدّخرون في بيوتهم زعم أناس منهم أنّه ولد من بذرة إلهية زرعها الله ـ عزّوجلّ ـ في رحم أمّه مريم ، وحينئذٍ فيكون عيسى ابن الله ، ولا جرم أنّ فيه من جوهريّة الله ـ عزّوجلّ ـ شئ بها يأتي بالمعجزات وخوارق العادات وكان فيهم من ينكر ذلك جدّاً كأريوس ، وكثير ممّن تبعه فإنّه كان يقول : إنّ المسيح عبد مخلوق مصنوع ليس فيه من جوهرية الله بشئ فتبعه على هذه المقالة خلق كثير فيهم العلماء وأهل التحقيق . فقام أريوس

(١) آل عمران : ٥٩ (٢) آل عمران : ٦١ .

هوومن شايعموتابعه في وجه كنيسة الإسكندرية ، وتبعهم على هذه العقيدة كنيسة اسيوط التي على رأسها ميليتوس ،ولم يكن مشايعوه على هذا الرأى الصحيح بفلسطين ومقدونية وقسطنطنية بقليل ، ويقال : إنّ هذه الفكرة فكرة التوحيد كانت فكرة سائدة على إرجاء المسيحيّة قبل مجمع نيقيّةو لعل الأمر كان كذلك .

وعلى أيّ حال فكان يخالفه في هذا الرأى بطريق الإسكندرية ورأى أنّ الخطر أحاط به من كلّ جانب ولا بدّ له أن يعالج الأمر،ويسدّ باب الخطر فعمد إلى أن يقضي عليها ، ولكن لا من طريق الحجّة والبرهان بل من طريق طرد أريوس من خطيرة الكنيسة ولعنه وتكفيره فنفى مرّتين عن الكنيسة بحجّة أنّه : اى البطريق رأى في المنام أنّ السيّد المسيح أمر بنفيه ، وفي المرّة الثانية يقول البطريق بطرس : انى رأيت السيد المسيح في المنام مشقوق الثوب فقلت: يا سيّدى من شقّ ثوبك ؟ فقال لى « أريوس فاحذروا أن تدخلوه معكم » فنفى عن الكنيسة في المرّة الثانية ولكنّ الطرد والنفى عن الكنيسة لم ينفع في القضاء عليه وعلى رأيه ، ولما ولّى بطريق إسكندر الكنيسة أخذ يعالج المسئلة بنوع من الحيلة والصبر فكتب إلى أريوس وزعماء هذا الرأى يدعوهم إلى رأى كنيسة الإسكندرية وتقول بآلهية المسيح ولكنّهم لم يجيبوا إلى دعوته فعقد البطريق المذكور في كنيسته بالإسكندرية ، وحكموا على « اريوس » بالحرمان ، ولم يخضع أريوس لحكمهم وغادر الإسكندرية إلى فلسطين ،وعلى أيّ حال فقد وسع نطاق مذهب أريوس في عدم إلهية المسيح حتّى كاد أن يقضى على مذهب الوهيّة المسيح لولا انتصار هذا المذهب السخيف بقهر القسطنطين وقيامه على القضاء على مذهب أريوس مذهب التوحيد .

فقد تدخل ذلك الإمبراطور في الأمر وحاول أن يجمع « أريوس » وبطريق

الإسكندرية على رأى واحد ،فدعاهما إلى الوفاق والاجتماع ،فلم يجتمعا فجمّع مجمع نيقية في سنة ٣٢٥ م.

ويقول ابن بطريق المسيحي في وصف المجتمعين وعدّتهم مانصّه :

«بعث الملك قسطنطين إلى جميع البلدان فجمع البطارقة والأساقفه فاجتمع في مدينة نيقيّة ثمانية وأربعون وألفان من الأساقفة ، وكانوا مختلفين في الآراء والأديان ، فمنهم من كان يقول : المسيح وأمّه إلهان ٠٠٠٠ و منهم من كان يقول ٠٠٠٠٠ ، ومنهم من كان يقول ٠٠٠٠ ، ومنهم من كان يقول ٠٠٠٠ إلى أن قال : ومنهم من كان يقول بالُوهيّة المسيح ، و هي مقالة بولس الرسول ومقالة الثلاثمأة وثمانية عشرأسقفاً»

حكى ذلك عن ابن بطريق أبوزهرة في كتاب «محاضرات في النصرانية»

ثمّ قال : اجتمع أولئك المختلفون وسمع قسطنطين مقال كلّ فرقة من ممثّليها فعجب أشدّ العجب ممّا رأى ، وسمع فأمرهم أن يتناظروا لينظرالدين الصحيح مع من ؟ وأخلى داراً للمناظرة ، ولكنّه جنح أخيراًإلى رأى بولس، وعقد مجلساً خاصّاً للأساقفة الّذين يمثّلون هذاالرأى وكانت عدّتهم ثمانية عشرو ثلاثمأة ، ويقول في ذلك ابن البطريق : وضع الملك للثلاثمأة والثمانية عشر أسقفاً مجلساً خاصّاً عظيماً،وجلس في وسطهم وأخذ خاتمه و سيفه وقضيبه فدفعها إليهم ، وقال لهم : قد سلطتكم اليوم على مملكتي لتصنعوامايبنغي لكم أن تصنعوامّافيه قوام الدين وصلاح المؤمنين فباركوا الملك وقلدوه سيفه وقالواله:ا ظهر دين النصرانية ، وذبّ عنه ووضعواله أربعين كتاباً فيهاالسنن والشرائع : منهامايصلح للملك أن يعمله ويعمل به ، ومنها مايصلح للأساقفه أن يعملوابه »

وقد قرّر في هذاالمجمع الصغير قرارات في العقيدة والشرائع ، ولا ريب

أنّ قرارهم في أمر العقيدة لم يكن إلّا القول بألوهيّة عيسى الّذى كان عليه بولس الرسول لأنّ المجمع لم يتشكل إلّا من أهل هذا الرأى وأنّ القسطنطين لم يرد إلّا هـذا .

وعلى كلّ حال فقد قرّر في هذا المجمع والمؤتمر في أمر العقيده مانصّه كماذكر صاحب كتاب تاريخ «الأمّة القبطية»

أنّ الجامعة المقدّسة والكنيسة الرسوليّة تحرم كلّ قائل بوجود زمن لم يكن ابن اللّه موجوداً فيه ، وأنّه لم يوجد قبل أن يولد ، وأنّه وجد من لا شيء أومن يقول إنّ الابن وجد من مادّة أوجوهر غيرجوهراللّه الآب ، وكلّ من يؤمن أنّه خلق أومن يقول إنّه قابل للتغيّر ويعتريه ظل دوران »

وعلى هذا فالقول بألوهيّة المسيح إنّما هو شيء فرضه هذا المجمع على المسيحيين قاطبه ، ولعن من يقول بغير ذلك ، وقدكان من وراء هذا الفرض سيف قسطنطين ، وحرمان الموظفين المخالفين عن خدمة الكنيسة .

ويظهر من بعض روايا تهم أنّ أعضاء المجمع المذكور لم يكونو اكلّهم على هذه العقيدة السخيفة بل كان فيهم من ينكرها ، ولكنّهم وافقوا مع رأى المجمع خوفاً وطمعاً ، ودفعهم الهوى إلى اتّباع هوى قسطنطين في الرأى بهذه العقيدة الخرافية .

وعلى أىّ حال فإنّ المجمع المذكوراًعني هذا المجمع الصغير المباين من المجمع الكبير الّذي كان مركباً من ثمانية وأربعين وألفين من الأساقفه أجمعوا طوعاً وكرهاً أورغبة ورهبة على قرارات في عقائد النصارى وشرائعهم منها وجوب العقيدة بألوهية المسيح ، وقرّروا تلك العقيدة الوثنية وشرائع أخرى خرافية كالعشاء الربانى ، وغيرذلك واجراه الملك قسطنطين في الكنائس بقوّة السيف والسنان ، و أسقط آراء سائرالأساقفة الّذين حضروا

مجمع نيقية بدعوة منه عن الحساب والاعتبار وهم كانوا أكثر عدداً وأسدّ رأياً .

وهيهنا يرد على كيفية عقد مجمع الرأى بنيقية وعلى اعتبار قراراته الصادرة منه وجوهاً لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها :

الأوّل : أنّ الأساقفة الّذين حضروا المجمع بنيقية بدعوة قسطنطين كانت عدّتهم ثمانية وأربعين وألفين ، فكيف تنزّل عددهم في مجلس الرأى إلى ثمانية عشر وثلاثمأة أسقف من الّذين يقولون بالوهية المسيح واين ذهب من كان ينكر ذلك منهم ، أو أين نبذ اريوس ومن تبعه فلم نجد لهم ذكراً في مجمع الرأى والقرار

ولقد كان ينبغي للملك قسطنطين أن يأخذ الرأى من جميع من حضر بنيقية بدعوة منه وهم ثمانية عشر وثلاثمأة وألفان من الأساقفة والبطارقة ثمّ يحكم بالأكثرية الحقيقية إن أمكن وإلّا فبالأكثرية النسبيّة ، ولكنّه لم يعتن بآراء من دون هؤلاء الّذين يذهبون إلى رأى بولس الرسول، ويقولون بألوهيّة المسيح فحذف من مجمع نيقية ١٧٣٠ أسقفاً ونبذهم وراء ظهره ، ثمّ أخذ برأى ثمانية عشر وثلاثمأة أسقفاً منهم وأعطاهم سيفه وعصاه وخاتمه وقال لهم : قد سلطتكم اليوم على مملكتي لتصنعوا ما ينبغي لكم أن تصنعوا ممّا فيه قوام الدين ، و صلاح المؤمنين ، ثمّ فعل ما فعله من أمره بتحريق الكتب الّتي تخالف رأيه وتتبعها في كلّ مكان وحثّ الناس على عدم قرائتها ، وحينئذ فالا ولى أن يعدّ المذهب المسيحي الكاتوليكى مذهباً قسطنطينية .

الثاني : أنّ اجتماع جمعية ورأيهم بشيء فإنّما ينفذ على المجمعين أنفسهم فحسب لأنّ المجمعين مهما كانوا من أهل الصلاح والسداد فإنّهم ليسوا بمالكي غيرهم وليس لهم الولاية على غيرهم من الناس فإنّ الناس ليسوا من السفهاء فلهم أن يختاروا لأنفسهم أىّ عقيدة يعرفونها حقاً ، وأىّ شريعة

يرونها نازلة عليهم من الله مالك الاملاك والملوك .

الثالث: أنَّ جميعيّة الرأى بنيقية كانوا كلّهم من السفهاء إذ كانوا من سفاهتهم يقولون بأُلوهية المسيح المخلوق فكان على قسطنطين أن يخرجهم من مجمع الرأى ويأخذ برأى أريوس وأتباعه فإنّهم كانوا من عقلاء المسيحيين إذ كانوا يقولون بالتوحيد المعقول، ولكنّه لم يفعل ذلك ولم يأخذ برأى هؤلاء العقلاء لأنّه كان وثنىّ العقيدة أو وثنىّ السياسة .

الرابع: أنَّ الدين والعقيدة لا بدّ وأن تكون مبنية على البيّنة والبرهان وليست ممّا يؤخذ الناس عليها بالجبر والسلطان ولكنّا نرى أنّ هذه الجمعيّة المنصوبين من ناحية قسطنطين أخذوا الناس على هذه العقيدة الزايفة، بقوّة السيف والسنان، وسلبوا عن الناس حريّاتهم في عقائدهم فيا لها من جناية .

الخامس: أنَّ المجمع مختار قسطنطين كما فرض على كلّ مسيحي القول والعقيدة بأُلوهية المسيح للبطارقة والأساقفة مقام الكهنويتة أي الحكومة ، و تشريع القوانين وفرض على المسيحيين قاطبة أن يطيعوهم فيما أمروهم ونهوهم راغبين أو كارهين ، و حرموا على كلّ مسيحى أن يتلقى تعاليم الدين وأحكامها من الكتب المسيحيّة ، وفرض عليهم أن يتلقّوها من هؤلاء البطارقة والأساقفة الّذين قرّروا وجوب العقيدة بأُلوهية المسيح ، واعتبروا أقوالهم حجّة لهم ، و عليهم وإن خالفت النصوص المسيحيّة بل وإن خالفت الحقّ والصواب .

ثمّ إنَّ المجمع المذكور أمر بتحريق الكتب الّتي تخالف رأيه ، وحرّم قرائتها على كلّ مسيحي ، وكان فيما حرّم قرائتها كتباً من العهد القديم لم يعترف بها وكتباً من العهد الجديد كرسالة بولس إلى العبرانيين والرسالة الثانية لبطرس ، والرسالة الثانية و الثالثة ليوحنا ، ورسالة يعقوب ورسالة يهوذا ومشاهدات يوحنا ،ولكن المجامع العامّة المتأخرة جوّزوا قرائتها وأقرّوها .

ولا ريب ان المجمع المذكورمخطئ فى تحريم قراءة الكتب المذكورة ،وآثم فى تحريفها وسدّ منافذ النورعلى الجمهور .

ولنختم الكلام هنا بذكر أمر لا ينبغي إهماله ، وهو أنّ نصارى المشركة المنتصرة بسيف قسطنطين وقضيبه وخاتمه قرّروا في مجمع نيقية كما عرفت :أنّ المسيح إله وأنّه ولد من جوهر قديم هو جوهرالله فهو ابن الله،ولم يتعرّضوا في ذلك المجمع لحال روح القدس وأنّه هل هو إله أيضاً أو هو روح خلقهالله تعالى ليكون رسولاً بينه و بين رسله ﷺ ولم يصدروا في ذلك الأمر قرارا مفروضاً على المسيحيين .

وأرادت كنيسة إسكندرية أن تفرض العقيدة بذلك عليهم كما كانت هى العامل القوي في إعلان اُلوهية المسيح فأخذ يجاهربخلا فها رجل اسمه مقدونيوس يقول : إنّ روح القدس ليس بإله ولكنّه مخلوق مصنوع خلقه اللّه ليكون حاملاً للوحي إلى رسله، ولمّا شاعت مقالته بين المسيحيين لم يجدوها زخرفاً من القول ولا أمراً ينكره العقل أوتأباه المسيحيّة فأقبلو عليها كما أقبلوا في باطنهم على مقالة اريوس الّذي كان يقول بعدم اُلوهية المسيح .

فاجتمع إلى الملك قسطنطين ملأ من وزرائه وقوّاده وأظهروا أنّ العامّة فسدت وهم مازالوا في باطن أمرهم متأثّرين بتوحيد أريوس وقد اعتنقوا جديداً مذهب مقدونيوس من عدم اُلوهية روح القدس وكونه مخلوقاً مصنوعا ،وحرّضوه على عقد مجمع من الأساقفة يقرّرون قرار المجمع النقوى من اُلوهيا لمسيح ويدحضون مذهب مقدونيوس فأمر الملك باجتماع الأساقفة في قسطنطنيّة، فاجتمع فيها خمسون ومأة اُسقف أقرّوا جميعاً ما أقرّه مجمع نيقية، وأجمعوا على اُلوهية روح القدس فصار المسيح بن مريم ثالث ثلاثة ولبست المسيحيّة كسوة التثليث اليوناني؛ وهو ماأراده الملك قسطنطين على ظاهرالأمر.

ثمّ إنّ هذه العدّة الّتي أجمعت على اُلوهيّة روح القدس ، وأيّدت قرار مجمع نيقية في اُلوهية المسيح لم يكونوا ممثّلين لجميع الكنائس ولا لجميع أصناف المسيحيين وإنّما كانوا هم من الّذين يرون ما أراده الملك قسطنطين على ذلك فإنّ إجماعهم لا يدلّ على شيءٍ كما لا يخفى ولا ينفذ على غيرهم كما هو واضح .

وإنّما أطلت الكلام في هذا المقام لتعلموا أنّ عقيدة التثليث ليس له أساس سماوي ولا أصل عقلي أو عقلائي ، وإنّما هي صبغة الحكومة الجائرة الرومّية الوثنية للمسيحيّة ، ومن أسوأ من الحكومات الجائرة صبغة لقوم لا يعقلون .

وإذا علمت ذلك فاعلم أنّ نصارى نجران كانوا من هذه الطائفة من المسيحيين الّذين التبس عليهم أمر المسيح فزعموا أنّ المسيح إله ولد من إله الحقّ فهو ابن الله ، وفيه شيءٌ من جوهريّة الله بها يأتي بالمعجزات و الخوارق للعادات ويبدوا أنّهم كانوا ينتظرون بعثة خاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم فلمّا بعثه الله ـ عزّوجلّ ـ وانتشر أمره صلى الله عليه وآله وسلم وفدت إليه جماعةٌ منهم فيهم الحبران منهم السيد والعاقب صاحب رأيهم ليتكلّموا معه في أمره وأمر عيسى بن مريم

قال : عليّ ابن إبراهيم حدّثني أبي عن النضر بن سويد، عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام : أنّ نصارى نجران لمّا وفدوا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و كان سيّدهم الاهتم والعاقب والسيّد وحضرت صلوتهم فأقبلوا يضربون بالناقوس وصلّوا. فقال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله هذا في مسجدك ، فقال : دعوهم فلمّا فرغوا دنوا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا له : إلى ما تدعونا ؟ فقال إلى شهادة أن لا إله إلّا الله ، وأنّي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنّ عيسى عبد مخلوق يأكل ويشرب ويحدث قالوا : فمن أبوه فنزل الوحي على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال

قل لهم : ماتقولون في آدم أكان عبداً مملوكاً يأكل ويشرب ويحدث وينكح ؟ ، فسئلهم النبيّ ﷺ فقالوا : نعم ،قال : فمن أبوه ،فبهتوا ،فأنزل الله : «إنّ مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثمّ قال له كن فيكون» الى قوله : «فنجعل لعنة الله على الكاذبين»

ويبدوا أنّ أحبار نصارى النجران وان اعتقدوا بألوهية المسيح لكنّهم لم يعتقدوا بذلك لمتابعة قرار مجمع نيقيّة ،فإنّ الأحبار لا يعتقدون بالشيء ـ لمتابعة قرار غيرهم بل السوقة من الناس يعتقدون به لمتابعة قرار من فوقهم من الناس تقليداً وأمّا الأحبار من الناس فإنّهم إنّما يتّبعون ما قامت عليه البيّنة والبرهان ، وربّما يتبعون الشبهات إذا كان في قلوبهم زيغ كأحبار النصارى فإنّهم لمّا رأوا أنّ المسيح ولد من أمّه من غير جرثومة إنسان ألقى عليهم إبليس أنّه ولد من الله فهو ابنه وفيه من جوهرية الله شيء يأتى به مالا يأتى به إلّا الله فردّ الله عليهم شبهتهم بأبلغ بيان وقال : «إنّ مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون» فبهت الّذين كفروا ولم يحيروا جواباً ، ولزمتهم الحجّة فلم يقرّوا بل لزموا السكوت ،فأنزل الله تعالى على رسوله : فمن حاجّك فيه من بعد ماجائك من العلم فقل تعالوا ندع أبنائنا وأبنائكم ونسائنا ونسائكم وأنفسنا وأنفسكم ثمّ نبتهل فنجعل لعنة الله على الكاذبين»

فلمّا دعاهم رسول الله إلى المباهلة قال علمائهم كما بيّنه مولانا امير المؤمنين ـ عليه الصلاة والسلام ـ : لو باهلنا بأصحابه باهلناه ولم يكن عندنا صادقاً في قوله : فأمّا إن يباهلنا باهل بيته خاصّة فلانباهله ..... واعطوه الرضا و شرط عليهم الجزية والسلاح حقناً لدمائهم وانصرفوا ،

قلت : لقد أجمل عليّ عليه السلام في أمر الوفد وحكاية المباهلة وانّي رأيت من الصلاح أن أنقل شرح ذلك من كلام ابن أبي الحديد المعتزلي فإنه قال في تفسير آية المباهلة :

المسئلة الثانية : روى أنّه صلى الله عليه وآله وسلم لمّا أورد الدلائل على نصارى نجران ثمّ انّهم أصرّوا على جهلهم فقال صلى الله عليه وآله وسلم إنّ الله أمرني إن لم تقبلوا الحجّة أن أباهلكم فقالوا: ياأبا القاسم بل نرجع فننظر في أمرنا ثمّ نأتيك فلما رجعوا قالوا للعاقب وكان ذا رأيهم: ياعبد المسيح ما ترى فقال : والله لقد عرفتم يا معشر النصارى أنّ محمّداً نبيّ مرسل، ولقد جائكم بالكلام الحق في أمر صاحبكم والله ما باهل قوم نبيّاً قطّ فعاش كبيرهم ولا نبت صغيرهم ولئن فعلتم لكان الاستئصال فإن ابيتم إلّا الإصرار على دينكم والإقامة على ما أنتم عليه فوادعوا الرجل و انصرفوا إلى بلادكم .

وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج وعليه مرط من شعر أسود وكان قد احتضن الحسين وأخذ بيد الحسن وفاطمة تتمشى خلفه وعليّ ـ رضى الله عنه ـ خلفها وهو يقول: إذا دعوت فأمّنوا. فقال أسقف نجران: يا معشر النصارى إنّي لأرى وجوهاً لو سئلوا الله أن يزيل جبلاً من مكانه لأزاله بها فلا تباهلوا فتهلكوا ولا يبقى على وجه الأرض نصرانيّ إلى يوم القيامة ثمّ قالوا: ياأبا القاسم رأينا أن لا نباهلك وأن نقرّك على دينك .

فقال ـ صلوات الله عليه ـ : فإذا ربيتم المباهلة فاسلموا يكن لكم ما للمسلمين وعليكم ما على المسلمين فأبوا فقال : فإنّي انا جزكم القتال فقالوا: مالنا بحرب العرب طاقة، ولكن نصالحك على أن لا تغزونا ولا تردّنا عن ديننا على أن نؤدى إليك كلّ عام ألفي حلّة ألفاً في صفر وألفاً في رجب وثلاثين درعاً عاديةً من حديد. فصالحهم على ذلك وقال عليه السلام والذى نفسي

بيد أنّ الهلاك قد تدلى على أهل نجران ولو لاعنوا لمسخوا قردة وخنازير ولاضطرم عليهم الوادي ناراً، ولاستأصل اللّه نجران وأهله حتّى الطير على رؤس الشجر، ولمّا حال الحول على النصارى كلّهم حتّى يهلكوا.

وروى أنّه عليه السلام لمّا خرج في المرط الأسود فجاء الحسن — رضى اللّه عنه — فأدخله ثمّ جاء الحسين — رضى اللّه عنه — فأدخله ثمّ فاطمة ثمّ علىّ — رضى اللّه عنهما — ثم قال: «إنّما يريد اللّه ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهّركم تطهيرا» واعلم أنّ هذه الرواية كالمتّفق على صحّتها بين أهل التفسير والحديث انتهى كلامه — رضى اللّه عنه —

وإنّما نقلت تفصيل الحال من طربق هذا الفاضل المعتزلي ولم أنقله من طرقنا. ومن أحاديث أهل البيت عليهم السلام لأنّ النقل من المخالف للمذهب أوقع في القلوب من النقل عن الموافق كما لا يخفى.

فعلى هذا أيضاً ينبغى أن أنقل هنا استدلاله بالآية الكريمة على كون الحسن والحسين ابنى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله فقد قال عند تفسيره لهذه الآية المسئلة الرابعة: هذه الآية دالّة على أنّ الحسن والحسين كانا ابنى رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله وعد أن يدعوا أبنائه فدعا الحسن والحسين فوجب أن يكونا ابنيه، وممّا يؤكّد هذا قوله تعالى في سورة الأنعام: «ومن ذرّيته داود و سليمان» إلى قوله «وزكريا ويحيى وعيسى» ومعلوم أنّ عيسى عليه السلام إنّما انتسب إلى إبراهيم عليه السلام بالأُمّ لا بالأب فثبت أنّ ابن البنت قد يسمّى ابنا، واللّه أعلم

قوله عليه السلام: وأمّا السبب الّذي به بقاء الخلق فقد بيّن الله عزّوجلّ في كتابه أنّ بقاء الخلق من أربع وجوه: الطعام والشراب واللباس والكنّ والمناكح للتناسل مع الحاجة في ذلك كلّه إلى الأمر والنهي، فأمّا الأغذية فمن أصناف النبات والأنعام المحلّل أكلها قال الله تعالى في النبات «إنّا صببنا الماء صبّاً ثمّ شققنا الأرض شقّاً * فأنبتنا فيها حبّاً * وعنباً وقضباً * وزيتوناً ونخلاً * وحدائق غلباً * وفاكهة وأبّاً * متاعاً لكم ولأنعامكم»[1] وقال تعالى «أفرأيتم ما تحرثون أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون»[2] وقال سبحانه «والأرض وضعها للأنام فيها فاكهة والنخل ذات الأكمام * والحبّ ذو العصف والريحان»[3] وهذا وشبهه ممّا يخرجه الله تعالى من الأرض سبباً لبقاء الخلق.

وأمّا الأنعام فقوله تعالى «والأنعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تأكلون * ولكم فيها جمال حين تريحون وحين تسرحون»[4] الآية وقوله سبحانه «وإنّ لكم في الأنعام لعبرة نسقيكم ممّا في بطونه من بين فرث ودم لبناً خالصاً سائغاً للشاربين»[5]

وأمّا اللباس والأكنان قوله تعالى «والله جعل لكم ممّا خلق ظلالاً وجعل لكم من الجبال أكناناً وجعل لكم سرابيل تقيكم الحرّ وسرابيل تقيكم بأسكم كذلك يتمّ نعمته عليكم لعلّكم تسلمون»[6] وقال تعالى «يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً ولباس التقوى ذلك خير ذلك من آيات الله»[7] والخير هو البقاء والحياة

وأمّا المناكح فقوله تعالى «يا أيّها الناس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقيكم»[8] وقال تعالى:

(١) عبس: ٢٥ – ٣٢ (٢) الواقعة: ٦٣ (٣) الرحمن: ١٠ (٤) النحل: ٥ – ٦.

(٥) النحل: ٦٦ (٦) النحل: ٨١ (٧) الاعراف: ٢٦ (٨) الحجرات: ١٣.

«يا أيّها الناس اعبدوا ربّكم الّذي خلقكم والّذين من قبلكم»[1] وقال سبحانه «يا أيّها الناس اتّقوا ربّكم الّذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساء واتّقوا اللّه الّذي تساءلون به والأرحام إنّ اللّه كان عليكم رقيبا»[2] وقال عزّوجلّ «وأنكحوا الأيامى منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم اللّه من فضله»[3] الآية وقال تعالى «ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجاً لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودّة ورحمة إنّ في ذلك لآيات لقوم يتفكّرون»[4] ومثل هذا كثير في كتاب اللّه تعالى في معنى النكاح وسبب التناسل .

والأمر والنهى وجه واحد : لا يكون معنى من معاني الأمر إلّا ويكون بعد ذلك نهياً ، ولا يكون وجه من وجوه النهى إلّا ومقرون به الأمر قال اللّه تعالى : «ياأيّها الّذين آمنوا استجيبوا للّه وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم»[5] إلى آخر الآية فأخبر سبحانه أنّ العباد لا يحيون إلّا بالأمر والنهى كقوله تعالى : «ولكم في القصاص حيوه ياأولى الألباب»[6] ومثله قوله تعالى «اركعوا واسجدوا واعبدوا ربّكم وافعلوا الخير»[7] فالخير هو سبب البقاء والحياة وفي هذا أوضح دليل على أنّه لابدّ للأمّة من إمام يقوم بأمرهم فيأمرهم وينهاهم ، ويقيم فيهم الحدود ويجاهد العدوّ ويقسم الغنايم ، ويفرض الفرائض ، ويعرّفهم أبواب ما فيه صلاحهم ويحذّرهم ما فيه مضارّهم ، إذ كان الأمر والنهى أحد أسباب بقاء الخلق ، وإلّا سقطت الرغبة والرهبة ، ولم يرتدع ، ولفسد التدبير وكان ذلك سبباً لهلاك العباد فى أمر البقاء والحياة في الطعام والشراب والمساكن والملابس والمناكح من النساء والحلال

(١) البقرة : ٢١ (٢) النساء : ١ . (٣) النور : ٣٢ . (٤) الروم : ٢١ .

(٥) الانفال : ٢٤ (٦) البقرة : ١٧٩ . (٧) الحج : ٧٧

والحرام والأمر والنهى إذكان سبحانه لم يخلقهم بحيث يستغنون عن جميع ذلك ، و وجدنا أوّل المخلوقين وهو آدم عليه السلام لم يتمّ له البقاء والحياة إلّا بالأمر والنهى قال اللّه ـ عزّوجلّ ـ «ياآدم اسكن أنت وزوجك الجنّة وكلا منها رغداً حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة»(١) فدلّهما على مافيه نفعهما و بقاؤهما ونهاهما عن سبب مضرّتهما ، ثمّ جرى الأمر والنهى في ذرّيتهما إلى يوم القيامة و لهذا اضطرّ الخلق إلى أنّه لا بدّ لهم من إمام منصوص عليه من اللّه ـ عزّ وجلّ ـ يأتى بالمعجزات ، ثمّ يأمر الناس وينهاهم .

البيّنة الثامنة و العشرون :

اعلم أنّ بقاء الخلق كما ذكره عليه السلام من أربع وجوه : الأوّل الطعام والشراب الثانى اللباس والكنّ : أى المسكن ، والثالث المناكح للتناسل، والوجه الرابع الأمر والنهى لاحتياج تعديل الثلاثة الأولى إليهما كما يأتى بيانه بحول اللّه وقوته.

فأمّا الثلاثة الأولى فإنّها لا تحتاج إلى مزيد بيان ويكفيك التفكّر في احتياج بقاء الإنسان إلى هؤلاء الثلاثة وتأمين اللّه لها بما ذكر في هذه الآيات البيّنات فتزداد بذلك معرفة باللّه وايماناً .

وأمّا الوجه الرابع من أسباب بقاء الخلق فهو الأمر والنهى وهما كما ذكره عليه الصلوة والسلام وجه واحد لا يكون معنى من معاني الأمر إلّا ويكون بعد ذلك نهياً «كقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا» ولا يكون وجه من وجوه النهى إلّا ومقرون به الأمر كقوله سبحانه «أن لا تشركوا به شيئاً وبالوالدين إحسانا»

ولا ريب أنّهما من اللّه العزيز الحكيم من وجوه بقاء الخلق ومن أسباب سير الإنسان إلى معارج الاستكمال والكمال وبلوغه إلى مقام الخلد في الجنان

---

(١) البقرة : ٣٥ .

ولو لا هما لم يتدرج الانسان في مراحل كمال الإنسانية ولم يتمكن من طي منازل الآخرة ولن يفوز بنعيم الأبد لأنّه لا يهتدى بنفسه إلى جميع منافعه الدنيويّة فضلاً عن مصالحه الأُخرويّة ولا يعرف الطريق إلى جنّة الخلد و نعيم الأبد إلّا بأمر اللّه ونهيه .

وحينئذٍ فقد وجب في حكمة اللّه أن يأمرهم بما يقربهم إلى الجنّة ويبعدهم عن النار، وأن ينهيهم عمّا يبعدهم عن الجنّة ويقربهم إلى النار ،وقد تفضّل علينا بذلك والحمد للّه الذى هدانا بهذا وما كنّا لنهتدى لولا أن هدانا اللّه .

وينبغي هنا أن نذكر لكم ما رواه أبو جعفر محمّد بن يعقوب الكليني ـ ره ـ في الكافى (باب الاضطرار إلى الحجّة) الحديث-١-عن علىّ بن إبراهيم عن ابيه عن العباس بن عمرو الفقيمى ، عن هشام بن الحكم ، عن ابيعبد اللّه عليه السلام أنّه قال : لزنديق الذي سأله من أين أثبتّ الأنبياء والرسل قال عليه السلام : إنّا لمّا أثبتنا أنّ لنا خالقاً صانعاً متعالياً عنّا وعن جميع ما خلق وكان ذلك الصانع حكيما متعالياً لم يجز أن يشاهده خلقه ، و لا يلامسوه فيباشرهم ويباشروه ، ويحاجّهم ويحاجّوه ثبت أنّ له سفراء في خلقه يعبّرون عنه إلى خلقه وعباده ، ويدلّونهم على مصالحهم ،ومنافعهم وما به بقائهم ، و في تركه فنائهم فثبت الآمرون والناهون عن الحكيم العليم في خلقه والمعبّرون عنه ـ جلّ وعزّ ـ وهم الأنبياء عليهم السلام وصفوته من خلقه مؤدّبين بالحكمة مبعوثين بها غير مشاركين للناس (على مشاركتهم لهم في الخلق والتركيب) في شئ من أحوالهم مؤيّدين من عند الحكيم العليم بالحكمة .

ثمّ ثبت ذلك في كلّ دهر وزمان ممّا أتت به الرسل والأنبياء من الدلائل والبراهين لكيلا تخلو أرض الله من حجّة معه علم يدلّ عل صدق مقالته وجواز عدالته »

أقول : وفي هذا الحديث المبارك وساير الأحاديث من الباب المذكور دلالة واضحة على وجود الآمرين والناهين الّذين يعبّرون عن الله ، ويدلّون الخلق على مصالحهم ، ومنافعهم ، ومابه بقائهم ، وفي تركه فنائهم ، وعلى ضرورة وجودهم في كلّ دهر وزمان فيهم كما لا يخفى .

ثمّ اعلم أنّ الأمر والنهى ، وتشريع الأحكام على وجه الاصالة ليس إلّا للّه الخالق الحكيم ، « إن الحكم إلّا للّه أمر أن لا تعبدوا إلّا إيّاه ذلك الدين القيّم ولكن أكثر الناس لا يعلمون » ، وللّه ـ عزّوجلّ ـ أن يفوّض ما كان له بالاصالة إلى من يشاء من عباده ويجعله خليفة له في أرضه ، وقد فوّض شيئاً كثيراً منه إلى النبيّ ﷺ ، وإلى خلفائه وأوصيائه الأئمّة المعصومين عليهم السلام

وقد بيّنا تفصيل ذلك في تفسير سورة الحشر عند تفسير قوله تعالى : « ما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتّقوا اللّه إنّ اللّه شديد العقاب

فإن شئت تحقيق ذلك فراجع هناك فإنّا لا نعيده هنا حذراً عن الإطالة

ونزيد هنا على ماحقّقناه هناك أنّ اللّه ـ عزّوجلّ ـ لمّا كان له الأمر والنهى بالاصالة أمر في كتابه الكريم بأشياء كان فيها حيوة عباده ، وبقائهم كالصلوة ، والصيام والزكوة والحجّ وغير هذه ونهى فيه عن أمور كان فيها موتهم وفنائهم كأكل الميّتة والدم ولحم الخنزير وشرب الخمر وأمثالها .

وفوّض شيئاً من الأحكام الزمنية والأوامر الّتي هى من شئون الولاية المطلقة إلى رسوله ﷺ بعد أن أدّبه على محبّته ثمّ أمر المسلمين بإطاعته فيما أمرهم به وفيما نهاهم عنه فقال عزّ من قائل : « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه

فانتهوا» وقال أيضا «ياأيّها الّذين آمنوا استجيبوا للّه وللرسول إذ دعاكم لما يحييكم» أى اجيبوا الله والرسول فيما يأمركم به.

وفى قوله تعالى «إذا دعاكم لما يحييكم» إخبار بأنّ الّذي دعانا اللّه إليه ورسوله فيه حياتنا، واختلف المفسّرون في المراد بما يحييكم فقال بعضهم: المراد به الجهاد، وقال بعض المراد به الايمان، وقال الآخر: إنّ المراد به القرآن، وقال رابع إنّ المراد به الجنّة.

وفي الأحاديث الواردة عن أهل بيت النبوّة أنّ الآية الكريمة نزلت في ولاية أمير المؤمنين عليه الصلوة والسلام فقد روى الشيخ الكليني — قدس سرّه — فى الكافى بسنده عن أبي عبد الله أنّه قال فى جواب سؤال أبى الربيع الشامي عن هذه الآية «نزلت فى ولاية أمير المؤمنين عليه السلام».

ونقل المحدث الجليل السيّد هاشم البحراني - ره - في تفسير البرهان عن طريق العامّة عن ابن مردويه مرفوعاً إلى الإمام محمّد بن علىّ الباقر عليه السلام أنّه قال: قوله تعالى «استجيبوا للّه وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم» نزلت في ولاية امير المؤمنين عليه السلام.

وروى أيضاً عن علىّ بن إبراهيم قال: حدثنا أحمد بن محمّد، عن جعفر بن محمّد، عن جعفر بن عبد اللّه، عن كثير بن عياش، عن أبى الجارود عن أبى جعفر عليه السلام فى قوله «يا أيّها الّذين آمنوا استجيبوا للّه وللرسول إذا دعاكم لما يحييكم» يقول: ولاية على بن أبيطالب عليه السلام فإنّ اتّباعكم إيّاه وولايته أجمع وأبقى للعدل فيكم»

أقول: وهذه الأحاديث تدلّ على أنّ ولاية أمير المؤمنين عليه السلام هي ممّا يحيى الانسان، وانّ الآية الكريمة نزلت فيها، ولا تدلّ على أنّ المراد بها

ليس إلّا هذه وعلى هذا فكلّ مايدعواللّه إليه والرسول . فهو لاريب أنّه يحيي الإنسان والمجتمع الإنساني ، ولكن ولاية امير المؤمنين عليه السلام التّي نزلت فيها هذه الآية الشريفة هى من أهمّ مايحيي الانسان والجامعة الانسانية ، و ذلك لأنّ بالإمام العدل المعصوم المنصوب من اللّه الحكيم يقام الفرايض والسنن وبه يجتنب عن كبائر المعاصى ، وهو الّذي يجاهد العدوّ ، ويقسّم الغنائم ويهدى الناس إلى ما فيه صلاحهم وبقائهم ويأمرهم به ويعرفهم ما فيه مضارّهم وينهاهم عنه . فيكون الأمر والنهى أحد أسباب بقاء الخلق ، ولو لاهما لفسد التدبير وكان ذلك سبباً لهلاك العباد فكما يكون حياة الإنسان بالطعام والشراب وبالملابس والأكنان ، وبالمناكح كذلك يكون بالأمر والنهى إذ كان سبحانه وتعالى لم يخلق الخلق بحيث يستغنون عن جميع ذلك فلولا الأمر والنهى ممّن يصلح لهما لم يتمّ لهم أمر الحياة والبقاء ولذلك نرى أنّ أوّل المخلوقين وهو آدم لم يتمّ له البقاء والحياة إلّا بالأمر، والنهى ، فأمره اللّه ونهاه -عزّوجلّ- وقال « ياآدم اسكن أنت وزوجك الجنّة وكلا منها رغداً حيث شئتما ولا تقربا هذه الشجرة » فأمرهما بما فيه نفعهما وبقائهما ونهاهما عمّا فيه مضرّتهما ثمّ جرى الأمر في ذرّيتهما إلى يوم القيامة ولهذا اضطرّ الخلق إلى أنّه لابدّ لهم من إمام منصوص من اللّه -عزّوجلّ- يأتي بالمعجزات ثم يأمرهم وينهاهم .

فإن قلت : أليس الّذي له حقّ الأمر والنهى هو اللّه -جلّ جلاله- و أنّه تعالى شأنه أمر ونهى في كتابه الكريم ما فيه كفاء لتأدية حقّه وصلاح أمر عباده ؟

فهل بقي شيء فيه صلاح أمر الناس لم يأمر به اللّه سبحانه أو بشيء فيه فساد أمرهم وفنائهم لم ينه اللّه عنه حتّى يكون الرسول وأوصيائه هم الذين

يأمرون به وينهون عنه .

قلت : إنّه ـ عزّوجلّ ـ أمرنا في كتابه العزيز بما فيه حياتنا وبقائنا و نهانا عمّا فيه فنائنا وهلاكنا، وكان فيما امنَّ به علينا أن ولّى علينا أولياء معصومين يأمروننا وينهوننا بما فيه حياتنا وعمّا فيه فنائنا، ولم يكن له وليّ من الذلّ، فقال ـ عزّ شأنه ـ «إنّما وليكم اللّه ورسوله والّذين آمنوا الّذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم راكعون ومن يتولّ اللّه ورسوله والّذين آمنوا فإنّ حزب اللّه هم الغالبون»(١)

ولا ريب أنّ المراد بـ «والّذين آمنوا» هم أمير المؤمنين عليه السلام والأئمة الهداة المعصومين عليهم السلام كما ثبت في محلّه .

تبصرة : اعلم أنّ الولاية لها مراتب أكملها ما كان للّه ـ عزّوجلّ ـ على ما سواه فإنّ له سبحانه الولاية الذاتية المطلقة الكلية على جميع خلقه ولاية الخلق والتكوين وولاية الحكم والتشريع وولاية الأمر والنهي فمن ولايته التكوينية أنّه يحيي ويميت ويعطي ويأخذ ويعزّ ويذلّ ويفعل بعباده ما يشاء إنّه على كلّ شيء قدير .

ومن ولايته التشريعيّة أنّه بعث في الأميين رسولاً منهم يتلوا عليهم آياته ويزكّيهم ويعلّمهم الكتاب والحكمة وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين »

ومن ولايته الكلّية المطلقة أنّه ولّى خلقه بعضهم على بعض فولّى رسله على أممهم وولّى رسوله صلى الله عليه وآله وخلفائه من بعده على امته وكان من شئون ولايتهم ولاية الأمر والنهي ، وليس المراد بها ولاية تحليل الحرام وتحريم الحلال بل المراد بها ولاية الأمر والنهي فيما يكون من وظيفة الوالي على الرعية دون أفراد الرعيّة كالأمر بالجهاد مع الكفّار ونصب الأمراء والقضات والعمال وتوزيع

(١) المائدة ، ٥٦

الغنائم وبيت المال بين مستحقّيها وعقد الصلح والجزية مع الكفار وأهل الكتاب وبعض مراتب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الّذي ليس مثله من وظيفة الأفراد وتوجيه المسلمين إلى مافيه عزّ الدنيا و سعادة الآخرة .

ففي أمثال هذه الموارد قد جعل اللّه للرسول والأئمة المعصومين الّذين قاموا مقامه حقّ الأمر والنهى كما فرض على المسلمين اطاعتهم فيما أُمروا به وفيما نهوا عنه فقال عزّ شأنه «ياأيها الّذين آمنوا اطيعوا اللّه و اطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم »

وقد روى الشيخ الصدوق- رحمه اللّه- في الاكمال بسنده عن جابر بن عبد اللّه الأنصارى قال : لمّانزلت هذه الآية قلت : يا رسول اللّه عرفنا اللّه ورسوله فمن أُولى الأمر الّذين قرن اللّه طاعتهم بطاعتك فقال : هم خلفائي يا جابر وائمّة المسلمين من بعدي أوّلهم علىّ بن أبيطالب ثمّ الحسن ثمّ الحسين ثمّ علىّ بن الحسين ثمّ محّمد بن على- صلوات اللّه عليهم- المعروف في التورية بالباقر ، وستدركه ياجابر فإذا لقيته فاقرئه منّى السلام . ثمّ الصادق جعفر بن محّمد ثمّ موسى بن جعفر ثمّ علىّ بن موسى ثمّ محّمد بن علىّ ثمّ علىّ بن محّمد ثمّ الحسن بن علىّ ثمّ سميىّ وكنيىّ حجّة اللّه في أرضه وبقيته في عباده ابن الحسن بن على- صلوات اللّه عليهم- ذاك الّذي يفتح اللّه على يديه مشارق الأرض ومغاربها ذاك الّذي يغيب عن شيعته وأوليائه غيبة لا يثبت فيها على القول بإمامته إلّا من امتحن اللّه قلبه للإيمان .

قال جابر : فقلت له : يا رسول اللّه فهل لشيعته الانتفاع به في غيبته فقال : أى والّذي بعثني بالنبّوة إنهم يستضيئون بنوره وينتفعون بولايته في غيبته كانتفاع الناس بالشمس وان تجللها سحاب يا جابر هذا من

مكنون سرّ الله ومخزون علم الله فاكتمه إلّا عن أهله ٠

أقول: وقد بيّنا كيفيّة انتفاع شيعته به في غيبته في خاتمه كتابنا تاريخ الباب والبهاء فإن شئت العلم بذلك فراجع إلى هناك ٠

ويعجبني هنا ما ذكره الفخر الرازي في تفسير الكبير عند تفسير الآية المذكورة فإنّه قال :المسئلة الثالثة : اعلم أنّ قوله « وأولى الأمر منكم » يدلّ عندنا على أنّ إجماع الأمّة حجّة ، والدليل على ذلك أنّ الله تعالى أمر بطاعة أولى الأمر على سبيل الجزم في هذه الآية و من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم والقطع لا بدّ و أن يكون معصوماً عن الخطاء إذ لو لم يكن معصوماً كان بتقدير اقدامه على الخطاء يكون قد أمر الله بمتابعته فيكون ذلك أمراً بفعل ذلك الخطاء، والخطاء لكونه خطاءً منهى عنه فهذا يفضى إلى اجتماع الأمر والنهى في الفعل الواحد بالاعتبار الواحد وأنّه محال فثبت أنّ الله تعالى أمر بطاعة أولى الأمر على سبيل الجزم وثبت أنّ كلّ من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم وجب أن يكون معصوماً عن الخطاء فثبت قطعاً أنّ أولى الأمر المذكور في هذه الآية لا بدّ و أن يكون معصوماً، ثمّ نقول : ذلك المعصوم إمّا مجموع الأمّة أو بعض الأمّة لا جائز أن يكون بعض الأمّة لأنّا بيّنا أنّ الله تعالى أوجب طاعة أولى الأمر في هذه الآية قطعاً وايجاب طاعتهم قطعاً مشروط بكوننا عارفين بهم وقادرين على الوصول إليهم والاستفادة منهم ونحن نعلم بالضرورة أنّا في زماننا هذا عاجزون عن معرفة الإمام المعصوم عاجزون عن الوصول إليهم عاجزون عن استفادة الدين والعلم عنهم وإذ كان الأمر كذلك علمنا أنّ المعصوم الّذي أمر الله المؤمنين بطاعته ليس بعضاً من أبعاض الأمّة ولا طائفة من طوائفهم ولمّا بطل هذا وجب أن يكون ذلك المعصوم الّذي هو المراد بقوله « أولى الأمر» أهل الحلّ والعقد من الأمّة وذلك يوجب

القطع بأنّ إجماع الأُمة حجّة »

أقول: انظر إلى هذا المحقّق الرازي كيف انتهى إلى الباب الواسع من الشيعة وكان الباب مفتوحاً بكلا مصراعيه ثمّ لم يدخل وانحرف عنه بحجّة انا في زماننا هذا عاجزون عن معرفة الامام المعصوم عاجزون عن الوصول إليهم عاجزون عن استفادة الدين والعلم منهم » وهنا نسائل المنحرف المزبور فهل كان السلف الماضي منكم عاجزون عمّا ذكرتم .

أليس الامام المعصوم أبو الائمّة المعصومين عليهم السلام كان حاضراً فيهم بعد رسول اللّه صلى الله عليه وآله يدعوهم إلى العلم الصحيح والإمامة الالهية أما كان هذا الباب مفتوحاً إلى غيبة الامام الثاني عشر عليه السلام فكيف انحرف السلف الماضي منهم عن هؤلاء الأئمّة المعصومين المنصوبين واقبلوا إلى الظالمين لهم .

ثمّ إنّ الأئمّة المعصومين عليهم السلام وإن كانوا فقدوا بأعيانهم بعد غيبة الامام الثاني عشر ولكن علومهم ومعارفهم باقية عندنا إلى يوم القيام فكان من الواجب أن يأخذ المسلمون جميعاً بعلومهم ومعارفهم حتّى يزول الاختلاف من بيننا ونصير جميعاً يداً واحدة على أعداء الإسلام والمسلمين فهذا هو الطريق الوحيد إلى عزّ الاسلام والمسلمين، واعاذنا الله من الزلة والضلال .

قوله عليه السلام وأنّ الله سبحانه خلق الخلق على ضربين : ناطق عاقل فاعل مختار ، وضرب مستبهم ، فكلّف النّاطق العاقل المختار ، وقال سبحانه : «خلق الانسان علّمه البيان»(١) وقال سبحانه «اقرء باسم ربّك الّذي خلق * خلق الانسان من علق * اقرء وربك الأكرم * الّذي علّم بالقلم * علّم الانسان ما لم يعلم»(٢) ثمّ كلّف ووضع التكليف عن المستبهم لعدم العقل والتمييز.

أقول : لا ريب في أنّ من شرائط صحّة التكليف هو العقل ، والاختيار وهما من الشرائط العامّة للتكليف فلا يتعلّق التكليف والأمر والنهي إلى الفاقد لهما كما لا يخفى ، وعلى هذا الأساس خصّ الله تبارك وتعالى الانسان بشرف التكليف دون سائر الحيوانات والبهائم ، وذلك لأنّ الله خلق الانسان علّمه البيان ، وجعل في خلقته العقل والتمييز والاستعداد لقبول العلم والمعرفة فهو في بدو ولادته ، وإن لم يكن يعقل ويعلم شيئاً ولكن فيه استعداد التعلّم والتعقل فهو يتدرّج في طي مراحل العلم والعقل إلى أن يصير بحيث يحتمل الأمر والنهي فيؤمر بما فيه بقائه وحياته ، وينهى عمّا فيه فنائه وهلاكه ، وهو في شدّة الاحتياج إلى أمر الله تبارك وتعالى ونهيه ، وإلى أمر أولى الأمر من عباده الّذين ولّيهم الله الأمر والنهي على خلقه.

---

(١) الرحمن : ٢ - ٣.

(٢) العلق : ١ - ٥.

قوله عليه السلام وأمّا وضع الأسماء ، فإنّه تبارك وتعالى اختار لنفسه الأسماء الحسنى فسمّى نفسه « الملك القدّوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبّار المتكبّر »(١) وغير ذلك ، وكلّ اسم يسمّى به فلعلّة مّا ، ولمّا تسمّى بالملك أراد تصحيح معنى الاسم لمقتضى الحكمة فخلق الخلق وأمرهم ونهاهم ليتحقّق حقيقة الاسم ومعنى الملك ،والملك له وجوه أربعة : القدرة والهيبة والسطوة والأمر والنهي. فأمّا القدرة فقوله تعالى : « إنّما أمرنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون »(٢) فهذه القدرة التامّة الّتي لا يحتاج صاحبها إلى مباشرة الأشياء ، بل يخترعها كما يشاء سبحانه ولا يحتاج إلى التروّي في خلق الشيء بل إذا أراده صار على ما يريده من تمام الحكمة ، واستقام التدبير له بكلمة واحدة ، وقدرة قاهرة بان بها من خلقه .

ثمّ جعل الأمر والنهي تمام دعائم الملك ونهايته وذلك أنّ الأمر والنهي يقتضيان الثواب والعقاب والهيبة ، والرجاء والخوف ، وبهما بقاء الخلق ، وبهما يصحّ لهم المدح والذمّ ، ويعرف المطيع من العاصي ، ولو لم يكن الأمر والنهي لم يكن للملك بهاء ولا نظام ، ولبطل الثواب والعقاب وكذلك جميع التأويل فيما اختاره سبحانه لنفسه من الأسماء

أقول : وفي هذا المقام أقام مولانا أمير المؤمنين -عليه الصلوة والسلام دليلاً عرفانياً على وجود الآمرين والناهين عن الله سبحانه وتعالى حاصله أنّ الله سبحانه لما اختار لنفسه الأسماء الحسنى وسمّى نفسه بالملك القدّوس والسلام المؤمن المهيمن العزيز الجبّار المتكبّر وغيرها وجب أن يكون لكلّ اسم مظاهر في عالم الخلق تصحيحاً لمعنى ذلك الاسم ولما أراد تصحيح معنى اسمه المبارك « الملك » خلق خلقاً يصلح للأمر والنهي ويحتاج إليهما

(١) الحشر : ٢٣ . (٢) النحل : ٤٠ .

فأمرهم ونهاهم وولى عليهم من يأمرهم وينهاهم ليتحقق حقيقة ذلك الاسم المبارك.

ثمّ بيّن عليه الصلوة والسلام أنّ للملك أربع دعائم: أوّلها القدرة وهي حاصلة لله تعالى، ويكون هو كما قال -عزّ شأنه- «انما امرنا لشيء اذا اردناه أن نقول له كن فيكون» وهذه القدرة التامة لا يحتاج صاحبها إلى مباشرة الأشيا ولا إلى التروى بل يخترع الأشياء كما يشاء، وإذا أراد شيئا وقع على ما يريده من تمام الحكمة واستقام التدبير له بكلمة واحدة وقدرة قاهرة بان بها من خلقه.

وآخرها الأمر والنهى، وهما من تمام دعائم الملك ونهايته وذلك لأنّ الأمر والنهى يقتضيان الثواب والعقاب والهيبة والرجاء والخوف وبهما بقاء الخلق ولولاهما لم يكن للملك بهاء ولا نظام ولبطل الثواب والعقاب وكذلك التأويل في جميع ما اختاره لنفسه من الأسماء.

قوله عليه السلام وقد اعترض على ذلك بأن قيل : قد رأينا أصنافاً من الحيوان لا يحصى عددها يبقى ويعيش بغير أمر ولا نهى ، ولا ثواب لها ولا عقاب عليها وإذا جاز أن يستقيم بقاء الحيوان المستبهم ، ولا آمر له ولا ناهى ، بطل قولكم : إنّه لا بدّ للناطقين من آمروناه ، وإلّا لم يبقوا .

والردّ عليهم هو أنّ الله تعالى لمّا خلق الحيوان على ضربين : مستبهم وناطق أطلق للنوع المستبهم أمرين ، جعل قوامه وبقاءه بهما ، وهو إدراك الغذاء ونيله وعرفانهم بالنافع والضارّ بالشمّ والتنسيم ، وإنّما أنبت عليهم من الوبر والصوف والشعر والريش ليكنّهم من البرد والحرّ ، ومنعهم أمرين النطق والفهم ، وسخّرهم للحيوان الناطق العاقل وغير العاقل أن يتصرّفوا فيهم ، وعليهم ، كما يختارون ، ويأمرون فيهم وينهون .

ولم يجعل في الناطقين معرفة الضارّ من الغذاء ، والنافع بالشم و التنسيم حتّى أنّ أفهم الناس وأعقلهم لو جمعت الناس له ضروب الحشايش من النافع والضارّ والغذاء والسمّ لم يميّز ذلك بعقله وفكره ، بل من جهة موقف فقد احتاج العاقل الفطن البصير إلى مؤدّب موقف يوقفه على منافعه ، و يعلمه ما يضرّه ، ولما كانت بنية الناس وما خلقهم الله بهذه الصفة لا بدّ أن يكون عندهم علم كثير من الأغذية الّتي تقوم بها أبدانهم ، لأنّها سبب حياتهم ، وكان البهائم في ذلك أهدى منهم ، ثبت ما أوردناه من الأمر و النهى اللذين يتبعهما الثواب والعقاب .

قال المعترض : وقد وجدنا بعض البهائم يأكل ما يكون هلاكه فيه من السمام القاتلة ، فلو كان هذا كما ذكرتم من أنّها تعرف الضارّ من النافع بالشمّ والتنسّم لما أصابهم ذلك .

قيل : هذا الّذي ذكرتم لا يكون على العموم ، وإنّما يكون في الواحد

بعد الواحد لعلّة مّا لأنّه ربما اضطرّه الجوع الشديد إلى أكل ما يكون فيه هلاكه ، أو لاختلاط جميع أنواع الحشايش بعضها ببعض كما أنّا قد نجد الرجل العاقل قد يقف على مايضرّه من الأطعمة ، ثمّ يأكله إمّا لجوع غالب أو لعلّة يحدث أو سكريزيل عقله ، أو آفة من الآفات ، فيأكل ما يعلم أنّه يسقمه ويضرّه ، وربّما كان تلف نفسه فيه ، وإذا كان هذا موجوداً في الانسان الفطن العاقل ، فأحرى أن يجوّز مثله في البهائم .

ووجه آخر وهو أنّ الله سبحانه إذا أراد قضاء أجله خلّى بينه وبين الحال التي بمثلها يتمّ عليه ذلك ، ومثل هذا يعرض دون العادة العامّة ولأنّا قد نرى الفراخ من الدجاج وما يجرى مجراها من أجناس الطير يخرج من البيضة فتلقى له السموم من الحبوب القاتلة مثل حبّ البنج والسناء، فيحتدّ عنه وإذا ألقى عليه غذاؤها بادرت إليه فأكلته ولم يتوقّف عنه ، فبطل الاعتراض

أقول : لقد بيّن عليه الصلوة والسلام اعتراضى المعترض المفروض وأجاب عنهما على أحسن بيان وعلى وجه يستغنى عنه البيان وحينئذٍ فإنّ بيانه منّا من توضيح الواضح كما لا يخفى على من أمعن النظر فيما بيّنه وعلى هذا فالامساك عن البيان هنا أولى .

قوله عليه السلام ولمّا ثبت لنا أنّ قوام الأمّة بالأمر والنهى الوارد عن اللّه ـ عزّ وجلّ ـ صحّ لنا أنّه لا بدّ للناس من رسول من عند اللّه ، فيه صفات يتميّز بها من جميع الخلق منها العصمة من سائر الذنوب وإظهار المعجزات، وبيان الدلالات لنفي الشبهات طاهر مطهّر متّصل بملكوت اللّه سبحانه غير منفصل لأنّه لا يؤدّى عن اللّه ـ عزّ وجلّ ـ إلى خلقه إلّا من كانت هذه صفته فصح موضع المأمومين الّذين لا عصمة لهم إلّا إمام عادل معصوم ، يقيم حدود اللّه تعالى وأوامره فيهم ، ويجاهد بهم ، ويقسّم غنائمهم ، ولا يستقيم أن يقيم الحدود من في جنبه حدّ اللّه تعالى لأنّ الخبيث لا يطهر بالخبيث، وإنّما يطهر الخبيث بالطاهر ، الّذي يدلّ على ما يقرّب من اللّه تعالى وإنّما يحيون به الحياة الدنيا في حال معايشهم ، ممّا يكون عاقبته إلى حياة الأبد في الدار الآخرة ولا بدّ ممّن هذه صفته في عصر بعد عصر ، وأوان بعد أوان وأمّة بعد أمّة ، جارياً ذلك في الخلق ما داموا ، ودام فرض التكليف عليهم لا يستقيم لهم الأمر ، ولا يدوم لهم الحياة إلّا بذلك .

ولو كان الإمام بصفة المأمومين ، لاحتاج إلى ما احتاجوا إليه فيكون حينئذٍ إماماً ، وليس في عدل اللّه تعالى وحكمه أن يحتجّ على خلقه بمن هذه صفته ، وإنّما امام الامام ، الوحى الآمر له والناهي ، فكلّ هذه الصفات المتفرّقة في الأنبياء فانّ اللّه سبحانه جمعها في نبيّنا ووجب لذلك بعد مضيّه صلى الله عليه وآله وسلم أن يكون في وصيّه ثمّ الأوصياء .

اللهمّ إلّا أن يدّعى مدّع أنّ الامامة مستغنية عمّن هذه صفته ، فيكونون بهذه الدعوى مبطلين ، بما تقدّم من الأدلّة وثبت أنّه لا بدّ من إمام عارف بجميع ما جاء محمّد النبىّ صلى الله عليه وآله من كتاب اللّه تعالى بإقامة المقدّم ذكرها يجيب عنها وعن جميع المشكلات، وينفى عن الأمّة مواقع الشبهات لا يزل في

حكمه عارف بدقيق الأشياء وجليلها »

أقول: لمّا بيّن عليه الصلوة والسلام أنّ بقاء الأمّة وقوامهم إنّما هو بالأمر والنهي الوارد عن اللّه ـ عزّوجلّ ـ أفاد أنّ مؤديهما عن اللّه لابدّ وأن يكون رسولاً فيه صفات يمتاز بها عن جميع الخلايق منها العصمة من الذنوب، ومنها إظهار المعجزات، ومنها كونه طاهراً مطهّراً متّصلاً بملكوت اللّه لأنّه لا يؤدّى عن اللّه إلّا من كان هذه صفاته، ولا يصحّ أن يكون من الّذين لا عصمة لهم.

ثمّ أفاد ـ عليه الصلوة والسلام ـ أنّ المأمومين الّذين لا عصمة لهم لا يصح بقائهم إلّا بإمام عادل معصوم يقيم حدود اللّه وأوامره فيهم، ويجاهد بهم ويقسّم غنائمهم، ولا يستقيم أن يقيم الحدود من يجب أن يقام عليه حدّ اللّه تعالى لأنّ الخبيث لا يطهّر الخبيث، وإنّما يطهر الخبيث بالطاهر الّذي يدلّ على ما يقرّب من اللّه تعالى.

ثمّ بيّن ـ عليه الصلوة والسلام ـ أنّ الّذين ليس لهم إنّما يحيون بالإمام العادل الّذي له عصمة في الحيوة الدنيا في معايشهم الّتي يكون عاقبته الحيوة الأبديّة في الدار الآخرة.

ولا بدّ أن يكون من هذه صفته موجوداً في كلّ زمان بعد زمان وعصر بعد عصر وفى كلّ أمّة بعد أمّة وأن يكون هذا الأمر جارياً فى الخلق ماداموا ودام فرض التكليف عليهم ولا يستقيم لهم الحيوة المنتهية إلى الحياة الأبديّة الأخروية إلّا بذلك.

ثمّ أفاد ـ صلوات اللّه عليه ـ: أنّ الامام لو كان بصفة المأمومين لاحتاج الى ما احتاجوا إليه إذاً فلا بدّ له من إمام أيضاً وليس في عدل اللّه وحكمته أن يحتجّ على خلقه بمن هو في صفتهم وأفاد أيضاً أنّ كلّ هذه الصفات

المتفرّقة في جميع الأنبياء فإنّ اللّه تبارك وتعالى جمعه في نبيّنا ، وقد وجب لذلك أن يكون هذه كلّها في وصيّه بعد مضيّه صلّى الله عليه وآله وسلّم ثمّ في الأوصيا بعده واحداً بعد واحد.

وقال عليه السلام أيضاً اللّهمّ إلّا أن يدّعي مدّعٍ أنّ الإمامة مستغنية عمّن هذه صفته فيكون بهذه الدعوى من المبطلين بما تقدّم من الأدلّة وثبت أنّه لا بدّ من إمام عارف بجميع ما جاء محمّد من كتاب اللّه يقيم جميع ما تقدّم ذكرها ويجيب عن جميع المشكلات وينفي عن الأمّة مواقع الشبهات لا يزلّ في حكمه عارف بدقيق الأشياء وجليلها .

قوله عليه السلام يكون فيه ثمان خصال يتميّز بها عن المأمومين أربع منها في نعت نفسه ونسبه ، وأربع في صفات ذاته وحالاته :

فأمّا الّتي في نعت نفسه ونسبه فإنه ينبغي ان يكون معروف البيت ، معروف النسب منصوصاً عليه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأمر من الله سبحانه ، بمثله يبطل دعوى من يدعي منزلته بغير نصّ من الله سبحانه و رسوله ، حتّى إذا قدم الطالب من البلد القريب والبعيد أشارت إليه الأمّة بالكمال والبيان .

وأمّا اللواتي في صفات ذاته فإنّه يجب أن يكون أزهد الناس ، وأعلم الناس ، وأشجع الناس ، وأكرم الناس ، وما يتبع ذلك ، لعلل تقتضيه .

لأنّه إذا لم يكن زاهداً في الدنيا وزخرفها ، دخل في المحظورات من المعاصي فاضطرّه ذلك إلى أن يكتم على نفسه فيخون الله تعالى في عباده فيحتاج إلى من يطهره بإقامة الحدّ عليه ، فهو حينئذٍ إمام مأموم ، وأما إذا لم يكن عالماً بجميع ما فرضه الله تعالى في كتابه وغيره ، قلب الفرائض فأحلّ ما حرّم الله ، فضلّ وأضلّ ، وإذا لم يكن أشجع الناس سقط فرض إمامته لأنّه في الحرب فئة للمسلمين فلو فرّ لدخل فيمن قال الله تعالى : « ومن يولّهم يومئذٍ دبره إلّا متحرّفاً لقتال أو متحيّزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله »[1] وإذا لم يكن أكرم الناس نفساً دعاه البخل والشحّ إلى أن يمدّ يده فيأخذ فيئ المسلمين ، لأنّه خازنهم وأمينهم على جميع أموالهم من الغنائم والخراج والجزية والفيء .

فلهذه العلل يتميز من سائر الأمّة ، ولم يكن الله ليأمر بطاعة من لا يعرف أوامره ونواهيه ، ولا أن يولّى عليهم الجاهل الّذي لا علم له ، ولا ليجعل الناقص حجّة على الفاضل ولو كان ذلك لجاز لأهل العلل والاسقام أن يأخذوا

(١) الانفال : ١٦ :

الأدوية ممّن ليس بعارف منافع الأجساد ، ومضارّها ، فتتلف أنفسهم ،ولو أنّ رجلاً أراد أن يشتري ما يصلح به من متاع وغيره ، لكان من حزم الرأي أن يستعين بالتاجر البصير بالتجارة ، فيكون ذلك أحوط عليه ·

وإذا كان جميع ذلك لا يصلح في هذه الأشياء الدنياوية فأحرى أن يقصد الامام العادل في الأسباب كلّها الّتي يتوصّل بها إلى أمور الآخرة فتميّز بين الامام العادل والجاهل ·

أقول : وهنا بيّن وليّ الله- عليه الصلوة والسلام- أنّ الإمام يكون فيه ثمان خصال يمتاز به عن المأمومين وهذه الخصال أربعة منها في نعت نفسه ونسبه وأربعة منها في نعت صفاته وحالاته ·

فأمّا الّتي في نعت نفسه فإنّه ينبغي أن يكون معروف البيت معروف النسب لأنّ بيت الإمامة والولاية في الاسلام هو بيت النبوّة ونسبة الإمام ثابتة بالنصّ الصحيح من صاحب النبوّة كما عرفت فيما تقدّم من حديث جابر · فإذا ادّعى مدّع للإمامة من غير بيت النبوّة ومن غير النسبة الثابتة بالنصّ كانت دعواه مردودة

ويجب أن يكون منصوصاً عليه من رسول الله ﷺ وبأمر من الله سبحانه فإذا لم يكن المدّعى لها ، ومن قام بأمرها منصوصاً عليه من رسول الله و بأمر من الله كان مبطلاً في دعواه وغاصباً للخلافة والإمامة ·

وأمّا اللواتي يجب أن يكون الإمام عليها في نعت صفاته فيجب أن يكون أزهد الناس وأعلم الناس وأشجع الناس، وأكرم الناس وما يتبع ذلك وذلك لعلل تقتضيها وقد ذكرها عليه السلام وبيّنها على وجه لا يكون فيه من إبهام ومع الوصف فهو مستغن عن البيان والتبيان .

قوله عليه السلام وروى عمربن الخطاب أنّه اختصم إليه رجلان فحكم لأحد هما على الآخر فقال المحكوم له : باللّه لقد حكمت بالحقّ ، فعلاه عمر بدرّته وقال له ثكلتك أمّك واللّه ما يدرى عمر أصاب أم أخطأ ، وإنّما رأى رأيته · هذا مع ماتقدّم من قول أبى بكر : ولّيتكم ولست بخيركم ، وأنّ لى شيطانا يعتريني فإذا ملت فقوموني فإذا غضبت فاجتنبوني لا امثل في أشعاركم وابشاركم · ، فاحتجّ التابعون لهما لأنفسهم بأن قالوا : لنا اسوة بالسلف الماضي ، لما عجزوا من تأدية حقائق الأحكام ، فلهذه العلّة وقعت الاختلاف ، و زال الايتلاف ، لمخالفتهم اللّه تعالى ·

قال اللّه سبحانه : « ياأيّها الذين آمنوا اتّقوا اللّه وكونوا مع الصادقين »[1] ثمّ جعل للصادقين علامات يعرفون بها ، فقال تعالى : « التائبون العابدون »[2] إلى آخر ووصفهم أيضاً فقال سبحانه : « إنّ اللّه اشترى من المؤمنين أنفسهم واموالهم بأنّ لهم الجنّة يقاتلون في سبيل اللّه فيقتلون ويقتلون »[3] إلى آخر الآية في مواضع كثيرة من الكتاب العزيز ، ولا يصحّ أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويحافظ على حدود اللّه سبحانه إلّا العارف بالأمر والنهى ، دون الجاهل بهما ·

أقول : بعد ما بيّن الإمام عليه الصلوة والسلام ما بها يمتاز الامام عن المأمومين أفاد هنا أنّ الأوّل والثاني ما كانا عالمين بالأحكام فلا جرم أنّهما ماكانا صالحين لأمر الخلافة ، وقد اعترفا بجهلهما فيما نقل عنهما الإمام عليه السلام في هذا المقام ثمّ بيّن عليه الصلوة والسلام أنّ التابعين لهما أيضا جهلوا بأحكام اللّه وعجزوا عن تأدية حقايق الأحكام ولكنّهم احتجّوا لأنفسهم بأن قالوا لنا اسوة بالسلف الماضى كما قال المشركون إنّا وجدنا آبائنا على امّة وإنّا على آثارهم

(١) براءة : ١١٩ (٢) براءة : ١١١ · (٣) براءة : ١١٠ ·

مقتدون» (١)

وقد أمرهم الله بكونهم مع الصادقين في قوله ـ عزّوجلّ ـ «وكونوا مع الصادقين» ثمّ عرّف الصادقين بأنّهم التائبون العابدون إلى آخر الآية ووصفهم أيضاً في قوله: «إنّ الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأنّ لهم الجنّة يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون» (١) إلى آخر الآية في مواضع كثيرة من الكتاب العزيز، ولا يصحّ أن يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويحافظ على حدود الله سبحانه إلّا العارف بالأمر والنهي دون الجاهل بهما.

وقد خالف التابعون لهما ما أمر الله به من كونهم مع الصادقين فوقع الاختلاف بين الأمّة وزال الايتلاف لمخالفتهم حكم الله تعالى، ولو لم يخالفوا حكم الله عزوجل وصاروا كلّهم مع الصادقين لم يقع الاختلاف في المسلمين ولم يحدث المذاهب الأربعة وكان الناس كلّهم على مذهب أهل البيت عليهم السلام وفي زماننا هذا لو كنا جميعاً مع الصادقين بأخذ الأحكام الالهيه من أخبارهم وأحاديثهم الصحيحة لارتفع الخلاف من بيننا وصرنا يداً واحدة على من سوانا

---

(١) الزخرف: ٢٣.

قوله عليه السلام فأمّا ماجاء في القرآن من ذكر معايش الخلق، وأسبابها فقد أعلمنا سبحانه ذلك من خمسة أوجه : وجه الإشارة ، ووجه العمارة ، ووجه الإجارة ووجه التجارة ووجه الصدقات.

وأمّا وجه الإشارة فقوله تعالى « واعلموا انّما غنمتم من شيء فإنّ للّه خمسه وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين »[1] الآية فجعل اللّه لهم خمس الغنائم ، والخمس يخرج من أربعة وجوه من الغنائم التى يصيبها المسلمون من المشركين ، ومن المعادن ، ومن الكنوز ، ومن الغوص ثمّ جزء هذه الخمس على ستّة أجزاء فيأخذ الإمام عنها سهم اللّه تعالى وسهم الرسول وسهم ذى القربى عليهم السلام ثمّ يقسّم الثلاثة سهام الباقية بين يتامى آل محمد ومساكينهم وأبناء سبيلهم.

ثمّ إنّ للقائم بأمور المسلمين بعد ذلك الأنفال الّتي كانت لرسول اللّه صلى الله عليه وآله وسلم قال اللّه تعالى : « يسئلونك الأنفال قل الانفال للّه وللرسول » فحرفوها وقالوا : « يسألونك عن الأنفال »[2] وإنّما سألوه الأنفال كلّها ليأخذوها لأنفسهم فأجابهم اللّه تعالى بماتقدّم ذكره ، والدليل على ذلك قوله تعالى : « فاتقوا اللّه واصلحوا ذات بينكم واطيعوا اللّه ورسوله إن كنتم مؤمنين » أي الزموا طاعة اللّه أن لا تطلبوا ما لاتستحقونه ، فما كان للّه تعالى ولرسوله فهو للامام

وله نصيب آخر من الفيء والفيء يقسّم قسمين ، فمنه ما هو خاص للإمام وهو قول اللّه عزّ وجلّ في سورة الحشر « وما أفاء اللّه على رسوله من أهل القرى فللّه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل »[3] وهى البلاد الّتي لا يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب.

والضرب الآخر ما رجع إليهم ممّا غصبوا عليه في الأصل قال اللّه تعالى

(١) الانفال : ٤١ . (٢) الانفال : ١ . (٣) الحشر : ٧ .

إنّي جاعل في الأرض خليفة»(١) فكانت الدنيا بأسرها لآدم عليه السلام إذ كان خليفة الله في أرضه، ثمّ هي للمصطفين الّذين اصطفاهم وعصمهم فكانوا هم الخلفاء في الأرض فلمّا غصبهم الظلمة على الحقّ الّذي جعله الله ورسوله لهم، وحصل ذلك في أيدي الكفّار صار في أيديهم على سبيل الغصب حتّى بعث الله تعالى رسوله محمّداً صلى الله عليه وآله فرجع له ولأوصيائه، فما كانوا غصبوا عليه، أخذوه منهم بالسيف، فصار ذلك ممّا أفاء الله به، أي ممّا أرجعه الله إليهم.

والدليل على أنّ الفيء هو الراجع قوله تعالى «للّذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاؤا فإنّ الله غفور رحيم»(٢) أي رجعوا من الايلاء إلى المناكحة، وقوله ـ عزّوجلّ ـ «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحديهما على الأخرى فقاتلوا الّتي تبغي حتّى تفيء إلى أمر الله»(٣) أي ترجع ويقال لوقت الصلاة: فإذا فاء الفيء: أي رجع الفيء فصلّوا

البيّنة التاسعة والعشرون:

أقول: هنا بيّن ـ عليه الصلاة والسلام ـ أنّ معايش الخلق الّتي ذكر في القرآن على خمسة أوجه: وجه الإشارة، ووجه العمارة، ووجه التجارة، ووجه الإجارة، ووجه الصدقات، ولا ريب أنّ هذه الوجوه الخمسة هي الوجوه الأصلية لمعايش الخلق، فأمّا وجه الإشارة، فهو أنّ الله سبحانه جعل الخمس في الآية المذكورة للأصناف المذكورة فيها، وجعل الانفال للقائم بأمور المسلمين وخصّ بعض الفيء بخصوص الإمام، وعمّ بعضه الآخر له ولأقاربه وإنّما جعل هذه لهم

---

(١) البقرة: ٣٠.

(٢) البقرة: ٢٢٦. (٣) الحجرات: ٩.

لأنّهم يهدون الناس ، ويرشدون العباد إلى الحقّ المبين ، ويشرون على المسلمين بحقايق أحكام شريعة خاتم الأنبياء والمرسلين صلوات اللّه عليهم أجمعين ـ فكان من الحكمة والمصلحة أن يستغنون عن الناس ولا يحتاجون إلى العمل للدنيا ويكون أوقاتهم مستغرقه فى ترويج الدين وتشييد مباني الاسلام، وحفظه عن وسائس الشياطين .

قوله عليه السلام وأمّا وجه العمارة فقوله : «هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها»(١) فأعلمنا سبحانه أنّه قد أمرهم بالعمارة ليكون ذلك سبباً لمعايشهم بما يخرج من الأرض من الحبّ والثمرات ، وما شاكل ذلك ممّا جعله اللّه تعالى معايش للخلق .

أقول : لا ريب أنّ الحرث والزرع من أفضل أوجه المعيشة ولو لا الحرث و الزرع لم يتحصّل شيء من أوجه المعيشة وقد ورد الحديث عن أبي عبد اللّه عليه السلام أنّه كان يقول : الزارعون كنوز الأنام يزرعون طيباً أخرجه اللّه ـ عزّ وجلّ ـ وهم يوم القيامة أحسن الناس مقاماً وأقربهم منزلة يدعون المباركين .

وعن على بن إبراهيم كما في الكافى بسنده عن أبي جعفر عليه السلام أنّه قال كان أبي يقول : خير الأعمال الحرث تزرعه فيأكل منه البرّ والفاجر ، وأمّا البرّ فما أكل منه من شيء استغفر لك ، وأمّا الفاجر فما أكل منه من شيء لعنه و يأكل منه البهايم والطير .

وقال أبو عبد اللّه : الكيمياء الأكبر الزراعة .

أقول : نعم الحرث و الزرع هو الكيمياء الأكبر إذا كان الحارث والزارع يتوكّل على اللّه في حرثه وزرعه فيحرث طيباً ويزرع طيباً ويؤدّى حقّه يوم حصاده فيأتيه الخير والبركة واللّه يرزق من يشاء بغير حساب ،

ويعجبني هنا نقل ما نقله الشيخ الكليني ـ ره ـ في الكافي بسنده عن السدير قال : سمعت أبا عبد اللّه عليه السلام يقول : إنَّ بني إسرائيل أتوا موسى عليه السلام فسألوه أن يسأل اللّه ـ عزّوجلّ ـ أن يمطر السماء عليهم إذا أرادوا ويحبسها إذا أرادوا ، فسأل اللّه ـ عزّوجلّ ـ ذلك لهم فقال اللّه ـ عزّوجلّ ـ ذلك لهم فأخبرهم موسى فحرثوا ولم يتركوا شيئاً إلّا زرعوه ثمّ استنزلوا المطر على إرادتهم و حبسوه

(١) هود : ٦١ .

على إرادتهم فصارت زروعهم كأنّها الجبال والآجام ثمّ حصدوا وداسوا وذرّوا فلم يجدوا شيئاً فضجوا إلى موسى عليه السلام وقالوا: إنّما سألناك أن تسأل الله أن يمطر السماء علينا إذا أردنا فأجابنا ثمّ صيّرها علينا ضرراً.

فقال: يا ربّ إنّ بني إسرائيل ضجّوا ممّا صنعت بهم فقال وممّ ذلك يا موسى؟ قال: سئلوني أن أسئلك أن تمطر السماء إذا أرادوا وتحبسها إذا أرادوا فاجبتهم ثمّ صيرتها عليهم ضرراً فقال: يا موسى أنا كنت المقدّر لبني إسرائيل فلم يرضوا بتقديري فأجبتهم إلى إرادتهم فكان كما رأيت»

قوله عليه السلام: وأمّا وجه التجارة فقوله تعالى: «يا أيّها الّذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمّى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل»[1] إلى آخر الآية فعرّفهم سبحانه كيف يشترون المتاع في السفر والحضر، وكيف يتّجرون إذ كان ذلك من أسباب المعايش.

أقول: التجارة من أعظم أوجه المعيشة بل قد يقال: إنّها أفضل من الحرث والزرع، ولكن النظر في الأخبار الواردة في الطرفين يعطي كون الحرث والزرع أفضل من التجارة وإن كانت التجارة أنفع في تحصيل المال كما ورد عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه قال: تسعة أعشار الرزق في التجارة.

ويكفي في فضيلة التجارة قول أبي عبد الله عليه السلام: التجارة تزيد في العقل وقوله أيضاً: ترك التجارة ينقص العقل.

ثمّ إنّ للتجارة آداباً كثيرة ذكرت في أحاديث الأئمة الطاهرين عليهم السلام منها ما رواه الشيخ الكليني في الكافي بسنده عن أصبغ بن نباتة قال: سمعت أمير المؤمنين يقول على المنبر: يا معشر التجار الفقه ثمّ المتجر الفقه ثمّ المتجر الفقه ثمّ المتجر والله للربا في هذه الأمّة أخفى من دبيب النملة على الصفاء شربوا أيمانكم بالصدق التاجر فاجر والفاجر في النار إلّا من أخذ الحقّ وأعطى الحقّ.

ومنها ما روى أيضاً بسنده عن السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم: من باع واشترى فليحفظ خمس خصال وإلّا فلا يشترين ولا يبيعنّ: الربا والحلف، وكتمان العيب، والحمد إذا باع، والذم إذا اشترى.

ومنها ما رواه أيضاً فيه بسنده عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: كان

---

(١) البقرة: ٢٨٢.

امير المؤمنين عليه السلام بالكوفة عندكم يغتدي كل يوم بكرة من القصر فيطوف في أسواق الكوفة سوقاً سوقاً ، ومعه الدرة على عاتقه وكان لها طرفان وكانت تسمى السبيبة فيقف على أهل كل سوق فينادي : يامعشر التجار اتقوا الله ـ عزوجل ـ فإذا سمعوا صوته عليه السلام ألقوا ما بأيديهم وارعوا إليه بقلوبهم وسمعوا بآذانهم فيقول عليه السلام : قدموا الاستخارة وتبركوا بالسهولة واقتربوا من المبتاعين وتزينوا بالحلم وتناهوا عن اليمين ، وجانبوا الكذب ، وتجافوا عن الظلم ، وانصفوا المظلومين ، ولا تقربوا الربا ، وأوفوا الكيل والميزان ، ولا تبخسوا الناس أشيائهم ، ولا تعثوا في الأرض مفسدين فيطوف عليه السلام في جميع أسواق الكوفة . ثم يرجع فيقعد للناس .

والأحاديث في هذا الباب اكثر من أن تحصى وقد ذكرها الشيخ الكليني في كتابه ـ ره ـ الكافي ثلث وعشرين حديثاً وفيها كفاية لمن اهتدى .

قوله عليه السلام وأمّا وجه الاجارة فقوله عزّوجلّ - «نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحيوة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتّخذ بعضهم بعضاً سخريّاً ورحمة ربّك خير ممّا يجمعون»(١) فأخبرنا سبحانه أنّ الإجارة أحد معايش الخلق إذ خالف بحكمته بين هممهم وإرادتهم ، وسائر حالاتهم ، وجعل ذلك قواماً لمعايش الخلق وهو الرجل يستأجر الرجل في صنعته وأعماله ، و أحكامه وتصرّفاته وأملاكه ولو كان الرجل منّا مضطر إلى أن يكون بنّاء لنفسه ، أو نجّاراً أوصانعاً في شيئ من جميع أنواع الصنايع لنفسه ويتولّى جميع مايحتاج إليه من إصلاح الثياب ممّا يحتاج إليه الملك ، فمن دونه مااستقامت أحوال العالم بذلك ، ولااتّسعوا له ولعجزوا عنه ، ولكنّه تبارك وتعالى أتقن تدبيره وأبان آثارحكمته لمخالفته بين هممهم وكلّ يطلب ماينصرف إليه همته مما يقوم به بعضهم لبعض ، وليستعين بعضهم ببعض في أبواب المعايش التي بهاصلاح أحوالهم .

أقول : الإجارة على نوعين : الأوّل منها هى الإجارة المتعلّقة بالأعيان المملوكة للموجر كالدار والعقار والأمتعة والثياب وأمثالها ، والنوع الثاني هى الإجارة المتعلّقة بنفس الموجر كاجارة الحرّ نفسه للعمل لغيره في الوقت المعيّن . والنوع الأوّل منها لا كراهة فيه وهو أحد وجوه المعيشة ولكن ليس مثل التجارة والزراعة في الفضيلة .

وأما إجارة الحرّ لنفسه فهي مكروهة فقد روى الشيخ الكليني - ره . في الكافي بسنده عن مفضّل بن عمر قال : سمعت أباعبد الله عليه السلام يقول : من آجر نفسه فقد حظر على نفسه الرزق ، وفي رواية أخرى وكيف لا يحظره وماأصاب فيه فهو لربّه الذي آجره .

---

(١) الزخرف : ٣٢ .

وروى فيه أيضاً بسنده عن عمّار الساباطي قال : قلت لأبى عبد الله عليه السلام الرجل يتّجر فإن هو آجر نفسه اعطى ما يصيب في تجارته فقال عليه السلام: لا يواجر نفسه ولكن يسترزق اللّه ـ عزّوجلّ ـ ويتّجر فإنّه إذا آجر نفسه حظر على نفسه الرزق »

وعلى أيّ حال فإنّ الإجارة إحدى معايش الناس ، وهى ضرورة اجتماعية ناشئة من اختلاف هممالخلق وإراداتهم وحالاتهم من الفقر والغنى والقوة و الضعف والضعةوالشرف ، ومن عدم استطاعة كلّ واحد منهم للقيام بجميع حوائج نفسه فلا بدّ لهم من المبادلة بينهم في الأعمال والأموال إذاً فمن الطبيعي أن يصير الفقير موجراً للغني في العمل،والغنيّ مستأجراً للفقير في ذلك كما أنّمن الطبيعي أن يكون الغنيّ موجراً للفقير في الأموال ، والفقير مستأجراً من الغنيّ فيها ، وعلى هذا الوجه استقام أمر البشر فتعالى اللّه الملك الحقّ الذّي خالف بحكمته بين همم الناس ورغباتهم وإراداتهم وساير حالاتهم ، و جعل ذلك قواماً لمعايش عباده فيوجر الضعيف نفسه للقوى في صنعته و حرفته ، ويوجر الغنى داره وضياعه ومتاعه للفقير فيجرى الأُمور على مجاريها ويستقيم أمر البشر على ما أراد اللّه سبحانه ، ولو كان أفراد البشر وطوائفهم كلّهم على صفة واحدة فكانوا كلّهم أغنياء لا يفتقر واحد منهم إلى غيره أو كانوا كلّهم فقراء لا يستغنى واحد منهم عن غيره أو كانوا كلّهم على صفة أُخرى من الصّحة والمرض ومن القوّة و الضعف لاختلّ جميع أُمورهم ولم يجد أحد من يقوم بحوائجه الّتي لا يقوم بها هو بنفسه فالحمد للّه الذى قسم بينهم معيشتهم في الحيوة الدنيا ورفع بعضهم فوق بعض سخريّاً ، ورحمة ربّك خير ممّا يجمعون

ولعلّه إلى تلك الحقيقة أشار مولانا ـ عليه الصلوة ـ فى كلمته الخالدة الّتي رواها الصدوق عليه الرحمة عن عبد العظيم الحسني ـ رحمه اللّه ـ قال : قلت

للإمام محمّد بن عليّ التقي عليه السلام: يابن رسول اللّه حدّثني بحديث عن آبائك عليهم السلام. فقال حدّثني أبي عن جدّي عن آبائي، عن أمير المؤمنين عليه الصلوة والسلام أنّه قال: لا يزال الناس بخير ما تفاوتوا فإن استوّوا هلكوا».

وعلى هذا فلو حاول إحدى حكومات اليوم أن يجمع أهل مملكته على الغنى والثروة بحيث لا يحتاج إلى غيره أوجمع كلّهم على كسب العلوم العصرية في السطح العالي واستطاع لذلك فلاريب في اختلال أُمور الملّة والمملكة إذ كلّ واحد منهم يريد أن يكون وزيراً أو أميراً وهذا كما تعلم يؤدّي إلى الاختلال وعلى هذا فلاريب أنّ الاختلاف في الهمم والرغبات والاستعداد والقابليات رحمة للعالمين كما بيّنه الإمام عليه الصلوة والسلام ـ

قوله عليه السلام: وأمّا وجه الصدقات ، فإنّما هي لأقوام ليس لهم في الإمارة نصيب ، ولا في العمارة حظّ ولا في التجارة مال ، ولا في الإجارة معرفة وقدرة ففرض الله تعالى في أموال الأغنياء ما تقوتهم ويقوم بأودهم وبيّن سبحانه ذلك في كتابه ، وكان سبب ذلك أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لما فتح عليه من بلاد العرب ما فتح وانفذت اليه الصدقات منهم فقسّمها في أصحابه ممّن فرض الله لهم ، فسخط أهل الجدة من المهاجرين والأنصار ، وأحبّوا أن يقسّمها فيهم ، فلمزوه فيما بينهم وعابوه بذلك ، فأنزل الله عزّوجلّ : «ومنهم من يلمزك في الصدقات فإن اعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا منها إذا هم يسخطون * ولو أنّهم رضوا ما آتاهم الله ورسوله ، وقالوا حسبنا الله سيؤتينا الله من فضله و رسوله انا إلى الله راغبون »

ثمّ بيّن سبحانه لمن هذه الصدقات فقال : « إنّما الصدقات للفقراء و المساكين والعاملين عليها والمؤلّفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل » إلى آخر الآية فاعلمنا سبحانه أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم لم يصنع شيئاً من الفرائض إلّا في مواضعها بأمر الله تعالى عزّوجلّ ، ومقتضى الصلاح في الكثرة والقلة .

أقول : إنّ الصدقات على قسمين : صدقة مفروضة ، وصدقة مندوبة ، والفريضة منها وهي الزكوة جعلها الله للفقراء والمساكين والعاملين عليها و المؤلّفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل كلّهم من غير بني هاشم ، ولم يجعل لهم في ذلك نصيباً ، وقد عوضهم مكان ذلك بالخمس والمندوبة ، ويبدو أنّ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم كان قبل نزول آية التقسيم يقسم هذه الصدقة بأمر الله تبارك وتعالى على الفقراء فسخط أهل الجدة من المهاجرين

(١) براءة : ٥٨ ـ ٥٩ (٢) براءة : ٦٠

والأنصار وقالوا : نحن الّذين نقوم في الحرب ونغزوا معه العدوّ ونقوّي أمره ثمّ يدفع الصدقات إلى هؤلاء الّذين لا يغنون منه شيئاً ، وكأنّهم ظنوا أنّه عليه السلام يضعها في الفقراء من عند نفسه فتغامزوه ولمزوه فأنزل الله سبحانه «ومنهم من يلمزك في الصدقات فإن اعطوا[1] ... إلى آخر الآية وآخر الآيات التي بعدها ثمّ بيّن سبحانه وتعالى لمن هذه الصدقات فقال «إنّما الصدقات للفقراء والمساكين» إلى آخر الآية المباركة ، ولمّا علموا أنّ صرفها على الفقراء كان بأمر الله رضوا به وبعد لمّا لم يجب بسط الصدقات على الاصناف الثمانية ولا على جميع أفراد صنف واحد بل يجوز على المالك والوالي صرفها على بعض الأصناف دون بعض وعلى بعض الأفراد دون بعض حسب اقتضاء المصلحة لذا ربما يلمز بعض من لا إخلاص له المتصدّين لأمر التوزيع على التبعيض في التوزيع فصاروا من أهل هذه الآية وهم كثيرون .

وقد روى الشيخ محمّد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي والحسين بن سعيد الأهوازي في كتاب زهده ، والعياشي في تفسيره عن اسحاق بن غالب عن أبي عبد الله عليه السلام أنّه عليه السلام قال له : يا إسحاق كم ترى أهل هذه الآية «إن اعطوا منها رضوا وإن لم يعطوا إذا هم يسخطون» قال عليه السلام : هم أكثر من ثلثي الناس .

وأمّا الصدقة المندوبة فهي الانفاق على فقراء الناس من أيّ فرقة كانوا إذا لم يكونوا من المعاندين والمحاربين للحقّ ، وأمّا الانفاق على غير الفقراء من سبل الخير فهو وإن كان من المستحبات المؤكدة لكنّه لا يسمّى بالصدقة إلّا بالاستعاره والمجاز .

---

(١) براءة : ٥٨

قوله عليه السلام وأمّا الإيمان والكفر والشرك وزيادته ونقصانه فالإيمان بالله تعالى هو أعلى الأعمال درجة ، وأشرفها منزلة ، وأسماها حظاً · فقيل له عليه السلام الإيمان قول وعمل أم قول بلا عمل ؟ فقال : الإيمان تصديق بالجنان واقرار باللسان ، وعمل بالأركان" وهو عمل كلّه · ومنه التام ، ومنه الكامل تمامه ومنه الناقص البيّن نقصانه ، ومنه الزائد البيّن زيادته ·

إنّ الله تعالى مافرض الايمان على جارحة من جوارح الانسان إلّا وقد وكلت بغير ماوكلت به الأُخرى ، فمنها قلبه الّذي يعقل به ، ويفقه ويفهم ، ويحلّ ويعقد ويريد ، وهو أمير البدن وإمام الجسد الّذي لا تورد الجوارح ولا تصدر إلّا عن رأيه ، وأمره ونهيه ، ومنها لسانه الّذي ينطق به ، ومنها أُذناه اللتان يسمع بهما ، ومنها عيناه اللتان يبصر بهما ، ومنها يداه اللتان يبطش بهما ، ومنها رجلاه اللتان يسعى بهما ، ومنها فرجه الّذي الباه من قبله ، ومنها رأسه الّذي فيه وجهه

وليس جارحة من جوارحه إلا وهو مخصوصة بفريضة ففرض على القلب غير مافرض على السمع ، وفرض على السمع غير ما فرض على البصر ، وفرض على البصر غيرما فرض على اليدين ، وفرض على اليدين غيرما فرض على الرجلين ، وفرض على الرجلين غيرما فرض على الفرج ، وفرض على الفرج غير مافرض على الوجه وفرض على الوجه غيرمافرض على اللسان ·

فأمّا ما فرض على القلب من الايمان ، فالاقرار والمعرفة والعقد عليه والرضا بما فرضه عليه ، والتسليم لأُمره ، والذكر والتفكّر والانقياد إلى كلّ ماجاء عن الله عزّوجلّ في كتابه مع حصول المعجز ·

فيجب عليه اعتقاده وأن يظهر مثل ما أبطن إلّا للضرورة كقوله سبحانه «إلّا من أُكره وقلبه مطمئن بالايمان»[(١)] وقوله تعالى «لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم»[(٢)] وقال سبحانه «الذين قالوا آمنا

(١) النحل : ١٠٦ . (٢) البقرة : ٢٢٥ .

بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم»[1] وقوله تعالى «ألا بذكر الله تطمئن القلوب»[2] وقوله سبحانه «ويتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ماخلقت هذا باطلا»[3] وقوله تعالى «أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها»[4] وقال عزّوجلّ «فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور»[5] ومثل هذا كثير في كتاب الله تعالى وهو رأس الايمان .

وأمّا ما فرضه الله على اللسان فقوله عزّوجلّ في معنى التفسير لما عقد به القلب وأقرّ به أوجده فقوله تعالى «قولوا آمنّا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب»[6] الآية وقوله سبحانه «قولوا للناس حسناً وأقيموا الصلوة وآتوا الزكوة»[7] وقوله سبحانه «ولا تقولوا ثلثة انتهوا خيراً لكم إنّما هو إله واحد»[8] فأمر سبحانه بقول الحقّ ونهى عن قول الباطل

وأمّا ما فرضه على الأذنين ، فالاستماع لذكر الله والإنصات إلى ما يتلى من كتابه وترك الاصغاء إلى مايسخطه ، فقال سبحانه : «وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلّكم ترحمون»[9] وقال تعالى : «وقد نزّل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزئ بها فلا تقعدوا معهم حتّى يخوضوا في حديث غيره»[10] الآية .

ثمّ استثنى برحمته لموضع النسيان فقال : «وأمّا ينسينّك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين»[11] وقال عزّوجلّ : «فبشّر عباد الذين يستمعون القول فيتّبعون أحسنه أولئك الذين هديهم الله وأولئك هم أولوا الالباب»[12] وقال تعالى : «وإذا سمعوا اللغو اعرضوا عنه وقالوا لنا أعمالنا و

(١) المائدة : ٤١ (٢) الرعد : ٣٠ (٣) آل عمران : ١٩١ . القتال : ٢٤ .

(٥) الحج : ٤٦ . (٦) البقرة : ١٣٦ . (٧) البقرة : ٨٣ (٨) النساء : ١٧٩ .

(٩) الاعراف : ٢٠٤ (١٠) النساء : ١٤٠ (١١) الانعام : ٦٨ (١٢) الزمر : ١٨ .

لكم أعمالكم سلام عليكم لا نبتغي الجاهلين »[١] وفي كتاب الله تعالى ما معناه معنى مافرض الله سبحانه على السمع والايمان

وأمّا ما فرضه على العينين فمنه النظر إلى آيات الله تعالى ، وغضّ البصر عن محارم الله ، قال الله تعالى : « أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ؟ و إلى السماء كيف رفعت ؟ وإلى الجبال كيف نصبت ؟ وإلى الأرض كيف سطحت[٢] وقال تعالى : « أولم ينظروا في ملكوت السماوات والأرض وما خلق الله من شيء[٣] وقال سبحانه : « انظروا إلى ثمرة إذا أثمر وينعه »[٤] وقال : « فمن أبصر فلنفسه ، و من عمي فعليها »[٥]

وهذه الآية جامعة لابصار العيون ، وابصار القلوب ، قال الله تعالى « فإنّها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب الّتي في الصدور »[٦] ومنه قوله تعالى « قل للمؤمنين يغضّوا من أبصارهم ويحفظوا فروجهم ذلك أزكى لهم »[٧] معناه لا ينظر أحدكم إلى فرج أخيه المؤمن أو يمكّنه من النظر إلى فرجه ، ثمّ قال سبحانه : « وقل للمؤمنات يغضضن من أبصارهنّ ويحفظن فروجهنّ » أي ممّن يلحقهن النظر كما جاء في حفظ الفرج ، والنظر سبب ايقاع الفعل من الزنا وغيره .

ثمّ نظم تعالى مافرض على السمع والبصر والفرج في آية واحدة فقال : « و ما كنتم تستترون أن يشهد عليكم سمعكم ولا أبصاركم ولا جلودكم ولكن ظننتم أنّ الله لا يعلم كثيراً ممّا تعملون »[٨] يعني بالجلود ههنا الفروج ، وقال تعالى « ولا تقف ما ليس لك به علم إنّ السمع والبصر والفؤاد كلّ أولئك كان عنه مسئولا »[٩] فهذا ما فرض الله تعالى على العينين من تأمّل الآيات ، والغضّ عن تأمّل المنكرات وهو من الايمان .

(١) القصص : ٥٥ (٢) الغاشية : ١٦ ـ ١٩ (٣) الاعراف : ١٨٥ (٤) الانعام : ٩٩ .

(٥) الانعام : ١٠٤ (٦) الحج : ٤٦ (٧) النور : ٣١ (٨) فصلت : ٢٢ (٩) أسرى : ٣٦ .

وأمّا ما فرض سبحانه على اليدين فالطهور وهو قوله : « ياأيّها الّذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين »[١] وفرض على اليدين الانفاق في سبيل الله تعالى فقال « أنفقوا من طيّبات ما كسبتم وممّا أخرجنا لكم من الأرض »[٢]

وفرض تعالى على اليدين الجهاد لأنّه من عملها وعلاجها ، فقال : فاذا لقيتم الّذين كفروا فضرب الرقاب حتّى إذا أثخنتموهم فشدّوا الوثاق »[٣] وذلك كلّه من الايمان .

وأمّا ما فرضه الله على الرجلين فالسعى بهما فيما يرضيه ، واجتناب السعى فيما يسخطه ، وذلك قوله سبحانه : « فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع »[٤] وقوله سبحانه : « ولا تمش في الأرض مرحا » وقوله : « واقصد في مشيك واغضض من صوتك »[٥] وفرض الله عليهما القيام في الصلاة ، فقال : « وقوموا لله قانتين »[٦]

ثمّ أخبر أنّ الرجلين من الجوارح الّتي تشهد يوم القيام حتّى يستنطق بقوله : « اليوم نختم على أفواههم وتكلّمنا أيديهم وتشهد أرجلهم بما كانوا يكسبون »[٧] وهذا ممّا فرضه الله تعالى على الرجلين في كتابه ، وهو من الايمان

وأمّا ما افترضه على الرأس فهو أن يمسح من مقدّمه بالماء في وقت الطهور للصلاة بقوله : « وامسحوا برؤسكم »[٨] وهو من الايمان وفرض على الوجه الغسل بالماء عند الطهور ، وقال : « يا أيّها الّذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة فاغسلوا وجوهكم »[٩] وفرض عليه السجود ، وعلى اليدين والركبتين والرجلين الركوع وهو من الايمان .

---

(١) المائدة : ٦ (٢) البقرة : ٢٦٧ (٣) القتال : ٤ (٤) الجمعة : ٩ .

(٥) لقمان : ١٩ (٦) البقرة : ٢٣٨ (٧) يس : ٦٥ . (٨ ـ ٩) المائدة : ٦ .

وقال فيما فرض على هذه الجوارح من الطهور والصلاة وسمّاه في كتابه إيماناً حين تحويل القبلة من بيت المقدّس إلى الكعبة ، فقال المسلمون : يا رسول اللّه ذهبت صلاتنا إلى بيت المقدس وطهورنا ضياعا ؟ فأنزل اللّه تعالى وما جعلنا القبلة التّى كنت عليها إلّا لنعلم من يتّبع الرسول ممّن ينقلب على عقبيه وان كانت لكبيرة إلّا على الّذين هدى اللّه وما كان اللّه ليضيع إيمانكم انّ اللّه بالناس لروءف رحيم »[1] فسمّى الصلاة والطهور إيماناً .

وقال رسول اللّه ﷺ : من لقى اللّه كامل الايمان كان من أهل الجنة ، ومن كان مضيّعاً لشيء ممّا فرضه اللّه تعالى في هذه الجوارح وتعدّى ما أمره اللّه وارتكب ما نهاه عنه ، لقى اللّه تعالى ناقص الايمان ، قال اللّه عزّوجلّ « وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أيّكم زادته هذه إيماناً فأمّا الّذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون »[2] وقال « إنّما المؤمنون الّذين إذا ذكر اللّه وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً وعلى ربّهم يتوكّلون »[3] وقال سبحانه : « إنّهم فتية آمنوا بربّهم وزدناهم هدى »[4] وقال : « والّذين اهتدوا زادهم هدى وآتاهم تقويهم »[5] وقال : « هو الّذى أنزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا إيماناً مع ايمانهم »[6] الآية .

فلو كان الايمان كلّه واحداً لا زيادة فيه ولا نقصان ، لم يكن لأحد فضل على أحد ، ولتساوى الناس ، فبتمام الايمان وكماله دخل المؤمنون الجنّة ونالوا الدرجات فيها ، وبذهابه ونقصانه دخل الآخرون النار .

وكذلك السبق إلى الايمان قال اللّه تعالى : « والسابقون السابقون أولئك المقرّبون »[7] وقال سبحانه « والسابقون الأوّلون من المهاجرين والأنصار »[8]

(١) البقرة : ١٤٣ (٢) براءة : ١٢٤ و١٢٥ (٣) الانفال : ٢ (٤) الكهف : ١٣ .

(٥) القتال : ١٧ (٦) الفتح : ٤ (٧) الواقعة : ١٠ و ١١ (٨) براءة : ١٠٠

وثلّث بالتابعين ، وقال عزّوجلّ : « تلك الرسل فضّلنا بعضهم على بعض منهم من كلّم اللّه ورفع بعضهم درجات وآتينا عيسى بن مريم البيّنات وأيّدناه بروح القدس »[1] وقال : « ولقد فضّلنا بعض النبيّين على بعض وآتينا داود زبورا »[2] و قال : « انظر كيف فضّلنا بعضهم على بعض وللآخرة أكبر درجات وأكبر تفضيلا »[3] وقال : « لهم درجات عند اللّه واللّه بصير بما يعملون »[4] وقال سبحانه « ويؤت كلّ ذى فضل فضله »[5] وقال : « الّذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا في سبيل اللّه بأموالهم وأنفسهم أعظم درجة عند اللّه »[6] وقال تعالى : « لا يستوى منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الّذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلّاً وعد اللّه الحسنى »[7] وقال : « فضّل اللّه المجاهدين على القاعدين أجرا عظيما ، درجات منه ومغفرة ورحمة »[8] وقال : « ذلك بأنّهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل اللّه ولا يطؤن موطئاً يغيظ الكفّار ولا ينالون من عدوّ نيلا إلّا كتب لهم به عمل صالح »[9] فهذه درجات الايمان ومنازلها عند الله سبحانه

البيّنة الثلاثون :

قلت : لقد اختلف المفسّرون ، والمتكلّمون في تفسير الايمان وبيان حقيقته فمنهم من قال : إنّه مجرّد التصديق بالجنان ، وهم الأكثرون ، ومنهم من رأى أنّه مجرّد الاقرار باللسان ، وهم الكرامية ، ومنهم من يقول : إنّ الايمان عبارة عن التصديق بالجنان والإقرار باللسان كليهما وهم كما قيل اكثر المحقّقين ، ومنهم من يرى أنّه التصديق بالجنان والاقرار باللسان والعمل بالأركان وهم أكثر السلف وجميع أئمّة الحديث ، وهذا هو مذهب الامامية .

والقائلون بهذا القول منهم من جعل التارك للعمل بالأركان خارجاً

(١) البقرة : ٢٥٣ . (٢) أسرى : ٥٥ (٣) أسرى : ٢١ . (٤) آل عمران : ١٦٣

(٥) هود : ٣ . (٦) براءة : ٢٠ (٧) الحديد : ١٠ (٨) النساء : ٩٦ (٩) براءة : ١٢٠

عن الايمان وداخلاً في الكفر ، وهم الخوارج — خذلهم الله — ومنهم من يرى أنّه خارج عن الايمان غير داخل في الكفر وهم المعتزلة القائلون بوجود المنزلة بين منزلتي الايمان والكفر ، وعلى هذا فالمؤ من التارك للعمل بالأركان لا مؤمن ولا كافر بل في منزلة بين المنزلتين ، ومنهم من يقول : التارك للعمل بالأركان مؤ من فاسق وهم الامامية شيّد الله أركانهم فإنّهم قالوا : بأنّ الايمان قابل للزيادة والنقصان فإذا زاد ورسخ في القلب فصاحبه يقرّ باللسان ولا يترك العمل بالأركان ، وإذا كان ناقصاً فقد يغلب على صاحبه الهوى و يترك شيئاً أو أشياء يقتضيها الايمان وحينئذٍ فهو مؤ من فاسق مصدّق بالحقّ خارج عن مقتضى الايمان لاعن الايمان ،وهذا هو الحقّ الّذي بيّنه عليه الصلوة والسلام وقال : الايمان تصديق بالجنان ، وإقرار باللسان ، و عمل بالأركان ، وهو عمل كلّه ، ومنه التامّ إلى آخر ما قال .

وعلى أيّ حال فالقول بكون الايمان مجرّد التصديق بالجنان أو مجرّد الإقرار باللسان إنّما هو شيء لا يرتضيه إلّا الحكومات الفاجرة والخلفاء الجائرة الّذين كانوا لا يعملون بالأركان ،ويحبّون أن يحسبهم المسلمون من المؤمنين يحبّون أن يحمدوا بمالم يفعلوا ، والقول باعتبار العمل بالأركان في ماهيّة الايمان بحيث ينتفي بانتفائه الايمان كما عليه المعتزلة والخوارج — خذلهم الله — ممّا يأباه العقل والوجدان ، والحقّ مع من معه الحقّ والحقّ معه من أنّه التصديق بالجنان والاقرار باللسان والعمل بالأركان على وجه اعتبار العمل بالأركان في المرتبة الكاملة منه لا في اصل ما هيته لأنّه قابل للزيادة والنقصان

ثمّ إنّه عليه الصلوة والسلام نبّه بقوله « وهو عمل كلّه » على أنّ الايمان ليس هو المعرفة بالقلب الّتي ربما لا تكون من الأفعال الاختيارية بل هو عمل اختياري للانسان فرضه الله على عباده وهو عقد القلب على الحقّ .

ثمّ أفاد عليه الصلوة والسلام أنّ الله تعالى ، فرض الايمان على جارحة واحدة من جوارح الإنسان إلّا وهى وكلت بغير ما وكلت به الأُخرى فمنها قلبه الّذي يعقل به ويفقه ويفهم ويحلّ ويعقد ، ويريد وهو أمير البدن وامام الجسد الّذي لا ترد الجوارح ولا تصدر إلّا عن رأيه ومنها لسانه الّذي ينطق به ، و منها أُذناه اللتان يسمع بهما .... ومنها رأسه الّذي فيه وجهه وبيّن أنّ كلّ جارحة من جوارح الانسان اختصت بفريضة غير ما فرض على الأُخرى : فرض على القلب غير ما فرض على السمع...... وفرض على الوجه غير ما فرض على اللسان .

ثمّ فصّل ما فرض الله على كلّ جارحة فقال عليه الصلوه والسلام :

وأمّا ما فرض على القلب........ إلى قوله : فسمّى الصلوة والطهور ايماناً » وما ذكره عليه الصلوة والسلام في هذا الفصل من كلامه في بيان وظائف تلك الجوارح وفروضها مستغن عن البيان فتأمّل فيها جيّداً .

ثمّ استدلّ عليه الصلوة والسلام على قبول الايمان للزيادة والنقصان بقول رسول الله ﷺ : من لقى الله كامل الايمان كان من أهل الجنّة ومن كان مضيّعاً لشئ ممّا فرضه الله على هذه الجوارح وتعدّى ما أمره الله وارتكب ما نهاه الله عنه لقى الله تعالى ناقص الايمان »

وبآيات من القرآن الكريم ذكرها ثمّ قال : فلو كان الايمان كلّه واحداً لا زيادة فيه ولا نقصان لم يكن لأحد فضل على أحد ولتساوى الناس فبتمام الايمان وكماله دخل المؤمنون الجنّة ونالوا الدرجات فيها وبذهابه ونقصانه دخل الآخرون النار .

أقول : قد اختلف المتكلّمون في قبول الايمان للزيادة والنقصان وعدمه على قولين فذهب الأشاعرة والمعتزلة والشافعي على ما حكى عنه وكثير من

علماء العامة إلى الأوّل وهو الّذي عليه الإماميةوبيّنه أمير المؤمنين عليه الصلوة والسلام في المقالة المذكورة ، وذهب أبوحنيفة ومن تبعه إلى الثاني وهو الّذي اختاره إمام الحرمين ، واستدلّ عليه بأنّ الايمان اسم للتصديق البالغ إلى حدّ الجزم واليقين ، ولا يتصور في ذلك الزيادة والنقصان .

وفيه إنّا لانسلّم عدم تصور الزيادة والنقصان في الجزم واليقين إذلاريب أنّ اليقين له ثلث مراتب : أحدها حق اليقين ، وثانيهما علم اليقين وثالثهما عين اليقين وحينئذٍ فيختلف مراتب الإيمان باختلاف مراتب اليقين المعتبرفي حدّه ، ولا ريب أنّ العلم الحاصل من القضايا البديهة أقوى من اليقين الحاصل من القضايا النظرية .

وعلى كلّ حال فقد استدلّ عليه الصلوة والسلام على كون الايمان ممّا يزيد وينقص وأنّ له الدرجات بآيات من القرآن الكريم تنصّ على ذلك ثمّ قال فهذه درجات الايمان ومنازلها عند الله سبحانه .

وقد روى في الكافي أحاديث تنصّ على وجود الدرجات للايمان منها ما رواه بسنده عن عبد العزيز القراطيسى قال :قال لى أبوعبد الله : ياعبد-العزيز انّ للايمان عشردرجات بمنزلة السلم يصعد منه مرقاة بعد مرقاة فلا يقولنّ صاحب الاثنين لصاحب الواحد لست على شيء حتّى ينتهي إلى العاشر فلا تسقط من هو دونك فيسقطك من هو فوقك وإذا رأيت من هوأسفل منك بدرجة فارفعه إليك برفق ولا تحملنّ عليه ما لا يطيق فتكسره فإنّ من كسر مؤمناً فعليه جبره »

ثمّ جعل عليه الصلوة والسلام من تلك الدرجات الّتي للإيمان السبق إليه فقال عليه السلام وكذلك السبق إلى الإيمان ، واستدلّ على ذلك بآيات من القرآن الكريم تنص عليه وقال بعد ذلك فهذه درجات الايمان ومنازله ».

قوله عليه السلام ولن يؤمن بالله إلّا من آمن برسوله وحججه في أرضه قال الله تعالى : « من يطع الرسول فقد أطاع الله »(١) وما كان الله عزّوجلّ ليجعل الجوارح الانسان إماماً في جسده ينفى عنها الشكوك ويثبت لها اليقين ، وهوالقلب، ويهمل ذلك . في الحجج ، وهو قوله تعالى : « فلله الحجّة البالغة فلوشاء لهديكم اجمعين »(٢) وقال : « لئلّا يكون للناس على الله حجّة بعد الرسل »(٣) و قال تعالى : « ان تقولوا ما جائنا من بشير ولا نذير »(٤) وقال سبحانه « وجعلنا منهم ائمّة يدعون بأمرنا لماصبروا »(٥) الآية .

لقد بيّن عليه السلام هنا أنّ الايمان بالله يستلزم الايمان برسول الله ، و حججه و أنّه لن يؤمن بالله إلّا من آمن برسوله ، وحججه فى أرضه واستشهد لاستلزام الايمان بالله الايمان برسوله بقوله تعالى « من يطع الرسول فقد أطاع الله »

ثمّ أفاد عليه السلام أنّ الله ـ عزّوجلّ ـ كما جعل لجوارح الانسان إماماً في جسده ، ينفى عنها الشكوك ويثبت لها اليقين وهوالقلب كذلك جعل لعباده حججاً ينفون عنهم الشكوك ويثبتون لهم اليقين .

أقول : وكان أصحابنا ـ رضوان الله عليهم ـ أخذوا قاعدة لطفهم الّتي بنوا عليها مذهبهم الحقّ من هذا الّذي بيّنه! اميرالمؤمنين عليه الصلاة والسلام هنا وأمثاله الّتي بينها هو في غير المقام وبينها الائمه من ولده على جميعهم الصلوة والسلام في غير مقام ولم يزل يعلمون خواص أصحابهم ليحاجوا بها أتباع ائمّة الضلال انظر كتاب الاحتجاج لمؤلّفه الجليل الشيخ الطبرسى ـ قدّس سره وكتاب الحجّة من الكافى

ثمّ أيّد عليه السلام مابينه من الدليل العقل بالآيات الّتي يستفاد منها أنّ الله

---

(١) النساء : ٨٠ (٢) الانعام : ١٤٩ (٣) النساء : ١٦٥ (٤) المائدة : ١٩ (٥) السجدة : ٢٤ .

عزّوجلّ ـ لا بدّ أن يكون له الحجّة البالغة على الناس وأنّ الناس لم يكن لهم على الله حجّة بعد الرسل وليس لهم أن يقولوا ماجائنا بشير ولا نذير فجعل منهم أئمة يدعون بأمره لمّا صبروا .

قوله عليه السلام ثم فرض على الأمّة طاعة ولاة أمره ، والقوّام لدينه ، كما فرض عليهم طاعة رسول الله صلى الله عليه وآله فقال : «واطيعوا اللّه واطيعوا الرسول واُولي الأمر منكم»[1] ثمّ بيّن محلّ ولاة أمره من أهل العلم بتأويل كتابه ، فقال عزّوجلّ «ولوردّوه إلى الرسول وإلى اُولي الأمر منهم لعلمه الّذين يستنبطونه منهم»[2] وعجز كلّ أحد من الناس عن معرفة تاويل كتابه غيرهم ، لأنّهم هم الراسخون في العلم المأمونون على تأويل التنزيل ، قال اللّه تعالى : « وما يعلم تأويله إلّا اللّه والراسخون في العلم »[3] إلى آخر الآية وقال سبحانه : «بل هو آيات بيّنات في صدور الّذين اُوتوا العلم »[4]

اقول : خلاصة كلامه عليه الصلوة والسلام انّ اللّه تبارك وتعالى أمر في قوله «اطيعوا اللّه واطيعوا الرسول واُولي الأمر منكم » باطاعه اُولي الأمر كما أمر باطاعة نفسه واطاعة رسوله ، ولم يبيّن المراد باُولي الأمر من هم ، ولكن بيّن في قوله ولوردوه إلى الرسول وإلى اُولي الأمر منهم لعلمه الّذين يستنبطونه منهم » إنّ اُولي الأمر منهم هم العالمون بما يردّ إليهم وهم الأئمّة المعصومون وبيّن في قوله «وما يعلم تأويله إلّا اللّه والراسخون فى العلم » انّ كلّ الناس عاجزون عن معرفة تأويل الكتاب إلّا الراسخين في العلم ، وهم الأئمّة المعصومون ، و بيّن في قوله « بل هو آيات بيّنات في صدور الّذين اُوتوا العلم أنّ علم الكتاب في صدور الّذين اُوتوا العلم ، وهم الأئمّة المعصومون دون ساير الناس وحينئذ فلا ريب أنّ اُولي الأمر المفروض علينا طاعتهم هم الأئمّة المعصومون عليهم السلام

---

(١) النساء : ٥٩ . (٢) النساء : ٨٣ . (٣) آل عمران : ٧ (٤) العنكبوت : ٤٩ .

قوله عليه السلام وطلب العلم أفضل من العبادة قال الله عزّوجلّ: إنّما يخشى الله من عباده العلماء»[١] «والّذين لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون[٢] وبالعلم استحقّوا عند الله اسم الصدق، وسمّاهم به صادقين، وفرض طاعتهم على جميع العباد بقوله: «يا أيّها الّذين آمنوا اتّقوا الله وكونوا مع الصادقين[٣] فجعلهم أولياءه، وجعل ولايتهم ولايته، وحزبهم حزبه فقال «ومن يتولّ الله ورسوله والّذين آمنوا فإنّ حزب الله هم الغالبون»[٤] وقال «إنّما وليّكم الله ورسوله والّذين آمنوا الّذين يقيمون الصلوة ويؤتون الزكوة وهم راكعون»[٥]

أقول: هنا بيّن عليه الصلوة والسلام أنّ طلب العلم أفضل من العبادة، واستدلّ على ذلك بقوله تعالى: «إنّما يخشى الله من عباده العلماء الّذين لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون» ولا يخفى عليكم أنّ الّذي في القرآن الّذي بأيدينا إنّما يخشى الله من عباده العلماء انّ الله عزيز غفور سوره فاطره آيه ٢٨ «ويا أيّها الّذين آمنوا قوا أنفسكم وأهليكم نارا وقودها الناس والحجارة عليها ملائكة غلاظ شداد لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون» سورة التحريم آية ٦ ولعلّ فيما جمعه من القرآن الكريم كانت الآية الشريفة على ما ذكره عليه الصلوة والسلام، فوضع الّذين جمعوا القرآن جملة من الآية الشريفة في سورة الفاطر وجملة آخرى منها في سورة التحريم وسقط عنهم كلمة (الّذين)

ولا ريب أنّ امير المؤمنين أعرف بما نزل من القرآن وأنّ ما ذكرناً نسب من حيث السياق.

ثمّ بيّن أنّ العلماء الّذين لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون

---

(١) فاطر: ٢٨ (٢) التحريم: ٦ (٣) براءة: ١١٩ (٤–٥) المائدة: ٥٦ و٥٥.

يعني كانوا معصومين بالعلم استحقّوا عند الله اسم الصدق وسماهم صادقين وفرض طاعتهم على جميع العباد بقوله « يا أيّها الّذين آمنوا اتّقوا اللّه وكونوا مع الصادقين» وجعلهم أوليائه وولايتهم ولايته وحزبهم حزبه فقال «ومن يتول اللّه ... الى آخر الآيات الّتي تمسّك عليه الصلوة والسلام بها على ذلك

فإن قلت : لقد كانَ عليه الصلوة والسلام في هذا المقام بصدد بيان مسئلة الايمان فكيف انتقل ممّا كان بصدده إلى بيان فضيلة العلم على العبادة .

قلت : إنّه عليه السلام كان يرى كما ستعرف ممّا يأتى قريباً من صريح كلامه أنّ أصل الايمان هو العلم وحينئذٍ فالمراد بقوله عليه الصلوة والسلام هنا طلب العلم أفضل من العبادة هو أنّ الايمان أفضل .

ولقد كان في عصره عليه السلام طوائف وأفراد كالخوارج وأمثال حسن البصرى يتظاهرون بالعبادة والزهد من غير معرفة وعلم، وكان من سواد الناس من يتبعهم عن عمى وجهالة وأعاذنا الله من شرور هذه الجهال .

قوله عليه السلام واعلموا رحمكم الله إنّما هلكت هذه الأمّة وارتدّت على أعقابها بعد نبيّها صلى الله عليه وآله وسلم بركوبها طريق من خلا من الأمم الماضية ، والقرون السالفة الّذين آثروا عبادة الأوثان على طاعة أولياء الله ـ عزّوجلّ ـ وتقديمهم من يجهل على من يعلم ، فعنّفها الله تعالى بقوله : « هل يستوى الّذين يعلمون والّذين لا يعلمون إنّما يتذكّر أولوا ألباب »[1] وقال في الّذين استولوا على تراث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغير حقّ من بعد وفاته : « أفمن يهدى إلى الحقّ أحقّ أن يتّبع أمّن لا يهدّى إلّا أن يهدى فما لكم كيف تحكمون »[2]

فلو جاز للأمّة الايتمام بمن لا يعلم ، أو بمن يجهل ، لم يقل إبراهيم عليه السلام لأبيه : « لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئاً »[3] فالناس أتباع من اتّبعوه من أئمّة الحقّ وأئمّة الباطل ، قال الله ـ عزّوجلّ ـ « يوم ندعوا كلّ أناس بإمامهم فمن أوتى كتابه بيمينه فأولئك يقرؤن كتابهم ولا يظلمون فتيلاً »[4] فمن ائتم بالصادقين حشر معهم ، ومن ائتم بالمنافقين حشر معهم ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : يحشر المرء مع من أحبّ ، قال إبراهيم عليه السلام : « فمن تبعني فإنّه منّي »[5]

وأصل الايمان العلم ، وقد جعل الله تعالى له أهلاً ندب إلى طاعتهم ومسئلتهم فقال : « فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون »[6] وقال ـ جلّت عظمته ـ : « وآتوا البيوت من أبوابها »[7] والبيوت في هذا الموضع اللاتي عظّم الله بنائها بقوله : « في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه »[8] ثمّ بيّن معناها لكيلا يظنّ أهل الجاهلية أنّها بيوت مبنيّة فقال تعالى « رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله »[9] فمن طلب العلم في هذه

(١) الزمر : ٩ (٢) يونس : ٣٥ (٣) مريم : ٤٢ (٤) أسرى : ٧١.
(٥) ابراهيم : ٣٦ (٦) النحل : ٤٣ (٧) البقرة : ١٨٩ (٨) النور : ٣٥ (٩) النور : ٣٧

الجهة أدركه ، قال رسول الله صلى الله عليه وآله : أنا مدينة العلم ، وفي موضع : أنا مدينة الحكمة وعليّ بابها ، فمن أراد الحكمة فليأتها من بابها ، وكلّ هذا منصوص في كتابه تعالى إلّا أنّ له أهلاً يعلمون تأويله .

فمن عدل عنهم إلى الّذين ينتحلون ماليس لهم ، و يتّبعون ماتشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله وهو تأويله بلا برهان ولا دليل ولا هدى ، هلك وأهلك وخسرت صفقته ، وضلّ سعيه « يوم تبرّأ الّذين اتّبعوا من الّذين اتّبعوا ورأوا العذاب وتقطّعت بهم الأسباب »[1] وإنّما هو حقّ وباطل ، وإيمان وكفر ، وعلم وجهل ، وسعادة وشقاوة ، وجنّة ونار ، ولن يجتمع الحقّ و الباطل في قلب امرء قال الله تعالى : « ماجعل الله لرجل من قلبين في جوفه »[2]

وإنّما هلك الناس حين ساووا بين أئمّة الهدى ، وبين أئمّة الكفر ، و قالوا : إنّ الطاعة مفروضة لكلّ من قام مقام النبي برّاً كان أوفاجراً ، فاتوا من قبل ذلك .

قال الله سبحانه : « أفتجعل المسلمين كالمجرمين ، مالكم كيف تحكمون[3] وقال الله تعالى : « هل يستوى الأعمى والبصير أم هل يستوي الظلمات و النور »[4] وقال فيمن سمّوهم من أئمّة الكفر بأسماء أئمّة الهدى ممّن غصب أهل الحقّ ماجعله الله لهم ، وفيمن أعان أئمّة الضلال على ظلمهم ، « إن هى إلّا أسماء سمّيتموها أنتم وآبائكم ما أنزل الله بها من سلطان »[5]

فأخبرهم الله سبحانه بعظيم افترائهم على جملة أهل الإيمان بقوله تعالى : « إنّما يفترى الكذب الّذين لا يؤمنون بآيات الله »[6] وقوله تعالى « و

---

(١) البقرة : ١٦٦ . (٢) الاحزاب : ٤ . (٣) القلم : ٣٥ .

(٤) الرعد : ١٦ . (٥) النجم : ٢٣ . (٦) النحل : ١٠٥

من أضلّ ممّن اتّبع هواه بغير هدى من اللّه »[١] وبقوله سبحانه : « أفمن كان مؤمناً كمن كان فاسقاً لا يستوون »[٢] وقوله تعالى : « أفمن كان على بيّنة من ربّه كمن هو أعمى »

فبيّن اللّه ـ عزّوجلّ ـ بين الحقّ والباطل في كثير من آيات القرآن ، ولم يجعل للعباد عذراً في مخالفة أمره بعد البيان والبرهان ، ولم يتركهم في لبس من أمرهم ، ولقد ركب القوم من الظلم والكفر في اختلافهم بعد نبيّهم وتفريقهم الأمّة ، وتشتيت أمر المسلمين واعتدائهم على أوصياء رسول اللّه صلّى الله عليه وآله وسلّم بعد أن تبيّن لهم من الثواب على الطاعة والعقاب على المعصية بالمخالفة فاتّبعوا أهوائهم ، وتركوا ما أمرهم اللّه به ورسوله ، قال تعالى : « وما تفرّق الّذين أوتوا الكتاب إلّا من بعد ما جائتهم البيّنة »[٣]

ثمّ أبان فضل المؤمنين فقال سبحانه : « إنّ الّذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم خير البريّة »[٤] ثمّ وصف ما أعدّه من كرامته تعالى لهم ، وما أعدّه لمن أشرك به ، وخالف أمره وعصى وليّه ، من النقمة والعذاب ففرّق بين صفات المهتدين وصفات المعتدين ، فجعل ذلك مسطوراً في كثير من آيات كتابه ولهذه العلّة قال اللّه تعالى ، « أفلا يتدبّرون القرآن أم على قلوب أقفالها »[٥]

فترى من هو الإمام الّذي يستحقّ هذه الصفة من اللّه ـ عزّوجلّ ـ ، المفروض على الأمّة طاعته ، من لم يشرك باللّه تعالى طرفة عين ، ولم يعصه في دقيقة ولا جليلة قط ؟ أم من انفد عمره وكثر أيّامه في عبادة الأوثان ثمّ أظهر الإيمان وأبطن النفاق ؟ وهل من صفة الحكيم أن يطهّر الخبيث بالخبيث ، ويقيم الحدود على الأمّة من في جنبه الحدود الكثيرة ، وهو

(١) القصص : ٥٠ (٢) السجدة ١٨ (٣) البينة : ٤ (٤) البينة : ٧ (٥) القتال : ٢٤.

سبحانه يقول : « أتأمرون الناس بالبرّ وتنسون أنفسكم وأنتم تتلون الكتاب أفلا تعقلون »[١]

أو لم يأمر الله ـ عزّوجلّ ـ نبيّه صلى الله عليه وآله بتبليغ ماعهده إليه في وصيّه ، و إظهار إمامته وولايته بقوله : « ياأيّها الرسول بلّغ ما أُنزل إليك من ربّك وإن لم تفعل فما بلّغت رسالته والله يعصمك من الناس »[٢] فبلّغ رسول الله صلى الله عليه وآله ما قد سمع

واعلم أنّ الشياطين اجتمعوا إلى إبليس فقالوا له : ألم تكن أخبرتنا أنّ محمّد إذا مضى نكثت أُمّته عهده ونقضت سنّته ، وأنّ الكتاب الّذي جاء به يشهد بذلك وهو قوله ، « ومامحمّد إلّا رسول قد خلت من قبله الرسل أفإن مات أوقتل انقلبتم على أعقابكم »[٣] فكيف يتمّ هذا وقد نصب لأُمّته علماً ، وأقام لهم إماماً ؟ فقال لهم إبليس : لا تجزعوا من هذا ، فإنّ أُمّته ينقضون عهده ، ويغدرون بوصيّه من بعده ، ويظلمون أهل بيته ، ويهملون ذلك لغلبة حبّ الدنيا على قلوبهم ، وتمكّن الحمية والضغائن في نفوسهم ، و استكبارهم وعزّهم ، فأنزل الله تعالى « ولقد صدّق عليهم إبليس ظنّه فاتبعوه إلّا فريقاً من المؤمنين »[٤]

أقول : هنا شرع ـ عليه الصلاة و السلام ـ في شرح ارتداد الأُمّة أعقابهم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وتقد يمهم من يجهل على من يعلم ، و بين ماوقع منهم من الاستيلاء على تراث رسول الله صلى الله عليه وآله إلى آخر مابيّنه في هذا المقام بأبلغ بيان فأتمّ الحجّة على الظالمين له غاية الإتمام ، ولم يبق لأحد مجال البيان لأنّ بيانه على الوجه الكامل أغنانا عن البيان

---

(٣) البقرة : ٤٤ (٤) المائدة : ٦٧ . (٣) آل عمران : ١٤٤ (٤) سبأ : ٢٠ .

والتبيان

نعم فيما ذكره عليه السلام من قوله تعالى : «أفمن كان على بيّنة من ربّه كمن هو أعمى » ملاحظة مّا وهى أنّ هذه الآية على هذا الوجه الّذي ذكره عليه السلام لا يوجد فيما بأيدينا من القرآن ففي سورة محمّد آية ١٤ «أفمن كان على بيّنة من ربّه كمن زيّن سوء عمله واتّبعوا أهوائهم » وفى سورة الرعد آية ١٩ « أفمن يعلم إنّما انزل إليك من ربّك الحقّ كمن هو أعمى » فلعلّه عليه السلام ذكر الآيتين معاً فسقط من الآية الأولى : كمن زيّن إلخ ومن الآية الثانية قوله :«أفمن كان على بيّنة من ربّه» واتّصل الجملة الأولى من الآية الأولى إلى الجملة الثانية من الآية الثانية فصار«أفمن كان على بيّنة من ربّه كمن هو أعمى»كذلك استظهر المصحّح البحار الأنوار . والظاهر ما استظهر ـ زيد توفيقه ـ

قوله عليه السلام : وأمّا الكفر المذكور في كتاب الله تعالى فخمسة وجوه : منها كفر الجحود ، ومنها كفر فقط ، والجحود ينقسم على وجهين ، ومنها كفر الترك لما أمر الله تعالى به ، ومنه كفر البرائة ، ومنها كفر النعم ،

فأمّا كفر الجحود فأحد الوجهين منه جحود الوحدانيّة ، وهو قول من يقول : لا ربّ ولا جنّة ولا نار ولا بعث ولا نشور ، وهؤلاء صنف من الزنادقة وصنف من الدهرية الّذين يقولون : «وما يهلكنا إلّا الدهر» وذلك رأى وضعوه لأنفسهم واستحسنوه بغير حجّة ، فقال الله تعالى : «إن هم إلّا يظنون»[1] وقال : «إنّ الّذين كفروا سواء عليهم ءأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون»[2] أى لا يؤمنون بتوحيد الله .

والوجه الآخر من الجحود هو الجحود مع المعرفة بحقيقته ، قال تعالى «وجحدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلوّاً»[3] وقال سبحانه : «وكانوا من قبل يستفتحون على الّذين كفروا فلمّا جائهم ماعرفوا كفروا به فلعنة الله على الكافرين»[4] أي جحدوه بعد أن عرفوه .

وأمّا الوجه الثالث من الكفر ، فهو كفر الترك لما أمرهم الله به ، وهو من المعاصى قال الله سبحانه : «وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دمائكم ولا تخرجون أنفسكم من دياركم ثمّ أقررتم وأنتم تشهدون ـ إلى قوله ـ أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض»[5] فكانوا كفّاراً لتركهم ما أمر الله تعالى به ، فنسبهم إلى الايمان بإقرارهم بألسنتهم على الظاهر دون الباطن ، فلم ينفعهم ذلك لقوله تعالى : «فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلّا خزى فى الحياة الدنيا»[6] إلى آخر الآية .

---

(١) البقرة : ٧٨ . (٢) البقرة : ٦ . (٣) النمل : ١٤

(٤) البقرة : ٨٩ . (٥ ـ ٦) البقرة : ٨٥ـ٨٤ .

وأمّا الوجه الرابع من الكفر ، فهو ما حكاه تعالى من قول إبراهيم عليه السلام «كفرنا بكم وبدا بيننا وبينكم العداوة والبغضاء أبداً حتّى تؤمنوا بالله وحده»[1] فقوله : «كفرنا بكم» أي تبرّءنا منكم ، وقال سبحانه في قصّة إبليس وتبرّئه من أوليائه من الإنس يوم القيامة : «إنّي كفرت بما أشركتمون من قبل»[2] أي تبرّأت منكم ، وقوله تعالى : «إنّما اتّخذتم من دون الله أوثاناً مودّة بينكم في الحياة الدنيا — إلى قوله — ويوم القيامة يكفر بعضكم ببعض ويلعن بعضكم بعضاً»[3] الآية .

وأمّا الوجه الخامس من الكفر وهو كفر النعم ، قال الله تعالى حكاية عن قول سليمان عليه السلام : «هذا من فضل ربّي ليبلوني أأشكر أم أكفر»[4] الآية وقوله — عزّ وجلّ — : «لئن شكرتم لأزيدنّكم ولئن كفرتم إنّ عذابي لشديد»[5] وقال تعالى : «فاذكروني أذكركم واشكروا لي ولا تكفرون»[6] .

البيّنة الحادي و الثلاثون :

اعلم أنّ الكفر قد يطلق ويراد به ما يقابل الاسلام ، وقد يطلق ويراد به ما يقابل الايمان ، وقد عرفت أنّ الاسلام هو الإقرار باللسان ، والايمان هو التصديق بالجنان والإقرار باللّسان والعمل بالأركان ، ولكن لا بحيث ينتفي الإيمان إذا لم يكن مع التصديق بالجنان الإقرار باللسان والعمل بالأركان لأنّ الإقرار باللسان والعمل بالأركان ليسا داخلين في أصل ماهية الايمان بل هما معتبران في كماله ، وحينئذٍ فإن أريد به ما يقابل الاسلام فالمراد به تارك الإقرار باللسان ، وإن كان مصدّقاً بالجنان ، وإن أريد

---

(١) الممتحنة : ٤ . (٢) ابراهيم : ٢٢ . (٣) العنكبوت : ٢٥ .

(٤) النمل : ٤٠ . (٥) ابراهيم : ٧ . (٦) البقرة : ١٥٢ .

به مايقابل الايمان ،فالمراد به عدم التصديق بالجنان وإن كان مقرّاً باللسان ، وبهذا الاعتبار فالمنافقون ليسوا بمؤمنين ولكنّهم من المسلمين كماقال ـ عزّ وجلّ ـ «قالت الأعراب آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولمّا يدخل الايمان فى قلوبكم »(١)

ويبدو أنّ الاسلام لا يعتبر فيه الإقرار باللسان بخصوصه بل الإقرار باللسان أوفعل عمل من أعمال الاسلام كالصلوة والصيام :

ففي حسنة حمران بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام الّتي رواها الشيخ الكليني في الكافي قال سمعته يقول :

«الايمان مااستقرّ في القلب وأفضى به إلى اللّه ـ عزّوجلّ ـ وصدّقه العمل بالطاعة للّه والتسليم لأمره ، والاسلام ماظهر من قول أوفعل وهو الّذي عليه جماعة الناس من الفرق كلّها ،وبه حقنت الدماء ، وعليه جرت المواريث وجازالنكاح ، واجتمعواعلى الصلاة والزكاة والصوم والحجّ ، فخرجوا بذلك من الكفروالجحود إلى الايمان والاسلام لا يشرك الإيمان،والإيمان يشرك الإسلام ، وهما في القول والفعل يجتمعان كماصارت الكعبة فى المسجد ، والمسجد ليس في الكعبة ، وكذلك الإيمان يشرك الاسلام والاسلام لا يشرك الايمان ، وقد قال اللّه ـ عزّوجلّ ـ قالت الأعراب آمنّا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا ولمّا يدخل الايمان فى قلوبكم» فقول اللّه ـ عز وجل ـ أصدق القول .

إلى أن قال : قلت " أرأيت من دخل في الاسلام أليس هو داخلاً في الايمان ، فقال عليه السلام : لا ولكنّه قد أُضيف إلى الإيمان وخرج من الكفر ، و سأضرب لك مثلاً تعقل به فضل الايمان على الاسلام :

أرأيت لوبصرت رجلاً في المسجد أكنت تشهد أنكرأيته في الكعبة ؟ قلت : لا يجوز لي ذلك ، قال : فلوبصرت رجلاً في الكعبة أكنت شاهداًأنّه قد دخل المسجد الحرام ؟ قلت : نعم ، قال : وكيف ذلك ؟ قلت : إنّه لا يصل إلى دخول الكعبة حتّى يدخل المسجد ، فقال : قد أصبت وأحسنت ثمّ قال : كذلك الايمان والاسلام :

وعلى كلّ حال فإنّ الكفر المقابل للاسلام الّذي به حقنت الدماء وعليه جرت المناكح والمواريث هو اسم عامّ لكلّ من جحد أو لا يقرّ بما يجب الايمان به من التوحيد والنبوّة والمعاد وهو على ما ذكره ـ عليه الصلاة والسلام ـ على خمسة أوجه مذكورة في كتاب الله ـ عزّ وجلّ ـ

و لا يخفى عليكم أنّ بعض هذه الوجوه ليس من الكفر الحقيقي ككفر الترك لما أمر الله به ، وكفر النعم ، وهو ـ عليه الصلاة والسلام ـ لم يكن بصدد بيان أنواع الكفر الحقيقي بل كان بصدد بيان وجوه الكفر المذكور في كتاب الله ، وإن كان على غير وجه الحقيقي .

وأمّا وجوه الكفر الحقيقي فقد ذكرها بعض الأعلام من المتكلّمين العظام ولا بأس بنقل ما ذكره في هذا المقام فقد قال في مقاصده :

«الكافر إن أظهر الايمان خصّ باسم المنافق ، وإن كفر بعد الاسلام ، فبالمرتدّ ، وإن قال بتعدد الاله فبالمشرك ، وإن تديّن ببعض الأديان فبالكتابي ، وإن أسند الحوادث إلى الزمان واعتقد قدمه ، فبالدهري وإن نفى الصانع فبالمعطّل ، وإن أبطن عقايد هي كفر بالاتّفاق فبالزنديق»

قوله عليه السلام فأمّا ماجاء من ذكرالشرك في كتاب اللّه تعالى فمن أربعة أوجه قوله تعالى : « لقد كفرالّذين قالوا إنّ اللّه هوالمسيح بن مريم وقال المسيح يابني إسرائيل اعبدوا اللّه ربّي وربّكم إنّه من يشرك باللّه فقد حرَّم اللّه عليه الجنّة ومأويه النار وماللظالمين من أنصار »[١] فهذا شرك القول والوصف .

وأمّا الوجه الثاني من الشّرك فهوشرك الأعمال قال اللّه تعالى : « وما يؤمن أكثرهم باللّه إلّا وهم مشركون »[٢] وقوله سبحانه « اتّخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون اللّه »[٣] على أنّهم لم يصوموالهم ولم يصلّوا ولكنهم أمروهم ونهوهم فأطاعوهم ، وقد حرَّموا عليهم حلالاً وأحلّوالهم حراما ، فعبدوهم من حيث لا يعلمون ، فمن أطاع ناطقاً فقد عبده ، فإن كان الناطق ينطق عن اللّه تعالى فقدعبد اللّه ، وإن كان ينطق عن غيراللّه تعالى فقد عبد غيراللّه ، فهذا شرك الأعمال والطاعات .

وأمّا الوجه الثالث من الشرك شرك الزنا قال اللّه تعالى : « وشاركهم في الأموال والأولاد »[٤]

وأمّا الوجه الرابع من الشرك فهوشرك الرياقال اللّه تعالى : « فمن كان يرجوالقاء ربّه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربّه أحداً »[٥] فهؤلاء صاموا وصلّوا واستعملوا أنفسهم بأعمال أهل الخيرإلّا أنّهم يريدون به رئاء النّاس فأشركوا لمّا أتوه من الرياء فهذ مجملوجوه الشرك فى كتاب اللّه تعالى.

البيّنةالثانية و الثلاثون :

اقول : إنّ الشرك له أنواع : فمنها الشرك في الخلق وهو مقالة الثنويّة القائلين بتعدّد إله الخيروالشرّومنها الشرك في الالهيّة وهو من عقايد اليهود

(١) المائدة : ٧٢ (٢) يوسف : ١٠٦ (٣) براءة ، ٣١ (٤) أسرى : ٦٤ . (٥) الكهف : ١١٠ .

الّذين يقولون :«عزير ابن اللّه»، ومن عقائد النصارى الّذين يقولون :المسيح ابن اللّه ، وأنّ فيه من جوهرية اللّه شيء ،وقد تقدّم في هذا الكتاب بطلان عقائدهم ،

ومنها الشرك في العبادة وهو مذهب عبدة الأوثان والأصنام ، وأمثالهم الّذين يقولون :«ما نعبدهم إلّا ليقربونا إلى اللّه زلفى»

وهذه الأنواع الثلاثة من الشرك هي الشرك الجلي الّذي يعد صاحبه من الكفّار ، ويحكم عليهم بأحكامهم .

ومنها الشرك في الطاعة كشرك أتباع خلفاء الجور ، وعبيد الملوك الجبابرة والّذين اتّخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون اللّه فأحلّوا لهم الحرام وحرّموا عليهم الحلال ، وهم أخذوا بقولهم ، وأطاعوهم فصاروا لهم أرباباً وعبدوهم من حيث لا يشعرون ، فمن أطاع ناطقاً فقد عبده ، فإن كان الناطق ينطق عن اللّه تعالى فقد عبد اللّه ، وإن كان ينطق عن غير اللّه فقد عبد غير اللّه .

ومنها الشرك في العبادة بمعنى الرياء فيها وعدم الاخلاص فيها ، وهذا هو الّذي قال أبو عبد اللّه عليه السلام فيما رواه البرقي في المحاسن ، عن عثمان بن عيسى ، عن عليّ بن سالم ، قال اللّه ـ عزّوجلّ ـ أنا خير شريك من أشرك معي غيري في عمل لم أقبله إلّا ما كان خالصاً، وهذا هو الّذي قال اللّه تعالى « فمن كان يرجو لقاء ربّه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربّه أحدا »

وهذه الأنواع الثلاثة الأخيرة هي الشرك الخفي الّذي لا يعدّ صاحبه كافراً في الظاهر ولا يحكم عليه بأحكام الكافر في هذه الدنيا ،

إن قلت : فإنّ أميرالمؤمنين ـ عليه الصلاة والسلام ـ جعل الشرك على أربعة أُوجه ، وأنت أحصيته ستّة أنواع؟

قلت : نعم إنّما جعله على أربعة أوجه لأنّه عليه السلام لم يكن بصدد إحصاء أنواع الشرك بل كان بصدد بيان وجوه الشرك المذكور في القرآن ، وهي كما ذكره ـ عليه الصلاة والسلام ـ

قوله عليه السلام وأمّا ما ذكر من الظلم في كتابه فعلى وجوه شتى ‹: فمنها ما حكاه الله تعالى عن قول لقمان لابنه : « يا بنيّ لا تشرك بالله إنّ الشرك لظلم عظيم »[1] ومن الظلم مظالم الناس فيما بينهم من معاملات الدنيا ، وهي شتى قال الله تعالى : « ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت والملائكة باسطوا أيديهم اخرجوا أنفسكم اليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تقولون »[2] الآية .

البيّنة الثالثة والثلاثون :

أقول : لقد ذكر الشيخ الكليني ـ قدّس سرّه ـ في كتاب الإيمان والكفر من الكافي في باب الظلم منه عدّة أحاديث لا مجال لنقله هنا ، وأنا أنقل هنا حديثاً واحداً منها ، وهو الحديث الأوّل من تلك العدّة :

١ ـ عدّة من أصحابنا ، عن أحمد بن محمّد بن خالد ، عن أبيه ، عن هارون بن الجهم ، عن سعد بن طريف ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : الظلم ثلاثة : ظلم يغفره الله ، وظلم لا يغفره الله ، وظلم لا يدعه الله ، فأمّا الظلم الّذي لا يغفره الله فالشرك ، وأمّا الظلم الّذي يغفره الله فظلم الرجل نفسه فيما بينه وبين الله ، وأمّا الظلم الّذي لا يدعه فالمداينة بين العباد .

والظاهر أنّه عليه السلام لأخذ هذا التقسيم من قول جدّه اميرالمؤمنين عليه السلام حيث قال في خطبة ذكرها الرضى عليه الرحمة ـ في نهج البلاغة : ألا وأنّ الظلم ثلاثة ‹: فظلم لا يغفر وظلم لا يترك ، وظلم مغفور لا يطلب ، وأمّا الظلم الّذي لا يغفر فالشرك بالله قال الله : إنّ الله لا يغفر أن يشرك به ، وأمّا الظلم الّذي يغفر فظلم العبد نفسه عند بعض الهنات ، وأمّا

(١) لقمان : ١٣ . (٢) الانعام : ٩٣ .

الظلم الّذي لا يترك فظلم العباد بعضهم بعضاً .

و يقول مولانا ـ عليه الصلوة والسلام ـ في موضع آخر من نهج البلاغة والله لئن أبيت على حسك السعدان مسهّداً أو أجرّ في الأغلال مصفّداً أحبّ إليّ من أن ألقى الله ورسوله يوم القيامة ظالما لبعض العباد ، وغاصباً لشيء من الحطام ، وكيف أظلم أحداً لنفس يسرع إلى البلى قفولها ، و يطول في الثرى حلولها

ثمّ يذكر ـ عليه الصلاة والسلام ـ قصّته مع عقيل ، ويقول بعد ذلك :

والله لو أُعطيت الأقاليم السبعة بما تحت أفلاكها على أن أعصى الله في نملة أسلبها جلب شعيرة ما فعلته وأنّ دنياكم عندي لأهون من ورقة في فم جرادة تقضمها ما لعليّ ولنعيم يفنى نعوذ بالله من سبات العقل ، و قبح الزلل، وبه نستعين .

فيا معشر شيعة مولانا أمير المؤمنين ـ عليه الصلوة والسلام ـ هذا مولاكم وإمامكم وموقفه من الظلم فاقتدوا بهديه واستضيئوا بنور علمه وعمله تفلحوا ، و لا تكونوا من الظالمين بشيء لأحد واستعينوا بالله في ذلك وأعاذنا الله من ذلك إن شاء الله .

وقوله عليه السلام فأمّا الردّ على من أنكر زيادة الكفر ، فمن ذلك قول الله ـ عزّوجلّ ـ في كتابه : « إنّما النسيء زيادة في الكفر »[١] وقوله تعالى : فأمّا الّذين في قلوبهم مرض فزادهم رجساً إلى رجسهم وماتوا وهم كافرون »[٢] وقوله : « إنّ الّذين آمنوا ثمّ كفروا ثمّ آمنوا ثمّ كفروا ثمّ ازدادوا كفراً »[٣] وغير ذلك في كتاب الله .

البيّنة الرابعة والثلاثون :

أقول : كما أنّ للايمان درجات كذلك تكون للكفر دركات ، وأوّل دركاته الكفر بالنعم الظاهرة ثمّ بها وبالنعم الباطنة ثمّ بها وبأعظمها أعني الولاية لأميرالمؤمنين والأئمّة المعصومين عليهم السلام ثمّ بهذه وبرسالة خاتم الأنبياء والمرسلين ، ثمّ بهذه وبالله الّذي لا إله إلّا هو ربّ العالمين ، ونعوذ بالله من جميع أنواع الكفر والضلال إنّه هو السميع العليم .

---

(١) براءة : ٣٧ .

(٢) براءة : ١٢٥ .

(٣) النساء : ١٣٧ .

قوله عليه السلام وأمّا مافرضه سبحانه من الفرائض في كتابه فدعائم الاسلام ، وهى خمس دعائم ، وعلى هذه الفرائض الخمسة بنى الاسلام ، فجعل سبحانه لكلّ فريضة من هذه الفرائض أربعة حدود ، لا يسع أحد أُجهلها : أوّلها الصلاة ، ثمّ الزكاة ، ثمّ الصيام ، ثمّ الحجّ ، ثمّ الولاية ، وهى خاتمتها ، والحافظة لجميع الفرائض والسنن .

البيّنة الخامسة والثلاثون :

أقول : هذا المضمون أعنى بناء الاسلام على خمس دعائم أهمها الولاية ورد في أخبار كثيرة رواها الكليني في الكافي :

منها ما رواه بالسند الصحيح عن أبى جعفر الباقر عليه السلام قال عليه السلام : « بنى الإسلام على خمس : على الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحجّ ، والولاية ولم يناد بشيء كما نودى بالولاية فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه ــ يعنى الولاية ــ » .

والمراد بالدعائم أهمّ ما بنى بها الاسلام فهى استعارة تشبيهية .

إن قلت : أليس الخمس والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر من أهمّ ما بنى عليه الاسلام .

قلت : بلى ولكن الخمس من حقوق الولاية ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بتمام مراتبها من شئون الولاية فهذه الّتي سئلت عنها داخلة في الولاية ومن متعلّقاتها ، فتأمّل جيّدا .

قوله عليه السلام فحدود الصلاة أربعة : معرفة الوقت ، والتوجّه إلى القبلة والركوع ، والسجود ، وهذه عوامّ في جميع الناس ، العالم والجاهل ، و مايتّصل بها من جميع أفعال الصلاة والأذان والاقامة وغيرذلك ، ولمّا علم الله سبحانه أنّ العباد لا يستطيعون أن يؤدّوا هذه الحدود كلّها على حقائقها جعل منها فرائض ، وهى الأربعة المذكورة ، وجعل مافيها من هذه الأربعة المذكورة من القرائة والدعاء والتسبيح والتكبير وماشاكل ذلك سنّة واجبة ، من أحبّها عمل بها ، فهذا ذكر حدود الصلاة.

وأمّا حدود الوضوء للصلاة فغسل اليدين والوجه والمسح على الرأس وعلى الرجلين ومايتعلّق ويتّصل بها سنّة واجبة على من عرفها ، وقدر على فعلها

أقول : مجموع حدود الصلاة المفروضة منها ، وغير المفروضة هى مقدّماتها ، ومقارناتها ومنافياتها المذكورة فى الفقه على وجه التفصيل ،

وهنا بيّن مولانا — عليه الصلاة والسلام — أنّ حدودها المفروضة أربعة ، هى الوقت والقبلة والركوع والسجود ، وبيّن أنّ مايتّصل بهذه الحدود الأربعة من القرائة والذكر والتسبيح والتكبير ، والأذان ، والإقامة ، وماشاكل ذلك فإنّما هى سنّة واجبة من أجلها.

وبيّن أيضاً أنّ الله سبحانه إنّما جعل حدود الصلاة على هذا المنوال لأنّه علم أنّ العباد لا يستطيعون أن يؤدّوا هذه الحدود كلّها على حقائقها فجعل منها فرائض لا يسع أحد جهلها ، وجعل مافيها من غير هذه الأربعة المذكورة سنّة واجبة يسع بعض الناس جهلها.

قوله عليه السلام وأمّا حدود الزكاة ، فأربعة : أوّلها معرفة الوقت الّذي تجب فيه الزكاة ، والثاني القيمة ، والثالث الموضع الّذي توضع فيه الزكاة ، والرابع القدر ، فأمّا معرفة العدد والقيمة ، فإنّه يجب على الانسان أن يعلم كم يجب من الزكاة فى الأموال الّتي فرضها اللّه تعالى من الإبل والبقر و الغنم و الذهب والفضة والحنطة والشعير والتمر والزبيب ، فيجب أن يعرف كم يخرج من العدد والقيمة ويتبعهما الكيل والوزن والمساحة فما كان من العدد ، فهو من باب الابل والبقر والغنم ، وأمّا المساحة فمن باب الأرضين و المياه ، وماكان من المكيل فمن باب الحبوب الّتي هى أقوات الناس فى كلّ بلد ، وأمّا الوزن فمن الذهب والفضة وسائر ما يوزن من أبواب مبلغ التجارات ممّا لا يدخل فى العدد ولا الكيل ، فإذا عرف الانسان ما يجب عليه فى هذه الأشياء ، وعرف الموضع الّتي توضع فيه كان مؤدياً للزكاة على مافرض اللّه تعالى ،

وأمّا حدود الصيام فأربعة :

أوّلها اجتناب الأكل والشرب .

والثاني : اجتناب النكاح .

والثالث : اجتناب القيء متعمّداً .

والرابع : اجتناب الارتماس في الماء وما يتّصل بها ، وما يجرى مجراها من السنن كلّها .

وأمّا حدود الحجّ فأربعة وهى الإحرام ، والطواف بالبيت ، والسعى بين الصفا والمروة ، والوقوف في الموقفين ، وما يتبعهما ويتّصل بها فمن ترك هذه الحدود وجب عليه الكفّارة والاعادة .

وأمّا حدود الإمام المستحقّ للإمامة فمنها أن يعلم الامام المتولى عليه

أنّه معصوم من الذنوب كلّها صغيرها وكبيرها، لا يزل في الفتيا ولا يخطىء في الجواب، ولا يسهو، ولا ينسى، ولا يلهو بشيء من أمر الدنيا.

والثاني أن يكون أعلم الناس بحلال الله وحرامه، وضروب أحكامه وأمره ونهيه، وجميع ما يحتاج إليه الناس، فيحتاج الناس إليه ويستغنى عنهم.

والثالث يجب أن يكون أشجع الناس لأنّه فئة المؤمنين الّتي يرجعون إليها إن انهزم من الزحف انهزم الناس بانهزامه.

والرابع يجب أن يكون أسخى الناس وإن بخل أهل الأرض كلّهم لأنّه إن استولى الشح عليه شح على ما في يديه من أموال المسلمين.

فأمّا العصمة من جميع الذنوب، فبذلك يتميّز من المأمومين الّذين هم غير معصومين، لأنّه لو لم يكن معصوماً لم يؤمن عليه أن يدخل فيما يدخل فيه الناس من موبقات الذنوب المهلكات، والشهوات واللذات، ولو دخل في هذه الأشياء لاحتاج إلى من يقيم عليه الحدود، فيكون حينئذ إماماً مأموماً، ولا يجوز أن يكون الامام بهذه الصفة.

وأما وجوب كونه أعلم الناس فإنّه لو لم يكن عالماً لم يؤمن أن يقلب الأحكام والحدود، ويختلف عليه القضايا المشكلة فلا يجيب عنها بخلافها، أمّا وجوب كونه أشجع الناس فيما قدّمناه، لأنّه لا يصحّ أن ينهزم فيبوء بغضب من الله تعالى وهذه لا يصحّ أن يكون صفة الامام، وأمّا وجوب كونه أسخى الناس فيما قدّمناه وذلك لا يليق بالامام.

وقد جعل الله تعالى لهذه الأربعة، فرائض دليلين أبان لنا بهما المشكلات وهما الشمس والقمر، أي النبيّ ووصيّه بلا فصل.

. . . .

اعلم أنّ الزكاة فريضة عادلة كافية جعلها اللّه فى مال الأغنياء لسدّ حاجة الفقراء ، والمساكين ، والعاملين عليها ، والمؤلّفة قلوبهم ، وفي الرقاب ، والغارمين ، وفى سبيل اللّه وابن السبيل ، ومن أنكر وجوبها فهو من الكافرين ، ومن منع قيراطاً منها فهو ليس بمؤمن ، ولا مسلم ، ويقول عند الموت : رب ارجعون لعلّى أعمل صالحاً فيما تركت يعنى الزكاة ، فيقال له : كلّا إنّها كلمة هو قائلها ، ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون .

و من منعها يخيّر عند الموت ، يقال له : مت إن شئت يهودياً و إن شئت نصرانيّاً ، ومن منع شيئاً منها يطوّق ما بخل به يوم القيامة ، وهو قوله عزّوجلّ ـ «سيطوّقون ما بخلوا به يوم القيامة»(١) «والّذين يكنزون الذهب والفضّة ولا ينفقونها فى سبيل اللّه فبشّرهم بعذاب اليم يوم يحمى عليها فى نار جهنّم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون»(٢)

وقال أبوعبد اللّه عليه السلام : «ما فرض اللّه على هذه الأمّة شيئاً أشدّ من الزكا وفيها تهلك عامّتهم .

وقال أيضاً : إنّ اللّه ـ عزّوجلّ ـ جعل للفقراء في أموال الأغنياء ما يكفيهم ولولا ذلك لزادهم وإنّما يؤتون من منع من منعهم .

ثمّ اعلم أنّ اللّه ـ عزّوجلّ ـ بيّن في القرآن المجيد أنّ الصدقات إنّما هى للأصناف الثمانية المذكورة في الآية الشريفة ، ولم يبيّن فيه ما يجب فيه الزكاة وفوّض ذلك إلى رسوله فوضع صلى الله عليه وآله وسلم الزكاة على تسعة أشياء : على الذهب والفضّة ، وعلى الغلّات الأربعة والأنعام الثلاثة وعفا عمّا سوى ذلك

---

(٢) آل عمران : ١٨٠ . (٢) براءة : ٣٤ .

وبيّن المقدار الّذي يجب إخراجه من كلّ واحد من التسعة المذكورة ، و كان ــ صلوات اللّه عليه وآله ــ يأخذ الصدقات فيضعها على المصارف المذكورة في القرآن لا يفضّل اللّه الناس بعضهم على بعض .

ولمّا ولّى الخلافة عمر فضّل السابقين على غيرهم ، وفضّل المهاجرين كافّة على الأنصار ، وفضّل العرب على العجم ، وفضّل الصريح على المولى وقد كان أشار على أبي بكر أيّام خلافته بذلك فلم يقبل ، وقال : إنّ اللّه لم يفضّل أحداً على أحد ولكنّه قال : إنّما الصدقات للفقراء والمساكين ، ولم يخصّ قوما دون قوم فلمّا انفضت الخلافة إليه عمل بما كان أشار به أوّلاً ،

ويقول ابن أبي الحديد : وقد ذهب كثير من فقهاء المسلمين ، إلى قوله : والمسئلة محلّ اجتهاد وللإمام أن يعمل بما يؤدّى إليه اجتهاده وإن كان إتّباع علي عليه السلام عندنا أولى لا سيّما إذا عضده موافقة أبي بكر على المسئلة ، وإن صحّ الخبر أنّ رسول اللّه صلى الله عليه وآله سوّى فقد صارت المسئلة منصوصاً عليها لأنّ فعله عليه السلام كقوله انتهى كلامه ـ رضى اللّه عنه ـ

وعلى أيّ حال فلمّا ولّى اميرالمؤمنين عليه السلام الخلافة عوتب على التسوية في العطاء وتصييره الناس أسوة في العطاء من غير تفضيل أولى السابقات والشرف .

فقال ــ عليه الصلاة والسلام ــ : أتأمرونيّ أن أطلب النصر بالجور فيمن ولّيت عليه واللّه لا أطوربه ما سمر سمير وما أمّ نجم في السماء نجما لوكان المال لي لسوّيت بينهم فكيف وانّ المال مال اللّه ، ألا وانّ اعطاء المال في غير حقّه تبذير وإسراف وهو يرفع صاحبه في الدنيا ويضعه في الآخرة ويكرمه في الناس ويهينه عند اللّه ، ولم يضع امرء ماله في غير حقّه ولا عند غير أهله إلّا حرمه اللّه شكرهم وكان لغيره ودّهم فإن زلّت به النعل يوماً فاحتاج الى معونتهم

فشرّ خليل وألْأَمُ خدين »

إن قلت : فما ذكرتم من أنّ اللّه لم يبيّن في القرآن الكريم ما يجب فيه الزكاة فوضعها رسول اللّه على تسعة أشياء : على الذهب ، والفضّة ، وعلى الغلّات الأربعة ، وعلى الأنعام الثلاثة ، هو بعينه القول بالتفويض الّذي قام الاجماع على بطلانه .

قلت : لا ريب في أنّ القرآن الكريم لم يبيّن الأحكام كلّها جميعاً ، وإنّ رسول اللّه ﷺ هو الّذي بيّن تفاصيل الأحكام ، فهذه الصلاة أين بيّن في القران الكريم مقدّماتها ، ومقارناتها ومنافياتها ، وهذه الزكاة أين بيّن ما يجب فيه الزكاة وحدّ النصاب الّذي اعتبر فيها والمقدار الّذي يجب إخراجه منها ، وهذا الصيام أين بيّن فيه مفطراته وكفّاراته ، وهذا الحجّ اين بيّن في القرآن العزيز تفصيل مناسكه وكفّاراته ؟ أليس رسول اللّه ﷺ هو الّذي بيّن هذه جميعاً ،

وانّي قد بيّنت في تفسير سورة الحشر ما قام الإجماع على بطلانه من التفويض وما دلّ الدليل على وقوعه منها ، فارجع هناك إن شئت يتبيّن لك الأمر إن شاء اللّه .

وعلى أيّ حال فقد روى الشيخ الكليني ـ رحمه اللّه ـ في الكتاب في باب (ماوضع رسول اللّه ﷺ وعلى أهل بيته الزكاة عليه) بسند صحيح عن أبي جعفر وأبي عبد اللّه عليه السلام قالا : فرض اللّه الزكاة مع الصلاة في الأموال وسنّها رسول اللّه ﷺ في تسعة أشياء : في الذهب والفضّة والإبل والبقر والغنم والحنطة والشعير والتمر والزبيب وعفا عمّا سوى ذلك »

وانّي أرى أنّ رسول اللّه ﷺ لوكان اليوم حيّاً كان يسنّ الزكاة بأمر اللّه تعالى في غير التسعة المذكورة مثلاً على هذه الصنايع الجديدة ، و

الشركات العامة ، ولولم يكن وليّ العصر غائباً لكان له ذلك كماكان لآبائه وأجداده ﷺ لوكانت ظروفهم كظروفنا .

قوله عليه السلام: وأمّا الزجر في كتاب الله ـ عزّ وجلّ ـ فهو ما نهى الله سبحانه ووعد العقاب لمن خالفه مثل قوله «ولا تقربوا الزنى إنّه كان فاحشة ومقتاً وساء سبيلا»(١) وقوله تعالى «ولا تقربوا مال اليتيم إلّا بالّتي هي أحسن»(٢) وقوله سبحانه «ولا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة»(٣) وقوله «ولا تقتلوا النفس الّتي حرّم الله إلّا بالحقّ»(٤) ومثل هذا كثير في كتاب الله تعالى.

البيّنة السادسة والثلاثون :

أقول : الزجر هو المنع والطرد ، ويطلق على النهي عن الشيء مع التوعيد بالعقاب على الخلاف ، وحينئذٍ فيكون الفعل المزجور عنه من كبائر المعاصي الّتي عرّف في صحيحة ابن أبي يعفور بأنّها الّتي أوعد الله عليها النار ، ولا يخفى أنّ الله ـ عزّ وجلّ ـ أمر ونهى ورغّب ورهّب في كتابه الكريم على أحسن وجه وأبلغ بيان ووضع كلّ شيء في موضعه ففي المحرّمات الكبيرة نهى عنها على وجه الزجر فأوعد عليها العقاب وفي الصغائر من المعاصي نهى عنها فحسب ، وفي المهمّ من الواجبات والمندوبات بيّن عواقبها المحمودة ترغيباً إليها وفي المهم من المحرّمات بيّن عواقبها المذمومة ترهيباً وتحذيراً عنها فنرى أنّه تعالى ما كبّر الحقير ولا حقّر الكبير كما يصنع ذلك الناطقون والكتاب والصحفيون الّذين يجعلون التبن تبراً ، والتبر تبنا. فسبحان العزيز الحكيم الّذي أعطى كلّ شيء خلقه ثمّ هدى ، ونزّل على رسوله الكتاب الّذي وضع فيه كلّ شيء في محلّه.

فما أبلغ قوله ـ عزّ وجلّ ـ في سورة الأسراء «وقضى ربّك أن لا تعبدوا

(١) أسرى : ٣٢ . (٢) الانعام : ١٥٢ (٣) آل عمران ، ١٣٠ (٤) أسرى : ٣٣ .

إلّا إيّاه وبالوالدين إحسانا ٠٠٠٠٠٠٠ إلى قوله « ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإيّاكم إنَّ قتلهم كان خطاء كبيراً ولا تقربوا الزنا إنَّه كان فاحشة وساء سبيلا ٠٠٠٠٠ « ولا تقتلوا النفس الّتي حرم اللّه إلّا بالحقّ ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليّه سلطاناً فلا يسرف في القتل إنَّه كان منصورا » « ولا تقربوا مال اليتيم إلّا بالّتي هى أحسن حتّى يبلغ أشدّه وأوفوا بالعهد إنَّ العهد كان مسئولا « وأوفوا الكيل إذا كلتم ووزنوا بالقسطاس المستقيم ذلك خيروأحسن تاويلا »

قوله عليه السلام وأمّا ترغيب العباد في كتاب الله، ومن الليل فتهجّد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربّك مقاماً محموداً»[(١)] وقوله« من عمل صالحاً من ذكر أو أُنثى وهو مؤمن فأُولئك يدخلون الجنّة يرزقون فيها بغير حساب »[(٢)] و قوله« فمن يعمل مثقال ذرّة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرّة شرّاً يره »[(٣)] و قوله« يا أيّها الّذين آمنوا هل أدلّكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم تؤمنون بالله ورسوله »[(٤)] الآية وقوله« إن تجتنبوا كبائر ماتنهون عنه نكفّر عنكم سيّئاتكم وندخلكم مدخلاً كريماً»[(٥)] وأمثال ذلك كثير في كتاب الله تعالى

البيّنة السابعة و الثلاثون :

وهل ترى أبلغ في مقام الترغيب من قوله تعالى« ومن الليل فتهجّد به نافلة لك عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا » إلى آخر ماذكره

---

(١) أسرى : ٧٩ .

(٢) غافر : ٤٠ .

(٣) الزلال : ٧ـ٨ .

(٤) الصف : ١٠ .

(٥) النساء : ٣١ .

قوله عليه السلام أمّا الترهيب في كتاب الله فقوله سبحانه « ياأيّها الناس اتّقوا ربّكم أنَّ زلزلة الساعة شيء عظيم »[1] إلى قوله « ولكنّ عذاب الله شديد » وقوله — عزّوجلّ — « واتّقوا يوماً ترجعون فيه إلى الله ثمَّ توفّى كلّ نفس ماكسبت وهم لا يظلمون »[2] وقوله تعالى « ياايّها الّذين آمنوا اتّقوا الله ربّكم واخشوا يوماً لا تجزى والد عن ولده ولا مولود هو جاز عن والده شيئاً »[3] إلى آخر الآية ، وقوله تعالى « إنّ الّذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنّم داخرين »[4] الآية

البيّنة الثامنة والثلاثون :

وهل ترى أبلغ في مقام الترهيب من قوله سبحانه « ياأيّها الّذين اتّقوا ربّكم أنّ زلزلة الساعة شيء عظيم » إلى آخر ماذكره — عليه الصلاة والسلام — في هذا المقام

---

(١) الحج : ١ .

(٢) البقرة : ٢٨١ .

(٣) لقمان : ٣٣ .

(٤) غافر : ٦٠ .

قوله عليه السلام أمّا الجدال ومعانيه في كتاب الله تعالى « وإنَّ فريقاً من المؤمنين لكارهون * يجادلونك في الحقّ بعد ما تبيّن كأنّما يساقون إلى الموت وهم ينظرون »(١) ولمّا خرج رسول الله صلى الله عليه وآله إلى بدر كان خروجه في طلب العدو، وقال لأصحابه إنّ الله - عزَّ وجلّ - قد وعدني أن أظفر بالعير أو بالقريش، فخرجوا معه على هذا فلمّا أقبلت العير وأمره الله بقتال قريش أخبر أصحابه فقال : إنَّ قريشاً قد أقبلت وقد وعدني الله سبحانه إحدى الطائفتين أنّها لكم وأمرني بقتال قريش.

قال : فجزعوا من ذلك وقالوا : يا رسول الله فإنّا لم نخرج على أُهبة الحرب قال : وأكثر قوم منهم الكلام والجدال ، فأنزل الله تعالى « وإذ يعدكم الله احدى الطائفتين أنّها لكم وتودّون أنَّ غير ذات الشوكة تكون لكم - إلى قوله - ويقطع دابر الكافرين »(٢) وكقوله سبحانه «قد سمع الله قول الّتي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله »(٣) وقوله سبحانه « وجادلهم بالّتي هي أحسن »(٤) ومثل هذا الاحتجاج على الملحدين وأصناف المشركين مثل قوله حكاية عن قول إبراهيم عليه السلام « ألم تر إلى الّذي حاجّ إبراهيم في ربّه أن آتيه الله الملك »(٥) إلى آخر الآية وقوله سبحانه عن الأنبياء في مجادلتهم لقومهم في سورة الأعراف وغيرها ، وقوله تعالى حكاية عن قوم نوح « يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا فأتنا بما تعدنا إن كنت من الصادقين »(٦) ومثل هذا كثير موجود في مجادلة الأُمم الأنبياء.

البيّنة التاسعة والثلاثون :

أقول : اعلم أنَّ الجدال في اللغة هو المفاوضة في الكلام على وجه

(١) الانفال : ٤ و ٥ . (٢) الانفال : ٦ . (٣) المجادلة : ١ .
(٤) النحل : ١٢٥ . (٥) البقرة : ٢٥٨ . (٦) هود : ٣٢ .

المنازعة ، والمغالبة ، وأصله من جدلت الحبل : أي أحكمت فتله كذا في (المفردات)

وفي اصطلاح أهل المنطق "والحكمة " هو القياس المؤلف من المشهورات والمسلّمات عند الخصم ، قالوا : والغرض منه إلزام الخصم وإقناع من يكون فهمه قاصراً عن إدراك البراهين العقليّة ، ومن يكون مكابراً منكراً للحق من أهل العناد والشغب .

ولا ريب أنّ استعمال الجدال في كتاب الله وفي كلمات رسول الله صلى الله عليه وآله وكلمات الأئمّة المعصومين عليهم السلام ليس على اصطلاح أهل المنطق ، والحكمة ، ولم يكن له حقيقة شرعية أو متشرعة ، وعلى هذا فالمراد به كلامه وكلماتهم هو معناه اللغوى ، وهو المفاوضة في الكلام على وجه المنازعة والمغالبة ، ولو صحّ أنّ معناه الأصلى هو فتل الحبل فاطلاقه على المناظرة والمحاجّة إنّما هو على وجه الاستعارة لالتفات طرفي المناظرة كلّ واحد على الآخر كفتل خيوط الحبل ، وبالفارسيّة يقال (بهم پيچيدند)

فالمراد أنّ المناظرين يفتل كلّ واحد على الآخر حتّى يغلب واحد منهما على الآخر ويضربه على الأرض ،

وعلى كلّ حال فإنّ المجادلة والجدال إنّما يقع بين إثنين ولاجرم أنّ أحدهما المحقّ ، والآخر هو المبطل ، ولا ريب أنّ المبطل لا يجادل المحقّ إلّا بالباطل إذ ليس على الباطل برهان حتّى يجادل المبطل به المحق فهو إن جادل فانّما يجادل دائماً بالباطل ، ويجادل الّذين كفروا بالباطل ليدحضوا به الحقّ .

وأمّا المحقّ فهو قد يجادل المبطل بالبرهان القاطع والحجّة البالغة فيدحض به باطل المبطل وهذا جائز منه بل هو راجح ، وربّما يكون واجباً

عليه ، وقد يجادله بالقياس المؤلّف من المشهورات والمسلمات عند المخاصم وهذا أيضاً منه كذلك لأنّه يقطع بذلك عذرا لمبطل ويزيل به شبهته ، و هذا هوالجدال بالّتي هى أحسن المأمور به فى القرآن الكريم .

وقد يجادل المبطل بايراد باطل عليه أوبإنكار حقّ أورد المبطل عليه وهذا محرّم على شيعة آل محمّد عليهم السلام وهذا هوالجدال بغير الّتي هى أحسن .

و هنا يناسب ذكرما ذكره أبو محمّد الحسن بن علىّ العسكري عليه السلام قال : ذكرعند الصادق عليه السلام الجدال في الدين ، وأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والأئمّة عليهم السلام قد نهوا عنه ،فقال الصادق عليه السلام : لم ينه عنه مطلقا ، ولكنّه نهى عن الجدال بغيرالّتي هى أحسن أما تسمعون الله يقول «ولا تجادلوا أهل الكتاب إلّا بالّتي هى أحسن»،وقوله «ادع إلى سبيل ربّك بالحكمة و الموعظة الحسنة وجادلهم بالّتي هى أحسن»فالجدال بالّتي هى أحسن قد أمربه العلماء الدين والجدال بغيرالّتي هى أحسن محرّم حرّمه الله على شيعتنا ، وكيف يحرّم الله الجدال جملة وهويقول :«وقالوا لن يدخل الجنّة إلّا من كان هوداً أونصارى تلك أمانيهم قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين» فجعل علم الصدق والإيمان بالبرهان ، وهل يؤتى بالبرهان إلّا بالجدال بالّتي هى أحسن .

قيل : يابن رسول الله فماالجدال بالّتي هى أحسن وبالّتى ليست بأحسن ؟

قال عليه السلام : أمّاالجدال بغيرالّتي هى أحسن فأن تجادل مبطلاً

فيورد عليك باطلاً ، فلا تردّه بحجّة قد نصبها الله ، ولكن تجحد قوله أو تجحد حقاً يريد بذلك المبطل أن يعين به باطله فتجحد ذلك الحقّ مخافة أن يكون له عليك فيه حجّة لأنّك لا تدري كيف المخلص منه ، فذلك حرام على شيعتنا أن يصيروا فتنة على ضعفاء إخوانهم وعلى المبطلين .

أمّا المبطلون فيجعلون ضعف الضعيف منكم إذا تعاطى مجادلته وضعف في يده حجّة له على باطله ، وأمّا الضعفاء منكم فتغمّ قلوبهم لما يرون من ضعف المحقّ في يد المبطل .

وأمّا الجدال بالّتي هي أحسن فهو ما أمر الله تعالى به نبيّه أن يجادل به من جحد البعث بعد الموت ، واحيائه له ، فقال الله له حاكياً عنه « وضرب لنا مثلاً ونسى خلقه قال من يحيى العظام وهى رميم » فقال الله تعالى في الردّ عليه « قل يحييها الّذي أنشأها أوّل مرّة وهو بكلّ خلق عليم الّذى جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً فإذا أنتم منه توقدون . إلى آخر السورة .

فأراد الله من نبيّه أن يجادل المبطل الّذي قال « كيف يجوز أن يبعث الموتى هذه العظام وهى رميم » فقال الله تعالى « قل يحييها الّذي أنشأها أوّل مرّة » أفيعجز من ابتدائه لا من شيء أن يعيده بعد أن يبلى بل ابتدائه أصعب عندكم من إعادته . ثمّ قال الّذى جعل لكم من الشجر الأخضر نارا : أى إذا أمكن النار الحارّة في الشجر الأخضر الرطب ثمّ يستخرجها فعرفكم أنّه على إعادة ما بلى أقدر .

ثمّ قال : أوليس الّذي خلق السماوات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى وهو الخلّاق العليم » أى إذا كان خلق السماوات والأرض أعظم وأبعد في

أوهامكم وقد ركم أن تقدروا عليه من إعادة البالي فكيف جوّزتم من الله خلق هذا الأعجب عندكم ،والأصعب لديكم ، ولم تجوّزا منه ما هو أسهل عندكم من إعادة البالي.

قال الصادق عليه السلام فهذا الجدال بالّتي هي أحسن لأنّ فيه قطع عذر الكافرين وإزالة شبههم.

واما الجدال بغير الّتي هي أحسن فأن تجحد حقّاً لا يمكنك أن تفرّق بينه ، وبين باطل من تجادله وإنّما تدفعه عن باطله بأنّ تجحد الحقّ ، فهذا هو المحرّم لانك مثله جحد هو حقّاً وجحدت أنت حقّاً آخر.

وقال أبومحمّد الحسن العسكري عليه السلام فقام إليه رجل آخر، وقال : يا ابن رسول الله صلى الله عليه وآله أفجادل رسول الله صلى الله عليه وآله ؟.

فقال الصادق عليه السلام مهما ظننت برسول الله من شيء فلا تظنّ به مخالفة الله أليس الله قد قال « وجادلهم بالّتي هي أحسن»،«وقل يحييها الّذي أنشأها أوّل مرّة » لمن ضرب الله مثلاً أفتظنّ أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله خالف ما أمر الله به ولم يخبر عن أمر الله بما أمره أن يخبره »

ثمّ حدّث عليه السلام عن أبيه الباقر ، عن جدّه علىّ بن الحسين ، عن أبيه الحسين بن علىّ سيّد الشهداء عليه السلام عن أبيه أمير المؤمنين ـ صلوات الله عليهم أجمعين ـ أنّه اجتمع يوماً عند رسول الله صلى الله عليه وآله أهل خمسة أديان : اليهود ، والنصارى ، والدهريّة ،والثنويّة ، ومشركوا العرب ،فجادلهم رسول الله صلى الله عليه وآله كلّ واحد منهم فيما اعتقدوه حتّى بهت القوم وتحيّروا »

وإن شئت تفصيل ذلك فانظر كتاب الاحتجاج للطبرسي ج ١ ص ١٦ ترى كيف بهتهم رسول الله صلى الله عليه وآله

أقول : ولقد جادل ــ صلوات الله عليه وآله ــ والأئمّة المعصومين عليهم السلام الكفّار ، والمعاندين للحقّ بالّتي هى أحسن كذلك وأعلام أصحابهم ، فغلبوا على مخالفيهم ، وكان الجدال والاحتجاج سنّة باقية منهم والعجب أنّ بعض أصحابنا عدلوا عن تلك السنّة السنيّة وقالوا : إنّ النبيّ صلّى الله عليه وآله والأئمّة عليهم السلام لم يجادلوا قط ، ولا استعملوه ، ولا للشيعة فيه إجازة بل نهوهم عنه وعابوه .

وقد عرفت أنّهم لم ينهوا عنه مطلقا ، وإنّما نهوا عن الجدال بغير الّتى هى أحسن وهذا ممّا لم يخالف في حرمته أحد .

إن قلت : نعم ولكن يمكن أن يكون الجدال بالحقّ ، ولكن لا يكون الغرض منه إثبات الحقّ بل كان الغرض منه الغلبة على الخصم المبطل ، و حينئذٍ فهل يكون الجدال على هذا الوصف من الجدال بالّتي هى أحسن السائغ أم من الجدال بغير الّتي هى أحسن المحرّم وكيف يكون الحال ؟

قلت : لا ريب في أنّ الجدال المفروض أمر حسن مستحسن في حدّ ذاته وإن لم يكن صدوره عن فاعله على وجه مستحسن ، وحينئذٍ فله الحسن الفعلى وإن لم تكن له الحسن الفاعلى .

ولا ريب في أنّ الظاهر من قوله تعالى « وجادلهم بالّتي هى أحسن وقوله « ولا تجادلوا أهل الكتاب » هو أنّ الملاك في جواز الجدال وحرمته هو الحسن والقبح الفعلى لا الحسن والقبح الفاعلي ، فإنّ الحسن والقبح الفاعلي إنّما يعتبر في العبادات والجدال بالّتي هى أحسن ليس من العبادات بل هو من المعاملات بالمعنى الأعم الّتي لا يعتبر فيها قصد القربة و حسن النيّة ، وحينئذٍ فهو سائغ وإن كان لا يثاب عليه لعدم وجود الإخلاص وقصد

القربة فيه نظير تدريس العلوم والمعارف في المدارس ، وذكر مصائب الحسين عليه السلام في المجالس.

وعلى أيّ حال فقد ذكرهنا مولانا ـ عليه الصلاوالسلام ـ خمس آيات من كتاب الله في الجدال ، ومعانيه كماتراها في المتن.

قوله عليه السلام: وأمّا ما في كتاب الله تعالى من القصص عن الأمم فإنّه ينقسم على ثلاثة أقسام : فمنه ما مضى ، ومنه ما كان في عصره ومنه ما أخبره الله تعالى به إنّه يكون بعده ،

فأمّا ما مضى فما حكاه الله تعالى فقال : « نحن نقصّ عليك أحسن القصص بما أوحينا إليك هذا القرآن »[1] ومنه قول موسى لشعيب « فلمّا جاءه وقصّ عليه القصص قال لا تخف نجوت من القوم الظالمين »[2] ومنه ما أنزل الله من ذكر شرائع الأنبياء وقصصهم وقصص أممهم ، حكايةً عن آدم إلى نبيّنا صلى الله عليه وآله

وأمّا الذي كان في عصر النبيّ صلى الله عليه وآله فمنه ما أنزل الله تعالى في مغازيه وأصحابه وتوبيخهم ومدح من مدح منهم ، وذمّ من ذمّ منهم ، وما كان من خير وشرّ وقصّة كلّ فريق منهم : مثل ما قصّ من قصّة غزاة بدر ، وأُحد ، وخيبر ، و حنين ، وغيرها من المواطن والحروب ، ومباهلة النصارى ، ومحاربة اليهود وغيره ممّا لو شرح لطال به الكتاب .

وأمّا قصص ما يكون بعده فهو كلّ ما حدث بعده ممّا أخبر النبيّ صلى الله عليه وآله به وما لم يخبر ، والقيامة وأشراطها ، وما يكون من الثواب والعقاب ، وأشباه ذلك .

البيّنة الأربعون :

اعلم : أنّ قصص القرآن وبيانها على وجهها لمن أعظم آيات كون القرآن كتاب الله الّذي أنزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وذلك لأنّ النبيّ الأمّي الّذي لم يقرء القصص المذكورة في كتاب ومكتب كيف علم بهذه القصص حتّى يبيّنها بهذا النمط العجيب لقوم لا يعلمون .

---

(١) يوسف : ٣ . (٢) القصص : ٢٥ .

ثمَّ إنَّ في قصص القرآن عبراً كثيراً لأولى الألباب ، وما أكثر العبر فيها وأقل الاعتبار منها .

ألم تركيف سرد الله قصَّة يوسف في سورته على وجه يعجز البشر أن يأتوا بمثله ، ولوكان بعضهم لبعض ظهيراً ، ولعمرى أنَّ قصص القرآن لمن أعظم آيات كون القرآن نازلاً على رسول الله من عنده تبارك وتعالى ، وأنَّ فيها ما يكفي لتربية أفراد البشر وتكميل الناس معرفة وإيماناً .

هذا بالنسبة إلى القسم الأوّل من قصص القرآن الواقعة فيما مضى من الأيّام ، وأمّا القصص الواقعة في زمان النبيّ فكذلك فيها آيات بيّنات لمن تأمّل فيها بعين الاعتبار ،

وأمّا القصص الّتي أخبرها القرآن فما وقعت منها كغلبة الروم في أدنى الأرض بعد ما غُلبوا فهو من آيات كون القران نازلاً من عند عالم الغيب والشهادة ، وما أخبربه ولم يقع بعد فنحن نؤمن به ، ونعلم أنّه سيقع إذا شاء الله تبارك وتعالى ،

ومن ذلك القصص قصص القيامة واشراطها ، ووقائعها من الحساب والثواب والعقاب .

ثمَّ إنَّ قصص القرآن تمتاز عن غيرها من التواريخ البشرية بأنّها تذكر من الحوادث الواقعة ما فيها عبرة لأولى الألباب، فيكتفي من ذكرى قصته بموضع العبرة منها كما قال تعالى « ولقد كان فى قصصهم عبرة لأُولى الالباب»،

قوله عليه السلام وأمّا ما في كتاب الله تعالى من ضرب الأمثال ، فمثل قوله تعالى «ضرب الله مثلاً كلمة طيّبة كشجرة طيّبة»[1] إلى آخر الآية ، وقوله تعالى « مثل ما ينفقون في هذه الحياة الدنيا كمثل ريح فيها صرّ أصابت حرث قوم ظلموا أنفسهم »[2] الآية ، وكقوله «الله نور السماوات والأرض مثل نوره كمشكوة فيها مصباح.»[3] إلى آخر الآية ، وإنّما ضرب الله سبحانه هذه الأمثال للناس في كتابه ليعتبروا بها ، ويستبدلون بها ما أراده منهم من الطاعة ، وهو كثير في كتابه تعالى .

البيّنة الحادية والأربعون:

أقول : ضرب الأمثال في القرآن الكريم وفي كلمات النبيّ واميرالمؤمنين والأئمّة المعصومين عليهم السلام كثير ، وهو من بليغ الكلام ، وفيه الأثر البليغ في مقام التبليغ إذا وقع على الوجه الصحيح كالأمثال الّتي ضرب الله ـ عزّ وجلّ ـ في القرآن العزيز مثل الأمثال الّتي ذكرت في المتن ، ومثل قوله ـ عزّوجلّ ـ « مثل الّذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبّة أنبتت سبع سنابل في كلّ سنبلة مأة حبّة والله يضاعف لمن يشاء والله واسع عليم » ومثل قوله ـ عزّ وجلّ ـ في شأن المنافقين « مثلهم كمثل الّذي استوقد ناراً فلمّا أضائت ما حوله ذهب الله بنورهم وتركهم في ظلمات لا يبصرون »

ومثل قوله ـ عزّ وجلّ ـ في وصف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله « والّذين معه أشدّاء على الكفّار رحماء بينهم تراهم ركّعاً سجّداً » إلى قوله « ذلك مثلهم في التوراة والإنجيل كمثل زرع أخرج شطأه » إلى آخر الآية المباركة.

---

(١) ابراهيم : ٢٤ (٢) آل‌عمران : ١١٧ (٣) النور : ٣٥ .

فانظر كيف تأخذ هذه الأمثال بمجامع القلوب والأرواح إذاً فلا ريب أنّ بيان الحقايق والمطالب بضرب الأمثال أشدّ تأثيراً في النفوس والقلوب من وصف الشيء في نفسه ومن تأمّل.

ومن تأمّل في لطائف أمثال القرآن المجيد يتبيّن له أنّ هذه ليست من صنع المخلوق وإنّما هى من صنع الخالق الحكيم العليم ، و تبارك اللّه ربّ العالمين .

وقد ضرب اللّه هذه الأمثال في كتابه ليتدبّر الناس فيها لعلّهم يتذكّرون فإنّها ذكرى لأولى الأبصار كما أنّ قصصه عبرة لأولى الألباب .

وبالجملة فإنّ علم أمثال القرآن المجيد لمن أعظم علومه ، وحاول أحد أن يكتب شيئاً في بيان هذا العلم الجليل وشرح تلك الأمثال لطال به المقال .

قوله عليه السلام وأمّا مافي كتابه تعالى في معنى التنزيل والتأويل ، فمنه ما تأويله في تنزيله ، ومنه ماتأويله قبل تنزيله ، ومنه ماتأويله مع تنزيله ، و منه ماتأويله بعد تنزيله ،

اعلم أنّ للقرآن الكريم ، وآياته الكريمه ظهروبطن ، وتنزيل وتأويل ، و لا ريب أنّ ظهرها هوتنزيلها وبطنها هوتأويلها ، فقد روى العياشى عن الفضيل بن يسار أحد أعلام أصحاب الإمام الصادق عليه السلام أنّه قال : سئلت أباعبد الله عليه السلام عن هذه الرواية : مافي القرآن آية إلّا ولها ظهروبطن ، و مافيه حرف إلّا وله حدّ ، ولكلّ حدّ مطلع مايعنى لهاظهر وبطن.

قال عليه السلام : ظهره تنزيله وبطنه تأويله ، ومنه مالم يجيء بعد مايجرى كماتجري الشمس والقمر ،

وروى أيضاًعن الباقر عليه السلام أنّه قال لحمران (أحد متكلّمى أصحابه الكرام) إنّ ظهرالقرآن ، الّذين نزل فيهم وبطنه الّذين عملوا بمثل أعمالهم يجري فيهم مانزل في اُولئك ،

وعلى هذا ، فإذا نزلت آية في الأمم السابقة أوفي واحدمن أشخاصهم، مثل فرعون وهامان وقارون جرى فيمن عملوا بمثل أعمالهم في الاُمم اللاحقة وأشخاصهم .

ثمّ المراد بتنزيل الآية هو معناهاالّذي نزلت الآية فيه فهذاباعتبار نزول الآية فيه يعبّرعنه بالتنزيل وباعتبار كونه ظاهراًمن الآية يعبّرعنه بالظهر اى الظاهر .

والمراد بالتأويل تفسيره بالمعنى الّذى أُريد بها فى الباطن ، و لا لكون الآية ظاهرة فيه وهذا باعتبار أنّه أُريد بهافي الباطن يعبَّرعنه بالبطن أى الباطن .

وباعتبار أنَّ التفسير بذلك إرجاع للآية عن المعنى الظاهر منها إلى المعنى الَّذي لا يظهرمنها يعبَّرعنه بالتأويل لأنَّ التأويل حقيقته إرجاع الشيء عن حاله إلى غيرحاله .

ولا يخفى على عاقل أنّ تفسيرالقرآن بغيرما هوالظاهرمنه لا يجوز لغير الله أوالراسخين في العلم لأنَّ غيرالظاهر من معاني كتاب الله هوتأويله وما يعلم تأويله إلّا الله والراسخون في العلم .

ومن الواضح أيضاً أنَّ المتشابه من آيات القرآن المجيد حيث لاظهور له في شيء من المعاني فلاجرم أنَّ تفسيره بشيء من المعاني تأويل له و تفسير بالرأى وهو غير سا يغ على غيره تعالى،والراسخين في العلم الَّذين علموا تأويله بوحى أوإلهام من الله -عزّوجلّ-

ثمَّ إنَّ حمل الكلام على المعنى المجازى لوجود القرينة على ذلك ليس من التأويل ، وتفسير الرأى بشيء لأنَّ الكلام بواسطة القرينة يصير ظاهراً في المعنى المجازي كمالا يخفى .

إن قلت : فهل يجوز على الله -عزّوجلّ- أن يريد بكلامه مالا يظهر منه ولوبالقرينة على ذلك ؟ وهل هذا إلّا من الإغراء بالجهل واللغو من الكلام الّذي لا يجوز على الله سبحانه وتعالى ؟

قلت : هذه شبهة قد أوردت على اشتمال القرآن بالمتشابه من الآيات وعلى وجود الحروف المقطّعة الّتي لا يعلم المراد بها فيه وهي ليست فى محلها

لأنَّ المتشابه من آيات القرآن الكريم ، وهذه الحروف المقطّعة في أوائل السورقد بيّن الله تأويلها ، والمراد بها رسوله ﷺ وهو قد أودع هذه العلوم القيّمة من القرآن وسائر علومه عند الأوصياء من عترته ، ثمّ أمرالناس بالتمسّك بكتابه الكريم وعترته الطيّبين الطاهرين ، فقال في الحديث المتّفق عليه بين الفريقين : إنّي أوشك أن ادّعى فاجيب ، وانّي تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي ماإن تمسّكتم بهما لن تضلّوا .

أماوأنّي أشهد أنّ الناس لم يتمسّكوا بعد نبيّهم بالثقلين،وتركوا نصيحة نبيّهم وراء ظهورهم فضلّوا وأضلّوا إلّامن عصمهم الله -عزَّ وجلَّ- وهم الفرقة الناجية الإمامية الإثنى عشرية فإنَّهم هم الَّذين تمسَّكوا بالثقلين : كتاب الله وعترته جميعاً ففازوا بماحرم الناس عنه فوزاً عظيماً.

ثمَّ إنَّ أميرالمؤمنين -عليه الصلاة والسلام- بيَّن هنا أنَّ مافي كتابه تعالى في معنى التنزيل والتأويل منه ما تأويله في تنزيله ، ومنه ماتأويله قبل تنزيله ، ومنه ماتأويله مع تنزيله ، ومنه ماتأويله بعد تنزيله ، وذكر لكلّ واحد من هذه الصور أمثلة كماترى في عبارة المتن .

قوله عليه السلام فأمّا الّذي تأويله في تنزيله فهو كلّ آية محكمة نزلت في تحريم شيء من الأمور المتعارفة الّتي كانت في أيّام العرب ، تأويلها في تنزيلها فليس يحتاج فيها إلى تفسير أكثر من تأويلها وذلك قوله تعالى في التحريم « حرّمت عليكم أمّهاتكم وبناتكم وأخواتكم »[1] الآية ، وقوله « إنّما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير »[2] الآية ، وقوله تعالى « ياأيّها الّذين آمنوا اتّقوا اللّه وذروا ما بقى من الربوا — إلى قوله — وأحلّ اللّه البيع وحرّم الربوا »[3] وقوله تعالى « قل تعالوا أتل ماحرّم ربّكم عليكم ألّا تشركوا به شيئاً — إلى قوله — لعلّكم تذكّرون »[4] ومثل ذلك في القرآن كثير ممّا حرّم اللّه سبحانه ، لا يحتاج المستمع إلى مسئلة مسئلة عنه .

وقوله — عزّوجلّ — في معنى التحليل ، « أحلّ لكم صيد البحر وطعامه متاعاً لكم وللسيارة »[5] وقوله سبحانه « وإذا احلّلتم فاصطادوا »[6] وقوله « يسئلونك ماذا أحلّ لهم قل أحلّ لكم الطيّبات وما علّمتم من الجوارح مكلبين تعلمونهن ممّا علّمكم اللّه »[7] الآية ، وقوله تعالى « وطعامكم حلّ لهم »[8] وقوله تعالى « ياأيّها الّذين آمنوا أوفوا بالعقود أحلّت لكم بهيمة الأنعام إلّا ما يتلى عليكم غير محلّي الصيد وأنتم حرم »[9] وقوله تعالى : « أحلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم »[10] وقوله تبارك وتعالى « ياأيّها الّذين آمنوا لا تحرّموا طيّبات ما أحلّ اللّه لكم »[11] ومثل هذا كثير في كتاب اللّه تعالى .

---

(١) النساء : ٢٣ . (٢) النحل : ١١٥ .
(٣) البقرة : ٢٧٥ . (٤) الانعام : ١٥١ .
(٥) المائدة : ٩٦ . (٦) المائدة : ٢ .
(٧) المائدة : ٤ . (٨) المائدة : ٥ .
(٩) المائدة : ١ (١٠) البقرة : ١٨٧ . (١١) المائدة : ٨٧ .

....

البيّنة الثانية والأربعون:

أقول : حيث كان المراد بالآيات الّتي ذكرت في المتن هو التحريم ، و التحليل الظاهري فحسب ، و لم يرد الله ـ عزّ وجلّ ـ بها وراء ذلك أمـراً آخر فلا جرم أنّ الآيات المذكورة ليس لها تأويل باطنى و أنّ تأويلها ، و الغرض النهائي منها هو تنزيلها الظاهري كما ذكره ـ عليه الصلاة والسلام ـ

قوله عليه السلام: وأمّا الّذي تأويله قبل تنزيله: فمثل قوله تعالى في الأمور الّتي حدثت في عصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ممّا لم يكن الله انزل فيها حكماً مشروحاً، ولم يكن عند النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم فيها شيء، ولا عرف ماوجب فيها، مثل ذلك من اليهود من بني قريظة والنضير، وذلك أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لمّا هاجر إلى المدينة كان بها ثلاث بطون من اليهود من بني هارون منهم بنوقريظة وبنو النضير، وبنوالقينقاع، فلمّا دخلت الأوس والخزرج في الاسلام جائت اليهود إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا: يامحمّد قد أحببنا أن نهادنك إلى أن نرى مايصير إليه أمرك، فأجابهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تكرّماً وكتب لهم كتاباً انّه قد هادنهم وأقرّهم على دينهم لا يتعرّض لهم وأصحابهم بأذيّة، وضمّنوهم عن نفوسهم أنّهم لا يكيدونه بوجه من الوجوه، ولا لأحد من أصحابه.

وكانت الأوس حلفاء بني قريظة، والخزرج حلفاء بني النضير، وبنو النضير أكثر عدداً من بني القريظة وأكثر أموالاً، وكانت عدّتهم ألف مقاتل، وكانت عدد بني قريظة مائة مقاتل، وكان إذا وقع بينهم قتل لم يرض بنوالنضير أن يكون قتلٌ بقتيل، بل يقولون نحن أشرف وأكثر وأقوى وأعزّ.

ثمّ اتّفقوا بعد ذلك أن يكتبوا بينهم كتاباً شرطوافيه، أيّما رجل من بني النضير قتل رجلاً من بني قريظة دفع نصف الدية، وحمم وجهه ـ ومعنى حمم وجهه سخم وجهه بالسواد ـ ومعناه حمم بالفحم ـ ويقعد على حمار ويحوّل وجهه إلى ذنب الحمار، ونودي عليه في الحيّ وأيّما رجل من بني قريظة قتل رجلاً من بني النضير كان عليه الدية الكاملة، وقتل القاتل مع رفع الدية.

فلمّا هاجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة، ودخل الأوس والخزرج في

دين الإسلام، وثب رجل من بني قريظة على رجل من بني النضير فقتله فبعث بنو النضير إلى بني قريظة ابعثوا لنا بقاتل صاحبنا لنقتله، وابعثوا إلينا بالدية فامتنعوا من ذلك وقالوا: ليس هذا حكم الله في التوراة، وإنّما هذا حكم ابتدعتموه وليس لكم علينا إلّا الدية أو القتل، فإن رضيتم بذلك وإلّا فبيننا وبينكم محمّد نتحاكم إليه جميعاً.

قال: فبعث بنو النضير إلى عبد الله بن أُبيّ بن سلول وكان رأس المنافقين، فقالوا: قد علمت ما بيننا من الحلف والموادعة، وقد كنّا لكم يا معاشر الأنصار من الخزرج أنصاراً على من آذاكم وقد امتنعت علينا بنو قريظة بما شرطناه عليهم، ودعوناه إلى حكم محمّد وقد رضينا به، فأسأله أن لا ينقض شرطنا، فقال لهم عبد الله بن أبيّ ابن سلول: ابعثوا إليّ رجلاً منكم ليحضر كلامي وكلام محمّد فإن علمتم أنّه يحكم لكم ويقرّكم على ما كنتم عليه، فارضوا به، وإن لم يفعل فلا ترضوه لحكمه.

وجاء عبد الله بن أُبيّ بن سلول إلى رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم ومعه رجل من اليهود فقال: يا رسول الله إنّ هؤلاء اليهود لهم العدد والعدّة والمنعة وقد كانوا كتب بينهم كتاب شرط اتّفقوا عليه فيما بينهم، ورضوا جميعاً به، وهم صائرون إليك فلا تنقض عليهم شرطهم، فاغتمّ من كلامه ولم يجبه ودخل صلّى الله عليه وآله وسلّم منزله،

فأنزل الله عليه «يا أيّها الرسول لا يحزنك الّذين يسارعون في الكفر من الّذين قالوا آمنّا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم»(١) يعني تعالى عبد الله بن أُبيّ بن سلول، ثمّ قال سبحانه: «ومن الّذين هادوا سمّاعون للكذب سمّاعون لقوم آخرين» يعني به الرجل اليهودي الّذي وافى مع عبد الله بن أُبيّ بن

(١) المائدة: ٤١.

سلول ليسمع مايقول رسول الله ﷺ من الجواب لعبد الله ، وقال : لم يأتوك يحرّفون الكلم عن مواضعه يقولون إن أُوتيتم هذا فخذوه وإن لم تؤتوه فاحذروا ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئاً أُولئك الّذين لم يرد الله أن يطهّر قلوبهم لهم في الدنيا خزى ولهم في الآخرة عذاب عظيم ، إلى قوله تعالى : « فلن يضرّوك شيئا ».

وجعل سبحانه الأمر إلى رسوله إن شاء أن يحكم حكم بينهم ، وإن شاء أعرض عنهم ، ثمَّ قال تعالى : « وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إنَّ الله يحبّ المقسطين * وكيف يحكّمونك وعندهم التورية فيها حكم الله ثمّ يتولّون من بعد ذلك وما أُولئك بالمؤمنين * إنّا أنزلنا التورية فيها هدىً ونور يحكم بها النبيّون الّذين أسلموا للّذين هادوا والربّانيّون والأحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمناً قليلاً ومن لم يحكم بما أنزل الله فأُولئك هم الكافرون * وكتبنا عليهم فيها أنَّ النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأُذن بالأُذن والسنَّ بالسنّ والجروح قصاص فمن تصدّق به فهو كفّارة له ومن لم يحكم بما أنزل الله فأُولئك هم الظالمون * وقفّينا على آثارهم بعيسى بن مريم مصدّقا لما بين يديه من التوراة وآتيناه الإنجيل »[1]

ومثل ذلك الظهار في كتاب الله تعالى فإنَّ العرب كانت إذا ظاهر رجل منهم امرأته حرمت عليه إلى آخر الأبد ، فلمّا هاجر رسول الله ﷺ كان بالمدينة رجل من الأنصار يقال له : أوس بن الصامت وكان أوّل رجل ظاهر في الاسلام ، وكان كبير السنّ به ضعف فجرى بينه وبين اهله كلام ، وكانت امرأته تسمّى خولة بنت ثعلبة الأنصاري ، فقال لها اوس : أنت عليّ كظهر أُمّي ، ثمَّ إنّه ندم على ماكان منه ، وقال : ويحك إنّا كنّا في الجاهلية

(١) المائدة : ٤١ - ٤٥ .

نحرم علينا الأزواج في مثل هذا من قبل الاسلام ، فلو أتيت رسول الله ﷺ تسأله عن ذلك

فجاءت خولة بنت ثعلبة إلى رسول الله فقالت : يا رسول الله زوجي ظاهر مني وهو أبو أولادي وابن عمي قد كان هذا الظهار في الجاهلية يحرّم الزوجات على الأزواج أبداً ، فقال لها : ما أظنك إلّا أن حرمت عليه إلى آخر الأبد فجزعت جزعاً شديداً ، وبكت ثمّ قامت فرفعت يديها إلى السماء وقالت : إلى الله أشكو فراق زوجي ، فرحمها أهل البيت ، وبكوا لبكائها ، فأنزل الله على نبيّه « قد سمع الله قول الّتي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله والله يسمع تحاوركما إنّ الله سميع بصير » إلى قوله : « والّذين يظاهرون من نسائهم ثمّ يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسّا ذلكم توعظون به والله بما تعملون خبير فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يتماسّا فمن لم يستطع فإطعام ستّين مسكيناً »[1] فقال لها رسول الله ﷺ قولي لأوس بن الصامت زوجك يعتق نسمة ، فقالت : يا رسول الله وأنّى له نسمة لا والله ماله خادم غيري .

قال : فيصوم شهرين متتابعين قالت : إنّه شيخ كبير لا يقدر على الصيام قال : فمريه أن يتصدّق على ستّين مسكيناً ، قالت : وأنّى له الصدقة فوالله ما بين لابتيها أحوج منّا ، قال : فقولي فليمض إلى أمّ المنذر فليأخذ منها شطر وسق تمر ، فليتصدّق على ستّين مسكيناً ، قال : فعادت إلى أوس ، فقال لها : ما وراك ؟ فقالت : خير وأنت ذميم انّ رسول الله ﷺ يأمرك أن تمضي إلى أمّ المنذر فتأخذ منها وسق تمر فلتصدّق به على ستّين مسكيناً .

ومثل ذلك في اللعان ، أنّ رسول الله ﷺ لمّا رجع من غزاة تبوك قام

(١) المجادلة : ١-٤ .

إليه عويمر بن الحارث العجلاني فقال : يارسول الله إن امرأتي زنت بشريك بن السمحاط فاعرض عنه فأعاد عليه القول فأعرض عنه ، فأعاد ثالثة فقام ﷺ ودخل ، فنزل اللعان فخرج إليه فقال : ائتني بأهلك فقد أنزل الله فيكما قرآنا ، فمضى وأتى بأهله وأتى معها قومها وكانت في شرف من الأنصار .

فوافوا رسول الله ﷺ وهو يصلّي العصر ، فلمّا فرغ أقبل عليهما ، وقال لهما : تقدّما إلى المنبر فلاعنا ، فتقدّم عويمر إلى المنبر فتلا عليهما رسول الله ﷺ آية اللعان « والّذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلّا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع شهادات بالله أنّه لمن الصادقين »[1] فيما رماها به ، فقال لها رسول الله ﷺ : والعنى نفسك بالخامسة فشهدت ، وقالت في الخامسة أنّ غضب الله عليها إن كان من الصادقين فيما رماني به ، فقال لهما رسول الله ﷺ : إذهبا ولن يحلّ لك ولن تجلى له أبدا .

فقال عويمر : يا رسول الله فالّذي أعطيتها ؟ فقال له : إن كنت صادقاً فهو لها بما استحللته من فرجها ، وإن كنت كاذباً فهو أبعد لك منه ، وفرّق بينهما .

ومثله أنَّ قوماً من أصحاب رسول الله ﷺ ترهّبوا وحرّموا أنفسهم من طيّبات الدنيا ، وحلفوا على ذلك أنّهم لا يرجعون إلى ما كانوا عليه أبداً ، ولا يدخلون فيه بعد وقتهم ذلك ، ومنهم عثمان بن مظعون ، وسلمان وتمام عشرة من المهاجرين والأنصار ، فأمّا عثمان بن مظعون فحرّم على نفسه النساء والآخر حرّم الإفطار بالنهار إلى غير ذلك من مشاقّ التكليف .

فجائت إمرأة عثمان بن مظعون إلى بيت أمّ سلمة وكانت إمرة جميلة

(١) النور : ٦ .

فنظرت إليها أمّ سلمة ،فقالت لها : لم عطّلت نفسك من الطيب والصبغ و الخضاب وغيره ؟ فقالت : لأنّ عثمان بن مظعون زوجي ماقربني مذكذاوكذا قالت أمّ سلمة : ولم ذا؟ قالت : لأنّه قدحرّم على نفسه النساء وترهّب ، فأخبرت أمّ سلمة رسول الله ﷺ بذلك وخرج إلى أصحابه وقال : أترغبون عن النساء ؟ إنّي آتى النساء ، وأفطر بالنهار، وأنام الليل ، فمن رغب عن سنّتي فليس منّي : وأنزل الله تعالى « ياأيّهاالّذين آمنوا لاتحرّموا طيّبات ماأحلّ الله لكم ولا تعتدوا إنّ الله لا يحبّ المعتدين* وكلوا ممّا رزقكم الله حلالاً طيّباً واتّقواالله الّذي أنتم به مؤمنون »(١)

فقالوا : يارسول الله إناقد حلفنا على ذلك ، فأنزل الله ـ عزّ وجلّ ـ لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم،إلى قوله : « ذلك كفّارة أيمانكم إذا حلفتم فاحفظوا أيمانكم »(٢)

ومثله أنّ قومامن الأنصار كانوا يعرفون ببني أبيرق وكانوا منافقين قد أظهرواالاسلام وأسرّواالنفاق ، وهم ثلاثة إخوة : يقال لهم : بشرومبشّر وبشير،وكان بشر يكنّى أباطعمة ، وكان رجلاً حثيثاً شاعراًقال : فنقبواعلى رجل من الأنصار يقال له : رفاعة بن زيد بن عامر، وكان عمّ قتادة بن النعمان الأنصاري وكان قتادة ممّن شهد بدراً ، فأخذواطعاماًكان قد أعدّه لعياله وسيفاًودرعاً .

فقال رفاعة لابن أخيه قتادة : إنّ بني أبيرق قد فعلوابي كذا ، فلمّابلغ بني أبيرق ذلك جاؤاإليهماوقالوالهما : إنّ هذامن عمل لبيد بن سهل ، وكان لبيد بن سهل رجلاً صالحاً شجاعاً بطلاً إلاأنّه فقير لامال له ، فبلغ لبيداً قولهم فأخذ سيفه وخرج إليهم فقال لهم : يابنى أبيرق أترموني بالسرقة، و

(١) المائدة : ٨٧ ـ ٨٨ . (٢) المائده : ٨٩ .

أنتم أولى به منّي ،واللّه لتبيّنن ذلك إلّا لأمكّننّ سيفي منكم ، فلا يزالوا يلاطفونه حتّى رجع عنهم وقالوا له : آنت بريء من هذا .

فجاء قتادة بن النعمان إلى رسول اللّه ﷺ فقال له : بأبي أنت وأمّي إنّ أهل بيت منّا نقبوا على عمّي وأخذوا له كذا وكذا ،وهم أهل بيت سوء وذكرهم بقبيح فبلغ ذلك بني أُبيرق فمشوا إلى رسول اللّه ﷺ ومعهم رجل من بني عمّهم يقال له : أشتر بن عروة ، وكان رجلاً فصيحاً خطيباً فقال : يا رسول اللّه إنّ قتادة بن النعمان عمد إلى أهل بيت منّا لهم حسب ونسب وصلاح ، فرماهم بالسرق ،وذكرهم بالقبيح وقال فيهم غير الواجب ، قال رسول اللّه ﷺ : إن كان ما قلته حقّاً فبئس ما صنع

فاغتمّ قتادة من ذلك ورجع إلى عمّه فقال : ياليتنى متُّ ولم أكن كلّمت رسول اللّه ﷺ في هذا ، فأنزل اللّه تعالى : «إنّا أنزلنا إليك الكتاب لتحكم بين الناس بما أريك اللّه ولا تكن للخائنين خصيما * واستغفر اللّه إنّ اللّه كان غفوراً رحيما* ولا تجادل عن الّذين يختانون أنفسهم إنّ اللّه لا يحبُّ من كان خوّاناً أثيما» إلى قوله «وكان فضل اللّه عليك عظيما»[1]

ومثله إنّ قريشاً كانوا إذا حجّوا وقفوا بالمزدلفة ، لم يقفوا بعرفات ،وكان تلبيتهم إذا أحرموا في الجاهلية «لبّيك اللّهمّ لبّيك لبّيك لا شريك لك لبّيك إنّ الحمد والنعمة لك» فجائهم إبليس في صورة شيخ وقال لهم : ليس هذا تلبية أسلافكم قالوا : كيف كانت تلبية أسلافنا ؟ فقال : كانت اللّهم لبّيك لبّيك إنّ الحمد والنعمة لك ، والملك لك لا شريك لك إلّا شريكاً هو لك»

فنفرت قريش من قوله ، فقال : لا تنفروا من قولي وعلى رسلكم حتّى آتى آخر كلامي ،فقالوا له : قل ،فقال : إلّا شريك لك هو لك ، تملكه وما ملك ،

(١) النساء : ١٠٥ ـ ١٠٨ .

ألا ترون أنّه تملك الشريك والشريك لا يملكه ، فرضيت قريش بذلك فلمّا بعث الله سبحانه رسوله ﷺ نهاهم عن ذلك ، وقال : إنّ هذا شريك ، فقالوا : ليس بشريك لأنّه لا يملكه وما ملك ، فأنزل الله سبحانه «ضرب لكم مثلاً من أنفسكم هل لكم ممّا ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء»[١] إلى آخر الآية ، فأعلمهم أنّهم لا يرضون بهذا فكيف ينسبون إلى الله ،

ومثله حديث تميم الداريّ مع ابن مندى وابن أبي مارية وماكان من خبرهم في السفر ، وكانا رجلين نصرانيّين وتميم الداريّ رجل من رؤوس المسلمين خرجوا في سفرلهم وكان مع تميم الداريّ خرج له فيه متاع وآنية منقوشة بالذهب ، وقلادة من ذهب أخرج معه ليبيعه في بعض أسواق العرب ، فلمّا فصلوا عن المدينة اعتلّ تميم علّة شديدة فلمّا حضرته الوفاة ، دفع جميع ماكان معه إلى ابن مندى وابن أبي مارية وأمرهما أن يوصلاه إلى أهله وذرّيته .

فلمّا قدما إلى المدينة أخذا المتاع والآنية والقلادة ، فسألوهما هل مرض صاحبنا مرضاً طويلاً وأنفق فيه نفقة واسعة ؟ قالا : ما مرض إلّا أيّاماً قلائل قالوا : فهل سرقت منه شيء من متاعه في سفره هذا؟ قالا : لا ، لم يسرق منه شيء قالوا : هل اتّجر معكما في سفره تجارة خسرفيها؟ قالا : لم يتّجر في شيء ، قالوا : فإنّا افتقدنا أفضل شيء كان معه آنية منقوشة بالذهب ، وقلادة من ذهب ، فقالا : أمّا الّذي دفعه إلينا فقد أدّيناه إليكم ، فقدّموهما إلى رسول الله ﷺ فأوجب عليهما اليمين ، فحلفا وخلّى سبيلهما ،

ثمّ إنّ تلك الانية والقلادة ظهرت عليهما ، فجاء أولياء تميم إلى رسول الله فأخبروه ، فأنزل الله عزّ وجلّ « يا أيّها الّذين آمنوا شهادة بينكم إذا

---

(١) الروم : ٢٨ .

حضرأحدكم الموت حين الوصية إثنان ذواعدل منكم أوآخران من غيركم إن أنتم ضربتم في الأرض فأصابتكم مصيبة الموت»(١)، فأطلق سبحانه شهادة أهل الكتاب على الوصّية فقط إذاكان ذلك في السفر ، ولم يجدوا أحداً ، من المسلمين عند حضور الموت .

ثمّ قال تعالى : «تحبسونهما من بعد الصلاة» يعنى صلاة العصر (ان اربتم لا نشترى به ثمناً قليلا ولوكان ذاقربى ولا نكتم شهادة الله انا إذاً لمن الآثمين» فهذه الشهادة الأولى التي حلفهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثمّ قال ـ عزّ وجلّ ـ «فإن عثر على أنّهما استحقا إثماً» أي حلفا على كذب «فاخران يقومان مقامهما» يعنى من أولياء الله المدعى «من الّذين استحقّ عليهم الاوليان الأولين فيقسمان بالله انهما أحق بذلك) يعنى تعالى يحلفان بالله أنّهما أحقّ بهذه الدعوى منهما ، فانّهما كذبا فيما حلفا ، «ولشهادتنا أحقّ من شهادتهما وما اعتدينا إنّا إذاً لمن الظالمين»

فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوليائهم أن يحلفوا بالله على ما ادّعوه ، فحلفوا فلمّا حلفوا أخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الآنية والقلادة من ابن مندى وابن أبى مارية وردّهما إلى أولياء تميم .

ثمّ قال الله ـ عزّ وجلّ ـ : «ذلك أدنى أن يأتوا بالشهادة على وجهها أويخافوا أن تردّ أيمان بعد أيمانهم واتّقوا الله واسمعوا»

ومنه الحديث في أمر عائشة ، وما رماها به عبد الله بن أبّى بن سلول وحسّان بن ثابت ومسطح بن أثاثة فأنزل الله تعالى «انّ الّذين جاؤا بالإفك عصبة منكم لا تحسبوه خيراً لكم بل هو شرّ لكم»(٢) الآية فكلّ ماكان من هذا وشبهه

---

(١) المائدة : ١٠٦ ـ ١٠٧ . (٢) النور : ١١ .

فى كتاب اللّه تعالى فهو تأويله قبل تنزيله ومثله في القرآن كثير في مواضع شتى .

البيّنة الثالثة و الأربعون :

أقول : هنا ذكر مولانا أمير المؤمنين أمثلاً لماكان تأويله قبل تنزيله رفي كلّها تنزيلها عام وتأويلها خاص. ففي المثال الأوّل قوله تعالى« ياأيّها الرسول لا يحزنك الّذين يسارعون في الكفر»ظاهره الّذي هو تنزيله عام ، و المراد به فى الباطن عبد اللّه بن ابى بن سلول

وقوله : ومن الّذين هادوا سمّاعون للكذب سمّاعون لقوم آخرين ظاهره العموم أيضاً ، والمراد به في الباطن هواليهودى الّذي وافى مع عبد اللّه بن أبىّ ليسمع ، مايقول رسول اللّه صلّى اللّه عليه وآله من الجواب لعبد اللّه المذكور.

وهكذا الأمرفي جميع الأمثال الّتي ذكرها ـ عليه الصلاة والسلام ـ فلا نطيل الكلام في هذا المقام .

قوله عليه السلام: وأمّا ما تأويله بعد تنزيله فهي الاُمور الّتي أخبر الله ـ عزّ وجلّ ـ رسوله صلى الله عليه وآله أنّها ستكون بعده ، مثل ما أخبر به من أمور الناكثين والقاسطين والمارقين ، والخوارج ، وقتل عمّار ، وماجرى ذلك المجرى ، وأخبار الساعة والرجعة وصفات القيامة ، مثل قوله تعالى : « هل تنظرون إلّا تأويله يوم يأتي تأويله لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أوكسبت في إيمانها خيرا » وقوله تعالى : « يوم يأتي تأويله يقول الّذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربّنا بالحقّ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نردّ فنعمل غير الّذي كنّا نعمل »(١) الآية ، وقوله سبحانه : « ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر أنّ الأرض يرثها عبادي الصالحون »(٢) وقوله تعالى « ونريد أن نمنّ على الّذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمّة ونجعلهم الوارثين ونمكّن لهم في الأرض ونري فرعون وهامان وجنودهما منهم ما كانوا يحذرون »(٣) وقوله ـ عزّ وجلّ ـ « وعد الله الّذين آمنوا وعملوا الصالحات ليستخلفنّهم في الأرض كما استخلف الّذين من قبلهم وليمكّننّ لهم دينهم الّذي ارتضى لهم »(٤) إلى آخر الآية ، وقوله : (٥) « الم غلبت الروم في أدنى الأرض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين » فنزلت هذه ولم يكن غلبت ، وغلبت بعد ذلك .

ومثله « وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب لتفسدنّ في الأرض مرّتين »(٦) فهذه الآيات وأشباهها نزلت قبل تأويلها ، وكلّ ذلك تأويله بعد تنزيله .

البيّنة الرابعة و الأربعون :

إن قلت: إنّ هذه الأمثال الّتي ذكرها ـ عليه الصلاة والسلام ـ في

(١) الاعراف : ٥٣ . (٢) الانبياء : ١٠٥ . (٣) القصص : ٥ ـ ٦ .

(٤) النور : ٥٥ . (٥) الروم : ١ ـ ٢ . (٦) أسرى : ٤٠ .

هذا الفصل من كلامه لا ينطبق عليها ما ذكرتم سابقا في معنى التنزيل و التأويل لأنّ وقوع ما أخبر به اللّه ورسوله بعد الاخبار به ليس من الّذي لم يظهر من الاخبار به ، وكان المراد بالكلام في الباطن حتّى يكون تأويلاً للكلام بالمعنى الّذي بيّنتم سابقاً بل هو بعينه منصوص الكلام ولا جرم أنّه يكون من تنزيله لا من تأويله كما لا يخفى .

قلت : نعم ولكن ما أخبر اللّه به رسوله وأخبر رسوله به كان على الوجه الكلّيّ وكان المراد به وقوع المخبر به على الوجه الجزئي الّذي لم يدلّ عليه الكلام ، وحينئذٍ فيكون وقوع المخبر به على الوجه الجزئي المراد بالكلام في الباطن تأويلاً للكلام لا تنزيلاً له .

مثلاً إنّ اللّه تبارك وتعالى أخبر رسوله ﷺ بأمر الناكثين والقاسطين والمارقين ، وأخبرهو عليه السلام بأمرهم على الوجه الكلّيّ يعنى لم يعيّن أنّ الناكثين والقاسطين ، والمارقين من هم ،

ولا ريب أنّ مراده بهم هم الّذين حاربوا أمير المؤمنين عليه السلام في يوم الجمل والصفّين والنهروان وأنّ المراد بالناكثين هم طلحة وزبير ، ومن تبعهما ، ومن القاسطين هم معاوية وعمروبن العاص وأعوانهما من جنود الشام وأنّ المراد بالمارقين هم الخوارج ـ لعنهم اللّه جميعاً ـ ولكن ليس في كلامه هى هذه الأخبار ما يدلّ على أنّ المراد بالناكثين والقاسطين ، و المارقين هذه الأفراد ، وحينئذٍ فوقوع الاخبار المذكورة بيد هؤلاء الأفراد يكون من تأويل هذه الأخبار .

وكذا الحال في قتل عمّار بيد فرد من الفئة الباغية يعنى جنود معاوية الطاغية

وكذلك المقال في الأخبار بالساعة والرجعة وصفات القيامة في الآيات المشتملة على هذه الأمور ، فتأمّل في تلك الآيات الكريمة تعرف صدق ما ذكرناه .

قوله عليه السلام وأمّا ما تأويله مع تنزيله فمثل قوله تعالى « ياأيّها الّذين آمنوا اتّقوا اللّه وكونوا مع الصادقين »[1] فيحتاج من سمع هذا التنزيل عن رسول اللّه صلى الله عليه وآله أن يعرف هؤلاء الصادقين الّذين اُمروا بالكينونية معهم ، و يجب على الرسول ان يدلّ عليهم ، ويجب على الاُمّة حينئذٍ امتثال الأمر ، و مثله قوله تعالى « اطيعوا اللّه واطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم »[2] فلم يستغن الناس فى هذا المعنى بالتنزيل دون التفسير كما استغنوا بالآيات المتقدّمة الّتي ذكرت في آيات ما تأويله في تنزيله اللاتي ذكرناها في الآيات المتقدّمة حين بيّن لهم رسول اللّه أنّ الولاة للأمر الّذي فرض اللّه طاعتهم من عترته المنصوص عليهم

ومثله قوله تعالى : « واقيموا الصلاة وآتوا الزكاة »[3] فلم يستغن الناس عن بيان ذلك من رسول اللّه » وحدود الصلاة كيف يصلونها وعددها وركوعها وسجودها ومواقيتها وما يتّصل بها ، وكذلك الزكاة والصوم و فرائض الحجّ ، و سائر الفرايض ، إنّما أنزلها اللّه وأمر بها في كتابه مجملة غير مشروحة للناس في معنى التنزيل، وكان رسول اللّه صلى الله عليه وآله هو المفسّر لها والمعلّم للاُمّة كيف يؤدّونها وبهذه الطريقة وجب عليه صلى الله عليه وآله تعريف الاُمّة الصادقين عن اللّه ـ عزّ وجلّ ـ « والشجرة المعلونة في القرآن ونخوفهم فما يزيدهم إلّا طغيانا كبيراً »[4]

ومثله قوله سبحانه في سورة التوبة : « ومنهم الّذين يؤذون النبيّ و يقولون هو اُذن قل اُذن خيرلكم »[5] ومثله قوله تعالى « ومنهم من يقول ائذن لى و لا تفتنّي ألا في الفتنة سقطوا وأنّ جهنّم لمحيطة بالكافرين »[6] و مثله قوله ـ عزّوجلّ ـ : « ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم »[7] ومثل قوله ـ عزّوجلّ ـ : « لا تتولّوا قوما غضب اللّه عليهم قد يئسوا

(١) براءة ، ١١٩ . (٢) النساء : ٥٩ (٣) البقرة : ٤٣ ، (٤) اسرى : ٦٠ .

(٥) براءة : ٦١ . (٦) براءة : ٤٩ . (٧) براءة : ١٠١ .

من الآخـــرة كما يئس الكفّار من أصحاب القبور» (١)

فوجب على الأمّة أن يعرفوا هؤلاء المنزل فيهم هذه الآيات من هـــم ؟ ومن غضب اللّه عليهم ليعرفوا بأسمائهم حتّى يتبرّؤا منهم ولا يتولّوهم قال اللّـه تعالى : « وجعلناهم أئمّة يدّعون إلى النار ويوم القيامة لا ينصرون »(٢) ومثل ذلك كثير في كتاب اللّه تعالى من الأمربطاعة الأصفياء ونعتهم ، والتبرّى ممّـــن خالفهم ، وقد خرج رسول اللّه ﷺ ممّا وجب عليه ، ولم يمض من الدنيا حتّى بين للأمّة حال الأولياء من أولى الأمر، ونصّ عليهم وأخذ البيعة على الأمّـة بالسمع لهم والطاعة ، وأبان اللّه لهم أيضاً أسماء من نهاهم عن ولايتهم ، فما أقلّ من أطاع في ذلك، وما أكثر من عصى فيه ، ومال إلى الدنيا و زخرفها ، فالويل لهم .

البيّنة الخامسة والأربعون :

اعلم أنّ اللّه — عزّ وجلّ — أنـزل في كتابه آيات كثيرة احتاجت إلى التفسير والبيان ، ولم يستغن المسلمون عن بيانها من اللّه مثل آيات فرض الصلاة والزكاة والصيام وحجّ بيت اللّه الحرام والولاية : هذه الأركان الّتي بنى عليها الاسلام وأنّ اللّه — عزّوجلّ — لم يبيّن بحكمته في آيات وجوب هذه الاركان كيفيّة هذه الفرائض العظام ولكنّه علّم رسوله كيفيّتها ثمّ أمره ببيانها للناس فقال تعالى :

« وأنزلنا إليك الذكر لتبيّن للناس مانزّل إليهم »، وفرض على الناس أن يسئلوا عنها أهل الذكر ،فقال « فاسئلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون »، فكان الناس كلّما نزلت آية من آيات تلك الفرائض ويقرأها عليهم رسول اللّه ﷺ

(١) الممتحنة : ١٣ . (٢) القصص : ٤١ .

يسئلونه عن كيفيّة أدائها ، فكان هو صلى الله عليه وآله يبيّن لهم كيف يؤدّونها وهم يؤدّونها على حدودها الّتي كان صلى الله عليه وآله بيّنها لهم ، وكان ذلك منه صلى الله عليه وآله تأويلاً لهذه الآية الّتي لم تتعرّض لكيفيّة الأداء الّتي كانت مراده من الآية وإن لم تتعرّض الآية لها ، ولمّا كان تأويله لها متّصلاً بزمان تنزيلها فلاجرم أنّها كانت ممّا تأويله مع تنزيله كما ذكر ذلك مولانا ــ عليه الصلاة والسلام .

ثمّ إنّه ــ عليه الصلاة والسلام ــ مثّل لما كان تأويله مع تنزيله بقوله ــ عزّ وجلّ ــ « ياأيّها الّذين آمنوا اتّقوا اللّه وكونوا مع الصادقين » وبقوله تعالى : « اطيعوا اللّه واطيعوا الرسول وأُولى الأمر منكم » إذ كان من سمعهما من رسول اللّه يحتاج أن يبيّن صلى الله عليه وآله له من هم الصادقون الّذين فرض على المؤمنين أن يكونوا معهم فسئله سلمان الفارسي في حديث المناشدة الّذي رواه سليم بن قيس الهلالي الكوفي صاحب أمير المؤمنين عليه السلام في كتاب السقيفة أنّه قال عليّ عليه السلام : أنشدكم اللّه هل تعلمون أنّ اللّه ــ جلّ اسمه ــ أنزل « ياأيّها الّذين آمنوا اتّقوا اللّه وكونوا مع الصادقين »

فقال سلمان : يارسول اللّه أعامّة أم خاصّة ، فقال صلى الله عليه وآله أمّا المؤمنون فعامّة لأنّ جميع المؤمنين أُمروا بذلك ، وأمّا الصادقون فخاصّة : عليّ بن أبي طالب وأوصيائي من بعده .

وسئل جابر بن عبد اللّه الأنصارى رسول اللّه صلى الله عليه وآله كما في الإكمال عن تفسير قوله تعالى « ياأيّها الّذين آمنوا اطيعوا اللّه واطيعوا الرسول » قال : لمّا نزلت هذه الآية قلت : يارسول اللّه عرفنا اللّه ورسوله فمن أُولى الأمر الّذين قرنهم اللّه طاعتهم بطاعتك ، فقال : هم خلفائي ياجابر وأئمّة المسلمين من بعدى أوّلهم على بن أبيطالب ، ثمّ الحسن ، ثمّ الحسين ، ثمّ عليّ بن الحسين ثمّ

محمّد بن عليّ المعروف في التوراة بالباقر ، وستدركه ياجابر ،ثمّ الصادق جعفربن محمّد ، ثمّ موسى بن جعفر ، ثمّ عليّ بن موسى ،ثمّ محمّد بن عليّ ثمّ عليّ بن محمّد ،ثمّ الحسن بن عليّ،ثمّ سميّ محمّد ، وكنييّ حجّة الله و بقيّته في عباده ابن الحسن بن عليّ — صلوات الله عليهم — ذاك الّذي يفتح الله على يديه مشارق الأرض ومغاربها ،ذلك الّذي يغيب عن شيعته وأوليائه غيبة لا يثبت فيها على القول بإمامته إلا من امتحن الله قلبه للإيمان.

قال جابر : فقلت : يارسول الله فهل لشيعته الانتفاع به في غيبته.

فقال : أي والّذي بعثني بالنبوّة انّهم يستضيئون بنوره وينتفعون بولايته في غيبته كانتفاع الناس بالشمس وان تجلّاها سحاب. ياجابر هذا من مكنون سرّ الله ومخزون علم الله ، فاكتمه إلّا عن أهله.

أقول : وهكذا الكلام في سائر الأمثال الّتي ذكره -صلوات الله عليه- في هذا الفصل من بيانه ، فتأمّل فيها بنور ما ذكرناه جيّداً ولا تكتمه عن أهله.

قوله عليه السلام وأمّا ما أنزل الله تعالى في كتابه ممّا تأويله حكاية في نفس تنزيله ، وشرح معناه ، فمن ذلك قصّة أهل الكهف ، وذلك أنّ قريشاً بعثوا ثلاثة نفر : نضربن حارث ابن كلدة ، وعقبة بن أبي معط ، وعاص بن وائل إلى رث ، وإلى نجران ليتعلّموا من اليهود والنصارى مسائل يلقونها على رسول الله صلى الله عليه وآله فقال لهم علماء اليهود والنصارى : سلوه عن ثلاثة مسائل فإن أجابكم عنها فهو النبي المنتظر الّذي أخبرت به التورية ثمّ تسألوه عن مسألة أخرى فإن ادّعى علمها فهو كاذب ، لأنّه لا يعلم علمها غير الله ، فقالوا وما هذه الثلاث مسائل ؟ قالوا : سلوه عن فتية كانوا في الزمن الأوّل غابوا ثمّ ناموا كم مقدار ما ناموا إلى أن انتبهوا؟ وكم كان عددهم ؟ ولمّا انتبهوا ما الّذي صنعوا وصنعه قومهم ؟ وكم لهم من حيث انتبهوا إلى يومنا هذا ؟ وما كانت قصّتهم ؟ وسلوه عن موسى بن عمران كيف كان حاله مع العالم حين اتبعه وفارقه ، وسلوه عن طائف طاف الشرق والغرب من مطلع الشمس إلى مغربها من كان ؟ وكيف كان حاله ، ثمّ كتبوا لهم شرح حال الثلاث مسائل على ما عندهم في التوراة.

قالوا لهم : فما المسألة الأخرى ؟ قال : سلوه عن قيام الساعة

فقدم الثلاثة نفر بالمسائل إلى قريش وهم قاطعون أن لا علم لديه منها ، فمشت قريش إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وهو في الحجر وعنده عمّه أبو طالب ، فقالوا : يا أبا طالب إنّ ابن أخيك محمّد أخالف قومه ، وسفه أحلامهم وعاب آلهتهم وسبّها وأفسد الشباب من رجالهم ، وفرّق جماعتهم ، وزعم أنّ اخبار السماء تأتيه ، وقد جئنا بمسائل فإن أخبرنا بها علمنا أنّه صادق ، وان لم يخبرنا بها علمنا أنّه كاذب ، فقال لهم أبو طالب ، دونكم فسلوه عمّا بدا لكم تجدوه مليا .

فقالوا : يا محمّد أخبرنا عن فئة كانوا في الزمان الأوّل ثمّ غابوا ثمّ ناموا وانتبهوا كم عددهم ؟ وكم ناموا ؟ وماكان خبرهم مع قومهم ؟ وأخبرنا عن موسى بن عمران والعالم الّذي اتبعه كيف كانت قصّته معه ؟ وأخبرناعن طائف طاف الشرق والغرب من مطلع الشمس إلى مغربها ؟ وكيف كان خبره ؟

فقال لهم رسول الله ﷺ : إنّي لا أُخبركم بشيء إلّا من عند ربّي وإنّما أنتظر الوحى ، يجيء ثمّ أخبركم بهذا غداً ، ولم يستثن إن شاء الله ، فاحتبس الوحى عنه أربعين يوماً حتّى شكّ جماعة من أصحابه ، واغتمّ رسول الله وفرحت قريش بذلك ، وأكثرالمشركون القول ، فلمّا كان بعد أربعين صباحاً نزل عليه بسورة الكهف وفيها قصص ثلاث مسائل ، والمسألة الاُخرى ، فتلاها عليهم

فلمّا سمعوا بهرهم ماسمعوه ، وقالوا : قد بيّنت فأحسنت إلّا أنّ المسألة المفردة مافهمنا الجواب عنها ، فأنزل الله تعالى « يسئلونك عن الساعة أيان مرسيها قل إنّما علمها عند ربى لا يجليها لوقتها إلّا هو ثقلت فى السماوات والارض لا يأتيك إلّا بغتة يسئلونك كأنّك حفيّ عنها » إلى قوله سبحانه « ولكن أكثر الناس لا يعلمون »(١)

ومثل قصّة عبد الله بن أبىّ بن سلول وذلك أنّ رسول الله ﷺ لمّا خرج في غزاة تبوك نزل في منصرفه منزلاً قليل الماء ، وكان عبد الله بن اُبىّ بن سلول رجلاً شريفاً مطاعاً في قومه ، وكان يضرب قبته وسط العسكر فيجتمع إليه قومه من الخزرج ، ومن كان على مثل رايه من المنافقين ،

فاجتمع الناس على بئر كانت في ذلك المنزل قليلة الماء ،وكان فى العسكر رجل من المهاجرين يقال لها جهجهان بن وبر ، فأدلى دلوه وأدلى معه

(١) الاعراف : ١٨٧ .

رجل يقال له : سنان بن عبد الله من الأنصار ، فتعلّق دلوه بدلو جهجهان فتواثبا وأخذ جهجهان شيئاً فضرب به رأس ابن سنان فشجّه شجّة موضحة وصاح جهجهان إلى قريش والمهاجرين.

فسمع عبد الله ابن أبى بن سلول نداء المهاجرين فقال : ماهذا قالوا جهجهان ينتدب المهاجرين وقريشاً على الخزرج والأوس : فقال ، أوقد فعلوها؟ قالوا : نعم ، قال : أما والله لقد كنت كارهاً لهذا المسير ، ثمّ أقبل على قومه فقال لهم : قد قلت : لا تنفقوا عليهم حتّى ينفضوا ويخرجوا عنكم أما والله لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجنّ الأعزّ منها الأذل

ولما سمع زيد بن أرقم ذلك جاء إلى رسول الله ﷺ وكان ابن أرقم أصغرهم سنّاً فيمن كان في مجلس عبد الله بن أبّى بن سلول ، فقال زيد : يارسول الله قد علمت حال عبد الله بن أبّى بن سلول فينا وشرفه ولا يمنعني ذلك أن أخبرك بما سمعت ثمّ أخبره بالخبر.

فأمر رسول الله ﷺ بالمسير ،فقال أصحابه : والله ماهذا وقت مسير ، وأنّ ذلك لأمر حدث لما بلغ الأنصار ما قاله زيد بن أرقم لرسول الله ﷺ لحق به سعد بن عبادة ، وقال : يارسول الله أنّ زيد بن أرقم كذب على عبد الله بن أبّى بن سلول وان كان عبد الله قال شيئاً من هذا فلا تلمه فإنّا كنّا نظمنا له الجزع اليمانى تاجاً له لنتوجّه فيكون ملكاً علينا ، فلمّا وافيت يارسول الله رأى أنّك غلبته على أمر قد كان استتبّ له.

ثمّ أقبل سعد على زيد فقال : يازيد عمدت إلى شريفنا فكذبت عليه ، فلمّا نزل رسول الله ﷺ المنزل الثاني مشى قوم عبد الله بن أبىّ بن سلول إليه ،فقالوا له : امض إلى رسول الله ﷺ حتّى يستغفرك ، فلوى عبد الله بن أبيّ بن سلول عنقه واستهزاء ، فلم يزالوا به حتّى صارمهم إلى رسول الله

فحلف لرسول الله ﷺ أنّه لم يقل من ذلك شيئاً ، وأنّ زيد بن أرقم كذب عليه.

فأنزل الله تعالى « إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله و الله يعلم أنك لرسوله والله يشهد أنّ المنافقين لكاذبون* اتّخذوا إيمانهم جنّة فصدّوا عن سبيل الله أنّهم ساء ماكانوا يعملون » إلى قوله « سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لن يغفر الله لهم » إلى آخر السورة وهذا أبواب التنزيل والتأويل.

البيّنة السادسة والأربعون :

أقول : هذه الآيات الّتي نزلت في قصّة أهل الكهف والآية الاُخرى الّتي نزلت في مسئلة وقت قيام الساعة من الآيات الّتي شرحها وتأويلها هو مع نفسها ، ومن القضايا الّتي قياساتها معها ، وحينئذٍ فليس وراء تنزيلها تأويل وشرح ، وقد بيّن مولانا أمير المؤمنين عليه السلام سبب نزولها فتأمّلوا أنتم في تلك الآيات الكريمة وفيما ذكره مولانا — عليه الصلاة والسلام — جيّداً وانّي لا اُعلّق على ما ذكره شيئاً لأنّه يكون من التطويل بلا طائل.

قوله عليه السلام وأمّا الردّ على من أنكر خلق الجنّة والنار فقال الله تعالى :
«عند سدرة المنتهى عند ها جنّة المأوى» وقال رسول الله صلى الله عليه وآله : دخلت
الجنّة فرأيت فيها قصراً من ياقوت أحمر يرى داخله من خارجه ، وخارجه
من داخله من نوره فقلت : ياجبرئيل : لمن هذا القصر؟ فقال : لمن أطاب
الكلام ، وأدام الصيام ، وأطعم الطعام ، وتهجّد بالليل والناس نيام

فقلت : يارسول الله وفي أمّتك من يطيق هذا ؟ فقال لي : أدن منّي
فدنوت فقال : ماتدري ما أطابه الكلام ؟ فقلت : الله و رسوله أعلم ، فقال
هو سبحان الله والحمد لله ، ولا إله إلّا الله ، والله أكبر ، أتدري ما إدامة
الصيام ؟ فقال : الله أعلم ورسوله ، فقال : من صام شهر رمضان ولم يفطر
منه يوماً ، أتدري ما إطعام الطعام ؟ فقلت : الله ورسوله أعلم ، فقال : من
طلب لعياله مايكفّ به وجوههم ، أتدري ما التهجّد بالليل والناس نيام ؟
فقلت : الله و رسوله أعلم ، فقال : من لا ينام حتّى يصلّي العشاء الآخرة،
ويريد بالناس ههنا اليهود والنصارى لأنّهم ينامون بين الصلاتين .

وقال صلى الله عليه وآله : لمّا أسرى بي إلى السماء دخلت الجنّة فرأيت فيها قيعان
ورأيت فيها ملائكة يبنون لبنة من ذهب ولبنة من فضّة ، وربما أمسكوا ، فقلت
لهم : ما بالكم قد أمسكتم ؟ فقالوا : حتّى تجيئنا النفقة ، فقلت : وما نفقتكم ؟
قالوا : قول المؤمن : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلّا الله والله أكبر ، فإذا
قال : بنينا ، وإذا سكت أمسكنا

وقال صلى الله عليه وآله : لما أسرى بي إلى سبع سماواته ، وأخذ جبرييل بيدى
وأدخلني الجنّة ، وأجلسني على درنوك من درانيك الجنّة وناولني سفرجلة
فانفلقت نصفين ، وخرج حوراء منها ، فقامت بين يدي ، وقالت : السلام

(١) النجم : ١٤-١٥ .

عليك يا محمّد السلام عليك يا أحمد السلام عليك يا رسول الله ، فقلت : و عليك السلام من أنت ؟ فقال : أنا الراضية المرضية ، خلقني الجبّار من ثلاثة أنواع ، أعلائي من الكافور ، ووسطى من العنبر ، وأسفلي من المسك عجنت بماء الحيوان ، قال لي ربّي : كوني فكنت ، وهذا ومثله دليل على خلق الجنّة ، وبالعكس من ذلك الكلام في النار

البيّنة السابعة و الأربعون :

أقول : اختلفت الأشاعرة والمعتزلة في أنّ الجنّة والنار هل هما مخلوقتان في الحال أو أنّهما سيخلقان في يوم الجزاء فذهب الأوّل إلى الأوّل ، و الثاني إلى الثاني ، واحتجّ الأشاعرة على ما ذهبوا إليه بالآيات الكريمة الّتي ظاهرها أو نصّها ذلك لأنّها أخبرت عنهما بلفظ الماضي كقوله ـ عزّوجلّ ـ : « أعدّت للمتّقين . أعدّت للّذين آمنوا . أعدّت للكافرين » ،

وفيه أنّ التعبير فيها بلفظ الماضي لعلّه من جهة كونهما محقّق الوقوع نظير قوله تعالى « إذا وقعت الواقعة » وأمثال ذلك في القرآن العزيز ليس بعزيز وإن أبيت إلّا عن كونها ظاهرةً في تحقّقها في الزمان الماضي فليست هذه بناصّة في المطلوب .

واحتجّ المعتزلة على ما ذهبوا إليه بأنّ خلقهما قبل يوم الجزاء من العبث تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً ، وبشبهات واهية تدفعها دلائل السمع من الكتاب والسنة

وأمّا الإمامية فإنّهم أجمعوا على كونهما مخلوقتان الآن .

قال الشيخ المفيد في أوائل المقالات : إنّ الجنّة والنار في هذا الوقت مخلوقتان ، و بذلك جائت الأخبار و عليه إجماع أهل الشرع والآثار .

وقد خالف في هذا لقول المعتزلة والخوارج وطائفة من الزيديّة.

وقال المحقّق الطوسى في تجريد الاعتقاد : والسمع دلّ على أنّ الجنّة والنار مخلوقتان الآن والمعارضات متأوّلة »

ويبدوا أنّ الاختلاف المذكور كان متقدّماً على ظهور المعتزلة وأنّ القول بعدم كونهما مخلوقتين كان موجوداً في عصرنزول القرآن ، ولهذا ردّ عليهم القرآن كماقال أميرالمؤمنين ـ عليه الصلاة والسلام ـ في عبارة المتن ، وأمّا الردّ على من أنكر خلق الجنّة ،فقال الله تعالى :« عند سدرة المنتهى عندها جنّة المأوى»

أقول : وهذه الآية الكريمة صريحة في كون الجنّة مخلوقة الآن وأنّها عند سدرة المنتهى وكان على متكلّمي الشيعة الإمامية أن يستدلّوا بهذه الآية الشريفة على كون الجنّة مخلوقة اليوم كمااستدلّ بها امامهم عليه السلام لكنّهم استدلّوا عليه بقوله تعالى :« اعدّت للمتقين * أُعدّت للّذين آمنوا * أُعدّت للكافرين. الّتي عبرت فيهاعن إعداد الجنّة والنار للمتّقين والكافرين بلفظ الماضي ، وقدعرفت أنّ تلك الآيات غيرصريحة في المطلوب لأنّ التعبير عن ذلك بلفظ الماضى لعلّه لكون ذلك محقّق الوقوع كما في قوله تعالى : «إذا وقعت الواقعة» أولأنّ المراد بإعداد الجنّة للمتّقين والنار للكافرين إعدادهما لهما في عالم القضاء والقدر السابق أعني القضاء التشريعي كمالعلّه الظاهر المراد من تلك الآيات.

ويظهر من الشيخ المفيد ـ قدّس سرّه ـ أنّه لم يستظهر ذلك من القرآن المجيد لأنّه استدلّ فيماتقدّم من كلامه على ذلك بالأخبار والإجماع ولو كان ـ رحمه الله ـ استظهر ذلك من الكتاب المبين لكان الأولى له أن يستند في ذلك إلى كتاب الله ثم إلى الأخبار والإجماع.

كما أنّ قول المحقّق الطوسى : والسمع دلّ على أنّ الجنّة والنار مخلوقتان الآن لا يظهر منه أنّه استند في ذلك إلى كتاب الله .

وعلى أيّ حال فالصحيح هو الاستناد في ذلك من الكتاب بقوله تعالى في سورة النجم : « ولقد رآه نزلة أُخرى عند سدرة المنتهى عندها جنّة المأوى » كما فعل ذلك أمير المؤمنين ، ومن السنّة بما رواه هو عليه السلام أيضاً فجزاه الله تعالى عنّا أفضل الجزاء .

بقى الكلام فى أنّ للمعتزلة كما ذكرنا شبهات في كون الجنّة والنار — مخلوقتين ، ونحن لم نتعرّض لها لوهنها جدّاً ، وههنا نتعرّض لشبهة واحدة منها لها أهميّة مّا في أفكار السازج ، وهى أنّ خلق الجنّة والنار لا ريب أنّه للجزاء على الأعمال فإذا كان الحال على هذا المنوال فلا ريب أنّ خلقهما قبل ذلك من العبث واللغو وتعالى الله عن ذلك علوّاً كبيرا .

وفيها أنّ خلقهما لا يعلم أنّه للجزاء على الأعمال فحسب وإن كان أمرهما ينتهى إليها بالمال ، ويمكن أن يكون خلق الجنّة لغايات أُخرى من إسكان الملائكة فيها ، وعبادتهم لربّهم فيها ، ولعلّه لو كشف لنا الغطاء لرأينا عالماً ملكوتيّاً عالياً متعالياً استقرّ فيه خلقاً كثيراً من الملائكة لا تحصى يسبّحون بحمد ربّهم ويؤمنون به ، ويستغفرون للّذين آمنوا ربّنا وسعت كلّ شيء رحمة وعلماً فاغفر للّذين لا يأبوا واتّبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم .

ويقول مولانا — عليه الصلاة والسلام — في خطبة الأشباح :

ثمّ خلق سبحانه لإسكان سماواته ، وعمارة الصفح الأعلى من ملكوته خلقاً بديعاً من ملائكته ملأ بهم فروج فجاجها ، وحشا بهم فتوق أجوائها ، و بين فجوات تلك الفروج زجل المسبحين منهم في حظائر القدس [1]

(١) وحظيرة القدس : هى الجنة لقول النبى صلى الله عليه وآله وسلم الثابت على سنتى معيى فى حظيرة القدس ، ومثل قوله : لا يلج حظيرة القدس مدمن الخمر .

إلى أن قال ، وليس في أطباق السماء موضع أهاب إلّا وعليه ملك ساجد أو ساع حافد يزدادون على طول الطاعة بربّهم علماً ، وتزداد عزّة بربّهم في قلوبهم عظيما .

ويقول الصادق عليه السلام في حديث رواه المحدث القمّيّ في سفينته أنّه عليه السلام سئل عن أنّ الملائكة أكثرأم بنوآدم ؟ فقال : والّذي نفسي بيده لملائكة الله في السماوات أكثر من عدد التراب فى الأرض ومافي السماء موضع قدم إلّا فيها ملك يسبّحه ويقدّسه ...... إلخ

وعلى هذا فإذاكانت السماوات السبع من أدنيها إلى أعلاها إلى السدرة المنتهى الّتي عندها جنّة المأوى إلى حظائر القدس الّتي هى مأوى رسول الله صلى الله عليه وآله والثابتين على سنّته وإلى عرش الرحمن مملوّة من الملائكة المقرّبين الّذين يسبحون بحمد ربّهم ويؤمنون به ويستغفرون للّذين آمنوا فكيف يكون خلقها عبثاً ولغواً .

نعم حظيرة القدس منها تصير يوم القيامة للّذين آمنوا وعملوا الصالحات أيضاً مستقرّاً ومقاما .

ثمّ إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله ذكرفي الحديث الثاني الّذي رواه أميرالمؤمنين ـ عليه الصلاة والسلام ـ عنه هنا أنّه لمّا أسرى بي إلى السماء دخلت الجنّة فرأيت فيهما قيعان ...... إلخ

وهذا الحديث يستفاد منه أمران :

الأوّل: أنّ الجنّة الآن مخلوقة .

والثاني: أنّ في الجنّة توجد قيعان صفاصف : أى أراض سهلة لا بناء بها ، ويبنى فيه القصور والمنازل من أعمال العباد وأذكارهم

وفي عبارة تفسير علي بن إبراهيم القمّيّ ـ قدّس سرّه ـ فرأيت فيها

قيعان يقيق : أى أراض سهلة لا بناء بها شديد البياض.

ويتحصل من ذلك الحديث المبارك وسائر أحاديث الباب إنّ أرض منازل المؤمنين تكون مخلوقة ، ويبنى فيها القصور والمنازل لبنة من فضّة ، و لبنة من ذهب من اعمال العباد وأذكارهم.

هذا هو حال الجنّة الّتي أُعدّت للمتّقين ، وأمّا حال النار الّتي أُعدّت للكافرين فإنّها لا توقد إلى يوم القيام لأنّ وقودها الناس والحجارة والناس الّذين هم من أصحاب النار إنّما يوقدون في يوم يقوم الناس لرب العالمين

نعم إنّها تكون كامنة في الأحجار الّتي يجعل وقوداً للنار مع الناس فإذا قامت الساعة وحشر الناس أفواجاً ففي ذلك اليوم توقد النار الّتي وقودها الناس والحجارة.

وعلى هذا فإنّ النار مخلوقة اليوم كالجنّة خلق تكوين لا خلق تقدير ، و لكنّها لا تصير موقدة إلى يوم القيامة.

ولا يفوتنا أنّ العلامة الطبرسى يقول في مجمع البيان في ذيل تفسير قوله تعالى « فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار الّتي وقودها الناس والحجارة أعدّت للكافرين » واستدلّ بقوله « أعدّت للكافرين » على أنّ النار مخلوقة الآن لأنّ المعدّ لا يكون إلّا موجوداً وكذلك الجنّة بقوله « أعدّت للمتّقين » والفائدة في ذلك إنّا وإن لم نشاهدها فإنّ الملائكة يشاهدونها وهم من أهل التكليف. و الاستدلال فيعرفون ثواب الله للمتّقين وعقابه للكافرين ».

ولا يخفى ما فيه فإنّ فائدة الجنّة والنار ليست مشاهدة الملائكه إيّاهما ليتّقوا بها من مخالفة الله تبارك وتعالى فيما أوجب وحرّم عليهم لأنّ هذا الغرض يحصل بعلمهم بأنّ الله سيخلقهما في يوم القيام.

فإنّ الجنّة والنارليست فائدتهما مشاهدة الملائكه ليتّقوا بها عن مخالفته تعالى شأنه فيما يأمرهم وينهاهم فإنّ ذلك يحصل لناولهم بالعلم والإيمان بأنّ الله ـ عزّوجلّ ـ سيخلق الجنّة للمطيعين والنارللكافرين ، و العاصين على أنّ الملائكة هم المعصومون من الذنوب لأنّهم لم يُخلقوا من نطفة أمشاج ولا داعى لهم إلى عصيان ربّهم ربّ العالمين .

اللهمّ إلّا أن يحصل لهم ترك الأولى لأمرٍ ما ولا حول ولا قوّة إلّا بالله العليّ العظيم .

قوله عليه السلام وأمّا من أنكر البداء فقد قال الله في كتابه : « فتولّ عنهم فما أنت بملوم »[1] وذلك أنّ الله سبحانه أراد أن يهلك الأرض في ذلك الوقت ، ثمّ تداركهم برحمته فبدا له في هلاكهم وأنزل على رسوله « وذكّر فإنّ الذكرى تنفع المؤمنين »[2]

ومثله قوله تعالى : « وماكان الله ليعذّبهم وأنت فيهم وكان الله معذبهم وهم يستغفرون » ثمّ بداله « ومالهم ألّا يعذّبهم الله وهم يصدّون عن المسجد الحرام »[3] وكقوله « إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفاً من الّذين كفروا » ثمّ بداله تعالى ، فقال : « الآن خفّف الله عنكم وعلم أنّ فيكم ضعفاً فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله والله مع الصابرين »[4] وهكذا يجرى الأمر في الناسخ والمنسوخ، وهو يدلّ على تصحيح البداء ، وقوله : « يمحو الله مايشاء ويثبت وعنده أمّ الكتاب »[5] فهل يمحو إلّا ماكان ، وهل يثبت إلّا ما لم يكن ، ومثل هذا كثير في كتاب الله ـ عزّوجلّ ـ

البيّنة الثامنة والأربعون :

أقول : إنّ البداء إذا اُسند إلى ذات الشيء يكون بمعنى الظهور فيقال : بدالي الأمر : أى ظهر لى كقول الشاعر :

بدالي منها معصم حين جمّرت   وكفّ خضيب زيّنت ببنان

---

(١) الذاريات : ٥٤ . (٢) الذاريات : ٥٥ .

(٣) الانفال : ٣٣-٣٤ . (٤) الانفال : ٦٥- ٦٦ .

(٥) الرعد : ٣٩ .

وإذا أُسند إلى فعل شيء يكون بمعنى تجدّد الرأي في ذلك الفعل يقال : بدا لي أن أفعل كذا : أي تجدّد لي الرأي فيه ، ولعلّ هذا هو مراد صاحب «أقرب الموارد» حيث يقول : بدا يبدو [ن] بدواً ظهر وله في الأمر نشأ له فيه الرأي : أي تجدّد له فيه الرأي.

وإن شئت قلت : إنّ البداء معناه الظهور وليس معنى آخر ولكن الظهور أيضاً إذا أُسند إلى ذات شيء فيكون معناه ظهور نفس الشيء ، و إذا أُسند إلى فعل اختياري يصدر عن الفاعل بالرأي ، وقد تعلّق به رأي في سابق الزمان فيكون المراد به بقرينة المقام هو ظهور رأي جديد غير الرأي السابق.

ثمّ إنّ تجدّد الرأي للفاعل المختار في فعل شيء قد يكون من جهة الخطاء في الرأي السابق ، وظهور أنّ الرأي السابق حصل لصاحبه للجهل بالحال ، وهذا لا يجوز على الله سبحانه وتعالى لأنّه ـ عزّ وجلّ ـ يمتنع عليه الجهل أوّلاً، ولأنّ تجدّد الرأي في الزمان اللاحق إنّما يعقل لصاحب الرأي الزماني ، وأمّا الّذي هو خارج عن الزمان محيط به وبالمكان والأكوان فهو لا يعقل له البداء في الزمان اللاحق خالق الزمان وفوقه فإذا اسند إليه البداء فلابدّ أن يكون الإسناد إليه بنحو من الاعتبار والتوسّع في التعبير ولا بدع فإنّ القرآن المجيد قد أسند إليه تعالى مالا يجوز إسناده إليه على وجه الحقيقة كإسناد البلوى والامتحان إليه في قوله «ولنبلونّكم حتّى نعلم المجاهدين منكم والصابرين ونبلوا أخباركم ولنبلونّكم بشيء من الخوف و الجوع» إلخ فلمّا آسفونا انتقمنا يد الله فوق أيديهم ومن ذلك القبيل كثير في القرآن الكريم ، وفي كلّ ذلك يكون اسناد هذه الأمور إليه تعالى بنحو

من الاعتبار والاستعارة.

إن قلت : ليس مبحثنا مبحثاً لفظيّاً، وليست مسئلتنا هذه إنّ إطلاق البداء في الكتاب والسنّة بالنسبة إلى الله تعالى هل يكون على وجه الحقيقة أو على وجه الاستعارة والمجاز حتّى تقول أنت ومن تبعك: إنّه على وجه الاستعارة والمجاز، ومبحثنا هذا من المباحث العلميّة الكلاميّة، وهو أنه هل يجوز على الله سبحانه وتعالى بداء الندامة المستلزم لجهله تعالى بالحال أم لا يجوز ذلك، وأيضاً هل يجوز عليه بداء تغيّر الوضع والموضوع أم لا يجوز هذا أيضاً.

وقد تقدّم منكم أنّ البداء بالمعنى الأوّل لا يجوز عليه وأنّه بالمعني الثاني لا مانع منه، والآن نقول : إنّ بداء تغيّر الوضع والموضوع هو بعينه بداء الندامة لأنّ الحاكم كأنّه لم يعلم بتغيّر موضوع حكمه قبل حضور وقت العمل به فحكم بالحكم الأوّل ولمّا رأى بعد ذلك أنّ موضوع حكمه تغيّر بدا له وحكم بالحكم الثاني وهذا هو بعينه بداء الندامة.

قلت : نعم ولكن لّما لم يجز على الله سبحانه الجهل بالحال وجب أن يقال : إنّه تعالى قد حكم بالحكم الأوّل وهو يعلم أنّ موضوع حكمه يتغيّر قبل حضور وقت العمل به وأنّه سيغيّر حكمه وقد صرّح الإمام الصادق عليه السلام بذلك في الحديث الصحيح حيث قال :

ما بدا لله في شيء إلّا كان في علمه قبل أن يبدو له ، وقال في حديث آخر إنّ الله لم يبد له من جهل.

إن قلت : فإذا كان الله ـ عزّوجلّ ـ يعلم أنّ موضوع حكمه يتغيّر قبل حضور وقت العمل به فلماذا يحكم بما يعلم أنّ موضوعه لا يبقى إلى وقت حضور العمل به وأيّ فائدة في ذلك ؟

قلت : لعل الحكمة والفائدة كان في إنشاء الحكم وإبلاغ ذلك إلى العباد حتّى يعلموا هم أنّهم لا يطيعون اللّه مثلاً أويتبيّن أنّهم يطيعون ربّهم ولوكان ذلك على خلاف طبعهم كقتل أولادهم كمافي قصّة إبراهيم الّذي أمربذبح ولده إسماعيل «فلمّا تلّه للجبين» وبيّن أنّه يفعل ماأُمربه قال اللّه ـ عزّ وجلّ ـ له «قدصدّقت الرءيا ٠٠٠٠٠ وفداه بذبح عظيم»

إن قلت : نعم هذا وجه وجيه في رفع إشكال البداء التشريعي ، و لا ينفع في رفع إشكال البداء التكويني .

قلت : بلى إنّه ينفع فى رفع إشكال تشريعاًوتكويناً ، فإنّ الحكمة و المصلحة كماقد تكون في إنشاء الحكم وابلاغه إلى العبد كماقلنا كذلك قد تكون في الأخبار بأمرمثل الإخبار بنزول العذاب على قوم ثمّ عدم إنزاله لتغيّر الوضع والموضوع كالإخبار بإنزال العذاب على قوم يونس ثمّ عدم إنزاله عليهم لتغيّرحالهم بالتوبة .

وعلى أيّ حال فإنّ البداء بهذاالوجه الّذي ذكرناه ممّاأجمع أصحابنا على إمكانه ووقوعه واعترف به مخالفوناأيضاً لاخلاف بيننا وبينهم في ذلك كما أنّه بالمعنى الأوّل ممّاأجمع أصحابنا ومخالفونا على عدم جوازه على اللّه ولاخلاف بينناوبينهم في ذلك أيضاً .

وهنانسب بعض من ليس له بصيرة بمذاهب الملل والفرق القول بالبداء إلى الشيعة وأراد بالبداء الّذي نسب إليهم كذباً وافتراءً البداء الندامتي و أنت قدعرفت أنّ البداء بهذاالمعنى ممّاأجمعت الأُمّة على عدم جوازه على اللّه وحينئذٍ فنسبة القول بالبداء بهذاالمعنى إلى الشيعة من مفتريات ذلك المفترى وهوسليمان بن جرير عامله اللّه بعدله ، ثم تبعه على ذلك جهلاً بالحال

أعناداً جملة من متعصبي القوم ،

وابن جريرهذا المفتري لم أتحقّق من هو؟ ولكن يظهر من كلامه الّذي نقله الفخر الرازي عنه في « المحصّل » أنّه ناصبيّ لانّه نسب إلى الأئمّة المعصومين الطيّبين الطاهرين مالا يليق إلّا بأمثاله لا مثل الأئمّة المعصومين الّذين لم يختلف المخالف والمؤالف في فضلهم وعلمهم وورعهم وتقواهم ، فكفى في ردّ كلامه أنّه افترى على هؤلاء الهادين المهديين عليهم السلام

وردّ عليه المحقّق الطوسي ـ قدّس نفسه القدوسيّ ـ في نقد المحصّل بأنّهم لا يقولون بالبداء ولا ريب أنّ مراده بالبداء في هذا المقام هو البداء الّذي نسبه هذا المعاند إلى أئمّة الدين وهو البداء الندامتي الّذي أجمعت الأمّة من العامّة والخاصّة ودلّ العقل والنقل على عدم جوازه على الله سبحانه

وحينئذٍ فاستغراب جماعة من المحقّقين جواب ذلك المحقّق ليس في محلّه لأنّ المحقّق المذكور لم يرد بقوله : إنّهم لا يقولون بالبداء أنّهم لا يقولون به على وجه الاطلاق بل مراده به أنّهم لا يقولون بالبداء الّذي نسب إليهم هذا الجاهل المعاند وهو البداء الندامتي ، وحينئذٍ فيكون النفي و الاثبات في موضوع واحد ويكون جوابه قريباً من الصواب لا غريباً من ذلك المحقّق .

وعلى أيّ حال فلمّا اتّهم الناصبي المذكور أئمّة الهدى بالقول بالبداء وتبعه على ذلك جمع كثير منهم قام المحقّقون منّا في وجوههم لرفع هذا التهمة عنهم عليهم السلام وتوجيه البداء الّذي قالوا به بما لا ينافيه العقل والنقل .

فانكر المحقّق الطوسى قولهم عليهم السلام بالبداء أصلاً ، وقد عرفت أنّ مراده بقوله إنّهم لا يقولون بالبداء هو أنّهم لا يقولون بالبداء بالندامتي .

وأجاب غير واحد من المحقّقين المتقدّمين عليه والمتأخرين عنه بوجوه

أخرى بعضها لا يخلو عن إشكال وبعضها لا يخلوعن دقّة وجزاهم الله عن الأئمّة المعصومين عليهم السلام أحسن الجزاء.

و خلاصة الكلام أنّ البداء بمعنى الظهور بعد الخفاء يستحيل على الله لأنّ الله لا يخفى عليه شيء ولأنّ البداء بهذا المعنى إنّما يعقل، في الزمانيات كما عرفت ولا يعقل فيمن هو خارج عن الأزمان والأكوان وأمّا البداء بمعنى تغيّر الوضع والموضوع فهو لا يستحيل عليه كما عرفت، وأمّا على غيره تعالى شأنه فإن كان من المبادى العالية غير الزمانية فلا يعقل فيه أيضاً. وإن كان من المبادى العالية الزمانية كالنبيّ والوليّ فهو يجوز عليهم ووقع لهم فيمكن أن يوحى إلى نبيّ أو يلهم على وليّ أنّه سيقع أمرمّا في وقتٍ مّا ثمّ إذا تغيّر الوضع والموضوع يوحى إلى النبي أو يلهم على الولي أنّه لا يقع الأمر الموعود.

مثل أنّه تعالى أوحى إلى يونس أنّه سينزل العذاب على قومه فلمّا تاب قومه صرف عنهم العذاب لتغيّر الموضوع وأمثلة ذلك في الكتاب والسنّة كثير ولا ريب أنّ الوحى الأوّل لا بدّ أن تكون لحكمة ربما لا تظهر لنا هذه على وجه التفصيل وإن كنّا نعلم بها على وجه الإجمال.

إن قلت: نعم إنّ الله سبحانه وتعالى لا يخفى عليه شيء في الأرض، ولا في السماء فلا يجوز عليه البداء بمعنى ظهور الشيء بعد خفائه، وأنّ خالق الأزمان والأكوان لا يحيط به الزمان والمكان، فلا يعقل منه البداء بالمعنى المذكور لأنّ ذلك من خواص الشيء الزماني وتعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً، ولكن هل يعقل منه إظهار الشيء على الموجود الزماني بعد خفائه عليه.

قلت: نعم كما يعقل منه ايجاد الشيء بعد عدمه الزماني كذلك يعقل

منه إظهار الشيء على أحد من عباده بالوحي أوالإلهام بعد خفائه عليه فيما تقدّم كمالا يخفى .

وهنا الاشكال المعروف في مسئلة ارتباط الحادث بالقديم لا مجال للبحث عنه ههنا فإنّها من المسائل الصعبة المستصعبة التي لا تستطيع المعرفة بها إلّا الأوحدي من أذكياء أرباب التحقيق والتدقيق ،

وبعد فهى ليست من المسائل الّتي يمكن بيان الاشكال فيها ، وبيان دفع الاشكال عنها لعامّة طلّاب العلم بالحقايق فلا بدّ أن نذرها في سنبلها حتّى حين .

ثمّ إنّ البداء في الأمثلة الّتي ذكرها ـ عليه الصلاة والسلام ـ من القرآن العزيز لمّا نسب إلى الله ـ عزّوجلّ ـ فلا محالة أنّه يكون من نوع تغيّر الوضع والموضوع الّذي عرفت أنّ النسبة فيه إليه سبحانه ليست على وجه الحقيقة بل هى على وجه التوسّع والمجاز .

ويقول المفسّرون في تفسير المثال الأوّل من الأمثلة المذكورة : أنّ قوله تعالى « فتولّ عنهم فما أنت بملوم » لما نزلت حزن رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم والمؤمنون وظنّوا أنّ الوحى قد انقطع وأنّ العذاب قد جلّ حتّى نزلت الآية الثانية

وروى بالاسناد عن مجاهد قال : خرج علىّ بن أبيطالب مغتماً مشتملاً فى قميصه ، فقال : لمّا نزلت : « فتولّ فما أنت بملوم » لم يبق أحد منّا إلّا أيقن بالهلاك حين قيل للنبىّ صلّى الله عليه وآله وسلّم فتولّ عنهم ، فلمّا نزل « وذكّر فإنّ الذكرى تنفع المؤمنين » طابت نفوسنا ، ومعناه عظ بالقرآن من آمن من قومك فإنّ الذكرى تنفعهم »

قوله عليه السلام وأمّا الردّ على من أنكر الثواب والعقاب في الدنيا ، وبعد الموت قبل القيامة فيقول الله تعالى : « يوم يأتى لا تكلّم نفس إلّا بإذنه فمنهم شقى وسعيد * فأمّا الّذين شقوا ففي النار لهم فيها زفير وشهيق خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض » الآية « وأمّا الّذين سعدوا ففي الجنّة خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلّا ما شاء ربّك »(١) يعنى السماوات والأرض قبل القيامة ، فإذا كانت القيامة بدّلت السماوات والأرض .

ومثله قوله تعالى : « ومن ورائهم برزخ إلى يوم يبعثون »(٢) وهو أمر بين أمرين ، وهو الثواب والعقاب بين الدنيا والآخرة .

ومثله قوله تعالى : « النار يعرضون عليها غدوّاً وعشيّاً ويوم تقوم الساعة »(٣) والغدوّ والعشيّ لا يكونان في القيامة الّتي هى دار الخلود ، وإنّما يكونان في الدنيا .

وقال الله تعالى في أهل الجنّة : « ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيّاً »(٤) و البكرة والعشيّ إنّما يكونان من الليل والنهار في جنّة الحياة قبل يوم القيامة قال الله تعالى : « لا يرون فيها شمساً ولا زمهريرا »(٥)

ومثله قوله سبحانه ولا تحسبنّ الّذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربّهم يرزقون فرحين بما آتيهم الله من فضله ويستبشرون بالّذين لم يلحقوا بهم من خلفهم ألّا خوف عليهم ولا هم يحزنون »(٦)

البيّنة التاسعة و الأربعون :

أقول : الآيات الدالة على أنّ العباد مجزيّون بأعمالهم في دار الدنيا

(١) هود : ١٠٥ . (٢) المؤمنون : ١٠٠ . (٣) غافر : ٤٦ .

(٤) مريم : ٦٢ . (٥) الانسان : ١٣ . (٦) آل عمران : ١٦٩-١٧٠ .

كثيرة مثل قوله — عزّوجلّ — «إن تنصروا الله ينصركم»

وقوله «ومن يتّق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب»

وقوله «فامّا تأتينّكم منى هدى فمن تبع هداى فلا يضلّ ولا يشقى ومن أعرض عن ذكرى فإنَّ له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى»

وقوله «لئن شكرتم لأزيدنّكم وأمثال هذه كثيرة في القرآن المجيد، وعلى هذا فلامجال لإنكار الثواب والعقاب: أي الجزاء على الأعمال في الدنيا بل لم ينكر ذلك من المسلمين أحد، ولكن اليهود العنود قد أنكرت ذلك لزعمهم أنَّ الله فرغ من الأمر وقالت اليهود يد الله مغلولة غلت أيديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان ينفق كيف يشاء»

فردّ عليهم القرآن بمثل قوله تعالى: فأمّا الّذين شقوا ففى النار .. إلى قوله «مادامت السماوات والأرض» الاية

وقوله: وأمّا الّذين سعدوا ففي الجنّة» إلى قوله «خالدين فيها مادامت السماوات والأرض» على ما بيّنه مولانا أمير المؤمنين — عليه الصلاة والسلام — حيث استدلّ بهاتين الآيتين على كون الأشقياء في النار والسعداء في الجنّة قبل يوم القيامة لتحديد العقاب والثواب فيهما به مادامت السماوات والأرض» يعنى السماوات والأرض قبل يوم القيامة فإذا كانت القيامة بدّلت — السماوات والأرض.

أقول: إنَّ هذه الآية من متشابهات آيات القرآن الكريم الّتي لا يعلم تأويلها إلّا الله والراسخون في العلم، واختلف العلماء كما ذكره الطبرسي — قدّس سرّه — في تأويل قوله «مادامت السماوات والأرض على أقوال أربعة

كلّها تأويل بالرأى من دون قيام حجّة على تأويلاتهم المذكورة ، ولعلّ ظاهر قوله «ما دامت السماوات والأرض» هوما ذكره الراسخ العظيم في العلم من أنّ المراد بها السماوات والأرض قبل يوم القيامة وتبديلهما ، والله أعلم.

و يعجبني هنا نقل كلام الشيخ المفيد ـ قدّس سرّه ـ في أوائل المقالات في هذا الباب ، قال فيها : القول في ثواب الدنيا وعقابها وتعجيل المجازات فيها

وأقول : إنّ الله تعالى ـ جلّ اسمه ـ يثيب بعض خلقه على طاعاتهم في الدنيا ببعض مستحقّهم من الثواب ولا يصحّ أن يوفيهم أُجورهم فيها لما يجب من ادامة جزاء المطيعين.

وقد يعاب بعض خلقه في الدنيا على معاصيهم فيها ببعض مستحقّهم على خلافهم له ولجميعه. أيضاً لأنّه ليس كلّ معصية له يستحقّ عليها عذاباً دائما كما ذكرنا في الطاعات.

وقد قال الله تعالى «ومن يتّق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب» وقال : فقلت : استغفروربكم انّه كان غفّارا يرسل السماء عليكم مدراراً ويمددكم بأموال وبنين ويجعل لكم جنّات ويجعل لكم أنهارا »

فوعدهم بضروب من الخيرات في الدنيا على الأعمال الصالحات

وقد قال في بعض من عصاه : « ومن أعرض عن ذكرى فإنّ له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى » وقال فى آخرين منهم « لنذيقنّهم عذاب الخزي ولعذاب الآخرة أخزى لهم عذاب في الحياة الدنيا ولعذاب الاخرة اشق ومالهم من الله من واق »

وجاء الخبر مستفيضاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنّه قال : « حمّى يوم كفارة ذنوب سنة »، وقال : « صلة الرحم منسأة في الأجل »، وهذا مذهب جماعة من أهل العدل ، وتفصيله على ما ذكرت في تعجيل بعض الثواب وكلّ العقاب ، وبعضه مذهب جمهور الشيعة ، وكثير من المرجئة. انتهى كلامه رفع في الخلد مقامه.

أقول : وإنّما أخرت نقل كلام الشيخ المفيد ـ قدّس سرّه ـ لأنّي وجدته بعد كتابتي ما كتبت قبل ذلك ، والحقّ أنّه أجاد فيما أفاد ، فللّه درّه

وأمّا الثواب والعقاب بعد الموت وقبل قيام الساعة فيدلّ عليه من الكتاب ما ذكره مولانا أمير المؤمنين ـ عليه الصلاة والسلام ـ ومن السنّة أخبار كاد أن يكون متواتراً المعنى ، ولا مجال لنقلها هنا.

قوله عليه السلام وأمّا الردّ على من أنكر المعراج. فقوله تعالى: «وهو بالأفق الأعلى، ثمّ دنى فتدلى فكان قاب قوسين أوأدنى فاوحى إلى عبده ما أوحى، إلى قوله: «عند هاجنّة المأوى»[١] فسدرة المنتهى في السماء السابعة ثمّ قال سبحانه: «واسئل من أرسلنا قبلك من رسلنا أجعلنا لهم من دون الرحمن آلهة يعبدون»[٢] وإنّما أمرالله رسوله أن يسأ ل الرسل من السماء، و مثله قوله تعالى «فإن كنت في شكّ ممّاأنزلنا إليك فاسئل الّذين يقرؤن الكتاب من قبلك»[٣] يعنى الأنبياء عليهم السلام هذا كلّه ليلة المعراج.

البيّنة الخمسون:

أقول: لا ريب في أنّ الله سبحانه أسرى بعبده ليلة من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى كمالا ريب في أنّه صلى الله عليه وآله وسلم لماانتهى إلى السدرة المنتهى الّتي عندها جنّة المأوى رآه نزلة أخرى إذ يغشى السدرة مايغشى ما زاغ البصر وماطغى لقد رآى من آياته الكبرى.

وحينئذٍ فإنّ معراج النبيّ إلى السدرة المنتهى ممّالا يقبل الإنكار لأنّ إنكاره يساوى إنكار شيء من القرآن الكريم،

وأمّاتفصيل معراجه صلى الله عليه وآله وسلم إلى ماعرج إليه، وجزئيّات مارأى في هذا المعراج المبارك فإنّه لا يستفاد من القرآن الكريم بل يستفاد بعضمنها من الأخبار والأحاديث ومقصوده ـ عليه الصلاة والسلام ـ ممّاذكره في المتن هوالاستدلال على ثبوت معراج النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بذيل الآيات الّتي ذكره يعني قوله ـ عزّوجلّ ـ «فأوحى إلى عبده ماأوحى، إلى قوله «عند هاجنّة المأوى

---

(١) النجم: ٧ـ ١٥. (٢) الزخرف: ٤٥. (٣) يونس: ٩٤.

ولذا قال ﷺ: فسدرة المنتهى في السماء السابعة ،

وأمّا صدر الآيات المباركات يعني قوله تعالى، فهو بالأفق الأعلى ثمّ دنى فتدلى فهو إنّما يبيّن نزول من ظهر بالأفق الأعلى لا عروجه ﷺ إلى السماوات كما لا يخفى.

قوله عليه السلام وأمّا الردّ على المجبّرة وهم الّذين زعموا أنّ الأفعال إنّما هي منسوبة إلى العباد ، مجازاً لا حقيقة ، وإنّما حقيقتها لله لا للعباد ، وتأوّلوا في ذلك آيات من كتاب الله تعالى لم يعرفوا معناها كما في قوله تعالى « ولوشاء الله ما أشركوا »[1] فردّ عليهم أهل الحقّ فقالوا لهم : إنّ في قولكم ذلك بطلان الثواب والعقاب ، إذا نسبتم أفعالكم إلى الله ، تعالى عمّا يصفون ، وكيف يعاقب مخلوقاً على غير فعل منه .

قال الله تعالى « لا يكلّف الله نفساً إلّا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت »[2] لا يجوز أن يكون إلّا على الحقيقة لفعلها ، وقوله تعالى « فمن يعمل مثقال ذرّة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شرّاً يره »[3] وقوله سبحانه : « كلّ نفس بما كسبت رهينة »[4] وقوله : « ولتسئلنّ عمّا كنتم تعملون »[5] وقوله تعالى : « فكلّاً أخذنا بذنبه » إلى قوله « وما كان الله ليظلمهم ولكن كانوا أنفسهم يظلمون »[6]

ومثل هذا كثير في كتاب الله تعالى ، وفيه بطلان ما ادّعوه ونسبوه إلى الله تعالى أن يأمر خلقه بما لا يقدرون أو ينهاهم عمّا ليس فيهم صنع ولا اكتساب .

وخالفهم فرقة أُخرى في قولهم فقالوا : إنّ الأفعال نحن نخلقها عند فعلنا لها ، وليس فيها صنع ولا اكتساب ولا مشيئة ولا إرادة ، ويكون ما يشاء إبليس ولا يكون ما لا يشاء ، فضادّوا المجبرة في قولهم وادّعوا أنّهم خلّاقون مع الله ، واحتجّوا بقوله : « تبارك الله أحسن الخالقين »[7] فقالوا : قوله : « تبارك الله أحسن الخالقين » يثبت خلّاقين غيره ، فجهلوا هذه اللفظة

(١) الانعام : ١٠٧ (٢) البقرة : ٢٨٦ (٣) الزلزال : ٧-٨ (٤) المدثر : ٣٨ .
(٥) النحل : ٩٣ . (٦) العنكبوت : ٤٠ . (٧) المؤمنون : ١٤

ولم يعرفوا معنى الخلق ، وعلى كم وجه هو.

فسئل عليه السلام عن ذلك وقيل له : هل فوّض الله تعالى إلى العباد ما يفعلون ؟ فقال : الله أعزّ وأجلّ من ذلك ، قيل : فهل يجبرهم على ما يفعلون ؟ قال : الله سبحانه أعدل من أن يجبرهم على فعل ثمّ يعذّبهم عليه ، قيل : أبين الهاتين المنزلتين منزلة ثالثة ؟ فقال : نعم ،كما بين السماء والأرض ، فقيل : ماهي ؟ قال : سرٌّ من أسرار الله.

البيّنة الحادية والخمسون :

أقول : لقد أدّى اميرالمؤمنين في هذا المقام حقّ الكلام بمالا مزيد عليه فجزاه الله عن العلم والحقّ أحسن جزاء المحسنين ، ونحن قد ذكرنا في كتابنا « الملاحظات» ماكان عندي في هذا المقام، ولا نعيده هنا ، ومن شاء فليرجع إلى هناك ص ١٣ ــ ١٨ فإنّ فيه ماينفعك إن شاء الله.

قوله عليه السلام وأمّا الردّ على من أنكر الرجعة ، فقول الله - عزّ وجلّ - « و يوم نخشر من كلّ أمّة فوجاً ممّن يكذّب بآياتنا فهم يوزعون »[١] أي إلى الدنيا ، وأمّا معنى حشر الآخرة فقوله - عزّوجلّ - « وحشرناهم فلم نغادر منهم أحداً »[٢] وقوله سبحانه « وحرام على قرية أهلكناها أنّهم لا يرجعون »[٣] في الرجعة ، فأمّا في القيامة فإنّهم يرجعون »

ومثله قوله تعالى : « وإذ أخذ الله ميثاق النبيّين لمّا آتيتكم من كتاب وحكمة ثمّ جائكم رسول مصدّق لما معكم لتؤمننّ به ولتنصرنّه »[٤] وهذا لا يكون إلّا في الرجعة ، ومثله ماخاطب الله تعالى به الأئمّة عليهم السلام ووعدهم من النصر والانتقام من أعدائهم فقال سبحانه « وعد الله الّذين آمنوا منكم و عملوا الصالحات ليستخلفنّهم في الأرض كما استخلف الّذين من قبلهم وليمكّننّ لهم دينهم الّذي ارتضى لهم وليبدّلنّهم من بعد خوفهم أمناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً »[٥] وهذا إنّما يكون إذا رجعوا إلى الدنيا ، ومثله قوله تعالى « و نريد أن نمنّ على الّذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمّة ونجعلهم الوارثين »[٦] و قوله سبحانه « إنّ الّذي فرض عليك القرآن لرادّك إلى معاد »[٧] أى رجعة الدنيا .

ومثله قوله : « ألم تر إلى الّذين خرجوا من ديارهم وهم أُلوف حذر الموت فقال لهم الله موتوا ثمّ أحياهم »[٨] ثمّ ماتوا ، وقوله - عزّ وجلّ - « و اختار موسى قومه سبعين رجلاً لميقاتنا »[٩] فردّهم الله تعالى بعد الموت إلى الدنيا وشربوا ونكحوا ومثله خبر العزيز .

البيّنة الثانية و الخمسون :

أقول : قد أجمعت الشيعة في جميع الأعصار على رجوع الأئمّة الأطهار

(١) النمل : ٨٣ (٢) الكهف : ٤٧ (٣) الانبياء : ٩٥ (٤) آل عمران : ٨١ .

(٥) النور : ٥٥ (٦) القصص : ٥ (٧) القصص : ٨٥ (٨) البقرة : ٢٤٣ (٩) الاعراف : ١٥٥ .

وآخرين من غيرهم إلى الدنيا قبل تمامها عند قيام القائم الموعود ـ عجّل الله تعالى فرجه ـ وأنكر كثيرمن مخالفينا أمثال المشكّك الرازي والنيشابوري ومن يحذوحذوهم، ذلك من غيرحجّة بالغة على إنكارهم إلّا استبعاد وقوع ذلك على خلاف العادة، ولا ريب أنّ ذلك لا يدلّ على عدم وقوع ذلك على خلاف العادة من الله العزيز القدير.

ويدلّ على إمكانه وقوعه في الأُمم السالفة كما نصّ عليه الكتاب المجيد في آيات منه:

منها قوله ـ عزّ وجلّ ـ: «ألم ترإلى الّذين خرجوامن ديارهم وهم اُلوف حذرالموت فقال لهم الله موتوا ثمّ أحياهم».

ومنها قوله تعالى: «أوكالّذي مرّ على قرية وهى خاوية على عروشها قال أنّى يحيى هذه الله بعد موتها فأماته الله مأة عام ثمّ بعثه» وهو عزير النبيّ.

ومنها قوله «ثمّ بعثناكم من بعد موتكم لعلّكم تشكرون» في قصّة المختارين من قوم موسى.

ومنها قوله ـ عزّوجلّ ـ في قصّة أصحاب الكهف «لبثوافي كهفهم ثلاث مأة سنين وازدادوا تسعاًثمّ بعثهم» فهذه الوقايع الواقعة في الأُمم السالفة دليل قاطع على إمكان الرجعة وإذا دلّ الدليل القاطع على وقوعه وأخبر به الكتاب والسنّة، فحينئذٍ لا مجال لإنكاره، وإنّا نؤمن به كما نؤمن بالمعاد، وإذا ساعدنا الدليل فلا نبالى بانكارمن أنكره.

وقد دلّ على ذلك الكتاب الكريم والأحاديث الواردة من الأئمّة الطاهرين عليهم السلام فأمّا مادلّ عليه من الكتاب فإنّها آيات كثيرة منها ماذكرها مولانا أمير ـ

المومنين ـ عليه الصلاة والسلام ـ وهذه كافية في إثبات وقوع الرجعة على وجه الاجمال ، فلانطيل مع هذه بالمقال

وأمّا الأحاديث الدالّة على ذلك فهي كثيرة لاتسع هذه الوجيزة لاحصائها وقدجاوز في بعض مضامينها حدّ التواتر ، وإن شئت فراجع كتب الحديث والاستدلال ، ويكفيك الرجوع إلى كتاب «حقّ اليقين» تأليف السيّد المحقّق السيّد عبد اللّه الشبّر ـ قدّس سرّه ـ فإنّه نقل في ذلك الكتاب أحاديث كثيرة يهتدي بها من اهتدى .

واعلم أنّ هذه الآيات والروايات الّتي تدلّ على وقوع الرجعة في آخر الزمان عند قيام القائم ـ عجّل اللّه فرجه ـ فإنّما يثبت بها وقوع الرجعة ، وأمّا تفاصيل الحال من الكمّ والكيف فإنّها لا يحصل القطع بها منها لأنّها ليست من المضمون المشترك منها بل هي من المضامين الاختصاصيّة لآحادها وقد بيّن في أُصول الفقه ، وبيّنا في «الملاحظات» انّ المضامين الاختصاصيّة من الأخبار المتواترة إجمالاً لا يجب الأخذ بها في باب العقايد، وإنّما يجب الأخذ بها في باب الأحكام إذا كان الخبر الدالّ بها صحيحاً أوموثّقاً

وإن شئت بيان ذلك فلاحظ «الملاحظات» ترى فيها ماينفعك إن شاء اللّه .

قوله (عليه السلام) وأمّا من أنكر فضل رسول الله فالدليل على بطلان قوله قول الله عزّوجلّ: «وإذ أخذ ربّك من بني آدم من ظهورهم ذرّيّتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربّكم قالوا بلى»(١) فأوّل من سبق من الرسل إلى «بلى» محمّد رسول الله (صلى الله عليه وآله) لأنّ روحه أقرب الأرواح إلى ملكوت الله تعالى، والدليل على ذلك قول جبرئيل (عليه السلام) لمّا أُسرى برسول الله (صلى الله عليه وآله) إلى السماء السابعة قال: يا محمّد تقدَّم فإنَّك قد وطئت موطئاً لم يطأ قبلك ملك مقرّب، ولا نبيّ مرسل، فلولا أنَّ روحه كانت من ذلك المكان لم يقدر أن يتجاوزه، وذلك أنّه إذا أمر الله تعالى فأوّل ما يصل أمره إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) لقربه إلى ملكوته، ثمّ سائر الأنبياء على طبقاتهم.

ويزيد ذلك بياناً قوله تعالى: «وإذ أخذنا من النبيّين ميثاقهم ومنك ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى بن مريم»(٢) فأفضل الأنبياء الخمسة، وأفضل الخمسة محمّد صلّى الله عليه وآله وعليهم أجمعين، قال الله تعالى: «إنّه
لقول رسو(٣)(٤)

محمّد تقدَّم فإنَّك قد وطئت موطئاً لم يطأ قبلك ملك مقرّب، ولا نبيّ
لولا أنَّ روحه كانت من ذلك المكان لم يقدر أن يتجاوزه، وذلك
أمر الله تعالى فأوّل ما يصل أمره إلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) لقربه إلى
مّ سائر الأنبياء على طبقاتهم.
ذلك بياناً قوله تعالى: «وإذ أخذنا من النبيّين ميثاقهم ومنك و
براهيم وموسى وعيسى بن مريم»(٢) فأفضل الأنبياء الخمسة، وأفضل
حمّد صلّى الله عليه وآله وعليهم أجمعين، قال الله تعالى: «إنّه

والد
الأنبياء فق
حكمة ثمّ ج
على ذلكم
فضل رسو
ولما ا

(١) الاعراف: ١٧٢. (٢) الاحزاب: ٧.

(٣) التكوير: ٢٠– ٢٢ (٤) آل عمران: ٨١.

المعمور جمع الله ـ عزّوجلّ ـ له من النبيّين من آدم فهلمّ حتّى صلّى بهم ، قال الله تعالى : « واسئل من أرسلنا قبلك من رسلنا أجعلنا من دون الرحمن آلهة يعبدون »[١] وفي هذا مقنع لمن تأمّله

البيّنة الثالثة والخمسون :

أقول : لا ريب أنّ أفضل الخلايق هم الأنبياء والمرسلون ، وأفضل الأنبياء والمرسلين هو خاتم النبيّين صلّى الله عليه وعلى آله الطيّبين ـ ومن أنكر ذلك فقد أنكر ضروريّة من ضروريات الدين وهو كما تعلم ليس من المسلمين .

وقد استدلّ مولانا أمير المؤمنين ـ عليه الصلاة والسلام ـ هنا على ذلك بما تراه ، ولا ريب أنّ هذا مقنع لمن تأمّل فيه

وأزيدك هنا توضيحاً وتفصيلاً ما رواه الشيخ الجليل والمحدّث الخبير السيّد هاشم البحراني ـ قدّس سرّه ـ في الباب الأوّل من المنهج الأوّل من كتابه النفيس «حلية الأبرار» قال فيها : بعد العنوان :

محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه ، قال: حدّثنا الحسن بن محمّد بن سعيد الهاشمي ، قال: حدّثنا فرات بن إبراهيم الكوفي ، قال: حدّثنا محمّد بن أحمد بن عليّ الهمداني ، قال : حدّثني ابو الفضل العبّاس بن عبد الله البخاري ، قال: حدّثنا محمّد بن القاسم بن إبراهيم بن محمّد بن عبد الله القاسم) بن محمّد بن أبى بكر ، قال : حدّثنا عبد السلام بن صالح الهروي ، عن عليّ بن موسى الرضا ، عن أبيه موسى بن جعفر ، عن أبيه جعفر بن محمّد ، عن أبيه محمّد بن عليّ ، عن أبيه

(١) الزخرف : ٤٥ .

عليّ بن الحسين ، عن أبيه الحسين ، عن أبيه عليّ بن أبيطالب عليه السلام قال:
قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

ماخلق الله خلقاً أفضل منّى ، ولا أكرم عليه منّي ، قال عليّ عليه السلام :
فقلت : يارسول الله فأنت أفضل أم جبرائيل ؟ فقال صلى الله عليه وآله: يا عليّ إنّ الله تبارك وتعالى فضّل أنبيائه المرسلين على ملائكته المقرّبين وفضّلني على جميع النبيّين والمرسلين ، والفضل بعدى لك ياعليّ ، وللأئمّة من بعدك فإنّ الملائكة خدّامنا ، وخدّام محبّينا ، ياعليّ الّذين يحملون العرش ومن حوله يسبّحون بحمد ربّهم ، ويستغفرون للّذين آمنوا بولايتنا يا عليّ لولا نحن ماخلق الله آدم ولاحواء ، ولاالجنّة ولاالنار ، ولاالسماء ولا الأرض ، فكيف لانكون أفضل من الملائكة وقد سبقناهم إلى معرفة ربّنا ، و تسبيحه وتهليله ، وتقديسه لأنّ أوّل ماخلق الله ـ عزّوجلّ ـ خلق أرواحنا فانطقنا بتوحيده وتحميده ثمّ خلق الملائكة فلمّا شاهدوا نوراً واحداً استعظموا أمرنا فسبّحنا لتعلم الملائكة إنّا خلق مخلوقون وأنّه منزّه عن صفاتنا فسبّحت الملائكة بتسبيحنا ، ونزهته عن صفاتنا.

فلمّا شاهدوا عظم شأننا هلّلنا لتعلم الملائكة أن لاإله إلّاالله ، وأنّا عبيد، ولسنا بآلهة يجب أن نُعْبَد معه أو دونه ، فقالوا : لاإله إلّاالله فلمّا شاهدوا اكبرمحلّنا كبّرنا لتعلم الملائكة أنّ الله أكبر أن ينال عظم المحلّ إلّا به فلمّا شاهدوا ماجعله الله لنامن العزّ والقوة قلنا : لاحول ولا قوة إلّا بالله لتعلم الملائكة أن لاحول ولا قوة إلّا بالله.

فلمّا شاهدوا ماأنعم الله به علينا وأوجبه لنا من فرض الطاعة قلنا : الحمد لله لتعلم الملائكة مايحقّ لله تعالى ذكره علينا من الحمد على نعمته فقالت الملائكة : الحمد لله ، فبنا اهتدوا الى معرفه توحيد الله ، وتسبيحه

وتهليله ، وتكبيره ، وتحميده ، وتمجيده

ثمّ إنّ الله تبارك وتعالى خلق آدم فأودعنا صلبه وأمرالملائكة بالسجود تعظيماً له ، وإكراماً وكان سجودهم لله -عزّوجلّ- عبودية ولآدم إكراماً وطاعةً لكوننا في صلبه فكيف لا نكون أفضل من الملائكة وقد سجدوا لآدم كلّهم أجمعون.

وأنّه لمّا عرج بي إلى السماء (جمع الله لي النبيين و)[1] أذّن جبرئيل مثنى مثنى ، وأقام مثنى مثنى ، ثمّ قال : تقدّم يا محمّد ﷺ فقلت له : ياجبرئيل أتقدّم عليك ؟ فقال : نعم إنّ الله تبارك وتعالى فضّل أنبيائه على ملائكته أجمعين ، وفضّلك خاصّة. فتقدّمت وصلّيت بهم ولا فخر.

فلمّا انتهيت إلى حجب النور قال لي جبرائيل : تقدّم يا محمّد ، وتخلّف هو عنّي ، فقلت : ياجبرائيل في مثل هذا الموضع تفارقني ؟ فقال : يا محمّد إنّ هذا انتهاء حدّي الّذي وضعني الله -عزّوجلّ- فيه إلى هذا المكان ، وإن تجاوزته احترقت أجنحتي بتعدّي حدود ربّي -جلّ جلاله- فزجّ بي في النور زجّة حتّى انتهيت إلى حيث ما شاء الله من علوّ ملكه فنوديت : يا محمّد أنت عبدي وأنا ربّك فإيّاي فاعبد وعليّ فتوكّل فإنّك نوري في عبادي ورسولي إلى خلقي وحجّتي على بريّتي لك ولمن تبعك خلقت جنّتي ، ولمن خالفك خلقت ناري ، ولأوصيائك أوجبت كرامتي ، ولشيعتهم أوجبت ثوابي.

فقلت : يا ربّ ومن أوصيائي ؟ فنوديت يا محمّد أوصيائك المكتوبون على ساق عرشي ، فنظرت وأنا بين يدي ربّي -جلّ جلاله- إلى ساق العرش فرأيت إثنى عشرا نوراً في كلّ نور سطر أخضر عليه اسم وصيّ من

---

(١) الظاهر أنّ هذه الجملة سقطت من هذا الموضع.

او صيائي، أوّلهم على بن أبيطالب عليه السلام وآخرهم مهدى أمّتي.

فقلت : يارب هؤلاء أوصيائي من بعدي فنوديت : يامحمّد هؤلاء أوليائي وأحبائي ، وأصفيائي ، وحججى بعدك على بريّتى ، وهم أوصيائك وخلفائك وخير خلقي بعدك ، وعزّتى وجلا لي لأظهرنّ بهم ديني ولاعلينّ بهم كلمتي ، ولأطهّرنّ الأرض بآخرهم من أعدائي ولأمكّننّه مشارق الأرض ومغاربها ، ولاسخّرنّ له الرياح ،ولاذللن السحاب الصعاب ولأرقيننّه في الأسباب ولأنصرنّه بجندي ولأمدّنّه بملائكتي حتّى تعلو دعوتي ، ويجمع الخلق على توحيدي ،ثمّ لأديمنّ ملكه ولأدولنّ الأيّام بين أوليائي إلى يوم القيامة.

وبالجملة فإنّه سيّد ولد آدم ، وآدم ومن دونه تحت لوائه ،واول ماخلق اللّه نوره ، ولولده لمّاخلق اللّه الأفلاك.

ولقد روى الشّيخ الصدوق محمّد بن علىّ بن بابويه القمىّ بأسناده إلى أبى الحسن الرضا عليه السلام عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام قال :

قال رسول اللّه صلى الله عليه وآله أناسيّد من خلق اللّه ــ عزّ وجلّ ــ وأناخير من جبرئيل وميكائيل واسرافيل ، وحمالة العرش ، وجميع ملائكة اللّه المقرّبين وأنبيائه المرسلين ،وأناصاحب الشفاعة والحوض الشريف ، وأناوعلىّ أبوا هذه الأمّة من عرفنا فقد عرف اللّه ، ومن أنكرنا فقد أنكراللّه ، ومنّ علىّ سبطا أمّتي سيّداشباب أهل الجنّة:الحسن والحسين ، ومن ولد الحسين أئمّة تسعة طاعتهم طاعتى ومعصيتهم معصيتي ، تاسعهم قائمهم ، و مهديهم ، والحمد للّه الّذي هدانا بمعرفتهم.

قوله عليه السلام وأمّا عصمة الأنبياء والمرسلين والأوصياء عليهم السلام فقد قيل في ذلك أقاويل تختلف ، قال بعض الناس : هومانع من اللّه تعالى يمنعهم عن المعاصي فيما فرض اللّه عليهم من التبليغ عنه إلى خلقه ، وهو فعل اللّٰه دونهم ، وقال آخرون : العصمة من فعلهم لأنّهم يحمدون عليها ، وقال آخرون : يجوز على الأنبياء والمرسلين والأوصياء ما يجوز على غيرهم من الذنوب كلّها ، والأوّل باطل ، لقوله : «واعتصموا بحبل اللّه جميعا ولا تفرّقوا»(١) وقوله تعالى : «ولقد راودته عن نفسه فاستعصم»(٢) أي امتنع ، لأنّ العصم هو المنع ، وقد غلط من أجرى الرسل والأنبياء مجرى العباد لأنّ العباد تقع منهم الأفعال الذميمة من أربعة وجوه : من الحسد والحرص والشهوة والغضب ، فجميع تصرفات الناس الّتي هي من قبل الأجساد لا يحدث إلّا من أحد هذه الوجوه الأربعة.

والأنبياء والرسل والأوصياء عليهم السلام لا يقع منهم فعل من جهة الحسد لأنّ الحاسد إنّما يحسد من هوفوقه ، وليس فوق الأنبياء والرسل والاوصياء أحد منزلته أعلا من منازلهم فيحسدوه عليها ، ولا يجوز أن يقع منهم فعل من جهة الحرص في الدنيا على شيء من أحوالها لأنّ الحرص مقرون به الأمل ، وحال الأمل منقطعة عنهم ، لأنّهم يعرفون مواضعهم من كرامة اللّه ــ عزّ وجلّ ــ

وأمّا الشهوة فجعلها اللّه تعالى فيهم لما أراده من بقائهم في الدنيا وانقطاع الخلائق لهم ، وفاقتهم إليهم ، فلولا موضع الشهوة لما أكلوا ، فبطل قوة أجسامهم عن تكليفاتهم ، ويبطل حال النكاح فلا يكون لهم نسل

---

(١) آل عمران : ١٠٣

(٢) يوسف : ٣٢ .

ولا ولد ، وماجرى مجرى ذلك ، فالشهوة مركّبة فيهم لذلك ، وهم معصومون ممّا يعرض لغيرهم من قبيح الشهوات.

ويكون الاصطبار وترك الغضب فيهم ، فهم لا يغضبون إلّا في طاعة تعالى قال الله سبحانه : «قاتلوا الّذين يلونكم من الكفّار وليجدوا فيكم غلظة»[1] فالفصل يقع بين الأنبياء والرسل والأوصياء من جهة الغضب ولا يكون غضبهم إلّا للّه تعالى ، وفي الله سبحانه فهذا معنى عصمة اللّه تعالى الأنبياء والرسل والأوصياء ، فهم ـ صلوات اللّه عليهم ـ يجتمعون مع العباد في الشهوة والغضب على الأسماء ويباينونهم في المعنى.

البيّنة الرابعة و الخمسون :

أقول : إنّ العصمة في اللغة والعرف هى المنع عن الشيء والاعتصام هو الامتناع عنه ، وفي الاصطلاح هى منع الأنبياء والمرسلين ، و من يحذو حذوهم ، وحفظهم عن ارتكاب الذنوب والمعاصي ، وعن الخطاء والاشتباه ، وعن السهو والنسيان على وجه لا يبطل معها الاختيار ، و لا يبلغ أمر المعصوم إلى درجة الالجاء والاجبار.

والعصمة بهذا المعنى هى الّتي وقع البحث عنها هل يجب كون الأنبياء والأوصياء عليهم السلام موصوفين بها أم لا ؟ وذهب الفرقة الناجية على وجوب ذلك فيهم

فقال الشيخ المفيد في شرح اعتقادات الصدوق ـ قدّس سرّهما ـ : العصمة من اللّه لحججه هى التوفيق واللطف والاعتصام من الحجج بهما عن الذنوب والغلط في دين اللّه ، والعصمة تفضّل من اللّه تعالى على

---

(١) براءة : ١٢٣.

من علم أنّه يتمسّك بعصمته والاعتصام فعل المعتصم وليست العصمة مانعة من القدرة على القبيح ولا مضطرّه للمعصوم إلى الحسن ، ولا ملجئة له إليه بل هى الشيء الّذي يعلم اللّه تعالى أنّه إذا فعله بعبد من عبيده لم يؤثر معه معصية له ، وليس كلّ الخلق يعلم هذا من حاله بل المعلوم منهم ذلك هم الصفوة والاخيار »

وقال صاحب كتاب «الياقوت» من قدماء الإمامية: العصمة لطف يمتنع من يختصّ بها عن فعل المعصيّة لا على وجه القهر »

وهذا هو المراد بالعصمة الّتي أجمعت الشيعة الإمامية على اعتبارها في الأنبياء والأئمّة الّذين هم بمنزلة النبيّ ﷺ في كلّ شيء إلّا النبوّة، ولقد اعتبروها فيهم على وجه الاطلاق ، فلم يجوّزوا الجهل والخطاء ، و المعاصي والذنوب لا الكبيرة منها ، ولا الصغيرة لا عمداً ولا سهواً ، ولا تأويلاً لا في حال النبوّة والإمامة ولا قبلهما .

وأمّا العامّة فإنّهم وإن اتّفقوا جميعاً على اعتبارها في الأنبياء وعدم اعتبارها في إمام المسلمين لكنّهم لمّا لم يلجأوا إلى ركن وثيق فلا جرم أنّهم اختلفوا في هذه المسئلة من حيث الموضوع والمتعلّق وتفرّقوا فيها أيادى سبا .

فالأشاعرة منهم جوّزوا على الأنبياء المعاصي والذنوب كلّها سهواً إلّا الكفر والكذب ، فلم يجوّزوا عليهم بحال وبوجه .

والمعتزلة منهم جوّزوا عليهم الصغار من الذنوب عمداً أو سهواً وتأويلاً ومنعوا الكبار منها عليهم عمداً لا سهواً وتأويلاً

هذا كلّه بعد النبوّة ، وأمّا قبلها فقد جوّز الأشاعرة وجماعة من المعتزلة عليهم الكبائر والصغائر منها عمداً وسهواً ،

وقال أكثر المعتزلة بعدم جوائز الكبائر عليهم قبلها وإن تابوا ، وأمّا الكفر فأجمعت الأمّة على عصمتهم منه قبل النبوّة وبعدها كذا ذكر في المواقف وإن شئتم فراجعوا فيها ·

وأمّا العصمة في إمام المسلمين فقد أنكرها العامّة بما فيهم من الأشاعرة والمعتزلة وإن تعجّب فعجب تعليلهم في هذا المقام بأنّ أبا بكر وعمر وعثمان كانوا من أئمّة المسلمين ولم يكونوا معصومين فهل هذا إلّا المصادرة فى التعليل

وعلى أيّ حال فأنّ لهم أقاويل أخرى فرعية لا داعى لنقلها هنا ، و تضييع الوقت بذلك ·

ثمّ إنّ المعتزلة استدلّوا على ما ذهبوا إليه من عصمة الأنبياء بوجوه لا تخلوا دلالتها على تمام ما ذهبوا إليه عن الإشكال ،

واستدلّ الشيعة الإمامية بما ذهبوا إليه من عصمة الأنبياء والأئمّة عليهم السلام بوجوه لا يخلو بعضها عن نظر ، وما يخلو من أدلّة الفريقين عن الاشكال ، و النظر فعندي أنّها لا تدلّ على أزيد من اعتبار العدالة في الموضعين ، ولا ريب أنّ العدالة أعم من العصمة والدليل على الأعم لا يدلّ على الأخص بالضرورة ، وأمّا عدم دلالة ما تمسّكوا به على أزيد ، من اعتبار العدالة فلأنّ عمدة أدلّتهم على ذلك هى عدم الوثوق بقول غير المعصوم من جهة احتمال الكذب والخطاء في أقواله وأفعاله ·

وفيه أنَّ غير المعصوم إذا كان عادلاً وحافظاً للأحكام فإنّه يحصل الوثوق بقوله وفعله ، وذلك لأنّ ملكة العدالة تمنعه عن الكذب في قوله، وحفظه لجميع أحكام الشرعية يمنعه عن الخطاء ، وحينئذ فاعتبار العدالة وحفظ جميع الأحكام يغنى عن اعتبار العصمة في النبيّ والامام يغني عن اعتبار العصمة فيهما كما هو واضح

نعم إنّ الأدلّة الّتي أقاموها على اعتبار العصمة في النبيّ والإمام، و إن كانت لاتدلّ على أزيد من اعتبار العدالة لكن الآيات والأخبار الّتي تدلّ على كون الأنبياء و الأئمّة معصومين فوق حدّ الإحصاء ، ونحن نعتقد بعصمتهم جميعاً وإن لم تكن العصمة فيهم شرطاً ومعتبراً في نبوّتهم ، و إمامتهم.

وهنا بيّن أميرالمؤمنين -عليه الصلاة والسلام- حقّ الاستدلال على عصمة الأنبياء والمرسلين والأوصياء -على جميعهم الصلاة والسلام- فقال بعد بيان أقاويل الناس في عصمة الأنبياء وإبطال قول من زعم أنّ العصمة لاتبقى معها الاختيار لأنّهامن فعل الله دون الناس ، وتغليط من أجرى الرسل والأنبياء والأوصياء مجرى العباد، وقال بعد ذلك : لأنّ العباد يقع منهم الأفعال الذميمة من أربعة وجوه : من الحسد ، والحرص ، و الشهوة ، والغضب ، إلىآخر ماأفاد ، ولله درّه ، ولقد أدّى حقّ القول في عصمة الأنبياء والمرسلين ، والأوصياء عليهم السلام ولاغرو فإنّه كان مع الحقّ ، و الحقّ معه -عليه الصلاة والسلام-

وكأنّ هشام بن الحكم من أصحاب الإمام الصادق أخذ هذاالبيان الشافي من هذه العين الصافية من طريق إمامة الصادق ، وأدّاه إلى ابن أبي عمير الّذي أجمع الأصحاب على تصحيح مايصحّ عنه حيث يقول هذا الثقه الأمين فيماحكى عنه :

ماسمعت ولااستفدت من هشام بن الحكم على طول صحبتي له أحسن من كلامه في صفة عصمة الإمام ، فلقد سئلته يوماً من الأيّام عن الإمام :أهو معصوم أم لا ؟

قال : نعم

قلت له ، فما هي العصمة ، وبماذا تعرف ؟

قال : إنَّ جميع الذنوب لها أربعة أوجه لا خامس لها : الحرص ، و الحسد ، والغضب ، والشهوة ، وكلّها منتفية عنه ؛ فلا يجوز أن يكون حريصاً على هذه الدنيا ، وهي تحت خاتمه لأنّه خازن المسلمين ، فعلى ماذا يحرص؟

ولا يجوز أن يكون حسوداً ، لأنّ الانسان إنّما يحسد من هو فوقه ،و ليس فوقه أحد. فكيف يحسد من دونه ؟ ولا يجوز أن يغضب لشيء من أمور الدنيا إلّا أن يكون غضبه للّه ــ عزّوجلّ ــ فإنّ اللّه قد فرض عليه إقامة الحدود ، وأن لا تأخذه في اللّه لومة لائم ، ولا رأفة في دينه حتّى يقيم حدود اللّه ــ عزّ وجلّ ــ

ولا يجوز أن يتّبع الشهوات ، ويؤثّر الدنيا على الآخرة لأنّ اللّه ــ عزّ وجلّ ــ حبّب إليه الآخرة كما حبّب إلينا الدنيا فهو ينظر إليها كما ننظر إلى الدنيا ، فهل رأيت أحداً ترك وجهاً حسناً لوجه قبيح وطعاماً طيّباً لطعام مرّ ، وثوباً ليناً لثوب خشن ، ونعمة باقية لدنيا زائلة ؟ ؟»

وهذا الكلام من هشام لابن أبي عمير هو ما أفاده مولانا ــ عليه الصلاة والسلام ــ لكنّه نقل بالمعنى فوقع الفرق بين الكلامين من حيث التعبير و البيان لا من حيث أصل المعنى، و اختلف الكلامان في الجودة اختلاف صاحبيهما ، وما أمتن كلام المولى ــ عليه الصلاة والسلام ــ في كلّ مقام.[1]

---

(١) انظر خصال الشيخ الصدوق (باب الأربعة) ح ٣٦

قوله عليه السلام وأمّا الردّ على المشبّهة ، فقول الله ـ عزّوجلّ ـ : « وأ نّ إلى ربّك المنتهى »(١) فإذا انتهى الكلا م إلى الله فامسكوا وتكلّموا فيما دون ذلك من العرش فما دونه .

وارجعوا إلى الكلام في مخاطبة النبيّ صلّى الله عليه وآله والمراد غيره فمن ذلك قول الله ـ عزّوجلّ ـ : « ولا تدع مع الله إلهاً آخر فتلقى في جهنم ملوما مدحوراً »(٢) والمخاطبة لرسول الله صلّى الله عليه وآله والمراد بالخطاب الأمّة ، ومنه قوله تعالى : « يا أيّها النبيّ إذا طلّقتم النساء فطلّقوهنّ لعدّتهنّ »(٣) « يا أيّها النبيّ اتّق الله ولا تطع الكافرين والمنافقين »(٤) والمخاطبة له ، والمراد بالخطاب أمّته .

أمّا ما نزل في كتاب الله تعالى ممّا هو مخاطبة لقوم والمراد به قوم آخرون فقول الله ـ عزّ وجلّ ـ : « وقضينا إلى بنى إسرائيل في الكتاب لتفسد نّ في الأرض مرّتين ولتعلنّ علوّاً كبيرا »(٥) والمعنى والخطاب مصروف إلى أمّة محمّد صلّى الله عليه وآله وأصل التنزيل لبني إسرائيل .

البيّنة الخامسة و الخمسون :

اعلم أنّ المشبّهة قوم كانوا يشبّهون الله ـ عزّوجلّ ـ بالانسان ويقولون إنّ الله تعالى جسم لا كالأجسام له وجه وجنب وعينان ويدان يده فوق أيدي العباد ، خلق العباد على صورته ، وقلب المؤمن بين اصبعيه ، خمّر طينة آدم بيده أربعين صباحاً ، ووضع يده على كتف نبيّه ليلة المعراج حتّى أحسّ النبيّ صلّى الله عليه وآله برده في صدره وقلبه .

وأفرط الحشوية من المحدثين في ذلك فقالوا إنّه جسم مركّب من لحم

---

(١) النجم : ٤٢ . (٢) أسرى : ٣٩ (٣) الطلاق : ١ .

(٤) الاحزاب : ١ . (٥) أسرى : ٤ .

ودم ، وقال آخرون : إنّه نوريتلألأ كالسبيكة البيضاء ويبلغ طوله سبعة أشبار بشبر نفسه ، وقال آخرون منهم : إنّه شيخ أشمط الرأس واللحية ، إلى غير ذلك من الخرافات الّتي لا توجد إلّا في مخلاة العامة الّذين أخذوا معارفهم من غير أهله ،

وأمّا الشيعة الإماميّة الّذين أخذوا معارفهم من أهل البيت عليهم السلام فإنّهم لا يوجد عندهم أمثال هذه الخرفات والأوهام وسيأتي أنَّ نسبة التشبيه إلى هشام بن الحكم ، وهشام بن سالم إنّما هو من أعدائهما بدافع الخصومة .

والظاهر أنَّ هذه الأوهام والخرافات لا يوجد الآن لا عند العامة ، ولا عند الخاصّة ، ولم يوجد في صدر الاسلام ، وإنّما نشأت هذه الأوهام في القرن الثاني عند ظهور المعتزلة وسعة النظر في معارف القرآن والسنن النبويّة ، وأمّا قبل ذلك فكان السلف يؤمنون بما نزل من القرآن وما كان الرسول يبيّنه لهم من المعارف وغيرها .

فلمّا جاء المعتزلة ونظروا في معارف الاسلام أصولها وفروعها نظروا في الآيات الموهمة للتشبيه فأوّلوها إلى ما يوافق العقول والمعقول فأنكر عليهم السلف الأخذ بظواهر الكتاب والسنّة وإن كان على خلاف المعقول .

فقال بعضهم : إنّا نؤمن بظواهر القرآن ولا نتعرّض للتأويل بعد أن نعلم قطعاً أنّ الله ـ عزّوجلّ ـ لا يشبه شيئاً ، ولا يشبهه شيء ، وكانوا يحترزون عن التشبيه والتأويل غاية الاحتراز حتّى قال بعضهم : إنّ من حرّك يده عند تلاوة قوله تعالى « خلقت بيدىّ » أو أشار بإصبعه عند رواية قوله عليه السلام « قلب المؤمن بين إصبعي الرحمن » وجب قطع يده وقلع إصبعه .

وقال الآخرون منهم بالتشبيه خلافاً للمعتزلة القائلين بالتأويل وخلافاً

للمحترزين عن التأويل والتشبيه ، وكان قولهم بالتشبيه في بد والأمر مقصوراً على نسبة الأعضاء الّتي استعيرت في القرآن العزيز للمرادات بها المعقولة كاليد والعين والوجه والجنب وأمثالها ، ثمّ أفرط بعض منهم فجعلوا للّه سبحانه وتعالى ماتقشعرّ منه جلود الّذين يخشون ربّهم ،

وإنّي أرى أن لا أتعرّض لها رعاية للأدب في جانب الباري تعالى ـ جلّ جلاله ـ وإن كان المناسب نقلها تفريحاً، وإن شئت فانظر شرح ابن أبي الحديد ج ١ ص ٢٩٤ ، وتبصرة العوام تأليف السيّد المرتضى .

وعلى أيّ حال فإنّ الطائفة الأولى من هؤلاء السفهاء تمسّكوا لما ذهبوا إليه من التشبيه بالآيات الموهمة لذلك كقوله تعالى « بل يداه مبسوطتان »، وقوله تعالى ـ عزّوجلّ ـ « يد اللّه فوق أيديهم »، وقوله تعالى « أينما تولوا فثمّ وجه اللّه » وقوله سبحانه « ياحسرتا على مافرطت في جنب اللّه وجاء ربّك والملك صفاً صفاً » وأمثال هذه الآيات الموهمة.

وأجاب المحقّقون عن ذلك بأنّ اطلاق اليد واليدين والوجه والجنب في هذه الآيات إنّما وقع على وجه الاستعارة والتشبيه تشبيه المعقول بالمحسوس ، وهذا من كمال بلاغة القرآن المجيد ، والمشبّهة الجامدة لمّا لم يعرفوا بلاغة الاستعارة والتشبيه ضلّوا وحملوا هذه الكلمات الطيّبة على معانيها المحسوسة ونعوذ باللّه من الزلّة والضلال .

ثمّ إنّك قد عرفت ممّا تقدّم في مبحث المحكم والمتشابه من هذا الكتاب أنّ المجاز والاستعارة إذا كان معتمّداً على القرينة القطعيّة فهو من المحكمات لا من المتشابهات ، ولا ريب أنّ القرينة العقلية القطعيّة هنا قائمة

على عدم كون المراد بهذه الكلمات معانيها المحسوسة ولابدّ من صرفها إلى مايشابهها من المعاني المعقولة ، وعلى هذا فتصير ببركة القرينة العقلية على عدم كون الله جسماً له الأعضاء المحسوسة نصّاً في المعاني المعقولة كما لا يخفى ، وأمّا الطائفة الثانية المفرطة في التشبيه فلا مستمسك لهم إلّا الشائعات الكاذبة من اليهود العنود ، والأحاديث المجعولة الإسرائيلية الّذين كانوا هم الأصل في القول بالتشبيه .

فإن قلت : إنّكم قد ذكرتم القول بالتشبيه إنّما نشأ بعد ظهور المعتزلة في القرن الثاني من الهجرة ، وانّا نرى أنّ أميرالمؤمنين استدلّ هنا بقوله تعالى « وانّ إلى ربّك المنتهى » على ردّ المشبّهة فيعلم من هذا أنّ المشبّهه كانت موجودة في عصر نزول القرآن الكريم ، فكيف الحال ؟

قلت : إنَّ القرآن العزيز لم يردّ بقوله « وانّ إلى ربّك المنتهى » على مشبّهة المسلمين بل ردّ على المشبّهة الموجودة قبل الاسلام من اليهود العنود وغير اليهود ، وما ذكرنا من أنَّ المشبّهة ظهرت بعد ظهور المعتزلة ، فإنّما أردنا بذلك مشبّهة المسلمين الّذين هم من صنايع اليهود فلا ريب أنَّ المشبّهة المتأخرة غير المشبّهة المتقدّمة .

وعلى أىّ حال فإنَّ أميرالمؤمنين عليه السلام أراد في هذا المقام أن يمنع الناس عن التكلّم في ذات الله لأنَّ التكلّم فيما لا طريق إلى معرفته كالتكلّم في الله وفي أسرار القضاء والقدر لا يفيد للمتكلّم إلّا الحيرة والضلال البعيد .

فاستدلّ ـ عليه الصلاة والسلام ـ على المنع عن سلوك هذا الطريق المظلم من النقل بقوله تعالى « وإنّ إلى ربّك المنتهى » ثمّ أمر الناس ـ ٥ بالامساك عن هذا والرجوع إلى الكلام في مخاطبة النبي صلّى الله عليه وآله والمراد بها غير

كقوله تعالى «ولا تدع مع الله إلٓها آخر » وقوله « ياأيّها النبيّ إذا طلّقتم النساء فطلّقوهن لعدّتهنّ » و قوله « ياأيّها النبيّ اتّق الله ولا تطع الكافرين»

و اعلم أنَّ مخاطبة النبيّ ﷺ وإرادة الأمّة إنّما تصحّ فيما قام القرينة القطعية على ذلك كالأمثلة المذكورة فإنّ الإجماع والضرورة قائمة على عدم اختصاص الأحكام المذكورة في هذه الآيات بالنبيّ ﷺ وتخصيصه بالمخاطبة إنّما هو لزعامته وولايته على أُمّته فكان ﷺ هو المسئول عن أعمالهم كما هو مسئلول عن أعماله ، وهكذا الكلام في ما هو مخاطبة لقوم، والمراد به قوم آخرون كقوله تعالى « وقضينا إلى بني إسرائيل ٠٠٠٠٠ »

قوله عليه السلام: وأمّا الاحتجاج على من أنكر الحدوث مع ما تقدّم، فهو انّا لمّا رأينا هذا العالم المتحرّك متناهية أزمانه وأعيانه، وحركاته وأكوانه، وجميع مافيه، ووجدنا ما غاب عنّا من ذلك يلحقه النهاية، ووجدنا العقل يتعلّق بما لا نهاية، ولولا ذلك لم يجد العقل دليلاً بفرّق ما بينهما، ولم يكن لنا بدّ من إثبات ما لا نهاية له معلوماً معقولاً أبديّاً سرمديّاً ليس بمعلوم أنّه مقصور القوى، ولا مقدور ولا متجزئ ولا منقسم، فوجب عند ذلك أن يكون ما لا يتناهى مثل ما يتناهى.

وإذ قد ثبت لنا ذلك، فقد ثبت في عقولنا أنّ ما لا يتناهى هو القديم الأزليّ وإذا ثبت شيء قديم وشيء محدث، فقد استغنى القديم البارى للأشياء عن المحدث الّذي أنشأه وبرأه وأحدثه، وصحّ عندنا بالحجّة العقلية أنّه المحدث للأشياء وأنّه لا خالق إلّا هو، فتبارك الله المحدث لكلّ محدث، الصانع لكلّ مصنوع، المبتدع للأشياء من غير شيء.

وإذا صحّ أنّي لا أقدر أن أحدث مثلي استحال أن يحدثني مثلي، فتعالى المحدث للأشياء عمّا يقول الملحدون علوّاً كبيرا.

ولمّا لم يكن إلى إثبات صانع العالم طريق إلّا بالعقل لأنّه لا يحس فيدركه العيان أو شيء من الحواس، فلو كان غير واحد بل إثنين أو أكثر لأوجب العقل عدّة صنّاع كما أوجب إثبات الصانع الواحد، ولو كان صانع العالم إثنين لم يجر تدبيرهما على نظام، ولم ينسق أحوالهما على إحكام، ولا تمام، لأنّه معقول من الاثنين الاختلاف في دواعيهما وأفعالهما.

ولا يجوز أن يقال إنّهما يتّفقان ولا يختلفان، لأنّ كلّ من جاز عليه الاتفاق جاز عليه الاختلاف، ألا ترى أنّ المتّفقين لا يخلو أن يقدر كلّ منهما على ذلك الاولا يقدر كلّ منهما على ذلك فإن قدرا كانا جميعاً عاجزين، و

إن لم يقدرا كانا جاهلين ، والعاجز والجاهل لا يكون إلهاً ولا قديماً.

البيّنة السادسة والخمسون:

اعلم أنّه ـ عليه الصلاة والسلام ـ لم يستشهد في هذا الفصل من كلامه بآية من القرآن الكريم فيبدو أنّ هذا الفصل منه ليس من الفصول الّتي نزلت في مورده ،آية أو آيات من القرآن بخصوصه وإنّما هو كما نبّه عليه بعض أفاضل النجف الأشرف ـ مدّ ظلّه ـ من تتمة فصل الردّ على الدهريّة المنكرين لحدوث العالم الّذين قالوا : إنّ الدهر لم يزل أبداً على حالة واحدة وأنّه ما من خالق ولا صانع ولا بعث ولا نشور ،

وقالوا كما حكى الله ـ عزّوجلّ ـ عنهم «إن هي إلّا حياتنا الدنيا نموت ونحيى وما يهلكنا إلّا الدهر» فردّ الله عليهم بقوله سبحانه « مالهم بذلك من علم إن هم إلّا يظنون» ، وصدق الله العليّ العظيم ، ونحن على ذلك من الشاهدين : مالهم بذلك من علم ولا حجّة لهم على ما ادّعوه ، ، وحينئذ فدعواهم مردودة بذاتها ، ولا يحتاج في إبطال قولهم إلّا حجّة مّا

ولكن أمير المؤمنين عليه السلام تفضّل هنا بإقامة الحجّة البيّنة على ابطال دعواهم فقال : وأمّا الاحتجاج على من أنكر الحدوث .... إلى آخر ما احتجّ به عليهم فأقام الحجّة البيّنة على إبطال كلا جزئي دعواهم من عدم حدوث العالم وعدم وجود المحدث له

فاستدلّ على حدوث العالم بكونه متناهية الأزمان والأعيان والحركات والأكوان ومتغيّرة الأحوال،والتغيّر دليل الحدوث وهذا كما قال المتكلّمون : العالم متغيّر ، وكلّ متغيّر حادث ، فالعالم حادث ، وظنّي أنّ المتكلّمين

أخذوا برهانهم هذا من كلام أمير المؤمنين — عليه الصلاة والسلام — على وجه غير مستقيم ، ثمّ شرع — عليه الصلاة والسلام — في ردّ إنكارهم المحدث المدبّر للعالم ، وبيّن أن العقل يثبت للعالم المتناهية الأحوال محدثاً غير متناه أبديّ سرمديّ ليس بمعلوم أنّه مقصور القوى ، ولا مقدور ، ولا متجزّئ ، ولا منقسم ليكون متناه المتناهيات بمشيئته وإرادته ، وأثبت — عليه الصلاة والسلام بما بيّن ، حدوث العالم ووجود المحدث المدبّر له .

ثمّ أثبت — عليه الصلاة والسلام — أنّ محدث الحوادث لا يجوز أن تكون نفسها ولا مثلها ثمّ استدلّ على توحيد الصانع بعدم فساد العالم وبقائه على كمال نظمه «ولو كان فيهما آلهة إلّا الله لفسدتا» .

هذا خلاصة ما استفدته من كلامه — عليه الصلاة والسلام — ولا ريب أنّ التعقيد الملحوظ في هذا الفصل من كلامه نشأ من نقل كلامه بالمعنى ، وكأنّ الناقل ما حفظ نصّ كلامه الخالي من التشويش فنقله بالمعنى مشوشاً و أمثال هذا في الأحاديث كثيرة .

وعلى أيّ حال فإنّ مسئلة حدوث العالم من أهم المسائل وأشدّها إشكالاً .

قال العلامة — طاب ثراه — في شرح التجريد بعد نقل كلام الماتن أقول : هذه المسئلة من أجلّ المسائل وأشرفها في هذا الكتاب وهى المعركة العظيمة بين الأوائل والمتكلّمين وقد اضطربت أنظار العقلاء فيها وعليها مبنى القواعد الاسلاميّة ،

وقد اختلف الناس فيها فذهب المسلمون واليهود والنصارى والمجوس إلى أنّ الأجسام محدثة وذهب جمهور الحكماء الى أنّها قديمة .

ثمّ استدلّ على حدوث الأجسام بكونها لا تخلو عن جزئيّات متناهية حادثة، وكلّما هذا شأنه فهو حادث»

وهذا كما ترى عين ما استدلّ به مولانا ـ عليه الصلاة والسلام ـ على حدوث العالم بكونه متناهية الأزمان والأعيان، والحركات والأكوان»

ثمّ لا يخفى أنّ طائفة من الدهرية لمّا رأوا أنّ إنكار الصانع الحكيم يكون مخالفاً للوجدان وأنّه من سخافة عقل المنكر له رجعوا عن إنكارهم واعترفوا بوجود الصانع الحكيم، ومع الوصف بقوا على القول بقدم الدهر وقالوا: إنّ الله ـ عزّوجلّ ـ لم يصنع ما صنع ولا يزال أيضاً كذلك،

وعلى هذا يكون العالم قديماً بقدم صانعه، واستدلّوا على ذلك بأنّ الله ـ عزّوجلّ ـ علّة تامّة للعالم، فلو تأخّر وجوده عن وجود الحقّ تعالى شأنه لزم تخلّف المعلول عن علّته التامّة، وهو محال.

وهذه الشبهة أخذوها من الفلاسفة ولكنّها أوهن من بيت العنكبوت لأنّ الله ـ عزّوجلّ ـ ليس علّة موجبة للعالم حتّى يكون تأخّر فعله عنه تخلّفاً للمعلول عن علّته التامّة بل هو سبحانه وتعالى فاعل مختار حكيم يخلق ما يشاء بقدرته وحكمته، فيقدّم ما يشاء ويؤخّر ما يشاء، وهو العزيز الحكيم فإذا رأى الحكمة والمصلحة في أن يخلق شيئاً بعد حين فعل ذلك كذلك ألا ترى أنّه يخلق الولد بعد والده، وخلق خاتم الأنبياء بعد تمام الأنبياء والمرسلين ولم يحصل من هذا تخلّف المعلول عن علّته التامّة.

قوله عليه السلام وأمّا الردّ على من قال بالرأى والقياس والاستحسان ، و الاجتهاد ، ومن يقول: إنّ الاختلاف رحمة ، فاعلم أنّا لمّا رأينا من قال بالرأى والقياس قد استعملوا شبهات الأحكام لمّا عجزوا عن عرفان إصابة الحكم وقالوا : ما من حادثة إلّا ولله فيها حكم ولا يخلو الحكم من وجهين : إمّا أن يكون نصّاً أو دليلاً، وإذ رأينا الحادثة قد عدم نصّها فزعنا ـ أى رجعنا ـ إلى الاستدلال عليها بأشباهها ونظائرها ، لأنّا متى لم نفزع إلى ذلك أخلناها من أن يكون لها حكم ، ولا يجوز أن يبطل حكم الله في حادثة من الحوادث لأنّه سبحانه يقول : « ما فرّطنا في الكتاب من شيء »[1] ولمّا رأينا الحكم لا يخلو والحدث لا ينفكّ من الحكم التمسناه من النظائر لكي لا تخلو الحادثة من الحكم بالنصّ أو بالاستدلال، وهذا جائز عندنا .

قالوا : وقد رأينا الله تعالى قاس في كتابه بالتشبيه والتمثيل، فقال : «خلق الإنسان من صلصال كالفخار وخلق الجانّ من مارج من نار »[2] فشبّه الشيء بأقرب الأشياء به شبهاً.

قالوا : وقد رأينا النبيّ استعمل الرأى والقياس بقوله للمرأة الخثعميّة حين سألت عن حجّها عن أبيها فقال : أرأيت لو كان على أبيك دين لكنت تقضينه عنه ؟ فقد أفتاها بشيء لم تسأل عنه ، وقوله لمعاذ بن جبل حين أرسله إلى اليمن : أرأيت يا معاذ إن نزلت بك حادثة لم تجد لها في كتاب الله ـ عزّ وجلّ ـ أثراً ولا في السنّة ما أنت صانع ؟ قال : أستعمل رأيي فيها ، فقال : الحمد لله الّذي وفّق رسوله إلى ما يرضيه .

قالوا : وقد استعمل الرأى والقياس كثير من الصحابة ونحن على آثارهم

(١) الانعام : ٣٨ .

(٢) الرحمن : ١٤-١٥ .

مقتدون ، ولهم احتجاج كثير في مثل هذا.

فقد كذبوا على الله تعالى في قولهم إنّه احتاج إلى القياس ، وكذبوا على رسوله ﷺ قالوا عنه مالم يقل من الجواب المستحيل.

فنقول لهم ردّاً عليهم : إنّ أُصول أحكام العبادات ومايحدث في الأُمّة من النوازل والحوادث ، لمّاكانت موجودة عن السمع والنطق ، والنصّ المختصّ في كتاب ففروعها مثلها وإنّما أردنا بالأُصول في جميع العبادات والمفترضات ، الّتي نصّ الله ـ عزّوجلّ ـ عليها وأخبرناعن وجوبها ، وعن النبيّ ﷺ وعن وصيّه المنصوص عليه بعده في البيان من أوقاتها وكيفيّتها وأقدارها في مقاديرها عن الله ـ عزّوجلّ ـ مثل فرض الصلاة والزكاة والصيام والحجّ والجهاد وحدّ الزنا وحدّ السرق، وأشباههامّما نزل فى الكتاب مجملاً بلاتفسير فكان رسول الله ﷺ هو المفسّر والمعبّر عن جمل الفرائض فعرّفنا أنّ فرض صلاة الظهر أربع ،ووقتها بعد زوال الشمس ، بفصل مقدار ماتقرأالانسان ثلاثين آية ، وهذا الفرق بين صلاة الزوال و بين صلاة الظهر ، ووقت العصر آخروقت الظهر إلى وقت مهبط الشمس ، وأنّ المغرب ثلاث ركعات ، ووقتها حين الغروب إلى إدبار الشفق والحمرة وأنّ وقت صلاة العشاء الآخرة وهى أربع ركعات وأوسع الأوقات ، أوّل وقتها حين اشتباك النجوم ، وغيبوبة الشفق وانبساط الكلام ، وآخر وقتها ثلث الليل،وروى نصفه وأنّ الصبح ركعتان ووقته طلوع الفجر إلى اسفار الصبح.

وأنّ الزكاة تجب في مال دون مال ، ومقدار دون مقدار ، ووقت دون أوقات ، وكذلك جميع الفرائض الّتي أوجبها الله سبحانه على عباده بمبلغ الطاقات ، وكنه الاستطاعات.

فلولا ماورد النصّ به من تنزيل كتاب الله تعالى وماأبان رسوله وفسّره

لنا وأبانه الأثر وصحيح الخبر لقوم آخرين ، لم يكن لأحد من الناس المأمورين بأداء الفرائض أن يوجب ذلك بعقله ، وإقامة معاني فروضه، وبيان مراد الله تعالى في جميع ما قدّمنا ذكره على حقيقة شروطه ، ولا تصحّ إقامة فروضه بالقياس والرأى ولأن يهتدى العقول على انفرادها ولو انفرد لا يوجب فرض صلاة الظهر أربعاً دون خمس أو ثلاث .

ولا يفصل أيضا بين قبل الزوال وبعده ، ولا تقدّم السجود على الركوع والركوع على السجود ، أوحدّ زنا المحصن والبكر ، ولا بين العقارات والمال النقد في وجوب الزكاة ، ولو خلّينا بين عقولنا وبين هذه الفرائض لم يصحّ فعل ذلك كلّه بالعقل على مجرّده ،

ولم يفصل بين القياس ومافصّلت الشريعة والنصوص إذ كانت الشريعة موجودة عن السمع والنطق الّذى ليس لنا أن نتجاوز حدودها ، ولو جاز ذلك وصحّ لاستغنينا عن إرسال الرسل إلينا بالأمر والنهي منه تعالى ، و لمّا كانت الأصول لا تجب على ماهى من بيان فرضها إلّا بالسمع والنطق ، فكذلك الفروع والحوادث الّتي تنوب وتطرق منه تعالى لم يوجب الحكم فيها بالقياس دون النصّ بالسمع والنطق .

وأمّا احتجاجهم واعتلالهم بأنّ القياس هو التشبيه والتمثيل ، وان الحكم جائز به ، و ردّ الحوادث أيضاً إليه ، فذلك محال بيّن ومقال شنيع لأنّا نجد شيئاً قد وفّق الله تعالى بين أحكامها وإن كانت متفرّقة ونجد أشياء و قد فرّق الله بين أحكامها ، وإن كانت مجتمعة ، فدلّنا ذلك من فعل اللّه تعالى على أنّ اشتباه الشيئين غير موجب لاشتباه الحكمين كما ادّعاه مستحلّوا القياس والرأى .

وذلك أنّهم لمّا عجزوا عن إقامة الأحكام على ما أنزل في كتاب الله تعالى

وعدلوا عن أخذها من أهلها ممّن فرض الله سبحانه طاعتهم على عباده ، ممّن لا يزلّ ولا يخطئ ولا ينسى ـ الّذين أنزل الله كتابه عليهم ، وأمر الأمّة بردّ ما اشتبه عليهم من الأحكام إليهم ـ وطلبوا الرياسة رغبة في حطام الدنيا وركبوا طرائق أسلافهم ، ممّن ادّعى منزلة أولياء الله لزمهم العجز ، فادّعوا أنّ الرأى والقياس واجب فبان لذوى العقول عجزهم ، وإلحادهم في دين الله تعالى ، وذلك أنّ العقل على مجرّده وإنفراده لا يوجب ولا يفصل بين أخذ شيء بغصب ونهب وبين أخذه بسرقة وإن كانا مشتبهين ، والواحد منهما يوجب القطع والآخر لا يوجبه .

ويدلّ أيضاً على فساد ما احتجّوا به من ردّ الشيء في الحكم إلى اعتبار نظائره إنّا نجد الزنا من المحصن والبكر سواء وأحدهما يوجب الرجم والآخر يوجب الجلد ، فعلمنا أنّ الأحكام مأخذها من السمع والنطق بالنص على حسب ما يرد به التوقيف دون اعتبار النظائر والأعيان ، وهذه دلالة واضحة على فساد قولهم ، ولوكان الحكم في الدين بالقياس، لكان باطن القدمين أولى بالمسح من ظاهرهما .

قال الله تعالى حكاية عن إبليس في قوله بالقياس : « أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين »، فذمّه الله لما لم يدر ما بينهما ، وقد ذم رسول الله ﷺ والأئمّة عليهم السلام القياس ، يرث ذلك بعضهم عن بعض ، ويرويه عنهم أوليائهم .

البيّنة السابعة و الخمسون :

أقول : لا ريب في أنّ الأحكام الشرعية يثبت بالكتاب والسنّة والإجماع

---

(١) سورة الاعراف : ١٢ ، سورة ص : ٧٦.

والعقل كما بيّن في أُصول الفقه فأمّا ثبوتها بالرأي والقياس ففيه خلاف بين المذاهب ، فذهب بعضهم إلى ثبوتها به وأنكره الشيعة الإمامية ، وبعض المعتزلة .

والتحقيق ما أفاده ـ عليه الصلاة والسلام وقد بيّن ما هو الحقّ في المقام حتّى لم يبق لأحد مجال الكلام ، ولله درّه عليه السلام .

وقد استفاض الأخبار الّتي تنصّ على حرمة العمل بالقياس عنه وعن أولاد الطاهرين عليهم السلام بل لعلّها بلغت إلى حدّ التواتر كما ادّعاه بعض الأعلام .

ولا يخفى أنّ القياس المنصوص العلّة ليس من محلّ البحث في هذا المقام فإنّه حجّة بلا كلام ،

وقد بيّنا الضابط في كون القياس من منصوص العلّة في « الملاحظات » فإن شئت فراجع إليها

قوله عليه السلام وأمّا الردّ على من قال بالاجتهاد ، فإنّهم يزعمون أنّ كلّ مجتهد مصيب على أنّهم لا يقولون إنّهم مع اجتهادهم أصابوا معنى حقيقة الحقّ عند الله ـ عزّوجلّ ـ لأنّهم في حال اجتهادهم ينتقلون من اجتهاد إلى اجتهاد ، واحتجاجهم أنَّ الحكم به قاطع ، قول باطل منقطع منتقض ، فأيّ دليل أدلّ من هذا على ضعف اعتقاد من قال بالاجتهاد، والرأى إذ كان حالهم يؤول إلى ما وصفناه.

وزعموا أيضاً أنّه محال أن يجتهدوا فيذهب الحقّ من جماعتهم و قولهم بذلك فاسد ، لأنّهم إن اجتهدوا فاختلفوا فالتقصير واقع بهم ، وأعجب من هذا أنّهم يقولون مع قولهم بالاجتهاد والرأى ، إنّ الله تعالى بهذا المذهب لم يكلّفهم إلّا بما يطيقونه وكذلك النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم

واحتجّوا بقول الله تعالى : «وحيث ما كنتم فولّوا وجوهكم شطره»[١] وهو بزعمهم وجه الاجتهاد وغلطوا في هذا التأويل غلطاً بيّناً

قالوا : ومن قول الرسول : ما قاله لمعاذ بن جبل ، وادّعوا أنّه أجاز ذلك والصحيح أنَّ الله سبحانه لم يكلّف العباد اجتهاداً لأنّه قد نصب لهم أدلّة ، وأقام لهم أعلاماً ، وأثبت عليهم الحجّة ، فمحال أن يضطرّهم إلى ما لا يطيقون بعد إرساله إليهم الرسل بتفصيل الحلال والحرام ، ولم يتركهم سدى ، ومهما عجزوا عنه ردّوه إلى الرسل والأئمّة ـ صلوات الله عليهم ـ و هو يقول : «ما فرّطنا في الكتاب من شيء»[٢] ويقول : «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي»[٣] ويقول سبحانه : «فيه تبيان كلّ شيء»[٤]

ومن الدّليل على فساد قولهم في الاجتهاد والرأى، والقياس إنّه

---

(١) البقرة : ١٤٤ . (٢) الانعام : ٣٨ (٣) المائدة : ٣ . (٤) النحل : ٨٩ .

لن يخلو الشيء أن يكون تمثيلاً على أصل أويستخرج البحث عنه ، فإن كان بحث عنه فإنّه لا يجوز في عدل اللّه تعالى تكليف العباد ذلك ، وإن كان تمثيلاً على أصل ، فلن يخلوا الأصل أن يكون حرم لمصلحة الخلق ، أولمعنى في نفسه خاصّ ، فإن كان حرّم لمعنى في نفسه خاصّ فقد كان قبل ذلك حلالاً ثمّ حرّم بعد ذلك لمعنى فيه ،بل لوكان العلّة المعنى لم يكن التحريم له أولى من التحليل ، ولمّا فسد هذا الوجه من دعواهم ، علمنا أنّه لمعنى أنّ اللّه تعالى إنّما حرّم الأشياء لمصلحة الخلق ، لا للعلّة الّتي فيها ، و نحن إنّما ننفي القول بالاجتهاد ، لأنّ الحقّ عندنا فيما قدّمناه ذكره من الأصول الّتي نصبها اللّه تعالى ، والدلائل الّتي أقامها لنا ، كالكتاب والسنّة ، و الامام والحجّة ، ولم يخلق الخلق غنيّاً من أحد هذه الأربعة وجوه الّتي ذكرناها وما خالفها فباطل.

وأمّا اعتلالهم بما اعتلّوا به من شطر المسجد الحرام والبيت فمستحيل بيّن الخطأ ، لأنّ معنى « شطره » نحوه ، فبطل الاجتهاد فيه ، وزعموا أنّ على الّذي لم يهتد إلى الأدلّة والأعلام المنصوصة للقبلة أن يستعمل رأيه حتّى يصيب بغاية اجتهاده ، ولم يقولوا حتّى يصيب نحو توجّهه إليه

وقد قال اللّه ـ عزّوجلّ ـ : « وحيث ماكنتم فولّوا وجوهكم شطره » يعنى تعالى على نصب من العلامات والأدلّة ، وهى الّتي نصّ على حكمها بذكر العلامات والنجوم في ظاهر الآية ، ثمّ قال تعالى : « وإنّ الّذين اوتوا الكتاب ليعلمون أنّه الحقّ من ربّك » ولم يقل وإنّ الّذين اضطرّوا إلى الاجتهاد.

فدلّ على أنّ اللّه أوجب عليهم استعمال الدليل في التوجّه ، وعند

الاشتباه عليهم، لإصابة الحقّ، فمعنى شطره نحوه يعنى تعالى نحو علاماته المنصوصة عليه، ومعنى شطره نحوه إن كان مرئياً، وبالدلائل والأعلام إن كان محجوباً فلو علمت القبلة الواجب استقبالها والتولّي والتوجّه إليها، ولم يكن الدليل عليها موجوداً حتّى استوى الجهات كلّها له حينئذ أن يصلّى بحال اجتهاد، وحيث أحبّ واختار، حتّى يكون على يقين، من بيان الأدلّة المنصوبة والعلامات المبثوثة، فإن مال عن هذا الموضع ما ذكرناه حتّى يجعل الشرق غرباً والغرب شرقاً زال معنى اجتهاده، وفسد اعتقاده.

وقد جاء عن النبيّ صلّى الله عليه وآله خبر منصوص مجمع عليه أنّ الأدلّة المنصوبة على بيت الله الحرام لا يذهب بكلّيتها بحادثة من الحوادث منّاً من الله -عزّ وجلّ- على عباده في إقامة ما افترضه عليهم.

وزعمت طائفة ممّن يقول بالاجتهاد أنّه إذا أشكل عليه من جهة حتّى يستوي عنده الجهات كلّها، تحرّى واتّبع اجتهاده حيث بلغ به، فإنّ ذلك جائز بزعمهم وإن كان لم يصب وجه حقيقة القبلة، وزعموا أيضاً أنّه إذا كان على هذا السبيل مائة رجل لم يجز لأحد منهم أن يتّبع اجتهاد الآخر، فهم بهذه الأقوال ينقضون أصل اعتقادهم.

وزعموا أنّ الضرير والمكفوف له أن يقتدى بأحد هؤلاء المجتهدين، فله أن ينتقل عن قول الأوّل منهم إلى قول الآخر، فجعلوا مع اجتهاد. هم كمن لم يجتهد، فلم يؤول بهم الاجتهاد إلّا إلى حال الضلال، والانتقال من حال إلى حال، فأيّ دين أبدع وأيّ قول أشنع من هذه المقالة أو أبين عجزاً ممّن يظنّ أنّه من أهل الاسلام، وهو على مثل هذا الحال.

نعوذ بالله من الضلالة بعد الهدى واتّباع الهوى وإيّاه نستعين على

مايقرب منه ، إنّه سميع مجيب .

البيّنة الثامنة والخمسون :

أقول : الاجتهاد في اللغة هوتحمّل الجهد والمشقّة في تحصيل أمر لا يحصل إلّا بالمشقّة ، وهوفي الاصطلاح تحمّل الجهد والمشقّة في استنباط الأحكام الشرعيّة عن الكتاب والسنّة والإجماع والعقل .

وعند العامّة هوبذل الوسع في تحصيل الظن بالحكم هكذا عرفه الحاجبى وغيره ، ومورده عندهم عدم وجود النصّ من الكتاب والسنّة على الحكم الشرعي قالوا : وإذا وجد النصّ من الكتاب والسنّة على الحكم فهنالا مجال للاجتهاد لأنّ الواجب هناهوا لأخذ بالنصّ لاالاجتهاد .

وقد استدلّوا على ماقالوا بمارووا في ذلك من أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله حين بعث معاذبن جبل قاضياً على يمن قال له ؛ بم تحكم قال: بمافي كتاب الله ـ عزّ و جلّ ـ قال : فإن لم تجد ؟ قال : فبمافي السنّة ، قال: فإن لم تجد ؟ قال أجتهد برائي ، فقال صلى الله عليه وآله : الحمد لله الّذي وفّق رسول رسوله بمايحبّه الله ورسوله » قالوا : وهذاالخبر يدلّ على كون الاجتهاد بعد عدم النصّ من الكتاب محبوب عند الله ورسوله »

وحينئذٍ فالاجتهاد عندهم ضرورة دينيّة في خصوص مورد عدم وجود النصّ من الكتاب والسنّة على حكم الله يعنى مورد لم يحكم الله في بشيء .

ولا ريب أنّ هذه الضرورة أوجدوها هم ؛ لانفسهم حيث سدوا على أنفسهم باب مدينة علم رسول الله صلى الله عليه وآله ولمّا لم يجدوا بعد هذا كثيراً من آحكام الاسلام اضطرّوا إلى اللجأ إلى الاجتهاد من غيرمدارك الأحكام الّذي سمّيته أنا بالاجتهاد الجزئي في مقابل الاجتهاد المدركي الّذي يقول به الشيعة

الامامية المهديّة ، وتحصيل الظنّ بالحكم من الرأي والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة ، وسمّوا ذلك اجتهاداً، وأنت تعلم أنّ الاجتهاد على هذا الوجه ليس من الاجتهاد في معرفة أحكام الله من مداركها بل هو اجتهاد في معرفة أحكام أنفسهم ، وليكن ذلك في ذكر منك لتعرف معاني كلام الأمير عليه السلام في هذا الباب ،ومن ذلك قوله عليه السلام : فإنّهم يزعمون أنّ كلّ مجتهد مصيب ٠٠٠٠٠» فهم كما قال ـ عليه الصلاة والسلام ـ لا يقولون إنّ المجتهد يصيب ما عند الله ـ عزّوجلّ ـ من الحكم لأنّ حكم الله لا يختلف في شيء واحد وهم قد يختلفون في حكم شيء واحد بل قد ينتقل مجتهد واحد في حكم شيء واحد في الأزمنة المختلفة ، ولا ريب أنّ هذا كما ذكره مولانا ـ صلوات الله عليه ـ قول باطل منقطع منتقض بذاته .

ومن ذلك أيضاً أنّهم زعموا أنّه محال أن يجتهدوا فيذهب الحقّ عن جماعتهم ، وهذا أيضاً قول فاسد لأنّ عدم ذهاب الحقّ عن جماعتهم على فرض صحّة مستندهم في ذلك لا يستلزم كون الحقّ مع كلّ واحد من الجماعة ، و حينئذ فإذا اختلفوا في اجتهادهم فلابدّ أن يكون بعضهم مقصّراً فلا يكون الحقّ معه .

وأعجب من هذا أنّهم يقولون مع قولهم بالاجتهاد : إنّ الله تعالى لم يكلّفهم بهذا المذهب إلّا بما يطيقون، وكذلك النبيّ ، وزعموا أنّ ما يطيقون هو وجه الاجتهاد ، واحتجّوا في ذلك بقول الله تعالى « وحيث ما كنتم فولّوا وجوهكم شطره » يعني إنّ الله ـ عزّوجلّ ـ لم يأمرهم بتولّي وجوههم نحو عين الكعبة بل أمرهم بتولّي وجوههم نحو الجهة الّتي رأو باجتهادهم أنّ المسجد الحرام كان فيها ،

وهذا تأويل باطل للآية الشريفة وظاهرها أنّهم امروا بالتوجّه إلى الكعبة

حيث كانوا من الأرض برجوعهم إلى العلا ئم المنصوبة لذلك.

واحتجّوا أيضاً على جواز العمل بالاجتهاد بقول الرسول صلى الله عليه وآله لمعاذ بن جبل حين أرسله قاضياً إلى يمن وسئله بم تحكم ؟ قال : بمافي كتاب الله ، قال صلى الله عليه وآله فإن لم تجد ؟ قال : بمافي السنّة ، قال صلى الله عليه وآله فإن لم تجد قال : أجتهد برأيي ، فقال صلى الله عليه وآله الحمد لله الّذي وفّق رسول رسوله بما يحبّه الله ورسوله»

فادعوا أنّه صلى الله عليه وآله أجاز ذلك والصحيح أنّ الله سبحانه لم يكلّف العباد اجتهاداً لأنّه قد نصب لهم أدلّة وأقام لهم أعلاماً، وأثبت عليهم الحجّة فمحال أن يضطرّهم إلى مالا يطيقون بعد إرساله إليهم الرسل بتفصيل الحلال و الحرام ، ولم يتركهم سدى ومهما عجزوا ردّوه إلى الرسول وإلى الأئمّة عليهم السلام وهو يقول «مافرّطنا في الكتاب من شيء ويقول «اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتى» ويقول سبحانه «فيه تبيان من كلّ شيء»

ومن الدليل على فساد قولهم بالاجتهاد والرأى والقياس أنّه لا يخلو الشيء من أن يكون تمثيلاً على أصل أومايستخرج بالبحث عنه فإن كان الثانى يعني مايستخرج بالبحث الجزافي عنه لا المدركى فإنّه لا يجوز في عدل الله تكليف العباد بالبحث عن شيء لم يبيّنه ولم يحكم به في الواقع ونفس الأمر لأنّ المفروض أنّ مورد الاجتهاد هومالا نصّ من الكتاب والسنّة عليه.

وإن كان الأوّل يعنى كونه تمثيلاً على أصل فلا يخلو الأمر من أن يكون الحكم في المقيس عليه لمصلحة الخلق أولمعنى يكون في نفس المقيس عليه فإن كان الثاني فلابدّ أن لا يختلف الحكم فيه لأنّ نفس الشيء لا يختلف ، و لكنّا نرى أنّ الحرام مثلاً كان حلالا قبل ذلك ثمّ حرّم بعد ذلك فيظهر من ذلك أنّ الحرمة لم يكن لنفس معنى الشيء

وإذا كان هذا الوجه فاسداً فلاجرم أنّ حكم الشيء كان لمصلحة الخلق فيتغيّر بتغيّر المصلحة ، ونحن إنّما ننفي القول بالاجتهاد لأنّ الحقّ عندنا فيما قدّمنا ذكره من الاُصول الّتي نصّها الله تعالى كالكتاب والسنّة والإمام ، و الحجّة ، ولن يخلق الخلق غنيّاً عن هذه الأربعة الّتي ذكرناها وماخالفها باطل

ثمّ رجع ـ عليه الصلاة والسلام ـ إلى إبطال اعتلالهم بمااعتلّو به من شطرالمسجد الحرام فقال ماحاصله : إنّ الله تعالى لمّاأمرنا بالتوجّه إلى المسجد الحرام بقوله :« وحيث ماكنتم فولّوا وجوهكم شطره » فلابدّ لنا من إحراز ذلك الشرط فإذا كان المسجد الحرام مرئيّاً لناغيرمحجوب عنّا نولّي وجوهنا نحوه ، وإذا كان محجوباً عنّافلا بدّ من إحراز ذلك بالرجوع الى العلامات الّتي نصبت لذلك ، ولولم يكن شيء من العلامات المنصوبة موجوداً عند واحد حتّى استوى عليه الجهات فعليه أن يجتهد لمعرفته في غيرالعلامات المنصوبة المنصوصه ليصلّى إلى ماأحبّ واختار يعني إلى الجهة الّتي حصل له الظن بأنّ القبلة فيهاحتّى يصير على يقين من الدلالات المنصوبة

فإن مال عن ذلك التوجّه يعنى ظهر له أنّه انحرف عن القبلة بحيث جعل الشرق غرباً والغرب شرقاً ، فقد انحرف عن القبلة الّتي وجب أن يصلّى إليها وأخطأ في اجتهاده وفسد اعتقاده .

وأنّهم يزعمون أنّ المجتهد لا يخطى ويصيب دائماً لأنّه لا يجتهد في شيء ليظهر له الحقّ والواقع بل ليحصل له الظنّ وقد حصل له ذلك فأين الخطاء

وقد تبيّن ممّا ذكره ـ عليه الصلاة والسلام ـ في تفسير الآية الشريفة أنّ الله ـ عزّوجلّ ـ أوجب على الاُمّة أنّ يولّوا وجوههم شطرالقبلة ، وأنّ

المكلّف إنّما يجتهد في ذلك ليعرف القبلة ، ويظهر له الحقّ والواقع ولو على وجه الظن لالأن يحصل له الظنّ موضوعاً كمازعمه العامّة ، وحينئذٍ فإذا اجتهد وحصل له الظنّ ثمّ تبيّن فساد ظنّه وأنّه صلّى إلى حيث جعل الشرق غرباً والغرب شرقاً ،فقد ظهر له أنّه أخطأفي معرفة القبلة وهذا أمرواضح .

وقد يحصل بما ذكره ـ عليه الصلاة والسلام ـ وما بيّناه أنّ الاجتهاد الّذي يوجبه الشيعة الإمامية في أمرالقبلة غيرا لاجتهاد الّذي يقول به العامّة فيه ، وغيرالاجتهاد الّذي يقولون هم به في معرفة الأحكام وأنّ الاجتهاد الّذي يقولون به في القبلة وإن كان مرادهم به الاجتهاد من غير الطرق المنصوبة لمعرفة القبلة عند فقدان الطرق المنصوبة لكنّه لمّاكان لمعرفةالقبلة واقعاً ولوظناً قابل للخطاء ولا يمكن أن يكون المجتهد مصيباً فيه دائماً.

والاجتهاد الّذي يقولون به في معرفة الأحكام هوبذل الوسع لمعرفة الحكم من طريق الكتاب والسنّة والإجماع والعقل وهذا أمريتّفق عليه الأُصولي والأخباري ويسلكونه جميعاً في استنباط الأحكام إلّا أنّ الأخبارى منهم أساؤوا الظنّ بأعلام الفقهاء والمجتهدين وزعموا أنّهم يجوّزون الاجتهاد بالمعنى الّذي يقول به العامة وهوالاجتهاد من غيرالأدلّة الأربعة عند فقد تلك الأدلة لتحصيل الظنّ الموضوعى .

وحاشاهم من ذلك الضلال البعيد

وقد فصّلنا الكلام في ذلك في كتابنا « قانون اساسي اسلام » المطبوع فإن شئت تفصيل الحال، وتحقيق المقال في هذا فارجع إلى ذلك الكتاب، ففيها ماينفعك إن شاء اللّه .

ثمّ قال ـ عليه الصلاة والسلام ـ أنّه قد جاء عن النبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم خبر مجمع عليه

أنّ الأدلّة المنصوبة إلى بيت الله الحرام لا يذهب بكلّيتها بحادثة من الحوادث منّاً من الله على عباده في إقامة مافرضه الله عليهم» من الصلاة شطر المسجد الحرام.

أقول: ومن تلك العلامات على ما بيّنه أبو الفضل شاذان بن جبرئيل القمّي في (رسالة القبلة) قبلة المساجد الّتي نصبها رسول الله كقبلة مسجد النبيّ، ومسجد قبا، والمساجد الّتي بنيت في بعض أسفاره وغزواته وهي مساجد معروفة إلى الآن مثل مسجد الفضيح، ومسجد الأعمى ومسجد الاجابة ومسجد البغلة، ومسجد الفتح، وسلع، وغيرها من المواضع الّتي صلّى فيها النبيّ ﷺ وكالقبور المرفوعة لحضوره مثل قبر إبراهيم بن رسول الله ﷺ وقبر فاطمة بنت أسد، وقبر حمزة سيّد الشهداء بأُحد، وغيرها»

كذا نقل في الوسائل عن رسالة القبلة لأبي الفضل شاذان بن جبرئيل القمي، انظر المجلد الثالث من الوسائل ص ٢٢٤.

وأقول: إنّ هذا الخبر الّذي رواه أمير المؤمنين ـ عليه الصلاة والسلام ـ عن النبيّ ﷺ من علائم نبوّته لأنّ من تلك الأدلة المنصوبة هي القبور المذكورة آنفا الّتي لم تذهب بكلّيتها في حادثة عظيمة مثل حادثة الحكومة السعودية الجائرة مع أنّ تلك الحكومة بمقتضى عقيدتها الفاسدة كان عليه أن يمحو آثار تلك القبور الطاهرة. ولكن الله العزيز الجبار حفظها بحوله وقوّته من أيدي هذه الأشرار منّاً منه على عباده في إقامة ما فرض الله عليهم.

ثمّ قال ـ صلوات الله وسلامه عليه ـ ماحاصله أنّ طائفة ممّن يقول بالاجتهاد زعمت أنّه إذا أُشكل على المكلّف معرفة جهة القبلة حتّى استوت عنده الجهات كلّها يتحرّى ويتّبع اجتهاده في ذلك حيث بلغ به وذلك مجزى عندهم وإن لم يصب وجه حقيقة القبلة، وذكروا أنّه إذا كان على هذا السبيل

مأة رجل لم يجز لأحد منهم أن يتّبع اجتهاد الآخر لأنّ قبلة كلّ واحد منهم هى ماانتهى إليها اجتهاده ، فهم بهذه الأقوال ينقضون أصل عقيدتهم بوجوب تولية وجوههم شطر المسجد الحرام .

وزعموا أيضاً أنّ الضرير المكفوف له أن يقتدى بأحد هؤلاء المجتهدين و له أن ينتقل عن قول الأوّل منهم إلى قول الآخر فجعلوا اجتهادهم كمن لم يجتهد ، ولم يؤول بهم اجتهادهم إلّا إلى الضلال والانتقال من حال إلى حال .

وأىّ قول أشنع من هذا المقال وأبين عجزاً ،ممّن يظنّ أنّه من أهل الاسلام وهو على مثل هذا الحال ، ونعوذ بالله من الضلالة بعد الهدى واتباع الهوى ،و إيّاه نستعين على ما يقرب منه إنّه سميع مجيب .

هذا آخر ما جرى به القلم في بيان معالم تفسير الأمير — عليه الصلاة و السلام — وقد أهديته إلى شامخ مقامه الرفيع وأرجو من سعة فضله أن يقبل منّي هذه البضاعة المزجاة بأحسن القبول ، والحمد لله الّذي وفّقني لذلك إنّه وليّ قدير.

وقد فرغت بحمد الله من تصنيفه في الليلة الثامنة والعشرين من شهر محرّم الحرام من سنة تسعة وتسعين وثلثمأة بعد الالف من الهجرة النبويّة وقد بلغت من العمر إلى الثمانين إلّا شهراً واحداً ، والحمد لله أوّلاً و آخراً ، وكان ذلك بطهران — صانه الله عن الحدثان — وحرّره الحقير الفاني حسن بن مولانا محمّد مهدي الفريد الگلپايگاني

فهرست المطالب

العنوان — رقم الصحيفة

مقدّمة ٢

البيّنة الأولى : في الناسخ والمنسوخ ٧

البيّنة الثانية : أوّل مانزل من القرآن ٦٥

البيّنة الثالثة : في المحكم والمتشا به ٦٦

البيّنة الرابعة : في سبب التشابه المتشابهات في القرآن ٧٣

البيّنة الخامسة : في لفظ الوحى في كتاب الله ٧٦

البينة السا دسة : في متشابه الخلق ٧٧

البيّنة السابعة : المتشابه في تفسيرالفتنة ٧٨

البيّنة الثامنة : في القضاء والقدر ٨٢

البيّنة التاسعة : في أقسام النور ٨٦

البيّنة العاشرة : في أقسام الأمّة ٨٩

البيّنة الحادية عشر : في العام والخاص ٩٥

البيّنة الثانية عشر : مالفظه ماض ومعناه المستقبل ٩٨

البيّنة الثالثة عشر : في التحريف ١٠٠

البيّنة الرابعة عشر : ماجاء في القرآن من الرخصة بعد العزيمة ١١٤

العنوان رقم الصحيفة

البيّنة الخامسة عشر، الرخصة التي هي الاطلاق بعد العزيمة .. ١١٩
البيّنة الساد سة عشر: الرخصة الّتي ظاهرها خلاف باطنها .. ١٢١
البيّنة السابعة عشر : الرخصة التي صاحبها فيها بالخيار... ١٢٦
البيّنة الثامنة عشر : في المنقطع المعطوف في التنزيل ١٢٩
البيّنة التاسعة عشر: ماجاء في أصل التنزيل حرف مكان حرف ١٣٠
البيّنة العشرون : ماهو متّفق اللفظ مختلف المعنى ١٣٢
البيّنة الحاد يةوالعشرون: الرّد على الملحدين ١٣٤
البيّنة الثانية والعشرون : الرّد على عبدة الأصنام ١٣٧
البيّنة الثالثة والعشرون : الرّد على الثنوية ١٣٩
البيّنة الرابعة والعشرون : الرّد على الزنادقة ١٤٥
البيّنة الخامسة والعشرون : الرّد على الدهرية ١٢٧
البيّنة الساد سه والعشرون: ماجاء في القرآن على لفظ الخبر
ومعناه الحكايه ١٥٤
البيّنة السابعة والعشرون : الرّد على النصارى ١٥٦
البيّنة الثامنة والعشرون : السبب الّذي به بقاء الخلق ١٦٩
البيّنة التاسعة والعشرون :ماجاء في القرآن من ذكر معايش الخلق ١٩١
البيّنة الثلاثون : في الايمان ٢٠٧
البيّنة الحادية والثلاثون : في الكفر ٢٢٢
البيّنة الثانية والثلاثون : ماجاء من ذكر الشرك فى كتاب الله ... ٢٢٥
البيّنة الثالثة والثلاثون : ماذكر من الظلم فى كتاب الله ٢٢٨
البيّنة الرابعة والثلاثون : الرّدعلى من أنكر زيادة الكفر ٢٣٠

العنــوان رقم الصحيفة

البيّنة الخامسة والثلاثون : مافرض الله من الفرائض ٢٣١

البيّنة السادسة والثلاثون : الزجر في كتاب الله ٢٣٩

البيّنة السابعة والثلاثون : الترغيب في كتاب الله ٢٤١

البيّنة الثامنة والثلاثون : الترهيب في كتاب الله ٢٤٢

البيّنة التاسعة والثلاثون : الجدال ومعـانيه ٢٤٣

البيّنة الأربعون : ماجاء في كتا ب الله من القصص ٢٥٠

البيّنة الحادى والأربعون : ماجاء في كتاب الله من ضرب الأمثال ٢٥٢

البيّنة الثانية والأربعون : الّذي تأويله في تنزيله ٢٥٦

البيّنة الثالثة والأربعون : ماتأويله قبل تنزيله ٢٥٧

البيّنة الرابعة والأربعون : ماتأويله بعد تنزيله ٢٦٧

البيّنة الخامسة والأربعون : ماتأويله مع تنزيله ٢٧٠

البيّنة السادسة والأربعون : ماتأويله حكاية في نفس تنزيله .. ٢٧٦

البيّنة السابعة والأربعون : الردّ على من أنكر خلق الجنّة والنار ٢٧٨

البيّنة الثامنة والأربعون : الردّ على من أنكر البداء ٢٨٤

البيّنة التاسعة والأربعون : الردّ على من أنكر العذاب والعقاب ٢٩١

البيّنة الخمسون : الردّ على من أنكر المعراج ٢٩٥

البيّنة الحادية والخمسون : الردّ على المجبرة ٢٩٨

البيّنة الثانية والخمسون : الردّ على من أنكر الرجعة ٢٩٩

البيّنة الثالثة والخمسون : الردّ على من أنكر فضل رسول الله ٣٠٣

البيّنة الرابعة والخمسون : في عصمة الأنبيـاء ٣٠٨

البيّنة الخامسة والخمسون : الردّ على المشبّهة ٣١٣

العنوان	رقم الصحيفة
البيّنة السادسة والخمسون : الاحتجاج على من أنكرالحدوث	٣١٩
البيّنةالسابعة والخمسون : الردّ على من قال بالرأى والقياس	٣٢٥
البيّنة الثامنة والخمسون : الردّ على من قال بالاجتهاد	٣٣٠
فهرست المطالب	٣٣٩

VETVS NOVVM TESTAMENTVM
DEI SVB NVMINE VIGET
PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY

Princeton University Library
32101 099430470